صَرْفُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

بِشَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ

عَلَى تَرْتِيبِ فَتْحِ الْوَدُودِ اللَّطِيفِ

تَقْدِيمُ الشَّيْخَيْنِ الفَاضِلَيْنِ

أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الحَمَّادِيِّ حفظه الله

وَأَبِي عَمَّارٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ العُزَازِيِّ حفظه الله

اعْتَنَى بِهِ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

أَبُو الفِدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ العِزِّي

دَارُ الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ
لِلطِّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ
اليَمَنُ - عدن

صَرْفُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ بِشَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ

عَلَى تَرتِيبِ «فَتْحُ الوَدُودِ اللَّطِيفِ» لِلشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَتْحٍ القُدَسِيِّ

صَرْفُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

بِشَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ

عَلى تَرتيبِ «فَتْحُ الوَدُودِ اللَّطِيفِ» للشَّيْخِ أبي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَتْحٍ الْقُدَسِيِّ

تقديم الشَّيْخَيْنِ الفَاضِلَيْنِ

أَبي بَكْر بن عَبْدِه بنِ عَبْدِ اللهِ الْـحَمَّـادِيِّ حَفِظَهُ اللهُ

وَأَبِي عَمَّـارٍ مُـحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ الْعُزَازِيِّ حَفِظَهُ اللهُ

بِعنَايةِ وتَعْلِيقِ

أبي الفِدَاءِ إِسْمَـاعِيْلَ بْنِ عَلِيٍّ بن صَالِحٍ الْعِزِّيِّ

وَفَّقَهُ اللهُ

دار الإمام الشافعي
للطباعة والنشر والتوزيع
اليمن - عدن
الشيخ عثمان جولة القاهرة
خلف فندق الريان
+٩٦٧ ٧٣٦٩٠١٨٢٤ - +٩٦٧ ٧٧٤٤٢٧٥٧٢
alshafibooks@gmail.com

صَرْفُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

بشَرْحِ ابْنِ عَقِيْلٍ

عَلى تَرتيبِ «فَتْحُ الوَدُوْدِ اللَّطِيْفِ» للشَّيْخِ فَتْحٍ الْقَدَسِيِّ

تقديم فَضِيْلَةِ الشَّيْخِ الْفَقِيْهِ

أَبي بَكْر بن عَبْدِه بن عبد الله الْـحَمَّـادِيِّ حَفِظَهُ اللهُ

والشَّيْخِ النَّـحْوِيِّ

أَبِي عَمَّـارٍ مُـحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ الْعُزَازِيِّ حَفِظَهُ اللهُ

بِعنَاية وتَعْلِيْقِ

أَبِي الفِدَاءِ إِسْمَـاعِيْلَ بْنِ عَلِيِّ بن صَالِحٍ الْعِزِّيِّ

وَفَّقَهُ اللهُ

دار الإمام الشافعي
للطباعة والنشر والتوزيع
اليمن - عدن
الشيخ عثمان جولة القاهرة
خلف فندق الريان
+٩٦٧ ٧٧٤٤٢٧٥٧٢ - +٩٦٧ ٧٣٦٩٠١٨٢٤
alshafibooks@gmail.com

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥م

تَقْدِيمُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الفَقِيْهِ أبي بَكْرِ بنِ عَبْدِه بنِ عَبْدِ اللهِ الْحَمَّادِيِّ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ للهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلامُ عَلَى مُحَمَّدٍ وصَحْبِهِ.

أمَّا بَعْدُ/ فَهَذَا كِتَابُ «**صَرْفُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ بِشَرْحِ ابْنِ عَقِيْلٍ على تَرْتِيْبِ (فَتْحُ الوَدُوْدِ اللَّطِيْفِ)**» **اعْتَنَى بِهِ وَعَلَّقَ** عَلَيْهِ التَّعْلِيْقَاتِ الْمُفِيدَةَ النَّافِعَةَ أَخُوْنَا الفَاضِلُ: **أَبُو الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيْلُ بنُ عَلِيٍّ الْعِزِّيُّ** -وَفَّقَهُ اللهُ، وَبَارَكَ اللهُ فِيْهِ، وَجَزَاهُ اللهُ خَيْرًا-

وَأَخُوْنَا **أَبُوْ الْفِدَاءِ مِنْ إِخْوَانِنَا الأَفَاضِلِ، وَقَدْ فَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، وَبَرَّزَ فِيْهِ، وانْتَفَعَ بِهِ إِخْوَانُهُ فِي تَعَلُّمِ هَذَا الْعِلْمِ، واسْتَفَادُوْا مِنْهُ**، وَأَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَزِيْدَهُ مِنْ فَضْلِهِ، وَيَجْزِيَهُ خَيْرًا، وَأَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهِ، وَبِمَا يَكْتُبُ مِنَ الْكِتَابَاتِ الْحَسَنَةِ.

كَتَبَهُ/ أبو بَكْرِ بنُ عَبْدِه بن عَبْدِ اللهِ الْحَمَّادِيُّ حَفِظَهُ اللهُ

[يـوم الاثنين] ٦/ ٣/ ١٤٤٦هـ

تَقْدِيمُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الفَقِيْهِ أبي بَكْرٍ بنِ عَبْدِه الحَمَّاديِّ حَفِظَهُ اللهُ (بِخَطِّهِ)

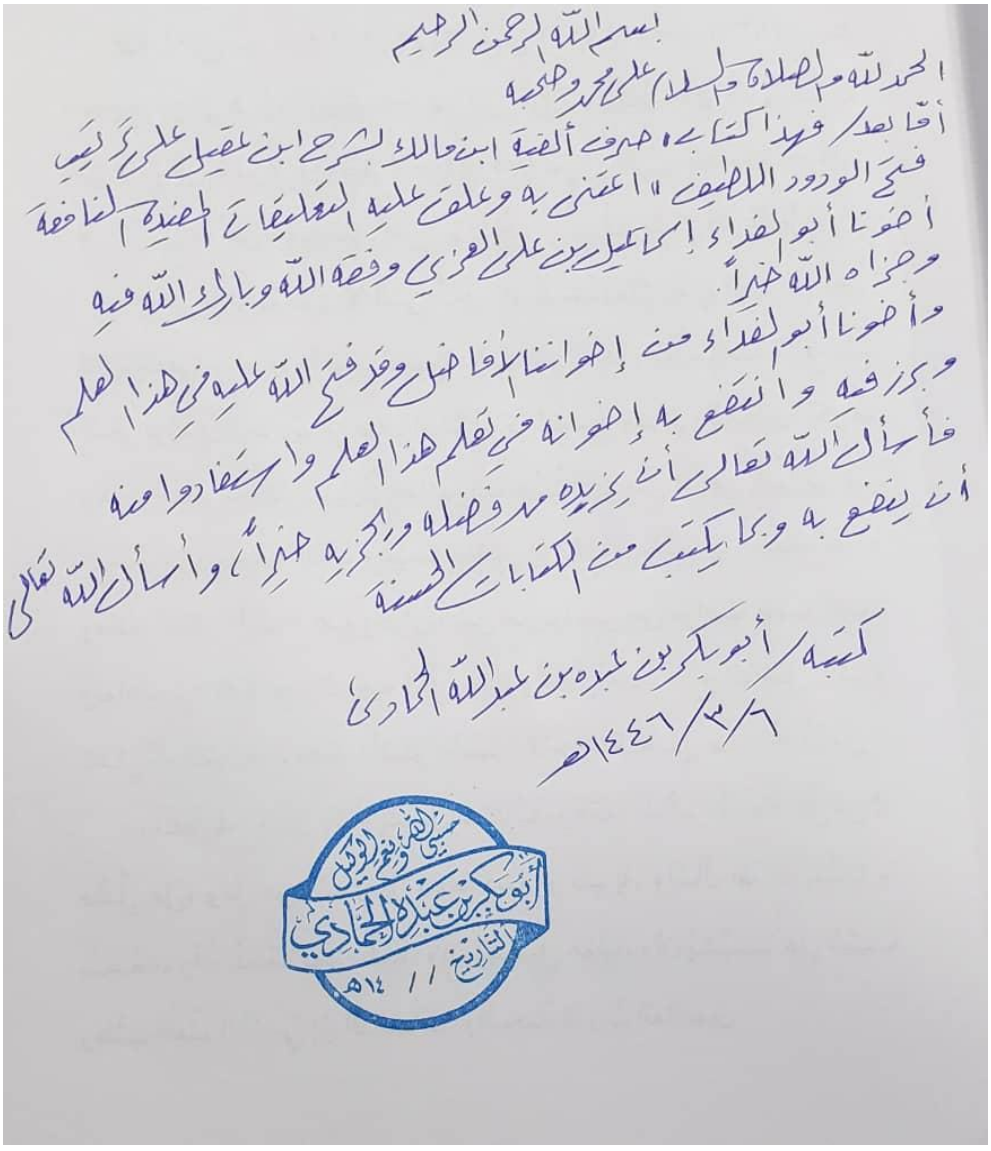
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على محمد وصحبه
أما بعد/ فهذا كتاب « صرف ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل على ترتيب
فتح الودود اللطيف » اعتنى به وعلق عليه التعليقات المفيدة النافعة
أخونا أبو الفداء إسماعيل بن علي العزي وفقه الله وبارك الله فيه
وجزاه الله خيراً.
وأخونا أبو الفداء من إخواننا الأفاضل وفقه الله عليه في هذا العلم
وبرز فيه وانتفع به إخوانه في تعلم هذا العلم واستفادوا منه
فأسأل الله تعالى أن يزيده من فضله وبركه خيراً، وأسأل الله تعالى
أن ينفع به وبما كتب من الكتابات الحسنة
كتبه/ أبو بكر بن عبده بن عبد الله الحمادي
١٤٤٦/٣/٦
أبو بكر بن عبده الحمادي
التاريخ ١١/ ١٤هـ

تَقْدِيمُ الشَّيْخِ النَّحْوِيِّ أَبِي عَمَّارٍ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ الْعُزَازِيِّ حفظه الله

الْحَمْدُ للهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَستعِينُهُ، ونَسْتغفِرُهُ، وَنَعُوذُ باللهِ من شُرُوْرِ أنْفسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ لَه، وَمَن يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ له، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيْكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلَى آلِهِ الأَعْلَام، وصَحَابَتِهِ الكِرَام، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إلى يَوْمِ الدِّيْنِ.

أَمَّا بَعْدُ: فقد قرَأْتُ وَرَاجَعْتُ كِتَابَ «**صَرْفُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ بِشَرْحِ ابْنِ عَقِيْلٍ على تَرْتِيْبِ (فَتْحُ الوَدُوْدِ اللَّطِيْفِ)**» بترتيبِ شَيْخِنَا المُبَارَكِ أَبي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَتْحِ بنِ عَبْدِ الْحَافِظِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ القَدَسِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ، **بِعِنَايَةِ وَتَعْلِيْقِ أَخِيْنَا الْفَاضِلِ الْمُهَذَّبِ، وَزَمِيْلِنَا الْمُؤَدَّبِ، الْمُدَرِّسِ الْمُفِيْدِ، وَالْبَاحِثِ الْمُجِيْدِ، ذِيْ الْخُلُقِ الْحَسَنِ، الْثَّابِتِ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ والتَّعْلِيْمِ والْعَمَلِ بِالسُّنَنِ** أَبِي الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيْلَ بنِ عَلِيٍّ الْعِـزِّيِّ-**نَحْسَبُهُ كَذَلِكَ واللهُ حَسِيْبُهُ، وَلا نُزَكِّي عَلَى اللهِ أَحَدًا- وَنَتَمَنَّى لَهُ الْمَزِيْدَ مِنَ الخَيْرِ، والثَّبَاتِ عَلَى السَّلَفِيَّةِ وَالْهُدَى، فَوَجَدْتُهُ أَتَى** بِالتَّعْلِيْقِ الْمُفِيدِ، وَالرَّأْيِ السَّدِيْدِ، **فَأَتَى** بِالْفَوَائِدِ الْمَاتِعَةِ، والتَّعَالِيْقِ النَّافِعَةِ، **فَنَسْأَلُ اللهَ** أَنْ يَزِيْدَهُ مِنْ فَضْلِهِ، **فقد انْتَفَعَ بِهِ إِخْوَانُه، واسْتَفَادَ مِنْهُ أَقْرَانُهُ،** فَجَزَاهُ اللهُ خَيْرًا، وَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهِ، وَبِمَا يَكْتُبُهُ مِنَ الْكِتَابَاتِ الْحَسَنَةِ النَّافِعَةِ الْمُفِيدَةِ الْمَاتِعَةِ.

إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ، وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيْرٌ.

كَتَبَهُ/ أَبُو عَمَّـارٍ مُـحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ الْعُزَازِيُّ وَفَّقَهُ اللهُ وَهَدَاهُ، وَثَبَّتَ عَلَى الْخَيْرِ خُطَاهُ. بتاريخ يوم الاثنين ١٦/ ٥ (جمادى الأُولَى) / ١٤٤٦هـ

تَقْدِيمُ الشَّيْخِ اللُّغَوِيِّ أَبِي عَمَّارٍ مُحَمَّدِ بن عَلِيٍّ الْعُزَازِيِّ حَفِظَهُ اللهُ (بِخَطِّهِ)

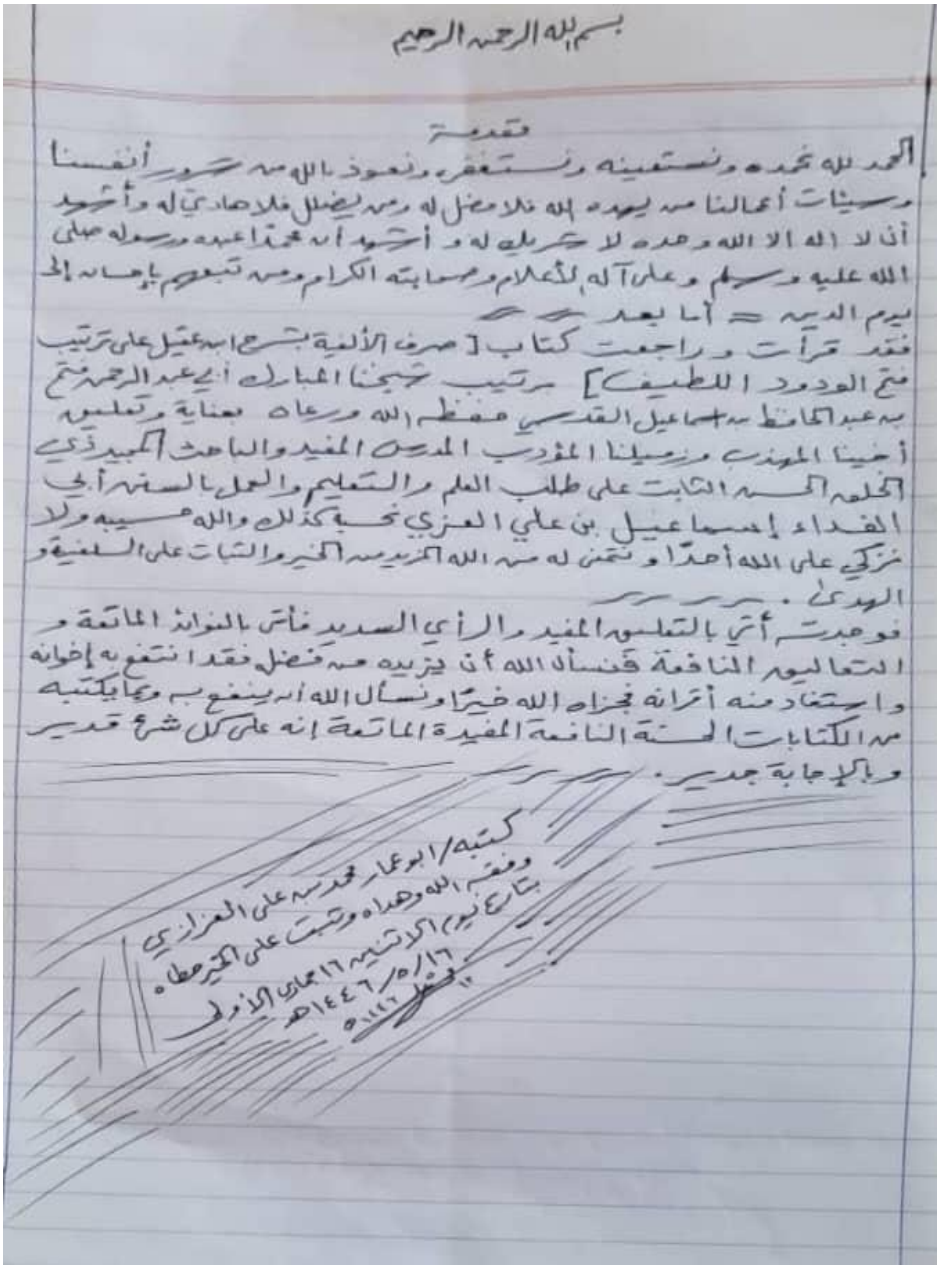

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله الكرام وصحابته الكرام ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين = أما بعد

فقد قرأت وراجعت كتاب [صرف الألفية بشرح ابن عقيل على ترتيب فتح الودود اللطيف] ترتيب شيخنا المبارك أبي عبد الرحمن فتح بن عبد الحافظ بن إسماعيل القدسي حفظه الله ورعاه بعناية وتعليم أخينا المهذب ورسولنا المؤدب المدرس المفيد والباحث الجيد ذي الخلة الحسنة الثابت على طلب العلم والتعليم والعمل بالسنة أبي الفداء إسماعيل بن علي العزي نحسبه كذلك والله حسيبه ولا نزكي على الله أحدا ونحسن له من الله المزيد من الخير والثبات على السنة والهدى.

فوجدت أثرا بالتعليم المفيد والرأي السديد فأتى بالفوائد الماتعة والتعاليق النافعة فنسأل الله أن يزيده من فضله فقد انتفعنا به إخوانه واستفاد منه أقرانه فجزاه الله خيرا ونسأل الله أن ينفع به وبما يكتبه من الكتابات النافعة المفيدة الماتعة إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير.

كتبه/ أبو عمار محمد بن علي العزازي
وفقهم الله وهداه وثبت على الخير خطاه
بتاريخ يوم الاثنين ١٦ من شهر الأول
١٤٤٦/٥/١٦هـ

كَلِمَةُ شُكْرٍ

أخرج أبو داود (٤٨١١) والترمذيُّ (١٩٥٤) وأحمدُ (٧٩٣٩) بسندٍ صحيحٍ عَنْ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «لَا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ». وفي لفظٍ لأحمدَ (٧٥٠٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ، لَمْ يَشْكُرِ اللهَ عَزَّوَجَلَّ».

ومن هذا المُنطَلَقِ لَا أنْسَى شُكْرَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الذي أنْعَمَ عليَّ بنِعَمٍ كَثِيرةٍ ظَاهِرَةٍ وَبَاطِنَةٍ، وأعظمها: نعمة الإسلام، والسُّنَّة، وطلب العِلْم النافع، ثمَّ أشكر لوالِدَيَّ كَمَا ربَّياني صَغِيرًا- جَزاهما الله عنِّي خير الجَزَاءِ-، ثمَّ أشكرُ لجميع مشايخي السَّلَفِيينَ الكِرامِ، وعلى رأسِهِمْ شَيْخُنَا المُبَارَكُ العَلَّامَةُ المُحَدِّثُ: **أبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَحْيَى بنُ عَلِيٍّ الحَجُورِيُّ** حَفِظَهُ اللهُ، وشَيْخُنَا الفَقِيه **أبو بَكْرٍ الْحَمَّادِيُّ** حَفِظَهُ اللهُ، وشَيْخُنَا المِفْضَالُ النَّحْوِيُّ **أبو عبدِ الرَّحْمَنِ فَتْحٌ القَدَسِيُّ** حَفِظَهُ اللهُ، وشَيْخُنا المِفْضَالُ النَّحْوِيُّ **أبو عَمَّار مُحَمَّدٌ العُزَازِيُّ** حَفِظَهُ اللهُ، وَأَشْكُرُ -أيضًا- جميع إخواني الذين تعاونوا معي على مواصلة طَلَب العِلْمِ، وتعاهدوني بالنصح والتوجيه لكلِّ خير، وَأَخصُّ منهم الْأَخَ الفاضِل: **أَكْرَمَ بنَ سَيْفٍ الغَيْثِيَّ** حَفِظَهُ اللهُ، وَأَشْكُرُ -أَيْضًا- كلَّ مَنْ له فضْلٌ عليَّ، وكلَّ من أسْدى إِليَّ منفعة دِينية أو دُنيوية، وأسْألُ اللهَ أَنْ يُعَلِّمَنَا ما ينْفَعُنا، وأنْ ينْفعنا بِمَا عَلَّمَنَا، وأَنْ يَتقبَّلَ عَمَلَنَا، وأنْ يُثَبِّتَنَا على السُّنَّةِ وطلَبِ العِلْمِ الشَّرْعِيِّ إلى المَمَات، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

مُـقَدِّمَةُ الْمُعْتَنِي/ أَبِي الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيْلَ العِـزِّيِّ -وفَّقَهُ اللهُ-

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ، والصَّلاَةُ والسَّلامُ عَلَى رسُولِ اللهِ، وعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وسَلَّمَ وَمَنْ والاَهُ، أمَّا بَعْدُ: فَقَدْ قُمْتُ -بِفَضْلِ اللهِ- بالتَّعْلِيْقِ على **دُرُوْسِ التَّصْرِيْفِ** من **أَلْفِيَّةِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ مَالِكٍ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **بِشَرْحِ عبدِ اللهِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ القُرَشِيِّ الهاشِمِيِّ المشهور بـ(بهاء الدِّينِ ابْنِ عَقِيلٍ** ت:٧٦٩هـ) رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ بترتيبِ شَيْخِنَا المُبَارَك فَتْحِ القَدَسِيِّ حَفِظَهُ ٱللَّهُ على كتابِهِ **المُبارَكِ: (فَتْحُ الوَدُوْدِ اللَّطِيْفِ)**، وَقُمْتُ أيضًا **بترتِيْبِ أَبْيَاتِ الصَّرْفِ** مِنْ «الألفية»، **وَتَرْقِيْمِها تَسَلْسُلِيًّا، وَجَمْعِهَا أَوَّلَ الكتابِ**؛ لِيَسْهُلَ حِفْظُهَا أَثْنَاء دِرَاسَةِ الشَّرْحِ عليها لِمَنْ لَمْ يكنْ قَدْ حَفِظَهَا قبلَ ذلك، وتَرَكْتُ التَّوسُّعَ في الكلامِ على الشَّواهِدِ الشِّعْرِية التي ذَكَرَها ابنُ عَقيلٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ طَلَبًا لِلاخْتِصَار، ورَكَّزْتُ على المُهِمِّ الذي به **تُفْهَمُ الأبياتُ**، ويُفْهَم بِهِ شرحُ ابن عَقيلٍ عليها، مستفيدًا من شُرُوْحِ الأَلْفِيَّةِ وَحَوَاشِيْهَا، وبعض المراجع الأخرى.

واللهَ أسْأَلُ أنْ يَجْعَلَ هَذِهِ **العِنَايَةَ** بهذه **الدُّرُوسِ المُهِمَّةِ** خالصَةً لوَجْهِه، نافِعَةً لِمَن شاءَ من خَلْقِهِ، إنَّه أكْرَمُ مسئُولٍ، وأعْظَمُ مَأمُولٍ، والحمْدُ لله ربِّ العالمين.

وَكَتَبَهُ: أَبُـوْ الفِدَاء إِسْمَاعِيْلُ بنُ عليِّ بن صَالِحٍ العِـزِّيُّ الإِبِّيُّ البَعْدانِيُّ

-وَفَّـقَه اللَّـهُ-

مدِيْنَةُ إبِّ اليَمَنِيَّة.

جوَّال: (٧٧٤٨٤١٥٠٦) (٧١٦٣٦٨٤٥١)٠٠٩٦٧

أَبْـيَاتُ الصَّرْفِ مِنْ أَلْفِيَّةِ ابنِ مَالِكٍ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

التَّصْرِيْفُ

١ - حَـرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّـرْفِ بَرِيْ ... وَمَا سِوَاهُـمَـا بِتَصْـرِيفٍ حَرِيْ

٢- وَلَـيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُـلَاثِـيٍّ يُـرَى ... قَابِلَ تَصْـرِيفٍ، سِـوَى مَا غُيِّرَا

٣- وَمُنْـتَهَى اسْمٍ خَـمْسٌ انْ تَـجَـرَّدَا ... وَإِنْ يُزَدْ فِـيْهِ فَمَـا سَـبْعًا عَدَا

٤- وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي افْتَحْ وَضُـمْ ... وَاكْسِـرْ، وَزِدْ تَسْـكِينَ ثَانِيهِ تَعُمْ

٥- وَ«فِـعُـلٌ» أُهْمِلَ، وَالْـعَكْسُ يَـقِـلْ ... لِقَصْدِهِمْ تَـخْصِيصَ فِعْلٍ بِـ «فُعِلْ»

٦- وَافْتَحْ وَضُـمَّ وَاكْسِـرِ الثَّانِيَ مِنْ ... فِعْلٍ ثُـلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ: «ضُـمِنْ»

٧- وَمُنْـتَـهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُـرِّدَا ... وَإِنْ يُـزَدْ فِيهِ فَمَـا سِـتًّا عَدَا

٨- لِاسْـمٍ مُـجَرَّدٍ رُبَاعٍ «فَعْلَلُ ... وَفِـعْـلِـلٌ، وَفِـعْـلَـلٌ، وَفُـعْـلُـلُ

٩- وَمَـعْ فِـعَـلٍّ، فُـعْـلَـلٌ»، وَإِنْ عَـلَا ... فَـمَـعْ «فَـعَـلَّـلٍ» حَـوَى «فَـعْـلَـلِـلَا

١٠- كَـذَا فُـعَـلِّـلٌ، وَفِـعْـلَـلٌّ»، وَمَـا ... غَـايَـرَ لِلزَّيْـدِ أَوِ النَّـقْصِ انْـتَـمَى

١١- وَالْـحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي ... لَا يَلْزَمُ الزَّائِـدُ مِثْـلُ تَـا «احْتُـذِي»

١٢- بِضَـمْنِ «فِعْلٍ» قَابِلِ الْأُصُـولَ فِي ... وَزْنٍ، وَزَائِـدٌ بِـلَـفْـظِـهِ اكْـتُـفِـي

١٣- وَضَـاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْـلٌ بَقِي ... كَـ(رَاءِ «جَعْفَرٍ»، وَقَافِ «فُسْـتُقِ»

١٤- وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِـعْـفَ أَصْـلِ ... فَاجْعَلْ لَـهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْـلِ

١٥- وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ «سِمْسِمِ» ... وَنَحْوِهِ، وَالْـخُلْفُ فِي كَـ «لَـمْلِمِ»

١٦ - فَـأَلِـفٌ أَكْـثَـرَ مِـنْ أَصْـلَـيْنِ ... صَـاحَـبَ: زَائِـدٌ بِـغَـيْرِ مَـيْنِ

١٧ - وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا ... كَمَا هُمَا فِي «يُؤْيُؤٍ، وَوَعْوَعَا»

١٨- وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ... ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا

١٩ - كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ ... أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

٢٠- وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي ... نَحْوِ: «غَضَنْفَرٍ» أَصَالَةً كُفِي

٢١- وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ ... وَنَحْوِ: الِاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ

٢٢- وَالْهَاءُ وَقْفًا كَـ«لِمَهْ؟ وَلَمْ تَرَهْ» ... وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ

٢٣ - وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ ... إِنْ لَمْ تُبَيَّنْ حُجَّةٌ كَـ«حَظِلَتْ»

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

٢٤- لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَـ«اسْتَثْبِتُوا»

٢٥- وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: «انْجَلَى»

٢٦- وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا ... أَمْرُ الثُّلَاثِيِّ كَـ«اخْشَ، وَامْضِ، وَانْفُذَا»

٢٧ - وَفِي «اسْمٍ، اسْتٍ، ابْنٍ، ابْنِمٍ» سُمِعْ ... وَ«اثْنَيْنِ، وَامْرِئٍ»، وَتَأْنِيثٌ تَبِعْ

٢٨ - وَ «ايْمُنُ»، هَمْزُ «أَلْ» كَذَا، وَيُبْدَلُ ... مَدًّا فِي الِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

الْإِبْدَالُ

٢٩- أَحْرُفُ الِابْدَالِ: «هَدَأْتَ مُوطِيَا» ... فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

٣٠- آخِرًا اثْرَ أَلِفِ زِيدَ، وَفِي ... «فَاعِلِ» مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي

٣١- وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ ... هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَـ«الْقَلَائِدِ»

٣٢ - كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا ... مَدَّ «مَفَاعِلَ» كَجَمْعِ «نَيِّفَا»

٣٣- وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلْ ... لَامًا، وَفِي مِثْلِ «هِرَاوَةٍ» جُعِلْ

٣٤- وَاوًا، وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدْ ... فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ «وُوْفِيَ الْأَشُدْ»

٣٥- وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ ... كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَـ«آثِرْ، وَائْتَمِنْ»

٣٦ - إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاوًا، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

٣٧- ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمْ ... وَاوًا أَصِرْ؛ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمْ

٣٨- فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا، وَ«أَؤُمْ» ... وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمْ

٣٩- وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا ... أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ، بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا

٤٠- فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ ... زِيَادَتَيْ «فَعْلَانَ»، ذَا أَيْضًا رَأَوْا

٤١- فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَ «الْفِعَلْ» ... مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ: «الْحِوَلْ»

٤٢- وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ ... فَاحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

٤٣- وَصَحَّحُوا «فِعَلَةً»، وَفِي «فِعَلْ» ... وَجْهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَـ«الْحِيَلْ»

٤٤- وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ ... كَـ«الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ»، وَوَجَبْ

٤٥- إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ ... وَيَا كَـ«مُوقِنٍ» بِذَا لَهَا اعْتَرِفْ

٤٦- وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا ... يُقَالُ: «هِيمٌ» عِنْدَ جَمْعِ «أَهْيَمَا»

٤٧ - وَوَاوًا اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى ... أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تَا

٤٨ - كَتَاءِ بَانٍ مِنْ «رَمَى» كَـ«مَقْدُرَهْ» ... كَذَا إِذَا كَـ«سَبُعَانَ» صَيَّرَهْ

٤٩- وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِـ«فُعْلَى» وَصْفَا ... فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

فَصْلٌ [فِي لَامِ «فَعْلَى» وَلَامِ «فُعْلَى»]

٥٠- مِنْ لَامِ «فَعْلَى» اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ ... يَاءٍ كَـ«تَقْوَى»؛ غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ

٥١- بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ «فُعْلَى» وَصْفَا ... وَكَوْنُ «قُصْوَى» نَادِرًا لَا يَخْفَى

فَصْلٌ [آخَرُ فِي إِبْدَالِ أَحْرُفِ العِلَّةِ بَعْضِهَا مِن بَعْض]

٥٢- إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

٥٣- فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

٥٤- مِنْ يَاءٍ اوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ ... أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

٥٥- إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفْ ... إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ، وَهْيَ لَا يُكَفْ

٥٦- إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ... أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

٥٧- وَصَحَّ عَيْنُ «فَعَلٍ، وَفَعِلَا» ... ذَا «أَفْعَلٍ» كَـ «أَغْيَدٍ، وَأَحْوَلَا»

٥٨- وَإِنْ يَبِنْ «تَفَاعُلٌ» مِن «افْتَعَلْ» ... وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ

٥٩- وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقْ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ

٦٠- وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا ... يَخُصُّ الِاسْمَ: وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

٦١- وَقَبْلَ (بَا) اقْلِبْ (مِيمًا) النُّونَ إِذَا ... كَانَ مُسَكَّنًا كَـ«مَنْ بَتَّ انْبِذَا»

فَصْلٌ [فِي النَّقْلِ]

٦٢- لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِيْ لِيْنِ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَـ «أَبِنْ»

٦٣- مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، وَلَا ... كَـ «ابْيَضَّ»، أَوْ «أَهْوَى» بِلَامٍ عُلِّلَا

٦٤- وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمُ ... ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ

٦٥- وَ «مِفْعَلٌ» صُحِّحَ كَـ «الْمِفْعَالِ» ... وَأَلِفَ «الْإِفْعَالِ، وَاسْتِفْعَالِ»

٦٦- أَزِلْ لِذَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ ... وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

٦٧- وَمَا لِـ«إِفْعَالٍ» مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ ... نَقْلٍ فَـ «مَفْعُولٌ» بِهِ أَيْضًا قَمِنْ

٦٨- نَحْوُ: «مَبِيعٍ، وَمَصُونٍ»، وَنَدَرْ ... تَصْحِيحُ ذِيْ الْوَاوِ، وَفِي ذِيْ الْيَا اشْتَهَرْ

٦٩- وَصَحِّحِ «الْمَفْعُولَ» مِنْ نَحْوِ: «عَدَا» وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجْوَدَا

٧٠- كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا «الْفُعُولُ» مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنْ

٧١- وَشَاعَ نَحْوُ: «نُيَّمٍ» فِي «نُوَّمِ» وَنَحْوُ: «نُيَّامٍ» شُذُوذُهُ نُمِي

فَصْلٌ [فِي الإِبْدَالِ فِي فاء «الْافْتِعَالِ» أَوْ تائِهِ]

٧٢- ذُو اللِّينِ فَا تَا فِي «افْتِعَالٍ» أُبْدِلَا وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ: «ائْتَكَلَا»

٧٣- طَا تَا «افْتِعَالٍ» رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ فِي «ادَّانَ، وَازْدَدْ، وَادَّكِرْ» دَالًا بَقِي

فَصْلٌ [فِي الْحَذْفِ]

٧٤- فَا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَـ «وَعَدْ» احْذِفْ، وَفِي كَـ «عِدَةٍ» ذَاكَ اطَّرَدْ

٧٥- وَحَذْفُ هَمْزِ «أَفْعَلَ» اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

٧٦-«ظَلْتُ، وَظِلْتُ» فِي «ظَلِلْتُ» اسْتُعْمِلَا وَ«قِرْنَ» فِي «اقْرِرْنَ»، وَ«قَرْنَ» نُقِلَا

الْإِدْغَامُ

٧٧- أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ادْغِمْ، لَا كَمِثْلِ «صُفَفِ

٧٨- وَذُلُلٍ، وَكِلَلٍ، وَلَبَبِ» وَلَا كَ«جُسَّسٍ»، وَلَا كَ«اخْصُصَ ابِي»

٧٩- وَلَا كَـ «هَيْلَلَ»، وَشَذَّ فِي «أَلِلْ» وَنَحْوِهِ فَكُّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

٨٠- وَ«حَيِيَ» افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ: «تَتَجَلَّى، وَاسْتَتَرْ»

٨١- وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَـ «تَبَيَّنُ الْعِبَرْ»

٨٢- وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

٨٣- نَحْوُ: «حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ»، وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

٨٤- وَفَكُّ «أَفْعِلْ» فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ وَالْتُزِمَ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي «هَلُمْ»

تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ

٨٥-عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْـــمُعَدَّى أَنْ تَصِـلْ «هَا» غَيْرِ مَصْـدَرٍ بِهِ نَحْوُ: «عَمِلْ»

٨٦- فَانْصِـبْ بِـهِ مَفْعُولَـهُ إِنْ لَـمْ يَنُـبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: «تَـدَبَّـرْتُ الْكُتُبْ»

٨٧- وَلَازِمٌ غَيْرُ الْـــمُعَـدَّى، وَحُتِمْ لُـزُومُ أَفْعَـالِ السَّـجَايَا كَـ «نَـهِمْ»

٨٨-كَذَا «افْعَلَلَّ»، وَالْمُضَاهِي «اقْعَنْسَسَا» وَمَا اقْتَضَـــى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَـا

٨٩- أَوْ عَرَضًـا، أَوْ طَـاوَعَ الْـمُعَدَّى لِـوَاحِـدٍ كَـــ «مَـدَّهُ فَـامْـتَـدَّا»

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

٩٠- يَـنُـوبُ مَـفْـعُـولٌ بِـهِ عَـنْ فَـاعِـلِ فِيمَـــا لَهُ كَـــ «نِيلَ خَيْـــرُ نَائِلِ»

٩١-فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْـمُمَنْ وَالْـــمُتَّصِـلْ بِالْآخِرِ اكْسِـرْ فِي مُضِـيٍّ كَـ «وُصِلْ»

٩٢- وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَـــارِعٍ مُنْـــفَتِحَا كَـ «يَنْتَحِي» الْـمَقُولِ فِيهِ: «يُنْتَحَى»

٩٣- وَالثَّـانِيَ التَّـالِيَ «تَـا الْـــمُطَاوَعَـهْ» كَـالْأَوَّلِ اجْـعَـلْـهُ بِـلَا مُـنَـازَعَـهْ

٩٤- وَثَـالِـثَ الَّـذِي بِـــهَمْزِ الْوَصْـــلِ كَـالْأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَـــ «اسْـتُحْلِي»

٩٥- وَاكْسِـــرْ أَوَ اشْـمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلْ عَيْنًا، وَضَمٌّ جَا -كَـ«بُوعَ»- فَاحْتُمِلْ

٩٦- وَإِنْ بِشَـكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُـــجْتَنَبْ وَمَا لِـ «بَاعَ» قَدْ يُـرَى لِنَحْوِ: «حَبْ»

٩٧- وَمَا لِفَا «بَاعَ»: لِـــمَـــا الْعَيْنُ تَلِي فِي «اخْتَارَ، وَانْقَادَ» وَشِـبْهٍ يَنْجَلِي

نُونَا التَّوْكِيدِ

٩٨- لِلْفِعْـــلِ تَوْكِيـــدٌ بِنُـــونَيْنِ هُمَـــا كَنُـــونَيِ «اذْهَـــبَنَّ، وَاقْصِدَنْهُمَـــا»

٩٩- يُؤَكِّـــدَانِ «افْعَـــلْ»، وَ«يَفْعَـــلْ» آتِيَـا ذَا طَلَـــبٍ، أَوْ شَرْطًـــا «آمَّـــا» تَالِيَـــا

١٠٠- أَوْ مُثْبَـــتًا فِي قَسَـــمٍ مُسْـــتَقْبَلَا وَقَـلَّ بَعْـدَ «مَـا، وَلَـمْ» وَبَعْـدَ «لَا»

١٠١- وَغَيْرِ «إِمَّا» مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا ... وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَـ «ابْرُزَا»

١٠٢- وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ... جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

١٠٣- وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلَّا الْأَلِفْ ... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ

١٠٤- فَاجْعَلْهُ مِنْهُ - رَافِعًا غَيْرَ الْيَا ... وَالْوَاوِ - يَاءً كَـ«اسْعَيَنَّ سَعْيَا»

١٠٥- وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي ... وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

١٠٦-نَحْوُ«اخْشَيْنْ يَا هِنْدُ!»بِالْكَسْرِ،وَ«يَا ... قَوْمِ اخْشَوُنْ!» وَاضْمُمْ، وَقِسْ مُسَوِّيَا

١٠٧- وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفْ ... لَكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُهَا أُلِفْ

١٠٨- وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا ... فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا

١٠٩- وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ ... وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

١١٠- وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

١١١- وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفًا ... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي «قِفَنْ»: «قِفَا»

أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ

١١٢- «فَعْلٌ» قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ «رَدَّ رَدَّا»

١١٣- وَ «فَعِلَ» اللَّازِمُ بَابُهُ «فَعَلْ» ... كَـ «فَرِحٍ»، وَكَـ«جَوًى»، وَكَـ «شَلَلْ»

١١٤- وَ«فَعَلَ» اللَّازِمُ مِثْلُ «قَعَدَا» ... لَهُ «فُعُولٌ» بِاطِّرَادٍ كَـ «غَدَا»

١١٥- مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا «فِعَالَا» ... أَوْ «فَعَلَانًا» -فَادْرِ- أَوْ «فُعَالَا»

١١٦- فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَـ «أَبَى» ... وَالثَّانِ لِلَّذِيْ اقْتَضَى تَقَلُّبَا

١١٧- لِلدَّا «فُعَالٌ» أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمَلْ ... سَيْرًا وَصَوْتًا «الْفَعِيلُ» كَـ «صَهَلْ»

١١٨- «فُعُولَةٌ، فَعَالَةٌ» لِـ «فَعُلَا» ... كَـ «سَهُلَ الْأَمْرُ، وَزَيْدٌ جَزُلَا»

١١٩- وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى ... فَبَابُهُ النَّقْلُ كَـ «سُخْطٍ، وَرِضَا»

١٢٠- وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ ... مَصْدَرُهُ كَـ «قُدِّسَ التَّقْدِيسُ»

١٢١- وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً، وَأَجْمِلَا ... إِجْمَالَ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلَا

١٢٢- وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً، ثُمَّ أَقِمْ ... إِقَامَةً»، وَغَالِبًا ذَا «التَّا» لَزِمْ

١٢٣- وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا ... مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا

١٢٤- بِهَمْزِ وَصْلٍ كَ «اصْطَفَى» وَضُمَّ مَا ... يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ «قَدْ تَلَمْلَمَا»

١٢٥- «فِعْلَالٌ، اوْ فَعْلَلَةٌ» لِـ «فَعْلَلَا» ... وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلَا

١٢٦- لِـ «فَاعَلَ»: «الْفِعَالُ، وَالْمُفَاعَلَهْ» ... وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

١٢٧- وَ «فَعْلَةٌ» لِمَرَّةٍ كَـ «جَلْسَهْ» ... وَ «فِعْلَةٌ» لِهَيْئَةٍ كَـ «جِلْسَهْ»

١٢٨- فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا الْمَرَّهْ ... وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَـ «الْخِمْرَهْ»

أبنية أسماء الفَاعِلِينَ والمَفْعُولين والصِّفات المُشَبَّهات بِها

١٢٩- كَـ «فَاعِلٍ» صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَـ «غَذَا»

١٣٠- وَهْوَ قَلِيلٌ فِي «فَعُلْتُ، وَفَعِلْ» ... غَيْرَ مُعَدًّى، بَلْ قِيَاسُهُ «فَعِلْ»

١٣١- وَأَفْعَلٌ، فَعْلَانُ» نَحْوُ: «أَشِرِ» ... وَنَحْوُ: «صَدْيَانَ»، وَنَحْوُ: «الْأَجْهَرِ»

١٣٢- وَ «فَعْلٌ» اوْلَى وَ «فَعِيلٌ» بِـ «فَعُلْ» ... كَـ «الضَّخْمِ، وَالْجَمِيلِ» وَالْفِعْلُ «جَمُلْ»

١٣٣- وَ «أَفْعَلٌ» فِيهِ قَلِيلٌ وَ «فَعَلْ» ... وَبِسِوَى الْـ «فَاعِلِ» قَدْ يَغْنَى «فَعَلْ»

١٣٤- وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ ... مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَـ «الْمُوَاصِلِ»

١٣٥- مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقَا ... وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

١٣٦- وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ ... صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ «الْمُنْتَظَرْ»

١٣٧- وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ اطَّرَدْ ... زِنَةُ «مَفْعُولٍ» كَآتٍ مِنْ «قَصَدْ»

١٣٨- وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو «فَعِيلِ» ... نَحْوُ: «فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ»

صِيَغُ الْمُبَالَغَةِ الَّتِي تَنُوبُ عَنْ صِيغَةِ (فَاعِلٍ)؛ لِلْكَثْرَةِ

١٣٩ - «فَعَّالٌ، اوْ مِفْعَالٌ، اوْ فَعُولُ» ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ «فَاعِلٍ» بَدِيلُ

١٤٠ - فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِي «فَعِيلٍ» قَلَّ ذَا وَ «فَعِلِ»

الصِّفةُ المُشَبَّهَةُ باسْمِ الفاعِلِ

١٤١- صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ... مَعْنىً بِهَا: الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

١٤٢- وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ ... كَـ «طَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ»

صيغتا التَّعَجُّبِ

١٤٣- بِـ «أَفْعَلَ» انْطِقْ بَعْدَ «مَا» تَعَجُّبَا ... أَوْ جِئْ بِـ«أَفْعِلْ» قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

١٤٤- وَتِلْوَ «أَفْعَلَ» انْصِبَنَّهُ كَـ«مَا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا! وَأَصْدِقْ بِهِمَا!»

١٤٥- وَصُغْهُمَا مِنْ ذِيْ ثَلَاثٍ، صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذِيْ انْتِفَا

١٤٦- وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي «أَشْهَلَا» ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ «فُعِلَا»

١٤٧-وَ«أَشْدِدَ، اوْ أَشَدَّ» أَوْ شِبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا

١٤٨- وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ «أَفْعِلْ» جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ

١٤٩- وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ... وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

١٥٠- صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ... «أَفْعَلَ» لِلتَّفْضِيلِ، وَائْتَ اللَّذْ أُبِي

١٥١- وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ ... لِمَانِعٍ بِهِ: إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

التَّأْنِيثُ

١٥٢- عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَـ «الْكَتِفْ»

١٥٣- وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ ... وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

١٥٤- وَلَا تَلِي فَارِقَةً «فَعُولَا» ... أَصْلًا، وَلَا «الْمِفْعَالَ، وَالْمِفْعِيلَا»

١٥٥- كَذَاكَ «مِفْعَلٌ»، وَمَا تَلِيهِ ... تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِيْ فَشُذُوذٌ فِيهِ

١٥٦- وَمِنْ «فَعِيلٍ» كَـ«قَتِيلٍ» إِنْ تَبِعْ ... مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ

١٥٧- وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ ... وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ: أُنْثَى «الْغُرِّ»

١٥٨- وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُوْلَى ... يُبْدِيهِ وَزْنُ «أُرَبَى، وَالطُّولَى

١٥٩- وَمَرَطَى»، وَوَزْنُ «فَعْلَى» جَمْعَا ... أَوْ مَصْدَرًا، أَوْ صِفَةً كَـ «شَبْعَى»

١٦٠- وَكَـ «حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى ... ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى، مَعَ الْكُفُرَّى»

١٦١- كَذَاكَ «خُلَّيْطَى، مَعَ الشُّقَّارَى» ... وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

١٦٢- لِمَدِّهَا «فَعْلَاءُ، أَفْعِلَاءُ ... -مُثَلَّثَ الْعَيْنِ-، وَفَعْلَلَاءُ

١٦٣- ثُمَّ فِعَالَا، فُعْلُلَا، فَاعُولَا ... وَفَاعِلَاءُ، فِعْلِيَا، مَفْعُولَا»

١٦٤- وَمُطْلَقُ الْعَيْنِ «فَعَالَا»، وَكَذَا ... مُطْلَقُ فَاءٍ «فَعَلَاءُ» أُخِذَا

الْمَقْصُورُ والْمَمْدُود

١٦٥- إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ ... فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَـ «الْأَسَفْ»

١٦٦- فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْآخِرِ ... ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

١٦٧- كَـ «فِعَلٍ، وَفُعَلٍ» فِي جَمْعِ مَا ... كَـ «فِعْلَةٍ، وَفُعْلَةٍ» نَحْوُ: «الدُّمَى»

١٦٨- وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ ... فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ

١٦٩- كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا ... بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ «ارْعَوَى»، وَكَـ «ارْتَأَى»

١٧٠- وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا ... مَدٍّ بِنَقْلٍ كَـ «الْحِجَا»، وَكَـ «الْحِذَا»

١٧١- وَقَصْرُ ذِيْ الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ ... عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

كيفيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ والْمَمْدُودِ وجمعِهِمَا تَصْحِيحًا

١٧٢-آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا ... إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا

١٧٣- كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ: «الْفَتَى» ... وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَـ «مَتَى»

١٧٤- فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الْأَلِفْ ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

١٧٥- وَمَا كَـ «صَحْرَاءَ» بِوَاوٍ ثُنِّيَا ... وَنَحْوُ: «عِلْبَاءٍ، كِسَاءٍ، وَحَيَا»

١٧٦- بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ ... صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

١٧٧- وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا

١٧٨- وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ ... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ

١٧٩- فَالْأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ... وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

١٨٠- وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِي اسْمًا أَنِلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

١٨١- إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

١٨٢- وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

١٨٣- وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ: «ذِرْوَهْ ... وَزُبْيَةٍ»، وَشَذَّ كَسْرُ «جِرْوَهْ»

١٨٤- وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا ... قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

١٨٥- «أَفْعِلَةٌ، أَفْعُلُ، ثُمَّ فِعْلَهْ ... ثُمَّتَ أَفْعَالٌ»: جُمُوعُ قِلَّهْ

١٨٦- وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي ... كَ«أَرْجُلٍ»، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَ«الصُّفِيْ»

١٨٧-لِـ«فَعْلٍ» اسْمًا صَحَّ عَيْنًا «أَفْعُلُ» ... وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا ايْضًا يُجْعَلُ

١٨٨- إِنْ كَانَ كَـ«الْعَنَاقِ، وَالذِّرَاعِ» فِي ... مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَحْرُفِ

١٨٩- وَغَيْرُ مَا «أَفْعُلُ» فِيهِ مُطَّرِدْ ... مِنَ الثُّلَاثِي اسْمًا بِـ«أَفْعَالٍ» يَرِدْ

١٩٠- وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ «فِعْلَانُ» ... فِي «فُعَلٍ» كَقَوْلِهِمْ: «صِرْدَانُ»

١٩١- فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدْ ... ثَالِثِ «افْعِلَةٌ» عَنْهُمُ اطَّرَدْ

١٩٢- وَالْزَمْهُ فِي «فَعَالٍ، اوْ فِعَالِ» ... مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ اوْ إِعْلَالِ

١٩٣- «فُعْلٌ» لِنَحْوِ: «أَحْمَرٍ، وَحَمْرَا» ... وَ«فِعْلَةٌ» جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى

١٩٤- وَ«فُعُلٌ» لِاسْمِ رُبَاعِيٍّ بِمَدْ ... قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ؛ اعْلَالًا فَقَدْ

١٩٥- مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفْ ... وَ«فُعَلٌ» جَمْعًا لِـ«فُعْلَةٍ» عُرِفْ

١٩٦- وَنَحْوِ «كُبْرَى»، وَلِـ«فِعْلَةٍ»: «فِعَلْ» ... وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى «فُعَلْ»

١٩٧- فِي نَحْوِ: «رَامٍ» ذُو اطِّرَادٍ «فُعَلَهْ» ... وَشَاعَ نَحْوُ: «كَامِلٍ، وَكَمَلَهْ»

١٩٨- «فَعْلَى» لِوَصْفٍ كَـ«قَتِيلٍ، وَزَمِنْ ... وَهَالِكٍ»، وَ «مَيِّتٌ» بِهِ قَمِنْ

١٩٩- لِـ«فُعْلٍ» اسْمًا صَحَّ لَامًا: «فِعَلَهْ» ... وَالْوَضْعُ فِي «فَعْلٍ، وَفِعْلٍ» قَلَّلَهْ

٢٠٠- وَ«فُعَّلٌ» لِـ«فَاعِلٍ، وَفَاعِلَهْ» ... وَصْفَيْنِ نَحْوُ: «عَاذِلٍ، وَعَاذِلَهْ»

٢٠١- وَمِثْلُهُ «الْفُعَّالُ» فِيمَا ذُكِّرَا ... وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا

٢٠٢- «فَعْلٌ، وَفَعْلَةٌ»: «فِعَالٌ» لَهُمَا ... وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

٢٠٣- وَ«فَعَلٌ» أَيْضًا لَهُ «فِعَالُ» ... مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالُ

٢٠٤- أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ «فَعَلِ» ... ذُو التَّا وَ«فُعْلٌ، مَعَ فِعْلٍ»، فَاقْبَلِ

٢٠٥- وَفِي «فَعِيلٍ» وَصْفَ «فَاعِلٍ»: وَرَدْ كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ

٢٠٦- وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى «فَعْلَانَا» أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى «فُعْلَانَا»

٢٠٧- وَمِثْلُهُ: «فُعْلَانَةٌ»، وَالْزَمْهُ فِي نَحْوِ: «طَوِيلٍ، وَطَوِيلَةٍ» تَفِي

٢٠٨- وَبِـ«فُعُولٍ»: «فَعِلٌ» نَحْوُ: «كَبِدْ» يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطَّرِدْ

٢٠٩- فِي «فَعْلٍ» اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا، وَ«فَعَلْ» لَهُ، وَلِـ «الْفُعَالِ»: «فِعْلَانٌ» حَصَلْ

٢١٠- وَشَاعَ فِي «حُوتٍ، وَقَاعٍ» مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

٢١١- وَ«فَعْلًا» اسْمًا، وَ«فَعِيلًا» وَ«فَعَلْ» غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ: «فُعْلَانٌ» شَمَلْ

٢١٢- وَلِـ «كَرِيمٍ، وَبَخِيلٍ»: «فُعَلَا» كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

٢١٣- وَنَابَ عَنْهُ «أَفْعِلَاءُ» فِي الْمُعَلْ لَامًا، وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلْ

٢١٤- «فَوَاعِلٌ» لِـ «فَوْعَلٍ، وَفَاعَلِ وَفَاعِلَاءَ، مَعَ نَحْوِ: كَاهِلِ

٢١٥- وَحَائِضٍ، وَصَاهِلٍ، وَفَاعِلَهْ» وَشَذَّ فِيْ «الفَارِسِ» مَعْ مَا مَاثَلَهْ

٢١٦- وَبِـ «فَعَائِلَ» اجْمَعَنْ «فَعَالَهْ» وَشِبْهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ

٢١٧- وَبِـ «الْفَعَالِي، وَالْفَعَالَى» جُمِعَا «صَحْرَاءُ، وَالْعَذْرَاءُ»، وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

٢١٨- وَاجْعَلْ «فَعَالِيَّ» لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ كَـ «الْكُرْسِيِّ» تَتْبَعِ الْعَرَبْ

٢١٩- وَبِـ «فَعَالِلَ» وَشِبْهِهِ انْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

٢٢٠- مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِيْ جُرِّدَ الَاخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ

٢٢١- وَالرَّابِعُ الشَّبِيْهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ

٢٢٢- وَزَائِدَ الْعَادِيْ الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيِّنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

٢٢٣-وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَـ«مُسْتَدْعٍ» أَزِلْ إِذْ بِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ

٢٢٤- وَالْمِيْمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

٢٢٥- وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا ... كَـ «حَيْزَبُونٍ» فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

٢٢٦- وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ «سَرَنْدَى» ... وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَـ «الْعَلَنْدَى»

التَّصْغِيرُ

٢٢٧- «فُعَيْلًا» اجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ إِذَا ... صَغَّرْتَهُ نَحْوُ: «قُذَيٍّ» فِي «قَذَى»

٢٢٨- «فُعَيْعِلٌ، مَعَ فُعَيْعِيلٍ» لِمَا ... فَاقَ كَجَعْلِ «دِرْهَمٍ» «دُرَيْهِمَا»

٢٢٩- وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ ... بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

٢٣٠- وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ ... إِنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

٢٣١- وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا ... خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

٢٣٢- لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ -مِنْ قَبْلِ عَلَمْ ... تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتِهِ-: الْفَتْحُ انْحَتَمْ

٢٣٣- كَذَاكَ مَا مَدَّةَ «أَفْعَالٍ» سَبَقْ ... أَوْ مَدَّ «سَكْرَانَ» وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

٢٣٤- وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

٢٣٥- كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ ... وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ

٢٣٦- وَهَكَذَا زِيَادَتَا «فَعْلَانَا» ... مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَـ «زَعْفَرَانَا»

٢٣٧- وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا

٢٣٨- وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

٢٣٩- وَعِنْدَ تَصْغِيرِ «حُبَارَى» خَيِّرِ ... بَيْنَ «الْحُبَيْرَى» -فَادْرِ- وَ«الْحُبَيِّرِ»

٢٤٠- وَارْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ ... فَـ «قِيمَةً» صَيِّرْ «قُوَيْمَةً» تُصِبْ

٢٤١- وَشَذَّ فِي «عِيدٍ»: «عُيَيْدٌ»، وَحُتِمْ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

٢٤٢- وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ ... وَاوًا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

٢٤٣- وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِيْ التَّصْغِيْرِ مَا ... لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَـ «مَا»
٢٤٤- وَمَنْ بِتَرْخِيْمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى ... بِالْأَصْلِ كَ«الْعُطَيْفِ» يَعْنِيْ «الْمِعْطَفَا»
٢٤٥- وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَـ «سِنْ»
٢٤٦- مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ ... كَـ «شَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَمْسِ»
٢٤٧- وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرْ ... لَحَاقُ (تَا) فِيْمَا ثُلَاثِيًّا كَثُرْ
٢٤٨- وَصَغَّرُوا شُذُوذًا «الَّذِيْ، الَّتِيْ ... وَذَا» مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا «تَا، وَتِيْ»

النَّسَب

٢٤٩- يَاءً كَيَا «الْكُرْسِيِّ» زَادُوا لِلنَّسَبْ ... وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ
٢٥٠- وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ، وَتَا ... تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا
٢٥١- وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ ... فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ
٢٥٢- لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا ... لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
٢٥٣- وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ ... كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ
٢٥٤- وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ ... قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ
٢٥٥- وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا، وَ «فَعِلْ ... وَفُعِلٌ» عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَ«فِعِلْ»
٢٥٦- وَقِيلَ فِي «الْمَرْمِيِّ»: «مَرْمَوِيٌّ» ... وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ «مَرْمِيٌّ»
٢٥٧- وَنَحْوُ: «حَيٍّ» فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ ... وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ
٢٥٨- وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ ... وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ
٢٥٩- وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: «طَيِّبٍ» حُذِفْ ... وَشَذَّ «طَائِيٌّ» مَقُولًا بِالْأَلِفْ
٢٦٠- وَ«فَعَلِيٌّ» فِي «فَعِيلَةَ» الْتُزِمْ ... وَ«فُعَلِيٌّ» فِي «فُعَيْلَةٍ» حُتِمْ

٢٦١- وَأَلْحَقُوْا مُعَلَّ (لَامٍ) عَرِيَا ... مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا (التَّا) أُولِيَا

٢٦٢- وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَـ«الطَّوِيلَهْ» ... وَهَكَذَا مَا كَانَ كَـ «الْجَلِيلَهْ»

٢٦٣- وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ ... مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

٢٦٤- وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا ... رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا

٢٦٥- إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـ «ابْنٍ، أَوَ ابْ» ... أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

٢٦٦- فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلْأَوَّلِ ... مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَـ«عَبْدِ الْأَشْهَلِ»

٢٦٧- وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ ... جَوَازًا انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

٢٦٨- فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ ... وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ

٢٦٩- وَبِـ«أَخٍ»: «أُخْتًا»، وَ«بِابْنٍ»: «بِنْتَا» ... أَلْحِقْ، وَيُونُسٌ أَبَى حَذْفَ التَّا

٢٧٠- وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ... ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَـ «لَا، وَلَائِي»

٢٧١- وَإِنْ يَكُنْ كَـ «شِيَةٍ» مَا الْفَا عَدِمْ ... فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

٢٧٢- وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ ... إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

٢٧٣- وَمَعَ «فَاعِلٍ، وَفَعَّالٍ، فَعِلْ» ... فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

٢٧٤- وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا ... عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

الْإِمَالَةُ

٢٧٥- الْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ ... أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

٢٧٦- دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ، وَلِمَا ... تَلِيهِ (هَا) التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا

٢٧٧- وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ ... يَؤُلْ إِلَى «فِلْتُ» كَمَاضِي «خَفْ، وَدِنْ»

٢٧٨- كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ ... بِحَرْفٍ، اوْ مَعْ هَا كَـ «جَيْبَهَا أَدِرْ»

٢٧٩- كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ، أَوْ يَلِيْ ... تَالِيَ كَسْرٍ، أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِيْ

٢٨٠- كَسْرًا، وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدْ ... فَـ «دِرْهَمَاكَ» مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ

٢٨١- وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا، وَكَذَا تَكُفُّ (رَا)

٢٨٢- إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ، أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

٢٨٣- كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَـ«الْمِطْوَاعَ مِرْ»

٢٨٤- وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَ(رَا) يَنْكَفُّ ... بِكَسْرِ (رَا) كَـ«غَارِمًا لَا أَجْفُوْ»

٢٨٥- وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ ... وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

٢٨٦- وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا ... دَاعٍ سِوَاهُ كَـ «عِمَادَا، وَتَلَا»

٢٨٧- وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا ... دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ «هَا» وَغَيْرَ «نَا»

٢٨٨- وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ ... أَمِلْ كَـ «لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ»

٢٨٩- كَذَا الَّذِي تَلِيهِ (هَا) التَّأْنِيثِ فِيْ ... وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

الْمُضَافُ إِلى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٢٩٠- آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا ... لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَـ «رَامٍ، وَقَذَى»

٢٩١- أَوْ يَكُ كَـ «ابْنَيْنِ، وَزَيْدِينَ» فَذِيْ ... جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِيْ

٢٩٢- وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ ... مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ

٢٩٣- وَأَلِفًا سَلِّمْ، وَفِي الْمَقْصُور عَنْ ... هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

الْوَقْفُ

٢٩٤- تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفًا ... وَقْفًا، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

٢٩٥- وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ ... صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

٢٩٦- وَأَشْبَهَتْ «إِذًا» مُنَوَّنًا نُصِبْ ... فَأَلِفًا فِيْ الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

٢٩٧-وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوْصِ ذِيْ التَّنْوِينِ مَا ... لَـمْ يُنْصَـبَ اوْلَى مِـنْ ثُبُـوتٍ، فَاعْلَمَـا

٢٩٨- وَغَيْـرُ ذِي التَّـنْوِينِ بِالْعَـكْسِ، وَفِيْ ... نَحْـوِ: «مُـرٍ» لُـزُومُ رَدِّ الْيَـا اقْتُـفِيْ

٢٩٩- وَغَـيْرَ (هَـا) التَّأْنِيـثِ مِـنْ مُـحَرَّكِ ... سَكِّنْـهُ، أَوْ قِـفْ رَائِـمَ التَّحَـرُّكِ

٣٠٠- أَوْ أَشْـمِمِ الضَّـمَّةَ، أَوْ قِفْ مُضْـعِفَا ... مَـا لَـيْسَ هَـمْزًا أَوْ عَلِـيلًا إِنْ قَفَـا

٣٠١- مُـحَرَّكًا، وَحَرَكَـاتٍ انْـقُلَا ... لِسَـاكِنٍ تَـحْرِيكُهُ لَـنْ يُـحْظَلَا

٣٠٢- وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْـمَهْمُوزِ لَا ... يَـرَاهُ بَصْـرِيٌّ، وَكُـوفٍ نَقَـلَا

٣٠٣- وَالنَّـقْلُ إِنْ يُعْـدَمْ نَظِـيرٌ مُـمْتَنِعْ ... وَذَاكَ فِي الْـمَهْمُوزِ لَـيْسَ يَمْتَنِـعْ

٣٠٤- فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ (هَا) جُعِلْ ... إِنْ لَـمْ يَكُـنْ بِسَـاكِنٍ صَـحَّ وُصِـلْ

٣٠٥- وَقَـلَّ ذَا فِي جَمْـعِ تَصْـحِيحٍ وَمَـا ... ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَـكْسِ انْـتَـمَى

٣٠٦- وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلْ ... بِحَـذْفِ آخِـرٍ كَـ«أَعْطِ مَـنْ سَـأَلْ»

٣٠٧- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَ «عِ» أَوْ ... كَـ «يَـعِ» مَجْـزُومًا، فَـرَاعِ مَـا رَعَـوْا

٣٠٨-وَ«مَا» فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِفُهَـا، وَأَوْلِـهَا (الْـهَا) إِنْ تَقِـفْ

٣٠٩- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: «اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى؟»

٣١٠- وَوَصْلَ ذِي الْـهَاءِ أَجِـزْ بِكُلِّ مَا ... حُـرِّكَ تَحْـرِيكَ بِنَـاءٍ لَزِمَـا

٣١١- وَوَصْـلُهَا بِغَـيْرِ تَحْـرِيكِ بِنَـا ... أُدِيـمَ شَـذَّ، فِي الْـمُدَامِ اسْتُحْسِـنَا

٣١٢- وَرُبَّمَـا أُعْـطِيَ لَفْـظُ الْوَصْلِ مَـا ... لِلْوَقْـفِ نَثْـرًا، وَفَشَـا مُنْتَظِمَـا

مُقَدِّمَةُ التَّرْتِيْبِ لِشَيْخِنَا فَتْحِ الْقَدَسِيِّ حَفِظَهُ اللهُ

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيْكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم.

أَمَّا بَعْدُ: **فَإِنَّا بِحَمْدِ اللهِ وَتَوْفِيْقِه** -بعد تَدْرِيْسِنَا رِسَالَتَيْ (الْمَدْخَلُ) وَ(فَتْحُ الوَدُودِ اللَّطِيفِ) في عِلْمِ الصَّرْف- **رَأَيْنَا أَنَّهُ من المُناسِبِ لِلطَّالِبِ بَعْدَ ذَلِك الانتقال إلى دُرُوسِ الصَّرْفِ مِن (ألفِيَّةِ ابنِ مالكٍ) بِشَرْحِ ابنِ عَقِيْلٍ** رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وَلَمَّا كانت «دُرُوْسُ الألفيَّةِ» مُخَالِفَةً في ترتيبها لِدُرُوس الكِتابَيْنِ المذكورَين **رَأَيْنَا** -أيضًا- اجتِهادًا مِنَّا- أنْ نُرَتِّبَها لإخوانِنا الدَّارِسينَ مَعَنَا في هذه السِّلسِلَةِ على أبْوابِ الكِتَابَيْنِ؛ وذلكَ لأسْبَابٍ:

أَحَدِهَا: الْحِرْصُ عَلَى الطَّالِبِ الْمُتَدَرِّجِ مِن تَهْوِيشِ الذِّهْنِ وَتشتُّتِ المَعلُومَات.

الثَّاني: أنْ تَكُونَ **دُرُوْسُ الصَّرْفِ مِن (الألفِيَّةِ)** كالمُتَمِّمَةِ لدُروسِ (الفَتْحِ) **المشتركةِ بَيْنَهُمَا** كَمَا كَانَ (الفَتْحُ) مُتَمِّمًا بَسِيْطًا لِلْمَدْخَل.

الثَّالِثُ: سُرْعَة الوُصُوْلِ إلى الدُّرُوسِ في الكُتُبِ الثَّلاثَةِ عِنْد الْحَاجَة.

واللهَ أَسْأَلُ أنْ يُعَلِّمَنَا وَإِخْوَانَنَا مَا يَنفعُنَا، وَأَنْ يَنْفَعَنَا بِمَا عَلَّمَنَا، وَأَنْ يُفِيضَ عَلَيْنَا وَاسِعَ فَضْلِهِ، وَأَنْ يَجْزِيَ **مَشَايِخَنَا** خَيْرَ الْجَــزَاءِ، وَالْحَمْدُ للهِ.

كَتَبَهُ/ أبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَتْحٌ القَدَسِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ.

التَّصْرِيْفُ

٩١٥ – حَـرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّـرْفِ بَرِيْ وَمَا سِوَاهُـمَـا بِتَصْـرِيفٍ حَرِيْ

التَّصْرِيْف: عِبَارَةٌ عن: عِلْمٍ يُبْحَثُ فيه عن أَحْكامِ بِنْيةِ الكلمةِ العَرَبِيَّة، وما لحروفِهَا من أَصَالةٍ وزِيادَةٍ، وصِحَّةٍ وإِعْلالٍ، وَشِبْهِ ذلك.

ولا يَتَعَلَّقُ إلا بالأسماء الْمُتَمَكِّنَةِ، والأفْعال[1]، فأمَّا الحُروفُ وشِبْهُهَا فلا تَعَلُّقَ لِعِلْمِ التَّصْرِيْف بِهَا.

٩١٦– وَلَـيْسَ أَدْنَـى مِـنْ ثُلَاثِـيٍّ يُـرَى قَابِـلَ تَصْـرِيفٍ، سِـوَى مَـا غُـيِّرَا

يعني أنه لا يقبل التَّصْرِيْف من الأسماءِ والأفعالِ ما كَانَ على حرفٍ واحدٍ، أو على حرفين، إلَّا إنْ كَانَ مَحْذُوفًا منه، **فَأَقَلُّ ما تُبْنَى عليه الأَسْمَاءُ الْمُتَمَكِّنَةُ والأفعالُ [الْمُتَصَرِّفَةُ] ثلاثةُ أَحْرُفٍ**، ثم قد يَعرِضُ لبعضِها نَقْصٌ كَ(يَدٍ) وَ(قُلْ) وَ(مَ اللهِ) و(قِ زيدًا).

٩١٧– وَمُنْـتَهَى اسْمٍ خَـمْسٌ انْ تَـجَـرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِـــيْهِ فَمَـــا سَـبْعًا عَدَا

---

(١) زاد في التسهيل صـ ٢٩٠: (الْمُتَصَرِّفَة). وهذه الزيادة لازمة؛ لأنَّ الأفعال الجامدة كـ(عَسَى ولَيْسَ ويَهِيطُ وهَبْ وتَعَالَ...إلخ) لا يدخلها التصريفُ كما لا يدخل الحروف والأسماء المبنية، والأسماء الأعْجَمِيَّة. وقَالَ المُرَادِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح ألفية ابن مالك» (٣/ ١٥٠٩): «فإنْ قلتَ: مقتضى قوله: (وَمَا سِوَاهُمَا) أنَّ التصريف يدخل الأفعال مطلقًا؛ إذْ لم يستثن الجَامِدَة. قُلْتُ: قد يمكن إدراجها في **شبه الحَرْفِ**، فإنَّ (لَيْسَ وَعَسَى ونحوهما شابها الحروف في الجمود».اهـ

«تَنْبِيْهٌ: التصريف وإن كان يدخل الأسماء المعربة والأفعال الْمُتَصَرِّفَة، إلَّا أنه للأفعال بطريق الأصالة؛ لكثرةِ تغَيُّرِهَا، ولظُهُور الاشتقاقِ فيها».اهـ من «شرح الأشموني للألفية» (٤/ ٤١).

الاسم قسمان: مَزِيدٌ فيهِ ومُجَرَّدٌ عَنِ الزِّيادَةِ.

فالمَزِيدُ فيه هو: ما بعضُ حُرُوفِه سَاقِطٌ وَضْعًا، وأَكْثُرُ ما يَبْلُغُ الاسْمُ بالزِّيادَةِ سبعةَ أَحْرُفٍ، نحو: (احْرِنْجَام واشْهِيْبَاب).

والْمُجَرَّدُ عَنِ الزِّيَادَةِ هو: ما بعضُ حروفِهِ ليسَ سَاقطًا في أَصْلِ الوَضْعِ، وهو: إمَّا ثلاثيٌّ كـ(فَلْسٍ) أو رُباعيٌّ كـ(جَعْفَرٍ) وإمَّا خماسيٌّ -وهو غَايتُهُ- كـ(سَفَرْجَلٍ).

٩١٨- وَغَـيْرَ آخِـرِ الثُّلَاثِـي افْـتَحْ وَضُـمْ وَاكْسِـرْ، وَزِدْ تَسْـكِينَ ثَانِيـهِ تَعُـمْ

العبرة في وَزْنِ الكَلِمَة بِمَا عَدَا الْحَرْفِ الأَخِيرِ مِنْهَا، وَحِيْـنَـئِـذٍ فالاسمُ الثُّلاثيُّ: إمَّا أنَّ يكونَ مضمومَ الأوَّلِ أو مكسورَه أو مفتوحَه، وعلى كُلٍّ مِنْ هذه التقادير: إمَّا أن يكونَ مضمومَ الثَّاني، أوْ مكسورَه، أوْ مفتوحَة، أو سَاكِنَهُ، فيخرج من هذا **اثنا عَشَرَ** بِنَاءً حاصلة من ضَرْبِ ثَلاثَةٍ في أَرْبَعةٍ، وذلك نحو: (قُـفْلٍ، وعُـنُـقٍ، ودُئِـلٍ، وصُرَدٍ)، ونحو: (عِلْمٍ، وحِبْكٍ، وإِبِـلٍ، وعِنَبٍ)، ونحو: (فَلْسٍ، وفَـرَسٍ، وعَضُدٍ، وكَبِدٍ).

٩١٩- وَ«فِـعُـلٌ» أُهْـمِلَ، وَالْـعَكْسُ يَـقِـلْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِـ«فُعِلْ»

يعني أنَّ مِنَ الأبنيةِ الاثْنَيْ عَشَرَ بِـنَـاءَيْـنِ: أَحَدُهما مُهْمَلٌ، وَالآخَرُ قَلِيلٌ.

فالأوَّلُ: ما كانَ على وَزْنِ «فِعُلٍ» -بِكَسْرِ الأوَّلِ وَضَمِّ الثَّاني- وهذا بناءٌ من الْـمُصَنِّـفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ على عَدَمِ إثْـبَاتِ (حِبُك) [1].

---

(١) وهو الصَّحيح، وذلك لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم، وأما قراءة بعضهم: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْـحِبُكِ ۝٧﴾ بكسر الحاء وضم الباء؛ فوجهت على تقدير صحتها بوجهين؛ أحدهما: أن ذلك من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة؛ لأنه يقال: **حُبُك** بضم الحاء والباء، و**حِبِك** بكسرهما، فركَّب القارئُ منهمـا هذه القراءة، قال ابنُ جِنِّي: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى

والثَّاني: ما كان على وزن «فُعِل» -بِضَمِّ الأوَّلِ وَكَسْرِ الثَّاني- كَـ(دُئِل)، وإنَّما قلَّ ذَلِكَ في الأسْمَاءِ؛ لأنَّهم قَصَدُوا تَخْصِيصَ هذا الوزنِ بِفِعْلِ مَا لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ، كَـ(ضُرِبَ وقُتِلَ).

٩٢٠- وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلِ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ: «ضُمِنْ»

٩٢١- وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

الفعل ينقسم إلى مُجَرَّدٍ وإلى مَزِيدٍ فيه، كما انقسمَ الاسْمُ إلى ذلك، **وأكثر ما يكون عليه الْمُجَرَّدُ أربعةُ أحرفٍ، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة.**

وللثلاثي الْمُجَرَّد أَرْبَعَةُ أَوْزَانٍ: ثلاثةٌ لِفِعْلِ الفَاعِلِ، وَوَاحِدٌ لِفِعْلِ الْمَفْعُولِ، فالَّتِيْ لِفِعْلِ الْفَاعِلِ: (فَعَلَ) -بفتح العين- كَـ(ضَرَبَ)، وَ(فَعِلَ) -بكسرها كَـ(شَرِبَ)، وَ(فَعُلَ)-بِضَمِّهَا- كَـ(شَرُفَ).

والذي لِفِعْلِ المفعولِ (فُعِلَ) -بضمِّ الفاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ- كَـ(ضُمِنَ).

وَلَا تكونُ الفَاءُ في المبنيِّ لِلْفَاعِلِ إلَّا مَفْتوحَةً؛ ولهذا قَالَ الْمُصَنِّفُ: (وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ) **فَجَعَلَ الثانيَّ مُثَلَّثًا وَسَكَتَ عَنِ الأوَّلِ**؛ فَعُلِمَ أنَّه يكونُ على حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وتلك الْحَالَةُ هِيَ: الفَتْحُ.

القراءة المشهورة [﴿الْحُبُكِ﴾]؛ فنطق بالباء مضمومة، قال في «شرح الكافية»: وهذا التوجيه لو اعترف به من عُزِيت هذه القراءة له لدلَّ على عدم الضبط، ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه؛ لإمكان عُروض ذلك له. والآخر: أن يكون كسر الحاء إتباعا لكسر تاء (ذَاتِ)، ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأن الساكن حاجز غير حصين، قيل: وهذا أحسن».اهـ من «شرح الأشموني لألفية ابن مالك» (٤/ ٤٣).

وَلِلرُّباعي الْمُجَرَّدِ ثلاثةُ أَوْزَانٍ[١]: وَاحِدٌ لِفِعْلِ الفَاعِلِ كـ(دَحْرَجَ)، وَوَاحِدٌ لِفِعْلِ المفعولِ كـ(دُحْرِجَ)، وَ**وَاحِدٌ لِفِعْلِ** الأمْرِ كَـ(دَحْرِجْ)

وأمَّا المَزِيدُ فيهِ: فإنْ كان ثلاثيًّا صَارَ بالزِّيادَةِ على **أربعةِ أحْرُفٍ** كَـ(ضَارَبَ)، أو على **خمسةٍ** كـ(انْطَلَقَ)، أو على **سِتَّةٍ** كـ(اسْتَخْرَجَ)، وإن كان رُباعِيًّا صَارَ بالزِّيادَةِ على خمسةٍ كـ(تَدَحْرَجَ)، أو على **سِتَّةٍ** كـ(احْرَنْجَمَ).

٩٢٢- لِاسْمِ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ «فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ، وَفِعْلَلٌ، وَفُعْلُلُ

٩٢٣- وَمَعْ فِعَلٍّ، فُعْلَلٌ»، وَإِنْ عَلَا فَمَعْ «فَعَلَّلٍ» حَوَى «فَعْلَلِلَا

٩٢٤- كَذَا فُعَلِّلٌ، وَفِعْلَلٌّ»، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى

الاسْمُ الرُّباعِيُّ الْمُجَرَّدُ لَهُ سِتَّةُ أَوْزَانٍ[٢]:

الأول: (فَعْلَلٌ) بفتح أوَّلِهِ وثالثه، وسكون ثانيه، نحو: «جَعْفَرٍ».

الثاني: (فِعْلِلٌ) بكسر أوَّلِهِ وثالثه، وسكون ثانيه، نحو: «زِبْرِجٍ».

---

(١) الصَّواب أنه وزنٌ واحد، وهو الَّذي **لِفِعْلِ الفَاعِلِ**، وأمَّا المبنيُّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِله، وكذا فعْل الأمْر فليسا بوزنَينِ أَصْلِيين، وإنَّما هما فَرْعٌ عن **المبنيِّ للفاعل**. وإنما لم يذكر الأمرَ في الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ؛ لأنه لا يكون إلَّا **مَزِيدًا فيه** كـ(اضْربْ، وانْصُرْ، واعْلَمْ)، أوْ **ناقِصًا** عنها كـ(قُمْ، وبِعْ، وخَفْ) فلم يَبْقَ ثُلاثِيا في اللَّفْظ. انظر حاشية الخضري(٢/ ٤١٩).

(٢) تبع النَّاظم والشارح في هذا الكوفيين والأخفش في زيادة الوزن السادس(فُعْلَل)، وفي «شرح التصريح على التوضيح» (٢/ ٦٥٩): «وزادَ الأخفشُ والكوفيون [«فُعْلَلًا»] مضموم الأول مفتوح الثالث كَـ(جُخْدَب)، والـمُختارُ عندَ جُـمهور البَّصريين، واستظهره في «التسهيل» أنَّـه فرعٌ من مضمومهمـا؛ استثقالًا لضمتين في رُباعي ليس بينهمـا حَاجِـزٌ حَصِين، وَلأنَّـه لَـمْ يُسْمَعْ فتح الثالث في شيءٍ من الرُّباعي إلَّا وسُمِعَ فيه الضَّمُّ من غير عكس، كـ(جُخْدَب وطُحْلَب وجُـرْشَع)، ولَـمْ يُسْمَعْ في:(بُـرْثُـن وبُـرْجُد وعُـرْفُط إلَّا الضَّمُّ).اهـ

الثالث: (فِعْلَلٌ) بكسر أَوَّلِهِ، وسكون ثانية، وفتح ثالثه، نحو: «دِرْهَمٍ، وهِجْرَعٍ».

الرابع: (فُعْلُلٌ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وثالثه، وسكون ثانيه، نحو: «بُرْثُنٍ».

الخامس: (فِعَلٌّ) بكسر أَوَّلِهِ، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه، نحو: «هِزَبْرٍ».

السادس: (فُعْلَلٌ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ، وفتح ثالثه، وسكون ثانيه، نحو: «جُخْدَبٍ».

وأشار بقوله: (وَإِنْ عَلَا... إلخ) إلى **أبنية الخُمَاسي**، وهي أربعةٌ:

الأولُ: «فَعَلَّلٌ» بفتح أَوَّلِهِ وثانيه، وسكون ثالثه، وفتح رابعه، نحو: «سَفَرْجَلٍ».

الثَّاني: «فَعْلَلِلٌ» بفتح أَوَّلِهِ، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، وَكَسْرِ رَابِعِهِ، نحو: «جَحْمَرِش».

الثَّالثُ: «فُعَلِّلٌ» بضم أَوَّلِهِ وفتح ثانيه وسكون ثالثه وَكَسْرِ رَابِعِهِ، نحو: «قُذَعْمِل».

الرابعُ: «فِعْلَلٌّ» بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه نحو: «قِرْطَعْبٍ».

وَأَشَارَ بِقَولِهِ: (وَمَا غَايَرَ... إلخ) إلى **أَنَّهُ إذا جاءَ شَيْءٌ على خِلافِ ما ذُكِر فهو إمَّا ناقِصٌ، وإمَّا مَزِيدٌ فيهِ، فالأَوَّلُ** كَ(يدٍ وَدَمٍ)، **والثَّاني** كَ(اسْتِخْرَاجٍ واقْتِدَارٍ).

٩٢٥- وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا «احْتُذِي»

الْحَرْفُ الَّذِيْ يَلْزَمُ تَصَارِيفَ الكلمةِ هُو الْحَرْفُ الأَصْليُّ، والذي يَسْقُطُ في بَعْضِ تَصَارِيفِ الكَلِمَةِ هُو الزَّائِدُ، نحو: (ضَارِبٍ ومَضْرُوبٍ).[1]

---

(١) قَالَ الْخُضَرِيُّ في حَاشِيَتِهِ (٢/ ٤٢٠): لكن يَرِدُ عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أَصْلٌ، كـ(واو «وَعَدَ» في «يَعِدُ»).

وما لا يسقط أَصْلًا؛ لِجُمُودِ كلِمَتِهِ وهو زائِدٌ كـ(نون «قَرَنْفُل»؛ لتوسطها بين أربعة أصول، وواو «كَوْكَب» لِمُصَاحَبَتِهَا أكثر من أصلين. فيصير كُلٌّ من التعريفين ليس جامعًا ولا مانعًا، وأُجِيبَ بأنَّ **الأصليَّ السَّاقِطَ لِعِلَّةٍ تصريفية كالثَّابت، والزَّائِدُ إذا لَزِمَ لعلَّةٍ كالجُمُودِ كانَ مقدَّرَ السُّقُوط**. ولذلك

٩٢٦- بِضِـمْنِ «فِعْلِ»قَابِلِ الْأُصُـولَ فِي وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِـلَـفْـظِـهِ اكْـتُـفِـي
٩٢٧- وَضَـاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْـلٌ بَقِي كَـ(رَاءِ «جَعْفَرٍ»، وَقَافِ «فُسْتُقِ»

إذا أُريد وَزْنُ الكلمة قُوبِلَتْ أُصُولُـها بـ(الفاءِ والعينِ واللَّام)[١]، فيُقَابَلُ أَوَّلُـها بالفاءِ، وثانيها بالعينِ، وثالثُها باللَّام، **فإن بقي بعد هَذِهِ الثَّلاثةِ أَصْلٌ عُـبِّـرَ عنه باللَّام.**

فإن قِيْلَ ما وزنُ (ضَرَبَ)؟ فَقُلْ: (فَعَلَ)، وَمَا وَزْنُ (زَيْـدٍ)؟ فَـقُلْ: (فَعْلٌ)، وَمَا وَزْنُ «جَعْفَرٍ»؟ فَـقُلْ: (فَعْلَلٌ)، وَمَا وَزْنُ «فُسْتُقٍ»؟ فَـقُلْ: (فُعْلُلٌ).

وَتُكَـرَّرُ اللَّامُ على حَسَبِ الأُصُول.

وإنْ كَانَ في الكلمةِ زَائِدٌ[٢] عُبِّرَ عنه بلَفْظِه؛ فإذا قيل: مَا وَزْنُ (ضَارِبٍ)؟ فقل: (فَاعِلٌ)، وَمَا وَزْنُ (جَوْهَرٍ)؟ فقل: (فَوْعَلٌ)، وَمَا وَزْنُ (مُسْتَخْرِجٍ)؟ فقل: (مُسْتَفْعِلٌ).[٣]

يقال: **الزَّائِدُ: ما سقط في أَصْلِ الوَضْعِ تحقيقًا أَوْ تقديرًا**.اهـ

(١) قوله: (بِضِمْنِ «فِعْلٍ») قَالَ الْخُضَرِيُّ في حَاشِيَتِهِ(٢/ ٤٢١): أي: بما تضمنَّهُ من الحروف الثَّلاثة، ولم يقل بِـ«فِعْلٍ»؛ لأنَّ المقصود مادته دون هيئته؛ لأنَّ الميزان لا يلزم هيئة بخُصُوصها من الحركة والسكون وترتيب الحروف، بل يتبع ما يستحقه الموزون قبل تغييره، فيقال في وزن «رَدَّ وقَالَ»: وزنهما (فَعَلَ) ..، وإنما اختاروا للوزن مادة (ف ع ل) لأنها تَعُمُّ أفعال الجوارح والقلوب بخلاف غيرها.اهـ

(٢) **وحروف الزِّيادة عشرة، جمعها ابنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بَيْتٍ وَاحِدٍ أَرْبعَ مَرَّات في شرحه للكافية الشافية (٤/٢٠٣٣) فقال:**

هَـنَـاءٌ وتَسْـلِـيـمٌ، تَـلَا يَـوْمَ أُنْسِـهِ *** نِـهَايَةُ مَسْـئُـولٍ، أَمَانٌ وَتَسْـهِيلُ

ومعنى تسميتها بحروف الزيادة أنه لا يزاد في الكلمة لغير تَكرار إلا بحرفٍ منها، لا أنَّها تكون أبدًا زائدة؛ لأنها قد تكون أُصُولًا، وذلك ظاهرٌ في نحو: (سَأَلَ، وسَلِمَ، أَنِسَ).

(٣) يُسْتَثْنَى من هذا: الحَرْفُ الزائدُ المُبْدَلُ من تَاءِ الافتعال وما تَصَرَّف منه؛ فإنَّه يُعَبَّرُ عنه بأَصْلِهِ وهو: (التَّاء)، فتقول في وزن نحو: (اصْطَبَرَ، واضْطَرَبَ، واطَّهَرَ، واظْطَلَمَ): (افْتَعَلَ) لا (افْطَعَلَ).

هذا إذا لم يكن الزَّائدُ ضِعْفَ[1] **حَـرْفٍ أَصْلِيٍّ**؛ فإن كان ضِعْفَهُ عُبِّـرَ عَنْهُ بِمَـا عُبِّـرَ به عن ذلك الأصلي، وَهُو الـمُرَادُ بقوله:

٩٢٨- وَإِنْ يَـكُ الزَّائِـدُ ضِعْـفَ أَصْـلِ فَاجْعَـلْ لَـهُ فِي الْـوَزْنِ مَـا لِلْأَصْـلِ

فتقول في وزن (اغْدَوْدَنَ): (افْعَوْعَلَ) فـتُـعَبِّـر عن الدَّالِ الثانيةِ بالعين كما عَـبَّـرْتَ بها عن الدَّال الأولى؛ لأن الثانيةَ ضِعْفُهَا، وتقول في وزن (قَـتَّـلَ): (فَـعَّـلَ) ووزن (كَرَّمَ): (فَـعَّـلَ) فـتُـعَبِّـر عن الثاني بمـا عَـبَّـرْتَ به عن الأول، **ولا يجوز أن تُعَبِّرَ عن هَذَا الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ**، فلا تقولُ في وزن (اغْدَوْدَنَ): (افْعَوْدَلَ) ولا في وزن (قَـتَّـلَ): (فَـعْـتَـلَ)، ولا في وزن (كَرَّمَ): (فَـعْـرَلَ).

٩٢٩- وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ «سِمْسِمِ» وَنَحْـوِهِ، وَالْـخُلْفُ فِي كَـ «لَـمْلِمِ»

المراد بِـ«سِمْسِمِ» الرباعي الذي تكرَّرت فاؤه وعينه، ولم يكن أحد المُكرَّرين صالحًا للسُّقُوط، فهذا النوع يُحْكَمُ على حروفِهِ كُلِّهَا بأنَّها أصولٌ، فإذا صلح أحدُ المكرَّرَين للسقوطِ ففي الحُكْم عليه بالزيادة خلافٌ، وذلك نحو: «لَمْلِمْ» أمْرٌ من «لَمْلَمَ»، و(كَفْكِفْ) أمْرٌ من (كَفْكَفَ) فاللامُ الثانية والكافُ الثانية صالحان للسقوط؛ بدليل صِحَّة (لَمَّ وكَفَّ)، **فاختلف الناسُ في ذلك**[2]؛ **فقيل**: هما مَادَّتان،

وتقول في وزن نحو: (ادَّانَ، واذْدَكَرَ، وازْدَجَرَ): (افْتَعَلَ) لا (افْدَعَلَ). قال الرِّفاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حاشيته صـ٥٠): (وقد يقال: الزَّائد في الحقيقة تاء الافتعال، والإبدال عارضٌ، فيَصْدُق أنَّ الزَّائد لم يُقَابَلْ إلَّا بلَفْظِه.اهـ

(١) وهذا لا يـختصُّ بأحرف بعينها، بل يدخل في جميع حروف الـمعجم إلا الألف اللَّـيِّـنة.

(٢) القول الأول مذهب البصريين سوى الزَّجَّاج. والثَّانِي قَوْلُهُ. والثَّالِثُ قَوْلُ الْكُوفِيِينَ، واختاره

وَلَيْسَ (كَفْكَفَ) مِنْ (كَفَّ)، ولا «لَمْلَمَ» مِن (لَمَّ)، فلا تكون اللامُ والكافُ زائدتين. **وقيل:** اللامُ زائدة وكذا الكاف. **وقيل:** هما بَدَلَان من حرف مضاعف، والأصل: «لَمَّمَ وكَفَّفَ»، ثم أُبدِلَ من أحد المُضَاعَفَينِ **لامٌ** في «لَمْلَمَ» **وكافٌ** في (كَفْكَفَ).

٩٣٠ - فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ: زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

إذا صَحِبَتِ الألِفُ ثَلاثةَ أَحْرُفٍ أُصُوْلٍ حُكِمَ بِزِيَادَتِهَا نحو: (ضَارِبٍ وَغَضْبَى)، فإن صَحِبَتْ أصلين فقط فليست زائدة، بل هي إمَّا أَصْلٌ كَـ(إِلَى)، وإمَّا بدلٌ من أَصْلٍ كَـ(قَالَ وَبَاعَ).

٩٣١ - وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي «يُؤْيُؤٍ، وَوَعْوَعَا»

أي: كذلك إذا صَحِبَتِ الياءُ أو الواوُ ثلاثةَ أَحْرُفٍ أُصُوْلٍ فإنه يحكم بِزِيَادَتِهِمَا إلا في **الثُّنَائِي المُكَرَّر**. فالأوَّلُ: كـ(صَيْرَف، ويَعْمَل، وَجَوْهَر، وَعَجُوز) [(١)].

والثاني: كـ(يؤيؤٍ) لطائرٍ ذي مِخْلَبٍ، وَ(وَعْوَعَةٍ): مصدرِ (وَعْوَعَ) إذا صَوَّتَ.

ابن النَّاظِم. والرَّاجِحُ القَوْلُ الأَوَّلُ، وأنَّ «لَمْلَمَ» من المضاعف الرباعي كـ(زَلْزَلَ).

(١) قوله: «الصَّيْرَفُ»، قال أبو منصور الأزهري مُحَمَّدُ بن أحمد بن الهروي (ت ٣٧٠هـ) في «تهذيب اللغة» (١٢/ ١١٤):«أَخْبرني المنذريُّ عَن أبي الهَيْثَم أَنه قَالَ: **الصَّيْرَفُ** والصَّيْرَفِي: المُحْتَالُ المُتَقَلِّبُ فِي أُمُوْرِهِ المُجَرِّبُ لَهَا، وَالصَّرْفُ: التَّقَلُّبُ وَالْحِيْلَةُ، يُقَالُ: فُلانٌ يَصْرِفُ ويتَصَرَّفُ ويصطَرِفُ لِعِيَالِه، أَي: يَكتسب لَهُم».اهـ **واليَعْمَلُ:** الجَمَلُ النَّجِيبُ المَطْبُوعُ عَلَى العَمَلِ، والنَّاقَةُ يَعْمَلَةٌ. واليَعْمَلُ واليَعْمَلَةُ اسمان لا يوصف بهما كما في «القاموس». وَقَالَ كُرَاعٌ كما في «اللسان»: اليَعْمَلَةُ النَّاقَةُ السَّرِيعَةُ اشْتَقَّ لَهَا اسْمٌ مِنَ العَمَل، وَالْجَمْعُ يَعْمَلات، وَأَنْشَدَ ابْنُ بَرِّيٍّ لِلرَّاجِز:

يَا زَيْدُ زَيْدَ **اليَعْمَلاتِ** الذُّبَّلِ*** تَطاوَلَ اللَّيْلُ عليكَ، فانْزِلِ.

فالياءُ والواوُ في الأوَّلِ زائدتان، وفي الثاني أَصْلِيَّتَانِ.

٩٣٢- وَهَكَـذَا هَمْـزٌ وَمِـيمٌ سَـبَقَا ثَلَاثَـةً تَأْصِـيلُهَا تَـحَقَّقَا

أي: كذلك يُحْكَمُ على **الهَمْزَةِ والمِيْمِ** بالزِّيادَةِ إذَا تقدَّمَتَا على ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ أُصُوْلٍ [فقط] كـ(أَحْمَدَ ومُكْرِمٍ) فإنْ سَبَقَا أصلين حكم بأصالتهما، كـ(إِبِلٍ وَمَهْدٍ)[(١)].

٩٣٣ - كَـذَاكَ هَمْـزٌ آخِـرٌ بَعْـدَ أَلِـفْ أَكْثَـرَ مِـنْ حَـرْفَيْنِ لَفْظُهَـا رَدِفْ

أي: كذلك **يُـحْكَمُ على الهمزة بالزيادة** إذا وقعت آخرًا بعد ألف تقدَّمها أكثرُ من حرفين [أي: أَصْلِيَيْنِ] نحو: «حَمْرَاء، وَعَاشُوْرَاء، وَقَاصِعَاء».

فإن تقدَّمَ الألفَ حرفانِ فالهمزةُ غير زَائدةٍ نحو: (كِسَاء وَرِدَاء)؛ فالهمزةُ في الأول بَدَلٌ من **واوٍ**، وفي الثَّاني بَدَلٌ مِن **يَاءٍ**، وَكَذَلِكَ إذا تَقَدَّمَ عَلَى الألِفِ حَرْفٌ وَاحِدٌ كَـ(مَاءٍ وَدَاءٍ).

٩٣٤- وَالنُّـونُ فِي الْآخِـرِ كَالْـهَمْزِ، وَفِي نَحْـوِ: «غَضَـنْفَرٍ» أَصَـالَةً كُفِـي

النون إذا وقعت آخرًا بعد ألف تقدَّمها أكثرُ من حرفين [أصليين] **حكم عليها**

---

(١) الـمَهْد: مَهْد الصَّبِي، وكذا إن تأخَّر عنهما أكثر من ثلاثة أصول، فخرج نحو: (إِصْطَبْل ومَرْزَجُوش ومَرْدَقُوش: بَـقْلَةٌ طيِّبة الرَّائحة).اهـ من التصريح(٢/ ٣٦١).

تنبيهان: ١- الـميم لا تزاد متصدرة إلَّا في الأسمـاء، وأمَّا زيادتها -غير متصدرة- في الأفعال نحو: (تَـمَسْكنَ) فشاذٌّ كمـا في "الصَّحاح" للجوهري.

٢- الـميم من اسم الفاعل واسم الـمفعول والـمصدر الـميمي واسمي الزمان والـمكان من الرُّباعي الأصول يحكم بزيادتها وإن وقع بعدها أربعة أصول، نحو: (مُدَحْرِج ومُدَحْرَج).

بالزيادة[١] كما حُكِمَ على **الهمزة** حين وقعت كذلك، وذلك نحو: (زَعْفَرَان وَسَكْرَان). **فإن لم يَسْبِقْهَا ثلاثةٌ فهي أصليةٌ** نحو: (مَكَان، وزَمَان).

وَيُحْكَمُ أيْضًا على **النُّون** بالزِّيادة إذا وَقَعَتْ بَعْدَ حرفينِ، وبعدها حرفان كـ«غَضَنْفَرٍ».[٢]

٩٣٥- وَالتَّـــاءُ فِي التَّأْنِيـــثِ وَالـــمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ: «الِاسْتِفْعَالِ» وَالْـــمُطَاوَعَهْ

تزاد التاءُ إذا كانت للتأنيث كـ(قائمة)، وللمُضَارَعة نحو: «أنت **تَفْعَل**»، أو مع السين في (الِاسْتِفْعَالِ)[٣] وفروعِه، نحو: «استخراجٍ، ومستخرجٍ، واستخرَجَ»، أو مُطَاوَعَة (فَعَّلَ) نحو: «علَّمْتُهُ فتعلَّمَ»، أو (فَعْلَلَ) كـ(تَدَحْرَجَ).

٩٣٦- وَالْـهَاءُ وَقْفًـا كَـ«لِـمَهْ؟ وَلَـمْ تَـرَهْ» وَالـــلَّامُ فِي الْإِشَـــارَةِ الْـــمُشْتَهِرَهْ

---

(١) أي: إلَّا إذَا كان قَبْلَها حرف مُشَدَّد أو لِين كـ(**حَسَّان وعَقْيَان**) فتحتمل الزيادة والأصالة على حَدٍّ سَواء، كالهمزةِ في (**حَوَّاء**) فلا يُلْغَى أحدهما إلَّا بدليل كما في «التَّسهيل والكافية» كدَلالة منع صرف (حَسَّان وحَوَّاء) على زيادة آخره فيكون التضعيف أصليًّا.اهـ من الخُضَريِّ(٢/ ٤٢٥).

(٢) ومثلها: (عَقَنْقَل، وقَرَنْفل، وَحَبَنْطَى)، مما النون فيه متوسط، **وتوسطه بين أربعة أحرف بالسَّوِيَّة، وهو ساكن، وغير مدغم**، فخرج نحو: (غرْنَيق و عَجَنَّس). قَالَ الْخُضَرِيُّ في حَاشِيَتِهِ (٢/ ٤٢٥): **وبقي من مواضع زيادة النون**: أَوَّلُ الْمُضَارِع، والمُطَاوِعُ كَ(انْكَسَرَ)، وباب **الافْعِنْلَال** كـ(الاحْرِنْجَام)، وَتَرَكَ ذلكَ؛ لِوُضُوحِهِ مِنَ **الاشتقاق فهو الدَّلِيْلُ الْأَعْظَمُ**.اهـ

(٣) قَالَ الْخُضَرِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ(٢/ ٤٢٥): «خصَّهُ بالذِّكْرِ دُون الافتعالِ مَثَلًا؛ لِلْإشارة إلى ما تُزَادُ فيه السِّين فلا يَرِدُ عليه إهمالُهَا؛ إذْ لا تَطَّرِدُ زيادتُهَا في غير هذا، بل تُحْفَظ فقط كـ(سين قُدْمُوْس) لإلحاقه بـ(عُصْفُوْر)؛ لأنه من التَّقَدُّم، وهو ما تقدَّم من أنف الجبل، والسَّيِّد المُتَقَدِّم في قومه (تصريح) [وكذلك سين اسْطاعَ)]، وأُدخِلَ بباب (التَّفَعُّل والتَّفَاعُل والافتعال) كـ(التَّجَمُّلِ والتَّقَاتُلِ والاقتِدَارِ) وفروعها، وكذا باب (التَّفْعِيْلِ والتَّفْعَال) كـ(التَّقْدِيْسِ والتَّرْدَادِ) دون فروعهما كـ(قَدَّسَ وَرَدَّ)؛ فإنها بلا تاء».اهـ

تزاد الهاء في الوقف نحو: «لِمَهْ؟ وَلَمْ تَرَهْ» وقد سبق[(١)]، في باب **الْوَقْف** بيان ما تزاد فيه، وهو (مَا) الاستفهامية المجرورة، والفعلُ المحذوفُ اللَّام للوقف، نحو: (رَهْ) أو المجزوم، نحو: «لَمْ تَرَهْ» **وكلُّ مبنيٍّ على حَرَكَةٍ نحو: «كَيْفَهْ»** إلَّا ما **قُطِعَ عن الإضافة** كـ(قَبْلُ وَبَعْدُ)، واسْمِ (لَا) التي لنفي الجِنْس نحو: (لا رَجُلَ)، والمُنَادى نحو: (يا زَيْدُ)، والْفَعْلِ الْمَاضِي نحو: (ضَرَبَ).

واطَّرَدَ أيضًا زيادةُ اللَّام في أسْمَاء الإشَارَةِ نحو:(ذَلكَ، وَتلكَ، وهنالك)[(٢)].

٩٣٧ - وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ إِنْ لَمْ تُبَيَّنْ حُجَّةٌ كَـ «حَظِلَتْ»

إذا وقع شيءٌ من حُرُوف الزِّيادَة العَشَرة التي يجمعها قولك: (سَأَلْتُمُوْنِيْهَا) خَالِيًا عمَّا قُيِّدَت به زيادتُه فاحْكُم بأَصَالَتِهِ إلَّا إنْ قامَ على زيادتِهِ حجَّةٌ بيِّنةٌ كسقوط همزة (شَمْأَلَ) في قَوْلِهم: (شَمَلَتِ الرِّيْحُ شُمُولًا) إذا هبَّتْ شَمَالًا، وكسقوط نون (حَنْظَل) في قولهم: (حَظِلَتِ الإِبِلُ) إذا آذاها أَكْلُ الحَنْظَلِ، وكسُقُوطِ تاءِ

---

(١) باعتبار أصل الكتاب، وأمَّا بعد هذا الترتيب فسيأتي في آخِر درس الوَقْف آخر الكتاب.

(٢) التحقيقُ أَلَّا تُذكرَ (هاءُ السكتِ ولامُ البُعْدِ) مع حروف الزيادة؛ لِأنَّ كُلًّا منهما كلمةٌ برأسِها، والهاء واللام زيادتهما قليلة، وليس لها مواضع معينة تطرد زيادتهما فيها، ولا ضابط مقرِّب لها، ولا دليل على زيادتها إلا الاشتقاق والتَّصريف، فمن ذلك قولهم في أُمَّات: (أُمَّهَاتٌ) بزيادة الهاء، ووزنه: (فُعْلَهاتٌ)؛ لأنه جمع (أُمٍّ)، وقد قالوا: أُمَّات، **والهاء في الغالب فيمن يعقل، وإسقاطها فيما لا يعقل.** وزيدت الهاء في قولهم: (أَهْرَقْتُ الماء، فأنا أُهْرِيقُه إِهراقةً) والأصل: (أراق يريق إراقةً). وسمع من كلامهم قولهم في عبدٍ: عَبْدَل، وقولهم في زيدٍ: زَيدَل، وفي الطيسِ –وهو الكثيرُ–: طَيْسَل). انظر التوضيح مع التصريح (٢/ ٣٦٢)، وشرح الأشموني (٤/ ٧٠-٧١) والنكت للسيوطي (٢/ ٣٨٧) وشذا العرف صـ(١٦٥).

(مَلَكُوْتٍ[1]) في ﴿ٱلْمُلْكِ﴾.

(١) وَزْنُ (فَعَلُوْتٍ) يَجْرِي مَجْرَى المصادر، وقد ذكر ابن دُرَيْدٍ في كتابه «جَمْهَرَةِ اللُّغَةِ» (٣/ ١٢٣٩): «(بَابُ مَا جَاءَ على فَعَلُوْتٍ): نَاقَةٌ تَرَبُوت: آنِسَةٌ لَا تَنْفِر. وَرَجُلٌ خَلَبُوت: خدَّاعٌ مَكَّارٌ، ومَلَكُوت وجَبَرُوت ورَحَمُوتٌ ورَهَبُوْتٌ من الرَّهْبَةِ. وعَظَمُوتٌ من العَظَمة، **وَلَا أَدْرِي مَا صحَّته**. وسَلَبُوت من السَّلْبِ. وَقَالُوا: نَاقَةٌ حَلَبُوتٌ رَكَبُوْتٌ، أَي: تَصْلُحُ لِلْحَلْبِ وَالرُّكُوبِ».اهـ قُلْتُ: وليس منها في القرآن إلَّا (مَلَكُوْت) قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾. وفي «سنن النسائي» (١٠٤٩): عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «قُمْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَيْلَةً، فَلَمَّا رَكَعَ مَكَثَ قَدْرَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ ذِي الْجَبَرُوتِ، وَالْمَلَكُوتِ، وَالْكِبْرِيَاءِ، وَالْعَظَمَةِ».

فَصْلٌ فِي زِيادَةِ همزة الوَصْل

٩٣٨- لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَـ «اسْتَثْبِتُوا»

لا يُبتَدَأُ بساكنٍ كما لَا يُوْقَفُ على متحرِّكٍ، فإذا كان أَوَّلُ الكلمة ساكنًا وجب الإتيان بهمزةٍ متحرِّكةٍ توصُّلًا للنُّطْقِ بالسَّاكِنِ، وَتُسَمَّى هَذِهِ الهمزةُ همزةَ وصلٍ، وشأنها أنها تثبتُ في الابتداء وتسقط في الدَّرْج، نحو: «اسْتَثْبِتُوا» أمْرٌ للجماعة بالاسْتِثْبَات.

٩٣٩- وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: «انْجَلَى»

٩٤٠- وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا أَمْرُ الثُّلَاثِيْ كَـ«اخْشَ، وَامْضِ، وَانْفُذَا»

لمَّا كان **الفعلُ أَصْلًا في التصرِيْف اخْتُصَّ بكثرةِ مَجِيْءِ أَوَّلِهِ سَاكِنًا** فَاحْتاجَ إلى همزةِ الوَصْلِ، فكلُّ فِعْلٍ ماضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ يجب الإتيان في أَوَّلِهِ بهمزةِ الوَصْل نحو: (اسْتَخْرَجَ وَانْطَلَقَ)، وكذلك الأمْر منه نحو: (اسْتَخْرِجْ وَانْطَلِقْ)، والمصدر نحو: (اسْتِخْرَاج وَانْطِلَاق)، وكذلك تجب الهمزة في أَمْرِ الثُّلاثِي، نحوُ: (اخْشَ، وَامْضِ، وَانْفُذْ) من (خَشِيَ، وَمَضَى، وَنَفَذَ).

٩٤١ - وَفِي «اسْمٍ، اسْتٍ، ابْنٍ، ابْنِمٍ» سُمِعْ وَ«اثْنَيْنِ، وَامْرِئٍ»، وَتَأْنِيثٌ تَبِعْ

٩٤٢ - وَ «ايْمُنُ»، هَمْزُ «أَلْ» كَذَا، وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

لم تُحْفَظْ همزةُ الوصلِ في الأسماء **التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة** إلَّا

في عشرةِ أسْمـاءٍ[(١)]: «اسْمٍ، اسْتٍ، ابْنٍ، ابْنِمٍ، وَاثْنَيْنِ، وَامْرِئٍ، وامْرَأَةٍ، وابنةٍ، واثنتين، وايْمُن» في القَسَمِ.

وَلـمْ تُحْفَظْ في الحُرُوفِ إلَّا في (أَلْ)، ولـمَّا كانتِ الهمزةُ مع (أل) مفتوحةً، وكانت همزةُ الاستفهامِ مفتوحةً **لَمْ يَجُزْ حَذْفُ همْزةِ الاستفهام**[(٢)]؛ **لِئلَّا يلتبسَ الاسْتِفْهامُ بالخَبَرِ**، بَلْ **وَجَبَ إبدالُ هَمْزةِ الوَصْلِ أَلِفًا**، نحو: (آلأَمِيْرُ قائِمٌ؟) أو **تَسْهِيلُها**[(٣)]، ومنه قوله [**الطَّوِيْل**]:

---

(١) قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:«وينبغي أنْ يزيدوا (أل) الـموصولة بالصفة كـ(الضارب، والـمضروب)، و(ايم) لغة في (ايمن)، فإن قالو في: (ايم): هي (ايمن)، فحذفت اللام، قلنا و(ابنم) هو (ابن) فزيدت الـميم، فما كان جوابـهم فهو جوابنا، ولـهم أن يتخلصوا بالفرق بأن (ابنمًا) حدث له بزيادة الميم إتباع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل، فصار كالكلمة الأصلية، حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معرب من مكانين، بخلاف (ايم) لغة في (ايمن)، فإنه لم يصر بـهذه الـمثابة، ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر (ابنم)، فإن مؤنثات هذه الأسمـاء هي مذكراته بزيادة التاء». راجع «شرح التصريح على التوضيح» (٢/ ٦٨٤).

(٢) الصَّوابُ أن يقول: (لَمْ يَجُزْ حَذْفُ همْزةِ **الوَصْلِ**). قال المُرادِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ : في «توضيح المقاصد والمسالك» (٣/ ١٥٥٧): «إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل، حُذِفَت همزة الوصل للاستغناء عنها إن كانت مكسورة أو مضمومة، فالمكسورة نحو: ﴿ ٱصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾﴾ أصله: ﴿ٱصْطَفَىٰٓ﴾ بهمزة وصل مكسورة، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل. والمضمومة نحو قولك: «أَضْطُرَّ الرَّجُلُ؟» أصله: ﴿ٱضْطُرَّ﴾ بـهمزة مضمومة، فلما دخلت همزة الاستفهام حُذِفَت أيضًا، وإن كانت مفتوحة لم تـحذف بل تبدلُ أَلِفًا، أو تُسَهَّلُ بين الهمزة والألف، وقد قُرِئَ بالوجهين في مواضع من القرآن نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾.والإبدالُ هو أَرْجحُ الوَجْهَين.اهـ

(٣) أي: تُسَهَّل **همزة الوصل بَيْنَ بَيْنَ**، أي:(بين الهمزة وبين الألف)، وَالإبدال (المَدُّ) مَقَدَّمٌ في الأَدَاء، وجرَى عليه ضَبط المُصحَف في الثلاث الكلمات التي وردَتْ في القرآن الكريم، وهي: (**آلله، آلذكرين،**

ش٣٥٨ – أَالْـحَقُّ إنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أوْ انْبَــتَّ حَبْــلٌ أَنَّ قَلْبَــكَ طَــائِرُ

آلآن) في ستة مواضع، وَهِيَ بِخَطِّ المصحف العُثْماني كما يلي:

١- ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [سورة يونس: ٥٩].

٢- ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [سورة النمل: ٥٩].

٣- ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام:١٤٣].

٤- ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [سورة الأنعام: ١٤٤].

٥- ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٥١﴾﴾ [سورة يونس: ٥١].

٦- ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٩١﴾﴾ [سورة يونس: ٩١].

الْإِبْدَالُ

٩٤٣- أَحْرُفُ الِابْدَالِ: «هَدَأْتَ مُوطِيَا» فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

٩٤٤- آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زِيدَ، وَفِي «فَاعِلٍ» مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي

هذا الباب عَقَدَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ لبيان الحروف التي تُبْدلُ من غيرِها إبدَالًا شَائِعًا[1]، وهي تِسْعَةُ أَحْرُفٍ جَمَعَهَا الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في قوله: «هَدَأْتَ مُوطِيَا»، ومعنى «هَدَأْتَ»: سَكَنْتَ، وَ«مُوطِيَا»: اسمُ فَاعِلٍ مِنْ (أَوْطَأْتُ الرَّحْلَ) إذا جَعَلْتَهُ[2] وطِيْئًا؛ لكنَّهُ خَفَّفَ هَمْزتَهُ بإبدالِها ياء؛ لانفتاحِها

---

(١) قَالَ الْخُضَرِيُّ في حَاشِيَتِهِ (٢/ ٤٣٢): أيْ: **قِيَاسًا يُضْطَرُّ إليه في التَّصْريف بِأَنْ يُوْقِعَ عَدَمُهُ في الخَطَأ**.اهـ. وليس المراد ما كان خاصًّا بقَبِيْلَةٍ بعينِهَا كما قال في «تاج العروس» (١/ ٢٢- ٢٣): «قَالَ الفراءُ: **العَنْعَنَة** فِي قيس وَتَمِيم تَجعل الهمزةَ المبدوءَ بهَا عينًا، فَيَقُولُونَ فِي (إِنَّك): (عِنّك)، وَفِي (أَسلم): (عَسْلَم). **والكَشْكَشَةُ** فِي رَبيعَة وَمُضر يَجعلون بعد كافِ الخِطاب فِي الْمُؤَنَّث شينًا، فَيَقُولُونَ: (رأَيتُكِش، ومررتُ بكِش). **والْكَسْكَسَةُ** فيهم أَيْضا يجْعَلُونَ بعد الْكَافِ أَو مَكَانهَا سينًا فِي المذكَّر. **والفَحْفَحَة فِي لُغَة هُذَيْل يجْعَلُونَ الحاءَ عينًا**. والوَكَم والوَهَم كِلاهما فِي لُغة بني كَلْب، من الأوَّل يَقُولُونَ: (علَيكِمْ وبِكِمْ)، حَيْثُ كَانَ قَبل الْكَاف ياءٌ أَو كسرةٌ، وَمن الثَّانِي يَقُولُونَ: (مِنهِمْ وَعَنهِمْ) وَإِن لم يكن قبل الْهَاء ياءٌ وَلَا كسرةٌ. والعَجْعَجَةُ فِي قُضَاعَة، يجْعَلُونَ الياءَ المُشَدَّدَة جِيْمًا، يَقُولُونَ فِي (تَمِيمِيٍّ): (تمِيمِجٍّ). **والاسْتِنْطَاءُ** لُغَةُ سعْدِ بن بكرٍ وهُذيل والأَزْدِ وَقيس والأَنصار يجْعَلُونَ الْعين الساكنة نونًا إِذا جاورَت الطاءَ، كـ(أَنْطى) فِي (أَعطى). **والوَتم** فِي لُغَة الْيمن يَجْعَل الْكَاف شينًا مُطلقًا، كـ(لَبَّيْش اللَّهُمَّ لبَّيش). **وَمن الْعَرَب مَن يَجْعَل الكافَ جيمًا كَـ(الجَعْبَة)**، يُرِيد: (الكَعبة). وَفِي «فقه اللغةِ» للثعالبي: **اللخْلَخانِيَّة** تَعْرِض فِي لغةِ أَعراب الشِّحْرِ وعُمَان، كَقَوْلِهِم: (مَشَا الله)، أَي: (مَا شَاءَ الله). و**الطُّمْطُمَانِيَّةُ** تَعرِض فِي لُغَةِ حِمْير، كَقَوْلِهِم: (طَابَ امْهَواءُ) أَيْ: طَابَ الهَواءُ».اهـ

(٢) ● **فائدة**: قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مغني اللَّبيبِ عن كتبِ الأعاريب» (صـ١٠٧):

وكسْرِ ما قبلها.

وأمَّا غير هذه الحُروف فإبدالها من غيرها شاذٌّ أو قليلٌ، فلمْ يتعرضِ الْمُصَنِّفُ له، وذلك كقولهم في (اضْطَجَعَ): (**الْطَجَعَ**)، وفي (أُصَيْلَانٍ): (**أُصَيْلَالٌ**). **فتبدل الهمزةُ مِن كلِّ وَاوٍ أَوْ ياءٍ تَطَرَّفَتا وَوَقَعَتا بعدَ ألِفٍ زائدةٍ**، نحو: (دُعَاء وبِنَاء). والأصلُ: (دُعَاوٌ وبِنَايٌ)، فإنْ كانت الألِفُ التي قبل الياءِ أو الواوِ غيرَ زائدةٍ لم تبدلْ، نحو: (آيَةٍ وَرَايَةٍ) [(١)]، وكذلك إن لم تتطرَّفِ الياءُ أو الواوُ كـ(تبايُنٍ

«وَإِذا وَقَعَت [يعني: (أَيْ)] بعد «تَقول» وَقبل فِعْلٍ مُسْند للضمير، حُكيَ الضَّمِيرُ، نَحْو: «تَقولُ: اسْتَكْتَمْتُهُ الْحَدِيْثَ أَيْ: سَأَلْتُهُ كِتْمَانَه» يُقَالُ ذَلِكَ بِضَمِّ التَّاءِ، وَلَو جِئْتَ بـ« إِذَا» مَكَان «أَيْ» فَتَحْتَ التَّاءَ، فَقلت: «إِذَا سَأَلْتَهُ ...» لِأَنَّ «إِذَا» ظَرْفٌ لِـ «تَقُولُ»، وَقد نَظَمَ ذَلِك بَعْضُهُم، فَقَالَ:

إِذَا كَنَيْتَ بِـ«أَيْ» فِعْلًا تُفَسِّرُهُ ** فَضُمَّ تَاءَكَ فِيْهِ ضَمَّ مُعْتَرِفِ
وَإِنْ تَكُنْ بِـ«إِذَا» يَوْمًا تُفَسِّرُهُ ** فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرُ مُخْتَلَفِ

(١) (آيَةٌ) **أصلها** عند **الخليل** (أَيَيَةٌ) كـ(سَمَكَةٍ) قُلِبَتِ الياءُ الأُولى أَلِفًا شُذُوذًا؛ إِذِ القياس قَلْبُ الثَّانِيةِ، لكن سَهَّلَهُ كَوْنُ الثانية غير طَرَفٍ [كما سيأتي عند البيت (٩٧٣)]. **وقيل: أصلها** (أَيْيَةٌ) بسكون العين كـ(حَيَّة)، فأُعِلَّت بقلب الياء الأولى ألفًا اكتفاءً بشرط العلة، وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها. قاله **الفَرَّاء**. وَعُزِيَ **لسيبويه**، واختاره **ابن مالك**، قال في «التسهيل» صـ(٣١٠): وهذا أسهل الأوجه في (آيَةٍ). **وقيل: أصلها** (آيِيَة) كـ(ضَارِبَة) حذفت العين؛ استثقالًا لتوالي ياءين. أولهما مكسور، ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية، قاله **الكسائي**. وقيل أصلها: (أَيْيَة) بضم الياء الأولى كـ(سَمُرَة) فَقُلِبتِ العينُ أَلِفًا، وَرُدَّ بأنه إنما كان يجب قَلْب الضَّمَّة كسرة. **وقيل: أصلها** (أَيِيَة) بكسر الياء الأولى كـ(نَبِقَة) فَقُلِبَتِ الياءُ الأُولى أَلِفًا، وَرُدَّ بأنَّ ما كان يجوز فيه الفكُّ والإدغامُ كـ(حَيِيَ، وَحَيَّ). **وقيل: أصلها** (أيية) كـ(قَصَبَةٍ) كالأوَّل، إلَّا أنه أُعِلَّتِ الثانيةُ على القياس فصار (أياة) كـ(حياة، ونواة)، ثم قُدِّمت اللامُ إلى موطن العين، فوزنها: (فَلَعَة) ».اهـ. انظر شرح «التصريح على التوضيح»

وتعاوُنٍ).

وأشار بقوله: (وَفِي فَاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي) إلى أنَّ الهمزةَ تبدل مِن الياءِ والواو قياسًا مُتَّبَعًا إذا وَقَعَتْ كُلٌّ منهما عينَ اسم فَاعِلٍ وأُعِلَتْ في فِعْلِهِ، نحو: (قَائِل وَبَائِع) وأصلهما: (قَاوِل وبَايِع)، ولكن أَعَلُّو حَمْلًا على الفعل فكما قالوا: (قَالَ وَبَاعَ) فقلبوا العينَ أَلِفًا، قالوا: (قَائِل وَبَائِع) فقلبوا عَين اسْمِ الفَاعِلِ همزة [(١)].

فإن لم تعل العين في الفعل صحَّت في اسْمِ الفَاعِلِ، نحو: (عَوِرَ فهو عَاوِرٌ، وعَيِنَ فَهوَ عَايِنٌ).

٩٤٥- وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَـ«الْقَلَائِدِ»

تبدل الهمزةُ أيضًا مِمَّا وَلِيَ ألفَ الجَمْعِ الذي على مِثال (مَفَاعِلَ) إن كانَ مَدَّةً مَزِيدَةً في الوَاحِدِ، نحو: (قِلَادَةٍ وقَلَائِدَ، وصَحِيْفَةٍ وصَحَائِفَ، وعَجُوزٍ وعَجَائِزَ) [(٢)].

(٢/ ٧٣٢) وحَاشِيَةِ الْخُضَرِيِّ (٢/ ٤٥٩).

(١) قَالَ الْخُضَرِيُّ في حَاشِيَتِهِ (٢/ ٤٣٤): ويجوز تخفيفُ الهمزةِ بِتَسْهِيلِها بينها وبين الياء، وَلِذَا تكتبُ ياءً بلا نقط؛ لأنَّ إبدالَها ياءً مَحْضةً لَحْنٌ، وكذا همزة نحو: «قَلَائِدَ وأَوَائِلَ» مِمَّا سيأتي. وَحُكِيَ أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ دخَلَ على واحِدٍ مِنَ الْمُتَّسِمِينَ بالعِلْمِ فإذا بين يديه جزْءٌ فيه مكتوبٌ (قَائِل) مَنْقُوطًا بنُقْطتَينِ من تَحْت، فقال له أبو عَلِيٍّ: هذا خَطُّ مَنْ؟ قال: خَطِّي. فالْتَفَتَ أبو عليٍّ إلى صاحِبِهِ كالمُغْضَبِ، وَقَالَ: «قَدْ أَضَعْنَا خُطُوَاتِنَا في زيارَةِ مثْلِهِ». وَخَرَجَ مِنْ سَاعَتِهِ. ومن لطائف العلامة الأمير أنه كُتِبَ له سؤالٌ تَعَنُّت، ومن جملته لفظُ: (صَغَاير) بنقط الياء!، فقال في ضمن جوابه مُبَكِّتًا: «وما نقطكم الياء من (الصَّغَائِر)». وخَرَجَ باسْمِ الْفَاعِلِ فِعْلُ الأمْرِ من الْمُفَاعَلَةِ فيجب فيه التَّصْحِيحُ كقوله تعالى: ﴿فَبَايِعْهُنَّ﴾.اهـ كلام الْخُضَرِيِّ.

(٢) وفي التنزيل: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ ﴿لَا تُحِلُّواْ شَعَآئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ

فلو كانَ غَيرَ مَدَّةٍ لم تبدلْ، نحوُ: (قَسْوَرَةٍ وقَسَاوِرَ) وهكذا إن كان مَدَّةً غَيرَ زائِدَةٍ، نحوُ: (مَفَازَةٍ و**مَفَاوِزَ**، وَمَعِيْشَةٍ **وَمَعَايِشَ**[1]) إلَّا فيما سُمِعَ **فيُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه**، نحو: (مُصِيْبَةٍ وَمَصَائِبَ).

٩٤٦ - كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدَّ «مَفَاعِلَ» كَجَمْعِ «نَيِّفَا»

أي: كذلك تبدل الهمزة من ثاني حرفين لَيِّنَيْن[2] **توسَّط بينهما مدَّة (مَفَاعِلَ)** كَمَا لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ(نَيِّفٍ) ثُمَّ كسَّرتَه، فإنَّك تقولُ: (نَيَائِفَ) بإبدال الياءِ الواقعةِ بعْدَ ألِفِ الجمعِ همزةً، ومثله: (أوَّلُ وأَوَائِلُ). فلو توسَّط بينهما **مَدَّةُ (مَفَاعِيْلَ)** امتنعَ قَلْبُ الثاني منهما همزةً كـ(طَوَاوِيْسَ) ولهذَا قَيَّدَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ ذَلِكَ بِمَدَّةِ (مَفَاعِلَ).

٩٤٧- وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلْ لَامًا، وَفِي مِثْلِ «هِرَاوَةٍ» جُعِلْ

٩٤٨- وَاوًا، وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدْ فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ «وُوْفِيَ الْأَشُدْ»

وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَـٰٓئِدَ ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَآئِقَ ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ ﴿ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ ﴿ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ ﴿ وَجَعَلْنَـٰهُمْ خَلَـٰٓئِفَ ﴿ وَحَلَـٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمْ ﴿ هَـٰذَا بَصَآئِرُ لِلنَّاسِ ﴿ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴿٩﴾ ﴿ بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ﴿ حَدَآئِقَ وَأَعْنَـٰبًا ﴿٣٢﴾ ﴿ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَـٰشِرِينَ ﴿١١١﴾ ﴿.

(١) وفي التنزيل: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ﴾. ومثلها (مَشَايِخ)؛ لأن أصول الكلمة: (ش ي خ).

(٢) قَالَ الـمَكُودِيُّ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «شرحه» (صـ٣٧٨): «وَشَمَل قَوْلُه: (لَيِّنَيْنِ) **أَرْبَعَ صُوَرٍ**:

الأُولى: أنْ يَكُونا وَاوينِ، نحو: (أَوَائِل) أصْلُه: (أَوَاوِل). الثانية: أن يَكُونَا يَاءَينِ، نحو: (نَيِّفٍ وَنَيَائِف). الثالثة: أنْ تَكُونَ الأُولى وَاوًا، وَالثَّانيةُ ياءً، نحو: (صَائِد وَصَوَائد). الرابعة: أنْ تَكُونَ الأُولى ياءً، وَالثَّانيةُ وَاوًا، نحو: (جَيِّدٍ وَجَيَائِد)، أصله: (جَيَاوِد)؛ لأنه من (جَادَ يَجُودُ)».اهـ

قد سَبَقَ أنه يجب إبدال المدة الزائدة في الواحد همزة إذا وقعت بعد ألف الجمع، نحو: (صَحِيْفَة وصَحَائِف)، وأنه إذا **توسَّط** أَلِفُ **(مَفَاعِلَ)** من حرفين **لَيِّنَيْن** قُلِبَ الثاني منهما همزةً، نحو: (نَيِّفٍ وَنَيَائِف).

وَذَكَرَ هُنَا أنه إذا اعْتَلَّ لَامُ أَحَدِ هَذَيْنِ النَّوْعَين، فإنه يُخَفَّفُ بإبدالِ كسرةِ الهمزةِ فَتْحَةً، ثم إبدالها ياءً.

فمثال الأوَّل: (قَضِيَّة وقَضَايَا)، وأصْلُهُ: «قَضَائِيُ» بإبدال مُدَّةِ الْوَاحِد هَمْزَة كما فُعِلَ في (صَحِيْفَةٍ وصَحَائِف) فَأَبْدَلُوْا كَسْرَةَ الهَمْزَةِ فتحةً، **فحِيْنَئِذٍ تحرَّكَتِ الياءُ وانفتحَ ما قبلَها فَقُلِبَتْ أَلِفًا** فَصَارَتْ: (قَضَاءَا) **فَأُبْدِلَتِ الْهَمْزَةُ ياءً** فَصَارَ (قَضَايَا).

ومثال الثاني: (زَاوِيَةٌ وَزَوَايَا)، وأصْلُه: (زَوَائِيُ) بإبدالِ الواوِ الواقعةِ بَعْدَ ألفِ الْجَمْعِ همزةً، كـ(نَيِّفٍ وَنَيَائِف) فَقَلَبُوْا كَسْرَةَ الهمزةِ فَتْحَةً، فحِيْنَئِذٍ قُلِبَتْ الياءُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وانفتاحِ مَا قبلهَا فَصَارَ (زَوَاءَا) ثم قلبوا الهمزةَ ياءً، فصار (زَوَايَا).

وأشار بقوله: (وَفِي مِثْلِ «هِرَاوَةٍ» جُعِلْ وَاوًا) إلى أنه إنما تُبْدَلُ الهمزةُ ياءً إذا لم تكن **اللَّامُ واوًا سلمَتْ في المُفْرَدِ** كَمَا مَثَّلَ، **فإن كانتِ اللَّامُ وَاوًا سلمَتْ في المُفْرَدِ لَمْ تقلبِ الهمزةُ ياءً، بل تُقْلَبُ وَاوًا؛ لِيُشَاكِلَ الجَمْعُ واحِدَهُ، وذلك حيثُ وقعتِ الواوُ رَابِعَةً بعْدَ أَلِفٍ**، وذلك نحو قولهم: (هِرَاوَةٌ وَهَرَاوَى) وأصلها: (هَرَائِوُ) كـ(صَحَائِف) فَقُلِبَتْ كسرةُ الهمزةِ فَتْحَةً، وَقُلِبَتْ الوَاوُ أَلِفًا؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، فصار: (هَرَاءَا)، ثم **قَلَبُوا الهمزةَ واوًا** فَصَارَ: (هَرَاوَى).

وَأَشَارَ بقوله: (وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدْ) إلى أنه يَجِبُ رَدُّ أَوَّلِ الْوَاوَيْنِ الْمُصَدَّرَتينِ همزةً ما لم تكن الثانية بَدَلًا من أَلِفِ (فَاعَلَ)، نحو: (أَوَاصِل) في جمع (وَاصِلَةٍ)، والأَصْلُ: (وَوَاصِلُ) بواوَينِ الأُوْلى فاء الكلمةِ والثانية بدَل من ألف (فاعلةٍ)، فإن كانت الثانيةُ بَدَلًا من ألفِ (فَاعَلَ) لم يجب الإبدالُ[1]، نحو: («وُوْفِيَ» وَ«وُوْرِيَ») أَصْلُهُ: «وَافَى» وَ«وَارَى» فلمَّا بُنِيَ للمَفْعُولِ احْتِيجَ إلى ضمِّ ما قبل الأَلِفِ فأُبْدِلَتِ الأَلِفُ وَاوًا.

٩٤٩- وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ ... كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَـ «آثِرْ، وَائْتَمِنْ»

٩٥٠- إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاوًا، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

٩٥١- ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمْ ... وَاوًا أَصِرْ؛ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمْ

٩٥٢- فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا، وَ«أَؤُمْ» ... وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمْ

إذا اجتمعَ في كلمةٍ همزتان وَجَبَ التَّخْفِيفُ إن لم يكونا في موضعِ العينِ، نحو: (سَأَّالٍ وَرَأَّاسٍ).

ثُمَّ إن تَحَرَّكَت أولاهما وسكنت ثانيتهما **وجب إبدال الثانية مَدَّة تُجَانِسُ حَرَكَة الأُولى**، فإن كانت حركتها فتحة أبدلت الثانيةُ أَلِفًا نحو: (آثِرْتُ)، وإن كانت ضمة أبدلت وَاوًا نحو: (أُوْثِرُ)، وإن كانت كسرةً أبدلت ياءً، نحو: (إيثارٍ)، وهذا هو المراد بقوله: (وَمَدًّا ابْدِلْ ... البيت).

---

(١) بل يَجُوْز الإبدالُ (أُوْرِيَ)، وَيَجُوْز التَّصْحِيْحُ (وُوْرِيَ)، وفي التَّنْزِيْلِ: ﴿لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا﴾.

وَإِنْ **تَحَرَّكَت ثانيتهما:** فإن كانَتْ حَرَكَتُها فَتْحَة وَحَرَكَةُ ما قبلها فتحَة أو ضمَّة قُلِبَتْ واوًا، **فالأوَّل** نحو: (أَوَادِم) جمع: (آدم)[1]، وَأَصْلُهُ: (أَأْدَم).

والثاني نحو: (أُوَ يْدِمٍ) تصغيرُ (آدَمَ) وهذا هو المرادُ بقوله: (إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاوًا).

وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياء: نحو: (إِيَمٌّ) وهو مثال: (إِصْبَعٍ) من (أَمَّ)، وأصله: (إِئْمَمٌ) فَنُقِلَتْ حركةُ الميمِ الأولى إلى الهمزةِ التي قبلها، وأُدْغِمَت المِيْمُ في المِيْمِ، فَصَارَ (إِئَمٌّ) ثم قُلِبَتِ الهمزةُ الثانيةُ ياءً، فصار(إِيَمٌّ)، وهذا هو المرادُ من قوله: (وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ).

وَأَشَارَ بقوله: (ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا) إلى أن **الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة تُقْلَبُ** ياءً مُطْلَقًا، أيْ: **سواءٌ كانت التي قبلها مفتوحةً أو مكسورةً أو مضمومةً، فالأوَّل** نحو: (أَينٌّ) مضارع (أَنَّ)، وأصلها: (أَئِنٌّ) فخفِّفَت بإبدال الثانية من جنس حَرَكَتِهَا، فَصَارَ: (أَينٌّ). وَقَدْ تُحَقَّقُ نحو: (أَئِنٌّ) بهمزتين، **ولم تعاملْ بهذه المعاملة في غير الفعل إلا في (أَئِمَّةٍ[2]) فإنّها جاءَتْ بالإبدالِ والتَّصْحِيحِ.**

---

(١) أصل (أَوَادِم): (أَأَادِم)، وأصل (أُوَ يْدِم): (أُؤَيْدِم).

(٢) **فائدة:** كلمة (أَئِـمَّة) من قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً ﴾ قرأَهَا نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو وأبو جعفر ورُوَيس **بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية بين الهمزة وبين الياء**، وعنهم أيضًا **إبدالها ياءً خالصة** ﴿أَيِـمَّة﴾، **وقرأ الباقُون بتحقيق الهمزتين، وقرأ أبو جَعْفَرٍ بمدٍّ بين الهمزةِ الأولى والثانية المُسَهَّلة، واختلف عن هَشَامٍ في المدِّ والقَصْرِ مع التَّحقيق، ولا يجوز المَدُّ مع القراءَةِ بالبَدَل.** وأصل كلمة ﴿أَيِمَّةً﴾: (أَأْمِمَة جَمْعُ: إِمَامٍ)، كـ(أَسْلِحَة جمع سِلاح). فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْمِيمِ إِلَى الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ

والثاني: نحو: (إِيِمٌّ) وهو مثال: (إِصْبِعٍ) وَأَصْلُهُ: (إِئْمِمٌ) فَنُقِلَت حَرَكَةُ الميمِ الأولى إلى الْهَمْزَةِ الثانيةِ، وأُدْغِمَتِ الميمُ في الميمِ، فصار (إِئِمٌّ) فخفِّفَتِ الْهَمْزَةُ الثانيةُ بإبدالها من جنس حركتها، فصار: (إِيِمٌّ).

والثالث: نحو: (أُيِنٌّ) أَصْلُهُ: (أُئِنٌّ)، وَالأَصْلُ: (أُؤْنِنُ)؛ لأنه مضارعُ (أَأْنَنْتُهُ)، [كـ(أَكْرَمْتُهُ)] أي: «جَعَلْتُهُ يَئِنُّ»، فَدَخَلَهُ **النَّقْلُ والإدْغامُ**، ثُمَّ خُفِّفَ بإبدالِ ثاني هَمْزَتَيْهِ مِن جِنْسِ حَرَكَتِهَا، فَصَارَ (أُيِنٌّ).

قَبْلَهَا مِنْ أَجْلِ الْإِدْغَامِ؛ لِاجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ، فَكَانَ الْأَصْلُ الْإِبْدَالَ مِنْ أَجْلِ السُّكُونِ؛ وَلِذَلِكَ **نَصَّ أَكْثَرُ النُّحَاةِ عَلَى إِبْدَالِ الْيَاءِ** كَمَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي «الْمُفَصَّلِ». قال ابن الجَزَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «النشر في القراءات العشر» (١/ ٣٧٩): «قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ مُؤْمِنٍ فِي «كَنْزِهِ»: **إِنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْمُحَقِّقِينَ يَجْعَلُونَهَا يَاءً خَالِصَةً**، وَأَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ، وَالدَّانِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ»، وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَالشَّاطِبِيُّ، وَغَيْرُهُمْ أَنَّهُ **مَذْهَبُ النُّحَاةِ**. (قُلْتُ): وَقَدِ اخْتَلَفَ النُّحَاةُ أَيْضًا فِي تَحْقِيقِ هَذِهِ الْيَاءِ أَيْضًا وَكَيْفِيَّةِ تَسْهِيلِهَا. فَقَالَ ابْنُ جِنِّي فِي بَابِ (شَوَاذِّ الْهَمْزِ) مِنْ كِتَابِ «الْخَصَائِصِ» لَهُ: «وَمِنْ شَاذِّ الْهَمْزِ عِنْدَنَا قِرَاءَةُ الْكِسَائِيِّ (أَئِمَّةَ) بِالتَّحْقِيقِ فِيهَا، فَالْهَمْزَتَانِ لَا تَلْتَقِيَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَا عَيْنَيْنِ نَحْوُ (سَأَلَ) فَأَمَّا الْتِقَاؤُهُمَا عَلَى التَّحْقِيقِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَضَعِيفٌ عِنْدَنَا وَلَيْسَ لَحْنًا»، ثُمَّ قَالَ: «لَكِنِ الْتِقَاؤُهُمَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ غَيْرَ عَيْنَيْنِ لَحْنٌ، إِلَّا مَا شَذَّ مِمَّا حَكَيْنَاهُ فِي (خَطَّاءٍ) وَبَابِهِ». **ثُمَّ إِنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ خَالَفَ النُّحَاةَ فِي ذَلِكَ وَاخْتَارَ تَسْهِيلَهَا (بَيْنَ بَيْنَ) عَمَلًا بِقَوْلِ مَنْ حَقَّقَهَا كَذَلِكَ مِنْ أَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ، فَقَالَ فِي «الْكَشَّافِ» مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ عِنْدَ ذِكْرِ (أَئِمَّةَ): «فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ لَفْظُ (أَئِمَّةٍ)؟ (قُلْتُ): هَمْزَةٌ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ (بَيْنَ بَيْنَ)، أَيْ: بَيْنَ مَخْرَجِ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ، قَالَ: وَتَحْقِيقُ الْهَمْزَتَيْنِ قِرَاءَةٌ مَشْهُورَةٌ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِمَقْبُولَةٍ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، قَالَ: وَأَمَّا التَّصْرِيحُ بِالْيَاءِ فَلَيْسَ بِقِرَاءَةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ، وَمَنْ صَرَّحَ بِهِ فَهُوَ لَاحِنٌ مُحَرِّفٌ».**

(قُلْتُ): وَهَذَا مُبَالَغَةٌ مِنْهُ، **وَالصَّحِيحُ ثُبُوتُ كُلِّ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ أَعْنِي: (التَّحْقِيقَ) وَ(بَيْنَ بَيْنَ) وَ(الْيَاءَ الْمَحْضَةَ عَنِ الْعَرَبِ)، وَصِحَّتُهُ فِي الرِّوَايَةِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ عَمَّنْ تَقَدَّمَ، وَلِكُلٍّ وَجْهٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ سَائِغٌ قَبُولُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ**». اهـ كلام ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ.

وأشار بقوله: (وَمَا يُضَمْ وَاوًا أَصِرْ) إلى أنه إذا كانت الهمزةُ الثانيةُ مضمومةً قُلِبَتْ واوًا، **سواءٌ انفتحَتْ الأُولى أو انكسرَتْ أو انضمَّتْ، فالأوَّلُ:** نحو: (أَوُبٌّ) جمع: (أَبٍّ)، وهو المَرْعَى، أصله: (أَأْبُبٌ)؛ لأنه (أَفْعُلٌ) فنُقِلَت حَرَكَةُ عَيْنِهِ إلى فَائِهِ، ثُمَّ أُدْغِمَ فصار (أَؤُبٌّ) **ثم خُفِّفَتْ ثَانِيَةُ الهَمْزَتَيْنِ بِإِبدالِهَا مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهَا فَصَارَ (أَوُبٌّ). والثاني:** نحو: (إِؤُمٌّ) مثال (إِصْبُعٍ) من (أَمَّ).

والثالث: نحو: (أُؤُمٌّ) مثال (أُبْلُمٍ) مِن (أَمَّ).

وَأَشَارَ بقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمْ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا) إلى أنَّ الهمزةَ الثانيةَ المضمومة إِنَّما تصيرُ واوًا إذا لم تكن طَرَفًا، **فإن كانت طَرَفًا صُيِّرَتْ ياءً مُطْلَقًا: سواءٌ انْضَمَّتْ الأولى، أو انْكَسَرَتْ، أو انْفَتَحَتْ، أو سَكَنَتْ**[1]**، فتقولُ في مثال (جَعْفَرٍ) مِنْ (قَرَأَ):** (قَرْأَأٌ) ثم تقلب الهمزة ياءً فتصير (قَرْأَيًا) فَتَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وانفتح ما قبلها فقلبت أَلِفًا فصار (قَرْأًى).

وتقول في مثال (زِبْرِج) مِنْ (قَرَأَ): (قِرْئِئٌ) ثم تقلب الهمزة ياءً فتصير (قِرْئِيًا) كـ(الْمَنْقُوْص).

وتقول في مثال (بُرْثُن) مِنْ (قَرَأَ): (قُرْؤُؤٌ)، ثُمَّ تُقْلَبُ الضَّمَّةُ الَّتِي عَلَى الأُوْلَى كَسْرَةً فَيَصِيرُ (قُرْئِيًا) مِثْلُ (الْقَاضِيْ).

---

(١) وَقَدْ تَرَكَ الشَّارِحُ مِثَالَ **الهَمْزَتَيْنِ المُتَطَرِّفَتَيْنِ، وَأُوْلَاهُمَا سَاكِنَةٌ**، كما إِذَا بَنَيْتَ مِنْ (قَرَأَ) اسْمًا على وَزْنِ (قِمَطْرٍ) فَإِنَّك تقولُ: (قِرَئْئٌ) ثُمَّ تقلبُ الهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ ياءً فيصير:(قِرَأْيًا) بسكون الهمزة الأُوْلَى، وهو نَظِيرُ (ظَبْيٍ)، وهو مِنَ الْمُنَزَّلِ منزلة الصَّحِيح، ولا تُقْلَبُ يَاؤُهُ أَلِفًا؛ لِسُكُوْنِ مَا قَبْلَهَا.

وأشار بقوله: (وَ«أَؤُمْ» وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمْ) إلى أنه إذا انضمَّت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها **وكانت الهمزة الأولى للمتكلم جازَ لك في الثانية وجهان: الإبدالُ والتحقيقُ،** وذلك نحو: (أَؤُمُّ) مُضَارِع (أَمَّ) فإن شِئْتَ أَبْدَلْتَ فَقُلْتَ: (أَوُمُّ)، وإنْ شِئْتَ حَقَّقْتَ فَقُلْتَ: (أَؤُمُّ).

وَكَذَا مَا كَانَ نحو: «أَؤُمُ» في كونِ أُوْلَى همزتيه للمُتَكَلِّمِ وَكُسِرَتْ ثانيتُهُمَا، **يَجُوزُ في الثانية منهما الإبدال والتَّحْقِيق** نحو: (أَئِنَّ) مضارع (أَنَّ)؛ فإن شِئْتَ أَبْدَلْت فَقُلْت: (أَيِنَّ)، وإن شِئْتَ حقَّقْتَ فقلتَ: (أَئِنَّ).

٩٥٣- وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا ... أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ، بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا

٩٥٤- فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ ... زِيَادَتَيْ «فَعْلَانَ»، ذَا أَيْضًا رَأَوْا

٩٥٥- فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَ «الْفِعَلْ» ... مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ: «الْحِوَلْ»

إذا وقعت الأَلِفُ بعدَ كسرةٍ وجب قلبُها ياءً، كقولك في جمع (مِصْبَاحٍ وَدِيْنَارٍ): (مَصَابِيْح وَدَنَانِير). وكذلك **إذا وقعت قبلها ياءُ التصغيرِ** كَقَوْلِكَ في (غَزَالٍ): «غُزَيِّل»، وفي (قَذَالٍ): «قُذَيِّل».

وأشار بقوله: (بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا فِي آخِرٍ... إلى آخر البيت) إلى أنَّ الوَاوَ تقلب أيضا ياءً **إذا تطرَّفَت بعد كسرةٍ، أو بعد ياءِ التصغيرِ، أو وَقَعَتْ قبل تاءِ التأنيث،** أو قبل **زِيادَتي «فَعْلان»**[(١)] مكسورًا ما قبلها.

---

(١) وليس المراد بـ«فَعْلَانَ» خصوص هذه الهيئة؛ فإنَّ الواو لا تقلب ياءً في «فَعْلَانَ» ساكن العين، بل في مكسورها؛ لِتَقَعَ إثْر كسرةٍ كما مثَّلهُ الشَّارح، وإنَّما هو تمثيلٌ لموضع الزيادتين. ولهذا

فالأوَّل: نحو: (رضِي وقوِي) أصلهما: (رَضِوَ، وَقَوِوَ)؛ لأنَّهما من (الرِّضْوَان والقُوَّة) فَقُلِبَت الواوُ ياءً.

والثاني: نحو: «جُرِيٍّ» تصغيرُ: (جِرْوٍ) [بِتَثْلِثِ الجِيْمِ]، وأصله: (جُرَيْوٌ) فاجتمعت الوَاوُ والْيَاءُ، وَسَبَقَت إحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ، فقُلِبَتِ الْوَاوُ ياءً، وَأُدْغِمَتِ اليَاءُ في اليَاءِ.

والثالث: نحو: (**شَجِيَةٍ**)، وهيَ اسمُ فَاعِلٍ للمُؤَنَّث [وأصلها: (**شَجِوَةٌ**)]، وكذا (شُجَيَّة) مُصَغَّرًا، وأصله: «شُجَيْوَة» مِنَ (الشَّجْوِ).

والرابع: نحو: «غَزِيَان»، وهو مثال: «ظَرِبَان» مِنَ (الْغَزْوِ).

وأشار بقوله: (ذَا أَيْضًا رَأَوْا فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا) إلى أنَّ الواوَ تُقْلَبُ بعد الكسرةِ ياءً في مصدرِ كُلِّ فِعْلٍ اعْتَلَّت [صوابه: **أُعِلَّت**] عينه، نحو: (صَامَ صِيَامًا، وَقَامَ قِيَامًا)، والأصل: (صِوَامٌ وَقِوَامٌ)، **فَأُعِلَّت الوَاوُ في المَصْدَرِ حَمْلًا له على فِعْلِهِ**، فلو صَحَّتِ الوَاوُ في الفعل لم تعتل [صوابه: **تُعَلَّ**] في المصدر، نحو: (لَاوَذَ **لِوَاذًا**، وَجَاوَرَ **جِوَارًا**)، **وكذلك تَصِحُّ إذا لم يكن بعدها أَلِفٌ وإن اعْتَلَّت** [صوابه: **أُعِلَّت**] **في الفعل** نحو: (حَالَ حِوَلًا) [(١)].

قال الموضِّحُ أو قبل الألف والنون الزَّائدتين. اهـ من حاشية الخُضَرِيِّ(٢/ ٤٤٦).

(١) قال تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبۡغُونَ عَنۡهَا حِوَلٗا ١٠٨﴾، **وقوله: «وكذلك تصح إذا لم يكن بعدها ألف...»**، أي: (غَالِبًا) كما في المتن، ومن غير الغَالبِ قراءة نافعٍ وابنِ عامرٍ في [النساء: ٥]: ﴿وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ قِيَٰمٗا﴾، وقراءة ابنِ عامرٍ في [المائدة: ٩٧]: ﴿۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ قِيَٰمٗا لِّلنَّاسِ﴾ والأصل: (قِوَمًا) قُلِبَتِ الوَاوُ ياءً؛ لانكسار ما قبلها مع

٩٥٦- وَجَــمْعُ ذِي عَــيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

أَيْ: **مَتَى وَقَعَتِ الواوُ عَينَ جَمْعٍ**(١) **وأُعِلَّت في وَاحِدِه أو سَكَنَتْ وَجَبَ قلبها ياءً إنْ انْكَسَرَ ما قبلها وَوَقَعَ بعدها أَلِفٌ**، نحو: (دِيَارٍ وثِيَابٍ) أصلهما: (دِوَارٌ وَثِوَابٌ). فَقُلِبَتِ الْوَاوُ ياءً في الجَمْعِ؛ لانكسارِ مَا قبلهَا، وَمَجِيء الألِف بعدَهَا، مَعَ كونِهَا في الوَاحِدِ إمَّا مُعْتَلَّة [صوابه: **مُعَلَّة**] كَ(دَارٍ) أو شَبِيْهة بِالْمُعْتَلِّ[صوابه: **بالمُعَلِّ**] في كَوْنِهَا حَرْف لِينٍ سَاكِنًا كَ(ثَوْبٍ).

٩٥٧- وَصَحَّحُوا «فِعَلَـةً»، وَفِي «فِـعَـلْ» وَجْهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَـ«الْحِيَلْ»

إذا وَقَعَتِ الوَاوُ عينَ جَمْعٍ مكسورًا ما قبلها، وَاعْتَلَّت [صوابه: **أُعِلَّت**] في وَاحِدِهِ أو سَكَنَتْ، ولم يقعْ بَعْدَها الأَلِفُ، وكان على «فِعَلَةٍ» وَجَبَ تصحيحُهَا نحوُ: «عَوْدٌ

إعلالها في الفعل.اهـ، راجع حاشية الـخُضَرِيِّ (٢/ ٤٤٧)، و(التصريح» (٢/ ٧١٢).

وَشَذَّ التصحيحُ مع استيفاءِ الشُّرُوط في قولهم: (نَارَتِ الظَّبيةُ تَنُورُ **نِوَارًا**) بالنون والراء المهملة بمعنى: نَفَرَتْ، والقياسُ: (نِيَارًا)، ولكنَّهُ جاء بالتصحيح، قال العَجَّاج، -وأنشده ابنُ جنِّي-[من الرَّجَز] : **يَخلِطْنَ بالتأنُّسِ النِّوَارَا** ***

قال في «شرح الكافية»: ولم يُسْمَعْ له نَظِيْرٌ».اهـ من (التصريح على التوضيح » (٢/ ٧١٢).

(١) بِشَرْطِ أن يكونَ الجَمْعُ صحيحَ اللَّامِ كَمَا ذكَرَهُ النَّاظِمُ في التَّسهِيْلِ» فخَرَجَ بِهِ نَحْوُ: (رِوَاءٍ) جمع (رَيَّانٍ)، وَأَصْلُهُ (رَوْيَان)؛ لأنه لَمَّا أُعِلَّت اللَّامُ في الجمع سَلِمَت العينُ؛ لِئَلَّا يَجْتَمِعَ إِعْلَالان؛ لأنَّ أَصْلَهَا (رِوَاي) كَ(بِنَاءٍ). ومثلهُ: (جِوَاء) جَمْعُ (جَوٍّ) بالتشديد، أَصْلُهُ (جِوَاوٌ) كَ(كِسَاءٍ)، فَلَـمَّـا أُعِلَّت اللَّامُ سَلِمَت العَينُ. راجع «شرح الأشموني» (٤/ ١٠٦).

تَنْبِيْهٌ: **هذا الموضع، وهو إبدال الياء من الواو إذا وقعت عينًا... إلى آخره، ليس محررًا في «الخلاصة»، ولا في غيرها من كتب الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فتأمله، بل كلامه في «الخلاصة» في دعوى القياس، وفي نقل السماع يخالفه كلامه في «التسهيل»**. اهـ راجع «التصريح» (٢/ ٧١٥).

وعِوَدَةٌ، وكُوْزٌ **وَكِوَزَةٌ**»، وَشَذَّ: «ثَوْرٌ وثِيَرَة»[(١)].

ومن هنا يُعْلَم أنه **إنما تعتلُّ في الجمع إذا وقع بعدها ألِفٌ** كما سبق تَقْرِيرُهُ؛ لأنه **حَكَمَ عَلَى «فِعَلَةٍ» بوُجُوب التَّصْحِيح**، وعلى «فِعَلٍ» بجواز التصحيح والإعلال[(٢)]، **فالتَّصحيحُ** نَحْوُ: «حَاجَةٍ وَحِوَجٍ»، **والإعْلال** نَحْوُ: «قَامَةٍ وقِيَمٍ، وَدِيْمَةٍ وَدِيَمٍ»، **والتَّصحيحُ فيها قَلِيلٌ، والإعْلَالُ غَالِبٌ**.

٩٥٨- وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ ... كَـ «الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ»، وَوَجَبْ

٩٥٩- إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ ... وَيَا كَـ «مُوقِنٍ» بِذَا لَهَا اعْتَرِفْ

إذا وَقَعَتِ الوَاوُ طَرَفًا رَابِعَةً فَصَاعِدًا بَعْدَ فَتْحَةٍ قُلِبَتْ يَاءً، نحو: (أَعْطَيْتُ) أصله (أَعْطَوْتُ)؛ لأنَّه مِنْ (عَطَا يَعْطُو) إِذَا تَنَاولَ، فقُلِبتِ الوَاوُ في الْمَاضِي ياءً حَمْلًا على الْمُضَارِع، نحو: (يُعْطِي) كما حُمِل اسمُ المفعول نحو: (مُعْطَيان) على اسْمِ الفاعِلِ نحو: (مُعْطِيان)، وكذلك (يُرْضَيَانِ) أصله: (يُرْضَوَان)؛ لأنه من (الرِّضْوَان) فَقُلِبَت واوُهُ بعد الفتحة ياءً حَمْلًا لبناءِ المفعولِ على بناءِ الفاعِل نحو:

---

(١) **قال المُبَرِّد:** أرادوا أن يفرقوا بين الثَّوْر الذي هو الحيوان، والثَّوْر الذي هو القِطْعَة من الأَقِط، فقالوا في الحيوان: ثِيَرَة، وفي الأَقِط: ثِوَرَة».اهـ من «شرح الأشموني»(٤/ ١٠٥). قال الصَّبَّان (٤/ ٤٤٦): «ولم يعكسوا مع حصول الفرق بالعكس أيضًا؛ لأنهم لَمَّا قالوا في جمع (ثَوْر) من الحيوان (ثِيْران) حملوا (ثِيَرَة) في جمعه عليه، وليس لـ(ثَوْرٍ) من الأَقِط ما يُحْمَل جمعه في القَلْبِ عليه. نَقَله المُصرِّح عن الجاربردي».اهـ

(٢) قال الأشموني في «شرحه لألفية ابن مالك» (٤/ ١٠٦): «اقتضى تعبيره بـ(**أَوْلَى**) أنَّ التَّصْحِيحَ مُطَّرِدٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، **بَلْ هُوَ شَاذٌّ** كَمَا تَقَدَّم، فكان اللَّائِقُ أن يقول:

وَصَحَّحُوا «فِعَلَةً»، وَفِي «فِعَلْ» *** قَدْ شَذَّ تَصْحِيحٌ فَحَتْمٌ أَنْ يُعَلْ

(يُرْضِيَان). وقوله: (وَوَجَبْ إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ) معناه أنه يجب أن يُبْدَلَ مِنْ الألِف واوٌ إذا وقعت بعد ضمةٍ، كقولك في (بَايَع): (بُوْيِعَ)، وفي (ضَارَبَ): (ضُوْرِبَ)[(١)].

وقوله: (وَيَا كَـ«مُوقِنٍ» بِذَا لَـهَا اعْتَرِفْ) معناه أنَّ الياءَ إذا سَكَنَتْ في مفرد بعد ضمَّةٍ وَجَبَ إبدالُـها وَاوًا، نحو: «مُوْقِنٍ، وَمُوْسِرٍ» أصلهمـا: (مُيْـقِـن ومُـيْـسِر)؛ لأنـهمـا من (أيْـقَنَ وأيْـسَرَ) فلو تَـحَـرَّكت الياءُ لم تُعَلّ نحو: (هُيَام).

٩٦٠- وَيُكْسَرُ الْـمَضْمُومُ فِي جَـمْعٍ كَمَـا يُقَـالُ: «هِيمٌ» عِنْدَ جَمْعِ «أَهْيَمَـــا»

يُجْمَع (فَعْلاء) و(أَفْعَل) على (فُعْلٍ) بِضَمِّ الفاء وسُكُونِ العَينِ كما سبق في التكسير كَ(حَمْرَاءَ وحُمْرٍ، وَأَحْمَرَ وحُمْرٍ) فإذا اعْتَلَّت عين هذا النوع من الجمع بالياء **قُلِبَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً؛ لِتَصِحَّ الياءُ**، نحو: (هَيْمَاء وهِيْم، وبَيْضَاء وبِيْض)[(٢)]، **ولم تقلب الياءُ واوًا** كما فَعَلوا في المفرد كـ«مُوقِنٍ»؛ **استثقالًا لذلك في الجَمْع.**

---

(١) وفي التَّـنْزِيْل: ﴿لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا﴾ ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ﴾ ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ﴾ ﴿فَإِذَآ أُوذِيَ فِي ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾. أصلها: (وَارَى، وَعَاقَبَ، وَنَادَى، وَبَارَكَ، وَآذَى).

تَـنْبِيْـهٌ: مَثَّلَ الشَّارِحُ بالفعل فقط، ومثالُه في الاسم (ضَارِبٌ) إذا صَغَّرْتَهُ قُلْتَ: (ضُوَيْرِب). وحُمِلَ على التَّصْغِير أَخُوهُ التَّكْسير؛ لأنهما من وَادٍ وَاحِد، نحو:(كافِرَة وَكَوَافِر).

(٢) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ ﴿٥٥﴾﴾ [سورة الواقعة:٥٥]وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾﴾ [سورة فاطر:٢٧].

٩٦١- وَوَاوًا اثْـــرَ الضَّـــمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تَا

٩٦٢- كَتَاءِ بَانٍ مِنْ «رَمَى» كَـــ «مَقْدُرَهْ» كَذَا إِذَا كَـــ «سَبُعَانَ» صَيَّرَهْ

إذا وقعت اليَاءُ **لَامَ فِعْلٍ** أوْ من قَبْلِ **تَاءِ التَّأْنِيثِ** أَوْ **زِيادَتَي فَعْلَان**، وانضمَّ ما قبلها في الأُصُول الثلاثةِ وَجَبَ قَلْبُها وَاوًا.

فالأول: نحو: (**قَضُوَ** الرَّجُلُ).

والثاني: كما إِذَا بَنَيْتَ من **(رَمَى)** اسْمًا على وَزْنِ **(مَقْدُرَة)** فَإِنَّك تقول: (مَرْمُوَة).

والثالث: كما إِذَا بَنَيْتَ من **(رَمَى)** اسْمًا على وَزْنِ **(سَبُعَان)** فإنَّك تقول: (رَمُوَان) **فَتَقْلِب الياءَ**[1] **وَاوًا** في هذه المواضع الثلاثة؛ لانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا.

٩٦٣- وَإِنْ تَكُـــنْ عَيْنًـــا لِـــ «فُعْـــلَى» وَصْـــفَا فَـــذَاكَ بِـــالْوَجْهَيْنِ عَـــنْهُمْ يُلْفَـــى

إِذَا وَقَعَتِ الياءُ عَيْنًا **لِصِفَةٍ** على وزن «فُعْلَى» جاز فيها وَجْهَانِ: أحدهما: قَلْبُ الضَّمَّةِ كَسْرَةً؛ **لتصحَّ الياءُ**.

والثَّاني: إِبْقَاءُ الضَّمَّةِ **فَتُقْلَبُ الْيَاءُ وَاوًا**، نَحْو: (الضِّيْقَى والكِيْسَى)، و(**الضُّوْقَى والكُوْسَى**)[2]، وهما تأنيث: (الأضْيَق، والأكْيَس).

---

(١) لأنَّ أصل(قَضُوَ): (قَضَى يَقْضِي) فلما أُرِيد التَّعَجُّبُ حُوِّلَ إلى وَزْنِ (فَعُلَ) فَقِيلَ (قَضُيَ) فتطرَّفت الياء حقيقةً بعد ضَمٍّ فقُلِبَتْ واوًا، وأصل(مَرْمُوَة): (مَرْمُيَة)، وأصل(رَمُوَان): (رَمُيَان).

(٢) اعْلَم أنَّ الياءَ إذا كانت عَيْنًا لِـ«فُعْلَى» فَإِمَّا أن تكون «فُعْلَى» اسْمًا، أوْ صِفَةً غير مَحْضَةٍ (أيْ: جارية مجرى الأسماء) أو صِفَةً مَحْضَةً (أيْ: غير جارية مجرى الأسماء).

فإن كانت «فُعْلَى» اسْمًا وَجَبَ قَلْبُ الياءِ وَاوًا، نحو: (طُوبَى) مصدرًا لـ (طَابَ يَطِيْبُ)، بمعنى (طَيِّب) أو اسْمًا لشَجَرَةٍ في الجنة، أو اسْمًا لِلْجَنَّةِ، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ

ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ ﴿٢٩﴾ ﴾ وَشَذَّ قِرَاءَةُ بَكْرَةَ الْأَعْرَابِيِّ: ﴿طِيبَى لَهُمْ﴾ بِكَسْرِ الطَّاءِ؛ **لِتَسْلَمَ الْيَاءُ مِنَ الْقَلْبِ وَاوًا**، وَإِنْ كَانَ وَزْنُهَا (فُعْلَى)، كَمَا كَسَرُوا فِي (بِيضٍ) لِتَسْلَمَ الْيَاءُ، وَإِنْ كَانَ وَزْنُهَا (فُعْلًا) كَـ(حُمْرٍ) قال تعالى: ﴿بِيضٌ وَحُمْرٌ﴾.

وإن كانت «فُعْلَى» صِفَةً مَحْضَةً (أي: جاريةً على مَوْصُوفٍ) **وَجَبَ قَلْبُ ضَمَّتِهِ كَسْرَةً**؛ لِتَسْلَمَ الْيَاءُ مِنَ الْقَلْبِ وَاوًا **فَرْقًا بين الصِّفَةِ والاسْمِ**، ولم يُسْمَعْ من ذلك إلا كلمتان: الأُولَى: (ضِيزَى) من قوله تعالى: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴿٢٢﴾ ﴾ [النجم: ٢٢] أي: جَائِرَة، من قولهم: (ضَازَهُ يَضِيزُهُ: إذا بَخَسَهُ)، وأصلها: (ضُيْزَى) بضمِّ الضَّادِ فَكُسِرَت وَسَلِمَت الياءُ. والثانية: (مِشْيَةٌ، حِيكَى)، أي: يَتَحَرَّك فيها المنكبان، يقال: حَاكَ فِي مَشْيِهِ: إذَا حَرَّكَ مَنْكِبَيْهِ.

وإن كانت «فُعْلَى» صِفَةً غير مَحْضَةٍ [اسْم تفضِيل] (أي: غير جاريةٍ على مَوْصُوفٍ) **وَجَبَ قَلْبُ الياءِ وَاوًا** نحو: (ضُوْقَى وكُوْسَى) وهما تأنيث: (الأضْيَق، والأكْيَس). **قال الشلوبين: لم يَجِئ من هذا مَقْلُوبًا إلا «فُعْلَى» (أَفْعَل)**.اهـ وهذا الأخيرُ هو مُراد النَّاظم وَوَلَدِه، فقد ذكره في **باب الصِّفات**، وأجاز فيه الوجهين، ونصَّ على أنَّهما مسموعان من العَرَب؛ فكان التعبير السالم من الإبْهَام **المُلاقي لغَرَضِه أن يقول:**

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِـ «فُعْلَى» أَفْعَلَا ❊❊❊ فَذَاكَ بِالوجْهَينِ عَنْهُم يُجْتَلَى

وظاهر كلام سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا يجوز في هذا الأخير غير الإعلال، والذي يدلُّ على أنَّ هذا الضَّرْب من الصِّفات جَارٍ مجرى الأسماء، أنَّ (أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ) يُجْمَعُ على (أَفَاعِل) فيقال: (أَفْضَل وأفَاضِل، وأكْبر وأكابِر)، كما يقال في جمع (أفْكَل) –وهي الرِّعْدَة– (أَفَاكِل). وقد ذكر ابنُ هشام في «الأوضح» (٢/ ٣٨٥) أنَّ الناظم وولده خالفا النحويين في هذه المسألة من **وجهين: الأوَّل:** ذكر «فُعْلَى» (أَفْعَل) في باب الصِّفات، وقد جعله النحاة في **باب الأسماء فحكموا لها بحكم الأسماء** في إقرارِ الضمة، وَقَلْبِ الياءِ واوًا.

الثاني: أجازا في «فُعْلَى» وَصْفًا وجهين: (الإعلال والتصحيح) ولا يجوز إلَّا الإعلال.

انظر: «التصريح على التوضيح» (٢/ ٧٢٨) و«شرح الأشموني لألفية ابن مالك» (٤/ ١١١)، «البحر المحيط في التفسير» (٦/ ٣٨٦) و«الكتاب لسيبويه» (٤/ ٢٤١).

وقال ابْنُ حمدون رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حاشيته (٢/ ٣٣٤): وقد اعترض الموضِّحُ وغيرُهُ كلامَ النَّاظم بِمَا حَاصِله: (أنَّ النَّاظِمَ جَوَّزَ الوَجْهَينِ في الوَصْف، مع أنَّ الوَصْفَ إن كانَ **غيرَ جَارٍ مَجْرى الأسماء** فليس فيه إلَّا التَّصْحِيح، (ضِيْزَى) ولا يجوز الوَجْهان، وإنْ كَانَ **الوَصْفُ جَارٍ مجرى الأسماء** (اسم

فَصْلٌ [فِي لَامِ (فَعْلَى) وَلَامِ (فُعْلَى)]

٩٦٤- مِنْ لَامِ «فَعْلَى» اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ يَاءٍ كَـ«تَقْوَى»؛ غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ

تبدل الواوُ من اليَاءِ الواقعةِ لام **اسم** على وَزْنِ «فَعْلَى» نحو: (تَقْوَى)، وأصله: (**تَقْيَا**) [(١)]؛ لأنه من (تَقَيْتُ) فَإِنْ كَانَت «فَعْلَى» **صِفَةً** لم تبدل الياء واوًا، نحو: (صَدْيَا وَخَزْيا) **ومثل** «**تَقْوَى**»: (فَتْوَى) بمعنى (الفُتْيَا)، و(بَقْوَى) بمعنى: (البُقْيَا)، واحترزَ بقوله: (غَالِبًا) مِمَّا لم تبدل الياءُ فيه واوًا، وهي لام **اسْم** على «فَعْلَى» كقولهم للرائحة: (رَيَّا) [(٢)].

تفضيل) **فليس فيه إلَّا الإعلال، نحو: (ضُوْقَى وكُوْسَى)**، ولا يجوز: (ضِيْقَى وكِيْسَى!) بكسْر الأوَّلِ وتصحيح الياء خلاف ما في النَّظْمِ، وأمَّا إنْ كانَ **اسْمًا أَصَالَةً**، نحو: (طُوْبَى) كما يؤخَذ من النَّظْمِ، فلا إشْكال [أي: ليس فيه إلَّا الإعلال]، وَقَد أَصْلَحَ بعضهم النَّظْمَ بِقَوْلِهِ:

وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِـ «فُعْلَى» اسْمًا قُلِبْ ❊❊❊ حَتْمًا، وفي الصِّفَاتِ ذَا القَلْبِ سُلِبْ

(١) أَصْلُهُ الأصِيلِ (وَقْيَا)؛ لأَنَّهُ من (وَقَيْتُ) قُلِبَتْ وَاوُهُ تَاءً كَمَا في (تُرَاث)، ثُمَّ قُلِبَتْ ياؤُه وَاوًا كَمَا في الشرح، ولا يضرُّ اجتماع الإعلالين فيه؛ لعدم تواليهما. وهو غير منصرف؛ لألف التأنيث، ومن قَرَأَ: (تَقْوَى) بالتنوين من قوله: ﴿عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ﴾ جَعَلَهَا للإلحاق بـ(جَعْفَر) كأَلِف (تَتْرَى).اهـ من حاشية الخُضَرِيِّ (٢/ ٤٥٣).

(٢) في «الكتاب لسيبويه» (٤/ ٣٨٩): «وذلك «فَعْلَى» إذا كانت اسمًا، أبدلوا مكانها الواو، نحو: (الشَّرْوَى، والتَّقْوَى، والْفَتْوَى). وإذا كانت صفةً تركوها على الأصل، وذلك نحو: (صَدْيَا، وَخَزْيَا، وَرَيَّا)، **ولو كانت (رَيَّا) اسمًا لَقُلْتَ: (رَوَّى)**؛ لأَنَّك كُنْتَ تُبْدِلُ وَاوًا مَوْضِعَ اللَّام، وَتَثْبَت الواوُ التي هي عين».اهـ وقال ابْنُ حمدون -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في حاشيته (٢/ ٣٣٤): وقوله: (للرَّائِحَة: «رَيَّا» تبعَ في هذا التعبير النَّاظِمَ بِـ(غَالِبًا)، وصواب النَّاظِمِ أن يحذف (غَالِبًا)؛ لأنَّ «فَعْلَى» كانَ اسْمًا إلَّا ويجب إعلاله، ولا يخرج عنه لفظ، وأمَّا «رَيَّا» فهو وَصْفٌ، فيقال: «هذه رائحة رَيَّا» أيْ: مَمْلُوءَةٌ طِيبًا، وليْسَ مِنَ «الرِّيِّ» ضِد العَطَش؛ لأنَّ راءَهُ مكسورة، وكلامنا في المفتوحة، فهو حينئِذٍ وَصْفٌ

٩٦٥- بِـالْعَكْسِ جَـاءَ لَامُ «فُعْـلَى» وَصْـفَا وَكَـوْنُ «قُصْـوَى» نَـادِرًا لَا يَـخْفَى

أي: تبدل الواوُ الواقعة لامًا لِـ«فُعْلَى» **وَصْفًا** ياءً نحو: الدُّنْيَا والعُلْيَا، وشذَّ[1] قَوْلُ أَهْلِ الـحِجَاز: (القُصْوَى).

فإن كان «فُعْلَى» **اسْمًـا** سَلِمَت الواو[2] كـ(حُـزْوَى).

يجب فيه التَّصحيح كـ(جَـرْيَا)، وأمَّا (طَغْيَا) بفتح الطَّاء على الأشْهَر فهو وَصْفٌ باعتبار الأصل مضموم الطَّاء من (الطُّغْيَان)، ثُمَّ سُمِّيَ به وَلَدُ الْبَقَرَة الوَحْشِيَّة، ولكَثْرَةِ استعمـاله فتحوا الطَّاء.اهـ وأمَّا (سَعْيًا) اسم لـمكان فيحتمل أنَّه نُقِلَ من الصِّفَةِ إلى العلَمِيَّة فاسْتُـصْحِبَ أصْلُهُ. راجع حاشية الـخُضَرِيِّ (٢/ ٤٥٣).

(١) أي: قِيَاسًا لا استعمـالًا؛ فإنه كثيرٌ في كلامهم، وَوَرَدَ في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ نَـبَّهَ به على الأصل، وأمَّا بنو تـميم فإنهم يقولون: (القُصْيَا) على القِياس.اهـ من حاشية الـخُضَرِيِّ(٢/ ٤٥٤).

(٢) في «شرح التصريح على التوضيح» (٢/ ٧١٨): «قَالَ المُرَادِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنه مـخالف لقولِ أَهْلِ التصريفِ؛ فإنهم يعكسون، فيبدلونها في الاسم دون الصفة، ويجعلون (حُـزْوَى) شاذًّا.

قال الناظم في بعض كُتُبه: (وَمَا قُلْـتُـهُ مُؤَيَّـدٌ بِالدَّلِيلِ، وَمُوافِقٌ لِقَوْلِ أَئِمَةِ اللُّغَةِ).اهـ

وَحَكَى الأزهريُّ في «تهذيب اللغة» (٩/ ١٧٥): «عَن ابْن السّكيت قَالَ: مَا كَانَ من النُّعوت مِثل (العُليا والدُّنيا) فإنه يَأْتِي بِضَمِّ أَوَّلِه وبالياء؛ لأَنهم يستثقلون الْوَاو مَعَ ضمَّة أَوَّلِه ، فَلَيْسَ فِيهِ اخْتِلَاف، إِلَّا أَنَّ أهل الْـحِجَاز قَالُوا: (القُصْوَى) فأظهروا الْوَاوَ، وَهُوَ نَادِرٌ، وأخرجوه على الْقيَاس إِذْ سَكَنَ مَا قَبْل الْوَاو، وَتَـمِيمٌ وغيرُهم يَقُولُونَ: (القُصْيَا)».اهـ

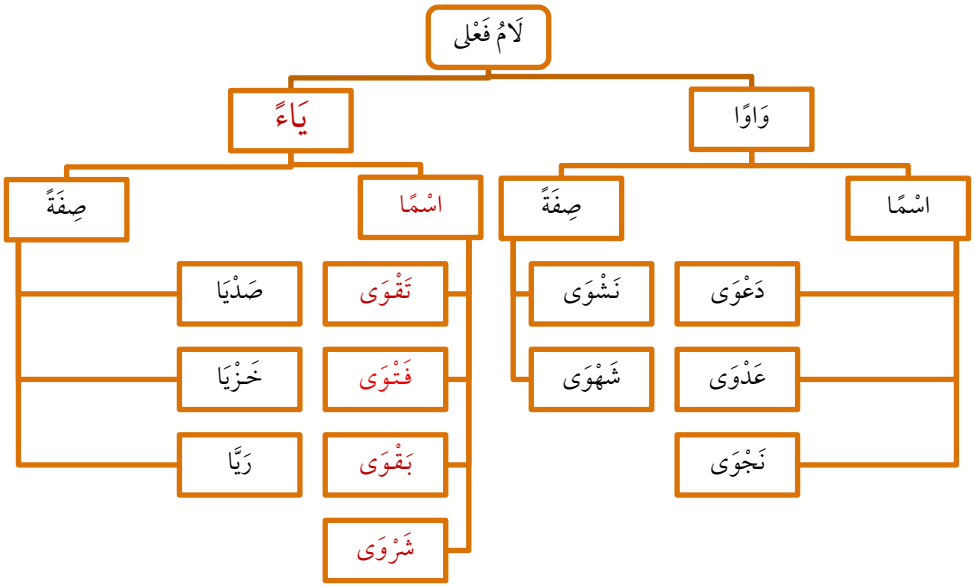

مسألة: إبدالُ الواوِ مِن الياءِ في لام (فَعْلَى) اسْمًـا.

مسألة: إبدالُ الياءِ من الواوِ في لَامِ (فُعْلَى) وَصْفًا.

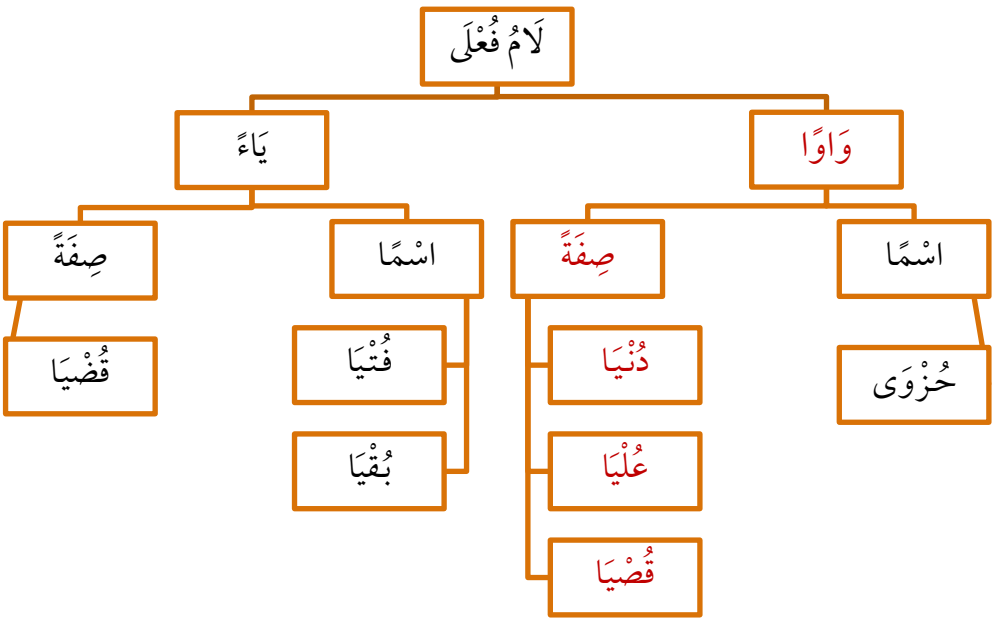

فَصْلٌ [آخَرُ فِي إِبْدَالِ أَحْرُفِ العِلَّةِ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ]

٩٦٦- إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

٩٦٧- فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا وَشَذَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

إذا اجتمعت الواوُ والياءُ في كلمة، وسبقت إحداهما بالسكون، وكان سكونُها أصليًّا أبدلتِ الوَاوُ يَاءً، وأُدْغِمَت اليَاءُ في اليَاءِ، وذلك نحْوُ: (سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ)، والأصل: (سَيْوِد وَمَيْوِت)، فاجتمعت الواوُ والياءُ، وسبقت إحداهُما بالسكون فقلبت الواوُ ياءً، وأدغمت الياءُ في الياءِ فصار: (سَيِّد ومَيِّت)[(١)].

فإن كانت الياءُ والواوُ في كلمتين لم يؤثرْ ذلك نحو: (يُعْطِيْ وَاقِد)، وكذا إن عرضت الياءُ أو الواوُ للسكون كقولك في (رُؤْيَة): (رُوْيَة) وفي (قَوِيَ): (قَوْيَ)[(٢)].

وَشَذَّ التصحيحُ في قولِهم: (يَوْمٌ أَيْوَم[(٣)])، وَشَذَّ أيضًا إبدالُ **الياءِ واوًا** في

---

(١) وكذلك إذا كان السابق منهما واوًا، نحو: (لَوْيٌ وَطَوْيٌ) فأُبدلت الواوُ يَاءً، ثمَّ أُدْغِمَت الياءُ في اليَاءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَعِينَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي ٱلدِّينِۚ﴾ ﴿يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِۚ﴾ فإن كانت الياءُ والواوُ في كلمتين لم يؤثرْ ذلك نحو: (**يَدْعُوْ يَاسِرٌ**، ويَرْمِيْ وَاصِلٌ).

(٢) وكذلك إذا كان السابق منهما مُتَحَرِّكًا، نحو: (طَوِيْل وَغَيُوْر)، أو عارض الذات، نحو: (دِيْوَان) إذْ أصلُهُ: (دِوَّان)، و(بَوْيِع) إذ واوه بَدَلٌ من ألف (بايع). اهـ من«شرح الأشموني لألفية ابن مالك» (٤/ ١١٤).

(٣) أي: كَثير الشِّدَّة، ومثلهُ: (ضَيْوَن) للسِنَّوْر الذَّكر، وَ(عَوَى الْكَلْبُ عَوْيَةً) فهذه صَحَّت مع استِيْفائِها الشُّرُوط شُذُوذًا، وقياسها: (أَيَّم، وضَيَّن، وَعَيَّة) بشدَّ الياء المفتوحة. **كما شَذَّ الإبدالُ مع فَقْدِ بعض الشُّرُوط في قراءَةِ بعضِهم [وهو: أبو جَعْفَرٍ]:** ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾ بشدِّ الياء، وأصلها بالهمز، فأُبْدِلَت وَاوًا؛ لِسُكُونِهَا وَضَمِّ مَا قَبْلَهَا، ثمَّ ياءً، وكما **شَذَّ إبدالُ الياء واوً في قولهم: (عَوَى الكَلْبُ عَوَّةً)**.اهـ من حاشية **الخُضَرِيِّ** (٢/ ٤٥٥-٤٥٦).

قولهم: (عَوَى الْكَلْبُ عَوَّةً).

٩٦٨- مِـنْ يَـاءٍ اوْ وَاوٍ بِتَحْرِيـكٍ أُصِـلْ أَلِفًـا ابْـدِلْ بَعْـدَ فَـتْحٍ مُـتَّصِلْ

٩٦٩- إِنْ حُـرِّكَ التَّـالِي، وَإِنْ سُـكِّنَ كَـفْ إِعْـلَالَ غَـيْرِ الـلَّامِ، وَهْـيَ لَا يُكَـفْ

٩٧٠- إِعْلَالُـهَا بِسَـاكِنٍ غَيْـرِ أَلِـفْ أَوْ يَـاءِ التَّشْـدِيدُ فِيهَـا قَـدْ أُلِـفْ

إذا وقعت الواوُ والياءُ متحرِّكةً بعدَ فتحةٍ قُلِبَتْ أَلِفًا، نحو: (قَال وبَاعَ) أصلهما: (قَوَلَ وَبَيَعَ) فقُلِبَتْ الواوُ والياءُ أَلِفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

هذا إن كانت **حركتهما أصلية**، فإن كانت عارضةً لم يُعْتَدَّ بِهَا كَـ(جَيَلٍ وَتَوَمٍ) أصلهما: (جَيْأَلٌ وَتَوْأَمٌ) نُقِلَت حركةُ الهمزةِ إلى الياءِ والواوِ فصار: (جَيَلًا وتَوَمًا).

فلو سَكَنَ ما بعد الياءِ أوِ الواوِ، ولم تكنْ لَامًا وَجَبَ التصحيحُ، نحو: (بَيَان وطَوِيْل) **فإن كانتا لَامًا وجبَ الإعلالُ ما لم يكن الساكنُ بعدهما أَلِفًا أو ياءً مُشَدَّدَةً** كـ(رَمَيَا، وَعَلَوِيٍّ)، وذلك نحو: (يَخْشَوْنَ) أصله: (يَخْشَيُوْنَ) فقلبتِ الياءُ أَلِفًا؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، ثم حُذِفَت؛ لالتقائِها ساكنةً مع الواوِ الساكنةِ.

٩٧١- وَصَـحَّ عَـيْنُ «فَعَـلٍ، وَفَعِـلَا» ذَا «أَفْعَـلٍ» كَـ«أَغْيَـدٍ، وَأَحْـوَلَا»

فائدة: قوله تعالى: كلمة: (الرُّؤْيَا) من قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾ «أَبْدَلَ الهَمْزَةَ فيها وَاوًا وَصْلًا وَوَقْفًا السُّوْسِيُّ﴿لِلرُّوْيَا﴾، وَأَمَّا أبو جَعْفَرٍ فَقَرَأَ بالإبدالِ مع قَلْبِ الوَاوِ المُبْدَلَةِ من الهَمْزَةِ ياءً ﴿لِلرُّيَّا﴾، وإدْغَامِهَا في الياءِ بعدها، ولحَمْزَةَ عند الوَقْف وَجْهَان: أحدهما: كالسُّوْسِيِّ، والآخر: كَأَبِي جَعْفَرٍ». اهـ من «البُدور الزَّاهِرَة في القِرَاءاتِ العَشْرِ المُتواترَة» (١/ ١٦٣) لعبد الفتاح القاضي.

كلُّ فِعْلٍ كان اسم الفاعل منه على وزن «أَفْعَلٍ» فإنه يلزمُ عَيْنَهُ التصحيحُ

نحو: (عَوِرَ فهو أَعْوَرُ، وهيِفَ فهو أَهْيَفُ، وَغَيِد فَهو أَغْيَدُ، وَحَوِلَ فهو أَحْوَلُ)

وَحُمِلَ المَصْدَرُ على فِعْلِهِ، نحو: (هَيَفٍ وَغَيَدٍ وعَوَرٍ وَحَوَلٍ).

٩٧٢- وَإِنْ يَبِنْ «تَفَاعُلٌ» مِن «افْتَعَلْ» وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ

إذا كان «افْتَعَلَ» معتلَّ العينِ فحقُّه أنْ تبدلَ عينُه أَلِفًا، نحو: (اعْتَادَ وارْتَادَ)؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها، **فإنْ أبانَ «افْتَعَلَ» معنى «تَفَاعَلَ»** -وهو: الاشتراك في الفاعِلِيَّة وَالمَفْعُولِيَّة- حُمِلَ عليه في التَّصْحِيحِ إن كان **واوِيًّا** نحو: «اشْتَوَرُوا»، فإن كانت **العينُ ياءً** وَجَبَ إِعْلالُها، نحو: «ابْتَاعُوا، واسْتَافوا» أي: تَضَارَبُوا بالسُّيُوف.

٩٧٣- وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الِإعْلَالُ اسْتُحِقْ صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ

إذَا كان في كلمة **حَرْفَا عِلَّةٍ** كلُّ واحدٍ متحرِّك مفتوحٌ ما قبلَه، لَمْ يَجُزْ إعلالُهُما مَعًا؛ **لِئَلَّا يتوالى في كلمةٍ واحدةٍ إعْلالانِ**، فيجب إعلالُ أحدِهما وتصحيح الآخَر، **والأَحَقُّ مِنْهُمَا بالإعلالِ الثاني**، نحو: (الْحَيَا والْهَوَى) والأصل: (حَيَيٌ وهَوَيٌ) فوُجِدَ في كُلٍّ من العَينِ واللَّامِ سَبَبُ الإعْلالِ، فعُمِلَ به في اللَّامِ وَحْدَها؛ لكونِها طَرَفًا، **والأطْرافُ مَحَلُّ التَّغْيِير**، وشذَّ إعلالُ العَينِ وتصحيحُ اللَّامِ، نحو: (غَايَة).

٩٧٤- وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الِاسْمَ: وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

إذا كان عينُ الكلمةِ واوًا متحركةً مَفتوحًا ما قبلها أو يَاءً مُتحركةً مَفتوحًا ما قبلها وكان في آخرِها **زيادةٌ تَخُصُّ الاسمَ** لَمْ يَجُزْ قَلْبُها أَلِفًا، بل يَجِبُ تصحيحُها،

وذلك نحو: (جَوَلَان وهَيَمَان) وشذَّ: (مَاهَان وَدَارَان)[(١)].

٩٧٥- وَقَبْلَ (بَا) اقْلِبْ (مِيمًا) النُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَـ«مَنْ بَتَّ انْبِذَا»[(٢)]

لِمَّا كان النُّطقُ بالنونِ الساكنةِ قبل الباءِ عَسِرًا[(٣)] وَجَبَ قلبُ النونِ مِيمًا، ولا

---

(١) وقياسهما: (مَوَهَان وَدَوَرَان)؛ لأنَّ أصلَهُما تَثْنِيَةُ: (مَاءٍ، وَدَارٍ)، وفي نسخة: (هَامَان)، لكن قِيْلَ: إنَّ (مَاهَان وَدَارَان) أعْجمِيَّان فلا يحسُنُ عدُّهُما فيما شَذَّ.اهـ الـخُضَرِيِّ (٢/ ٤٥٩-٤٦٠).

(٢) قال **إبراهيمُ بن مُحَمَّد بن قَيِّم الجَوْزِية (المتوفى ٧٦٧ هـ)** في «إرشاد السالك إلى حلِّ ألفية ابن مالك» (٢/ ١٠٣٨): «هذه المسألة معترضة في أثناء الكلام على إبدال حروف العلة، وهي مسألة إبدال **الميم من النون**».اهـ

وقال الـخُضَرِيُّ في حاشيته على ابن عقيل (٢/ ٤٦٠): (**هذا البيتُ دَخِيلٌ في هذا الفَصْل**؛ لعدم مناسبته لـما فيه من إبدال حروف العلة، فالأَوْلى ذِكْرُه مع التَّاء والطَّاء والدَّال؛ لاتفاق الكُلِّ في أنَّها غير عِلَّة، أو إفراده بفصْلٍ كما فعل الموضِّح [التوضيح(٢/ ٣٩٢)].اهـ

تَنْبِيْهٌ: قوله: «مَنْ بَتَّ انْبِذَا» في «المقاصد الشافية» للشاطِبي و«إعْراب الألفية» للأزهري: «مَنْ بَثَّ انْبِذَا» بالثَّاء المُثَلَّثَةِ، ومعناه: «مَنْ بَثَّ أَسْرَارَك فَانْبِذْهُ». قال ابن حمدون -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في حاشيته على المكودي(٢/ ٣٤٢): «وهذا المعنى هو الَّذِي يُنَاسِبُ مَكَارِمَ الأَخْلَاق؛ لأنَّ منها **أنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَك، وَتَعْفُوَ عَمَّنْ ظَلَمَك، وَتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَك**، قال تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ وفي هذا المعنى قِيْلَ:

لَيْسَ الْكَرِيمُ الَّذِي إِنْ زَلَّ صَاحِبُهُ *** بَثَّ الَّذِي كَانَ مِنْ أَسْرَارِهِ عَلِمَا

إِنَّ الْكَرِيْمَ الَّذِي تَبْقَى مَوَدَّتُهُ *** وَيَحْفَظُ السِرَّ إِنْ صَافَى وَإِنْ صَرَمَا

(٣) لاختلاف مخرجهما مع مباينة لين النون وغنتها لشدة الباء».اهـ من «شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك» (صـ٦١٠). تَنْبِيْهٌ: «قد تُبْدَلُ النونُ ميمًا ساكنةً ومتحركةً دون باءٍ، وذلك شاذٌّ، فالساكنةُ كقولِهم في حَنْظَل: (حَمْظل)، و أَنْغَرَتِ الشاة: (أَمْغَرَت)، والمُتَحَرِّكَة كقولهم في (بنان: بنام)، قال رؤبة:

يَا هَالُ ذَاتَ المَنْطِقِ التَّمَّامِ *** وَكَفِّكِ المُخَضَّبِ البَنَامِ

فرقَ في ذلك بين الـمُتصلة والـمُنفصلة[(١)]، ويـجمعهمـا قوله: «مَنْ بَتَّ انْبِذَا» أي: مَنْ قَطَعَكَ فَأَلْـقِـهِ عَنْ بالِكَ واطْـرَحْهُ[(٢)]. وألف «انْبِذَا» مبدلة من نونِ التوكيد الـخفيفة.

».اهـ من «شرح ألفية ابن مالك» (٣/ ١٦٠٤) لابنِ أُمِّ قاسِمٍ الـمراديِّ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

وفي «شرح الأشموني لألفية ابن مالك» (٤/ ١٢١): (وجاء العَكْسُ كقولهم: **أسْود قَاتِنٌ: أي: قاتم، بإبدال الميم نونًا.** وكذلك أبدلت **الميم أيضًا من الواو** في (فَم)؛ إذا أصله (فَوَهٌ)، بدليل (أَفْوَاه)، فحذفوا الهاء تخفيفًا، ثم أبدلوا الميمَ من الواوِ، فإن أضيفَ رجع به إلى الأصل فقيل: (فُوْكَ)، ورُبَّمَا بقي الإبدالُ، نحو: «لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ»).اهـ

(١) تبع الشارِحُ لفظَ النَّاظِم-وغَيْره- في التعبير بـ(القَلْب)، والأَوْلى أن يُعبَّـر بالإبدال؛ لأنَّ القَلْبَ في اصْطِلاح الصَّرفيين إنمـا يكون في أَحْرُفِ العِلَّة والـهمزة، ولَعَلَّ النَّاظِم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- تـجَوَّز في ذلك كمـا تـجَوَّز الفرَّاء في التعبير عن هذا الإبدال بـ(الإخفاء!).

وقال ابنُ حمدون رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حاشيته (٢/ ٣٤٢): «وقد عَبَّرَ النَّاظِمُ هنا بِـ(القَلْب)، والأَوْلى أن يُعبَّر بالإبدال؛ لأنَّ القَلْبَ في اصْطِلاح الصَّرْفِيينَ إنَّما يكون في أَحْرُفِ العِلَّة، وَأُجِيْبَ: بِأَنَّ أَكْثَرَ القُرَّاءِ والنَّحْوِيين يُعَبِّرُونَ عن نَحْوِ هذا بِـ(القَلْب)، فتَبِعَهُم النَّاظِم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.اهـ

تَنْبِيْهٌ: «إبدال النونِ مِيْمًـا إنَّمـا هو في النُّـطْقِ لا غير، أمَّا في الكِتَابةِ فتبقى صورة النون على حالـها».

(٢) وهذا غير صواب؛ لِمَا روى مسلم (٢٥٥٨) عن أبي هُرَيرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي قَرَابَةً أَصِلُهُمْ وَيَقْطَعُونَنِي، ...فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ كَانَ كَمَا تَقُولُ فَكَأَنَّمَا تُسِفُّهُم الْمَلَّ».الحديث. وفي البخاري (٥٩٩١): عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ، وَلَكِنِ الْوَاصِلُ الَّذِي إِذَا قَطَعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَهَا».

فَصْلٌ [فِي النَّقْلِ]

٩٧٦- لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِيْ لِيْنِ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَـ «أَبِنْ»

إذا كانت عينُ الفعلِ ياءً أو واوًا متحركةً، وكان ما قبلها ساكنًا صحيحًا، وَجَبَ نقْلُ[1] حركةِ العينِ إلى الساكنِ قبلها، نحو: «يَبِيْنُ وَيَقُومُ» والأصل: «يَبْيِنُ وَيَقْوُمُ» بكسر الياء وضم الواو، فنُقِلتْ حركتُهما إلى الساكنِ قبلهما، وهو: (الباءُ والقَافُ) وكذلك في «أَبِنْ». فإن كان الساكنُ غيرَ صحيحٍ لم تنقل الحركةُ نحو: «بَايَعَ وَبَيَّنَ وَعَوَّقَ».

٩٧٧- مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، وَلَا كَـ «ابْيَضَّ»، أَوْ «أَهْوَى» بِلَامٍ عُلِّلَا

أي: **إنَّما تُنْقَلُ حركةُ العينِ إلى الساكنِ الصحيحِ قبلها إذا لم يكن الفعلُ للتَّعَجُّبِ أو مُضَاعَفًا أو مُعْتَلَّ اللَّامِ**، فإن كان كذلك فلا نَقْلَ، نحو: (مَا أَبْيَنَ الشَّيْءَ، وَأَبْيِنْ بِهِ، وما أَقْوَمَهُ وَأَقْوِمْ بِهِ) ونحو: (ابْيَضَّ واسْوَدَّ)، ونحو: (أَهْوَى).

٩٧٨- وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الِاعْلَالِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ

يعني أنه يثبتُ للاسمِ الذي يُشْبِهُ الفِعْلَ الْمُضَارِعَ -في زِيادَتِهِ فقط، أو في وَزْنِهِ فقط- **من الإعلالِ بالنَّقْلِ ما يثبتُ للفِعْلِ**.

---

(١) قالَ ابنُ حَمْدُونٍ في حاشيته (٢/ ٣٤٣): هذا باب النَّقْلُ لا باب الإبدال الذي الكلام فيه، فكان ينبغي أن يُؤَخِّرَ السَّاكِنَ حتى يستوفيَ الكلام على جميع أنواع الإبدال. وأَخَّرَهُ **المُوَضِّحُ تَنْكِيْتًا** عليه. **وأُجِيبَ عن النَّاظِمِ** بأنَّ الحركة إنْ ثَقُلَتْ وكانت من غير جِنْسِ الْحَرْفِ المَنْقُول منه يُقْلَبُ الحَرْفُ من جِنْسِهَا، نحو: (أَعَانَ) أَصْلُهُ: (أَعْوَنَ) فلمَّا وَقَعَ الثِّقَلُ وَقَعَ إِبْدالُ الوَاوِ أَلِفًا، وَحُمِلَ ما لا إبدال فيه عليه، **فهذا وَجْهُ ذِكْرِهِ في الإبدال**.اهـ

فالذي أشبه الْـمُضَارِعَ في زيادته فقط (تِـبِـيْـعٌ) -وهو مثالُ: (تِـحْلِئٍ[1]) من الْـبَـيْـعِ، الأصلُ: (تِـبْـيِـعٌ) -بكسر التاء وسكون الباء- فَـنُـقِلت حركةُ الياءِ إلى الباء فصار(تِـبِـيْـع).

والذي أشبه الْـمُضَارِعَ في وزنه فقط: (مَـقَامٌ) والأصلُ: مَـقْـوَمٌ، فنقلت حركةُ الواوِ إلى القافِ، ثم قلبت الواوُ أَلِفًا لـمُجَانَسَةِ الفتحة.

فإن أَشْبَـهَهُ في الزِّيادةِ والزِّنَـةِ؛ فإمَّا أنْ يكونَ منقُولًا من فِعْلٍ أَوْ لَا، فإن كانَ منقُولًا منه أُعِلَّ كَـ(يَـزِيـدٍ)، وإلَّا صَحَّ كـ(أَبْـيَـضَ وَأَسْـوَد).

٩٧٩- وَ«مِفْعَلٌ» صُحِّحَ كَـ«الْـمِفْعَالِ» وَأَلِفَ «الْإِفْعَالِ، وَاسْـتِفْعَالِ»

٩٨٠- أَزِلْ لِذَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّـقْلِ رُبَّمَـا عَرَضْ

لَـمَّـا كان «مِفْعَالٌ» غيرَ مُشْـبِـهٍ للفعلِ استحقَّ التصحيحَ، كـ(مِسْوَاك)، وحُـمِلَ أيضًا «مِفْعَلٌ» عليه؛ لِـمُشابـهته له في الـمعنى، **فصُحِّحَ كما صُحِّحَ «مِفْعَالٌ»**، كـ(مِقْوَلٍ وَمِقْوَالٍ)[2].

---

(١) التِّحْلِئُ كـ(زِبْرِج): شَعرُ وَجْه الأدِيم، وَوَسَخه، وَسَوَادُهُ.اهـ

تَنْبِيهٌ: معنى قول النَّاظِمِ: (وَفِيهِ وَسْمُ) أي: علامة يمتاز بها عن الْمُضَارِع بأن يشبهه في **الوزن فقط**، أو **الزيادة فقط**، بخلاف ما يشبهه فيهما كـ(أَقْوَمَ وَأَسْوَدَ) بوزن(أَعْلَم)؛ لئلا يتوهم أنه فِعْل، وكذا لو باينه فيهما؛ **لبُعْدِه عن الفِعْل الذي هو أصل في الإعلال**. راجع حَاشِيَةَ الْخُضَرِيِّ(٢/ ٤٦٢).

(٢) قَالَ المَكُودِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرحه على الألفية» (صـ٣٩٢): «وَقَد فُهِمَ مِن هَذَا القَانُون أنَّ (مِفْعَل) نحو: (مِخْيَط) يُعَلُّ؛ لأنه أَشْبه الفِعْلَ الْمُضَارِع في الوَزْنِ دُوْنَ الزِّيَادَةِ؛ لأنه مِثْل (تِعْلَم) بكسر التَّاء في لُغَةِ كِنَانَة فأخرجه بقوله: (وَ«مِفْعَلٌ» صُحِّحَ كَ«الْمِفْعَالِ») وَذَكَرَ كَثِيرٌ مِن أَهْلِ التَّصْرِيفِ أنه إنَّما صُحِّح؛ لأنه مَقْصُورٌ منه **فَهُو هُو**».اهـ

وأشارَ بقوله: (وَأَلِفَ «الْإِفْعَالِ، وَاسْتِفْعَالِ» أَزِلْ ... إلى آخره) إلى أن المصدر إذا كان على وزن «إِفْعَالٍ، وَاسْتِفْعَالٍ» وكان مُعْتَلَّ العين، فإنَّ **أَلِفَهُ تُحْذَفُ؛** لالتقائِها ساكنةً مع الألفِ المبدلةِ من عَينِ المَصْدَر، وذلك نحو: (إِقَامَة واسْتِقَامَة) وأصله: (إِقْوَام واسْتِقْوَام) فنُقِلَت حركةُ العينِ إلى الفاء، وقلبت الواوُ أَلِفًا ؛ لِمُجانسة الفتحة قبلها، **فَالْتَقَى أَلِفَانِ، فَحُذِفَتِ الثَّانِيَةُ مِنْهُمَا**(١)، ثُمَّ عُوِّضَ منها تاء التأنيث، فصار: (إِقَامَة واسْتِقَامَة). وقد **تُحْذَفُ** هذه التاءُ كقولهم: (أَجَابَ إِجَابًا)، ومنه قولُه تعالى:﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [سورة الأنبياء:٧٣](٢).

❁ تَنْبِيْهٌ: قولُ المَكُودِيِّ: (بكسر التَّاء في لُغَةِ كِنَانَة) غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ **كِنَانَةَ وقُرَيشًا** هم: الحِجَازِيُّون، والكسرُ إنَّما هو لُغَةُ غَيرِهِم من تمِيمٍ وقَيسٍ وَرَبِيعَة. كما ذكر ذلك بَحْرَق في شَرْحِه الكبير.

وقال ابْنُ حمدون رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حاشيته (٢/ ٣٤٥): «اعترض **المُوضِّحُ** على النَّاظِمِ بأنَّ هذا يقتضي أنه إذا أَشْبَهَ الاسْمُ الفِعْلَ في الوَزْنِ وَالزِّيَادَةِ **على هذه اللُّغَةِ لا يُعَلُّ**، وعليه فـ(**تِبِيْعٌ**) وهو مِثْلُ: (**تِحْلِئٍ**) لا يُعَلُّ؛ لأنه شَبِيْهٌ بـ(تِحْسِبُ) -بكسر التَّاء على اللُّغَةِ المذكورة- في الوَزْنِ وَالزِّيَادَةِ، وقد عَلِمْتَ سابقًا أنَّ (**تِبِيْعٌ**) يُعَلُّ، **فالصَّوابُ أنَّ عَدَم إعْلال** «مِفْعَلٍ» **بدُون أَلِف؛ لأنه مَقْصُورٌ من ذِيْ الألِف فَهُو هُو**، لا أنَّهُ محمولٌ عليه فقط. ولِذا قال المَكُودِيُّ: معترضًا على النَّاظِم: (**وذكر كَثِيْرٌ من أهل التَّصْرِيْف**...إلخ)، ويَدُلُّك أنه مَقْصُورٌ منه وُرُوْدُهُمَا في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ لِمَعْنًى وَاحِدٍ، نحو: (مِفْتَاح وَمِفْتَح، ومِقْوَال ومِقْوَل، وَمِنْسَاج وَمِنْسَج، وَمِعْطَار ومِعْطَر) ولا يُقال: إنَّ هذا الأخير هو مُراد النَّاظِم؛ لأنَّا نَقُول شَبَّه «مِفْعَل» بِـ«مِفْعَالٍ»، **والمُشَبَّهُ غَيْرُ المُشَبَّهِ بِهِ**، خلاف ما في «التَّصْرِيْح».اهـ

(١) وهذا القول هو الذي قرَّرَهُ النَّاظِمُ هنا، وهو رأي (خس) أي: الخليل وسيبويه، وهو الراجح؛ لزيادتها وقُرْبها من الطَّرَف، ويرى (فش) أي: الفرَّاءُ وَالأَخْفَش أَنَّها الأُوْلَى(عين الكلمة).

(٢) قال الإمام الشَّوْكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «فتح القدير» (٤/ ٤١) في تفسير قوله تعالى: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٣٧﴾﴾ «وَحُذِفَتِ التَّاءُ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَقُومُ مَقَامَهَا فِي ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ جَمَعَهَا الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ [مِن السَّرِيع]:

٩٨١- وَمَا لِـ«إِفْعَالٍ» مِنَ الْـحَذْفِ وَمِنْ نَقْـلٍ فَـ«مَفْعُـولٌ» بِـهِ أَيْضًـا قَمِـنْ

٩٨٢- نَحْـوُ: «مَبِيـعٍ، وَمَصُـونٍ»، وَنَـدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ

إذا بُنِيَ «مَفْعُولٌ» من الفعل الـمُعْتَلِّ العين بالياءِ أو الواوِ وَجَبَ فيه ما وَجَبَ في «إِفْعَالٍ» وَ«اسْتِفْعَالٍ» من النقل والـحذف، فتقول في «مَفْعُول» من (باع وقال): «مَبِيعٌ، وَمَقُولٌ»، والأصل: (مَبْيُوع ومَقْـوُول) فنُـقِلَت حركةُ العينِ إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العينُ وواوُ «مَفْعُول» فحذفت واو «مَفْعُول» فصار: «مَبِيع، وَمَقُول»، وكان حق «مَبِيع» أن يقال فيه «مَبُـوْع» لكن قلبوا الضمَّةَ كسرةً؛ لتصحَّ الياءُ، **وَنَدَرَ التصحيحُ فيما عينُه واوٌ**[1]، **قالوا: (ثَـوْبٌ مَصْوُونٌ) والقياس: «مَصُونٌ»**، ولُغَةُ تَـمِيْمٍ تَصْحِيحُ ما عينُه ياء، فيقولون: (مَـبْـيُـوعٌ وَمَـخْـيُـوْطٌ) ولـهذا قال الْـمُصَنِّـفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: (وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ).

٩٨٣- وَصَحِّحِ «الْمَفْعُولَ» مِنْ نَحْوِ: «عَدَا» وَأَعْلِـلِ انْ لَـمْ تَتَحَـرَّ الْأَجْـوَدَا

ثَلَاثَـــةٌ تُـــحْذَفُ تَاءَاتُـــهَا *** مُضَافَـــةً عِنْـــدَ جَـــمْعِ النُّحَـــاهْ

وَهْـــيَ إِذَا شِـــئْتَ: أَبُـــو عُـــذْرِهَا *** وَلَيْـــتَ شِـــعْرِي، وَإِقَـــامُ الصَّـــلَاهْ

قال أبو الفداء: وفي «لسان العرب» (٤/ ٤٠٩) مادة (شَ عَ رَ): «وَلَيْتَ شِعْرِيْ، أَي: لَيْتَ عِلْمِي أَو لَيْتَنِي عَلِمْتُ، وَ(لَيْتَ شِعْرِيْ مِنْ ذَلِكَ) أَي: لَيْتَنِي شَعَرْتُ، قَالَ سِيبَوَيْهِ: قَالُوا: (لَيْتَ شِعْرَتِي) فَحَذَفُوا التَّاءَ مَعَ الإِضافة؛ لِلْكَثْرَةِ، كَمَا قَالُوا: (ذَهَبَ بِعُذْرَتِها، **وَهُوَ أَبو عُذْرِها**) فَحَذَفُوا التَّاءَ مَعَ الأَبِ خَاصَّةً».اهـ

(١) لِثِقَل الضَّمَّةِ على الواو، وقد سُمِعَ التصحيحُ في الواويِّ عن العَرَبِ في خمسِ كلماتٍ، وهي: (مَدْوُوف، وَمَصْوُوْن، وَمَقْوُوْد، وَمَعْوُوْد، وَمَقْوُوْلٌ) وَأَجَازَ أبو العبَّاس المُبرِّد إتمام «مَفْعُولٍ» من الواو خِلافًا للبصريين كُلِّهم».اهـ انظر «المُنْصِف» صـ(٢٤٧) لابْن جِنِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

إذا بُنِيَ «مَفْعُولٌ» من فِعْلٍ مُعْتَلِّ اللام، فلا يخْلُو إمَّا أن يكونَ مُعْتَلًّا بالياءِ أو بالواوِ، **فإن كان مُعْتَلًّا بالياءِ وَجَبَ إعلالُه بِقَلْبِ واوِ «مَفْعُولٍ» ياء وإدغامها في لام الكلمة**، نحو: (مَرْمِيٌّ) والأصلُ: (مَرْمُوْيٌ)، **فاجتمعت الواوُ والياءُ وسبقت إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواوُ ياءً، وأُدغمت الياءُ في الياءِ**، وإنما لم يذكر الْمُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ هذا هنا؛ لأنه قد تقدَّم ذِكْرُه.

وإنْ كانَ مُعْتَلًّا بالواوِ فالأجودُ التصحيحُ[(١)] إنْ لم يكن الفعل على (فَعِلَ) نحو: «مَعْدُوٍّ»من «عَدَا» ولهذا قال الْمُصَنِّفُ: (مِنْ نَحْوِ: «عَدَا»)، **ومنهم من يُعِلُّ** فيقول: «مَعْدِيٌّ»[(٢)] **فإن كان الواوِي على (فَعِلَ) فالصحيحُ الإعلالُ**، نحو: (مَرْضِيٍّ) من (رَضِيَ)، قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ٱرْجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾﴾ [سورة الفجر:٢٨]. **والتصحيحُ قليلٌ** نحو: (مَرْضُوٍّ)[(٣)].

٩٨٤- كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا «الْفُعُولُ» مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعِ اوْ فَرْدٍ يَعِنْ

إذا بُنِيَ اسْمٌ على «فُعُولٍ» فإنْ كانَ جَمْعًا وَكَانَتْ لَامُهُ وَاوًا جَازَ فيه وجهانِ: التصحيحُ والإعلالُ، نحو: (عُصِيٍّ وَدُلِيٍّ) في جمع: (عَصًا وَدَلْوٍ)، وَ(أُبُوٌّ، ونُجُوٌّ) جمعُ (أَبٍ

---

(١) قال ابن حمدون (٢/ ٣٨٤): أَخْذُ هذا من النَّظْمِ صحيحٌ؛ إلَّا أنَّ الذي في (المُوضِّحِ) أنَّ **التصحيحَ واجِبٌ، والإعْلالَ شَاذٌّ**، وهو خلافُ ما في النَّظْمِ.اهـ

(٢) وَأَنشَدَ سيبويه في «الكتاب» (٤/ ٣٨٥): «لعبد يَغُوث بن وقَّاصٍ الحارثي[الجاهلي]:

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِيْ مُلَيْكَةُ أَنَّنِيْ ❊❊❊ أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلِيهِ وَعَادِيَا».اهـ

(٣) وَقُرِئَ في الشَّوَاذِّ: ﴿ٱرْجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضُوَّةً ﴿٢٨﴾﴾.

وَنَجْوٍ[(١)]، **والإعْلالُ أجْوَد من التصحيحِ في الـجَمْعِ**[(٢)]، **وإنْ كانَ مُفْرَدًا جازَ فيه وجهان:**

---

(١) بسكون عينه، فإن كان بالجيم فمعناه: السَّحَابُ الَّذِي هَرَاقَ مَاءَهُ، وإن كان بالحاء المهملة فمعناه: الجِهَة، **وحُكِيَ عَن أعْرابيٍّ** -كما في «الكتاب لسيبويه» (٤/ ٣٨٤)-: **أَنَّه قَالَ: «إنَّكُم لَتَنْظُرُونَ فِي نُحُوٍّ كثيرَةٍ»**.اهـ أَي: يريد جمعَ (نَحْوٍ)، أي: جِهاتٍ.

(٢) الحقيقةُ أنَّها ثلاثةُ أقسامٍ: **جَمْعٌ، واسْمٌ غيرُ مصدر، ومصدر**، لكنه جمع المصدرَ وغيرَ المصدرِ في قوله: (**أوْ فَرْدٍ يَعِنْ**) ومعنى (**يَعِنْ**) أي: يبدو ويظهر، وفي «شرح ألفية ابن مالك» للشاطبي المسمى بـ(المقاصد الشافية)» (٩/ ٣٥٨):«وأما **الاسم غير المصدر فكما بَنَيْتَ من (عَدَا) مثل (سُدُوْد) فإنَّك تقول على هذا التقدير: (عُدُوٌّ، وَعِدِيٌّ). وكذلك إذا بَنَيْتَ ذلك مِن (غَزَا) أو مِن (حَبَا) تقول: (غُزُوٌّ، وَحُبُوٌّ، وَحِبِيٌّ)»** .اهـ

والْـمَصْدَرُ يَـجْـرِيْ مَـجْرَى الوَاحِدِ حُكْمًـا، وإنْ كَانَ فِي اللَّفظِ مُشارِكًا للجَمْعِ أَلَا تَرَى أَنَّك تَقُولُ: «حَضَرْتُ حُضُورًا، وقَوْمٌ حُضُورٌ، وَشهِدت شُهُودًا، وقَوْمٌ شُهُودٌ، جَلَسْتُ جُلُوسًا، وَقَوْمٌ جُلوسٌ، وقَعَدْتُ قُعُودًا وَقَوْمٌ قُعُودٌ»، **وَكُلُّ مَصْدرٍ يجيءُ على (فُعُولٍ) فإنه يجوز أن يُجْعَلَ جَمْعًا لِـ(فَاعِلٍ)**. انْظُرْ «معاني القِرَاءَات» (٢/ ١٣١). لأبي منصور مُحَمَّد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (المتوفى: ٣٧٠هـ).

قالَ ابنُ حمدونٍ في حاشيته (٢/ ٣٤٩): وإنَّما كان إعلالُ الجَمْعِ أولى من تصحيحِه، والمُفْرَد بالعكس؛ لِيقعَ التَّعَادُلُ؛ إذِ الجمع في نفْسِه ثقيلٌ فأُعطِيَ الإعلالَ الذي هو خفيفٌ، والمفردُ خفيفٌ فأُعطِيَ التَّصحيحَ الذي هو ثقيلٌ.اهـ وفي "الـمُوضِّح" أنَّ تصحيح الجمع شَاذٌّ. ومن الجموع: ﴿خَرُّواْ سُجَّدًا وَبُكِيًّا ۩ ﴿٥٨﴾﴾ ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ﴿٧٠﴾﴾ ﴿ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴿٦٨﴾﴾ ﴿وَنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾﴾ فَـ(بُـكِـيًّا: جمع: بَاكٍ، وكَانَ في الأصل: بُكُوًّا، وصِلِيًّا: جمع: صَالٍ، وجِثِيًّا: جمع: جَاثٍ). قَرَأَ حَمْزَةُ والْكِسَائِيُّ بِكَسْر أَوَائِل هَذِه الْحُرُوفِ كُلِّهَا وَحَفْصٌ عَنْ **عَاصِمٍ** بِكَسْر أَوَائِل هَذِه الْحُرُوف كلهَا إِلَّا (بُكِيًّا) فَإِنَّهُ **يَضُمُّ أَوَّلَهُ، والبَاقُون يَضُمُّون كلَّ ذَلِكَ**، فمَن كَسَرَ أوائل هذه الحروف، فلمجاورة الياء، والأَصلُ الضَمُّ؛ لأنَّها جمعُ فاعلٍ» وكذلك:﴿فَإِذَا جِاَلهُمْ وَعِصِيُّهُمْ﴾ ﴿فَأَلْقَوْاْ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ﴾ قالَ الأَزْهَرِيُّ في «التصريح» (٢/ ٦٤٢): «قَرَأَ الْـحَسَنُ: ﴿وَعُصِيُّهُمْ﴾ بضمِّ العينِ، حَيْثُ وَقَعَ؛ ردًّا إلى أَصْلِـهِ».اهـ قال ابنُ عقيلٍ في «الـمُساعِد» (٤/ ١٣٦): «والأكثر في فاءِ (عُصِيٍّ) ونحوِه، الضمُّ، وهو الأصل والأفصح، ومن العرب من يكسر الفاء؛ إتباعًا لـحركة العين، هذا في **الـجَمْع**».اهـ وانظر«إعراب القراءات السبْع وعللها» (صـ٢٤٨).

الإعلالُ والتصحيحُ، والتصحيحُ أجْودُ[١]، نحو:(عَلَا عُلُوًّا، وَعَتَا عُتُوًّا) **ويَقِلُّ الإعلالُ** نحو: (قَسَا قِسِيًّا) أي: قَسْوَةً.

٩٨٥- وَشَاعَ نَحْوُ: «نُيَّمٍ» فِي «نُوَّمِ» وَنَحْوُ: «نُيَّامٍ» شُذُوذُهُ نُمِي

إذَا كانَ «فُعَّلٌ» جَمْعًا لما عينُه واوٌ جاز تصحيحُه وإعلالُه إن لم يكن قبل لامِهِ أَلِفٌ[٢]، كقولِك في جمعِ صائمٍ: «صُوَّمٌ» وَ«صُيَّمٌ»، وفي جمعِ نائِمٍ: «نُوَّمٌ» وَ«نُيَّمٌ». **فإن كان قبل اللَّام أَلِفٌ وجب التصحيحُ، والإعلالُ شاذٌّ**، نحو: (صُوَّامٍ[٣] ونُوَّامٍ)، ومن الإعلال قوله [من الطَّويل]:

ش٣٥٩- فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ[٤] إِلَّا كَلَامُهَا

---

(١) وفي التنزيل: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴿٢١﴾﴾ ﴿وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤﴾﴾ وأمَّا «عِتِيًّا» في مريم فهو مصدرٌ، وَقُلِبَتْ الواوُ ياءً؛ لِيَوافقَ رُءُوْسَ الآي. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴿٨﴾﴾ وَقالَ تَعَالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾. قَرَأَ حَمْزَةُ والْكِسَائِيُّ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ بِكَسْرِ العين من ﴿عِتِيًّا﴾ وقرأَ الباقون: ﴿عُتِيًّا﴾ بِضَمِّها.

(٢) بقي شَرْطٌ لَمْ يذكره النَّاظِمُ والشارِحُ، وهو: **ألَّا يكون مُعْتَلَّ اللامِ**، نحو: (شاوٍ وشُوَّى، وغاوٍ وغُوَّى) فهذا النوع لا يجوز إعلاله؛ كراهةَ لتوالي الإعلال. نَبَّهَ على هذا المُرادي والأشموني.

(٣) روى أحمد (١١٨٢٦) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: « فَخَرَجْنَا **صُوَّامًا** حَتَّى بَلَغْنَا الْكَدِيدَ». قال السِّنْدِيُّ: قوله: «فَخَرَجْنَا **صُوَّامًا**» بضم فتشديد: جمع: (صَائِم)، كـ(حُكَّام) جمع: (حَاكِم)قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾﴾، وسيأتي في (جمع التكسير).

(٤) وعند أحمد (٢٢١٤٠) فَمَا رُئِيَ أَبُو أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَا امْرَأَتُهُ وَلَا خَادِمُهُ إِلَّا صُيَّامًا. وهو في «الصحيح المسند» (٤٨٨) للإمام مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

فصْلٌ [فِي إِبْدَالِ الطَّاءِ وَالدَّالِ مِنْ تَاءِ الافْتِعَالِ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ]

٩٨٦- ذُوْ اللِّـينِ فَـا تَـا فِي «افْتِعَـالٍ» أُبْـدِلَا وَشَذَّ فِي ذِي الْـهَمْزِ نَحْوُ: «ائْـتَـكَلَا»

إذا بُنِيَ «افْتِعَالٌ» وفُرُوْعُهُ من كلمةٍ فاؤُها حرْف لينٍ وَجَبَ إبدالُ حرف اللِّين تاءً نحو: اتِّصَالٍ واتَّصَلَ وَمُتَّصِلٍ) والأَصْلُ فيه: (اوْتِصَالٌ، واوْتَصَلَ، ومُوْتَصِلٌ) **فإن كانَ حَرْفُ اللِّينِ بَدَلًا من همزة لم يَجُزْ إبدالُه تاءً**، فتقول في (افْتَعَلَ) من (الأكْلِ): ائْتَكَلَ، ثم تبدل الهمزةَ ياءً، فتقول: (ايْتَكَلَ)، **ولا يجوز إبدالُ الياءِ تاءً**[(١)]، وَشَذَّ

---

(١) تـمثيله بِـ(ائْتكل) يشير به إلى أنَّ **الإبدالَ شذَّ في ذيْ الـهمزة**، وليس مراده أنَّ (ائْـتَكَلَ) شَذَّ؛ لأنَّ الذي شَذَّ إنَّمـا هو: (اتَّـزَرَ) وهو: (افْـتَـعَلَ) من (الأَزْر). ونقل البغداديون أنه يجوز مثل هذا، وهي لغة رديئة».اهـ من «شرح الفارضي على ألفية ابن مالك» (٤/ ٤٧٣). وقال الأَزْهَـرِيُّ في «التصريح» (٢/ ٧٣٧): «وقيَّدْنَا هذه اللغة بقولنا: الفُصْحَى؛ احْترازًا من لغة بعضِ الحجازيين فإنهم يبدلونها من جنس حركة ما قبلها، فيقولون: (يَاتعد، ياتسر، مُوتعد، مُوتسر، ايْـتِعَاد، ايْـتِسَار)، وقيَّدنا الواو والياء بقولنا: غير مبدلتين من همزة، كما في التسهيل؛ احترازًا من نحو: (اؤتـمن ائتمـانًا)، و(ائتزر)، وهو الـمراد بقوله: «وتقول في: «افتعل»، من (الإزار: ايتزر) »، بإبدال الهمزة ياء تحتانية، (ولا يجوز إبدال هذه (الياء) التحتانية (تاءً) فوقانيَّة: (وإدغامها في التاء؛ لأن هذه الياء) التحتانية (بدل من همزة، وليست ياءً أصليةً، وقوْلُ مَن قال: (اتَّـزَرَ) من (ايْـتَـزَرَ) خَطَأٌ، قاله **التَّـفْـتَـازاني** ، وشذَّ قولهم في (افتعل) من (الأكل): (اتَّـكل) بتشديد التاء الفوقانية، وإليه أشارَ الناظمُ بقوله: (وَشَذَّ فِي ذِي الْـهَمْزِ نَحْوُ: «ائْـتَـكَلَا»)، وَجَعَلَهُ في "التسهيل" قليلًا، فقال: (وقد تُـبدل، وهي بدل من الهمزة).اهـ، قال الـمُوَضِّحُ في حواشيه على «التسهيل»: مثاله في الواو قول بعضِهم: (اتَّـمَنَ)، وفي الياء قول بعضهم: (اتَّـزَرَ) .انتهى. (وقول الـجَوْهري في (اتَّـخَذَ إنه (افْـتَعَل) من (الأَخْذِ) وَهَمٌ؛ لأنه لو كان من (الأَخْذ) لوجب أن يقال: (ايْـتَخَذَ) بغير إدغام، **قاله التَّفْتَازاني**، (وإنَّمـا التاءُ أصلٌ، وهو من: تَـخِذَ) بمعنى (أَخَذَ) كـ(اتَّـبَعَ، من: تَـبِعَ). **قاله الفارسي، وذهب بعضهم** إلى أن (اتَّـخَذَ) مِـمَّـا أبدل فاؤه تاء؛ لأن فيه لغة، وهي: (وَخَذَ) بالواو، فالتاء ليست بأصل، وعلى هذا يقال: (اتَّـخَذَ) كـ(اتَّـعَدَ) [قُلْتُ: وليست(وَخَذَ) في القاموس]، وَحُكِـيَ عن البغداديين، أنَّـهم **أجازوا الإبدال في ذي الهمز**، وَحَكَوا من ذلك ألْفاظًا، وهي: (اتَّـزَرَ، واتَّـمَنَ، واتَّـهَلَ، واتَّـكَلَ)، من (**الإزَار، والأَمَانة، والأَهْل**،

قولُهم: (**اتَّزَرَ**) بإبدالِ الْيَاءِ تَاءً.

٩٨٧- طَـا تَـا «افْتِعَـالٍ» رُدَّ إِثْـرَ مُطْبَـقِ فِي «ادَّانَ، وَازْدَدْ، وَادَّكِرْ» دَالًا بَقِي

إذَا وَقَعَت تاءُ «افْتِعَالٍ» بعد حرف من حروف الإطْبَاقِ، وهي: (الصَّادُ، والضَّادُ والطَّاءُ، والظَّاءُ) وَجَبَ إبدالُـهُ **طاءً** كـقولك: (اصْطَـبَـرَ، واضْطَجَعَ، وَاظْطَعَنُوا، واظْطَلَمُوا). والأصلُ: (اصْتَـبَـرَ، واضْتَجَعَ، وَاظْـتَعَنُوْا، واظْـتَلَمُوْا) فأُبْدِلَ من تاءِ

والأَكْل)، ومنه الـحديث: «وَإِنْ كَانَ الثَّوْبُ قَصِيرًا فَلْيَتَّزِرْ بِهِ» كذا في جميع روايات الـموطأ».اهـ وقال ابنُ جِنِّي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «الـخصائص» (٢/ ٢٨٩): «فأمَّا قولهم: (اتَّـخَذْتُ) فليست تاؤه بدلًا من شيء، بل هي فاء أصلية بمنزلة (اتَّبَعْتَ) من (تَـبِـعَ)، يَدُلُّ على ذلك ما أنشده الأصْمَعِيُّ من قوله:

وَقَـدْ تَـــخِذَتْ رِجْـلِيْ إلى جَنْـبِ غَرْزِهَـا ❊❊❊ نَسِـيـفًا كَـأفْحُوصِ القَطَـاةِ الـمُطَـرَّقِ

وعليه قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [في قراءة ابنِ كثيرٍ وأبي عمرٍو ويعقوبَ، وفي «صحيح مسلم» (٢٣٨٠) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾. وقرأ الباقون: ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾﴾] وكما أنَّ (تَـجِهَ) ليس من لفظ (الوجه) كذلك ليس(تَـخِذَ) من لفظ (الأَخْذ)».اهـ ❁فائدة: قول ابن عقيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ : (وَشَذَّ قولُـهم: (اتَّـزَرَ) بإبدالِ الْيَاءِ تَاءً). جاء في «صحيح البخاري» (٣٠٠) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: « كَانَ يَأْمُرُنِي فَـأَتَّـزِرُ، فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ». قال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٤٠٣): «قَوْلُهُ: فَـأَتَّـزِرُ كَذَا فِي رِوَايَتِنَا، وَغَيْرِهَا بِتَشْدِيدِ التَّاءِ الْـمُثَنَّاةِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ، وَأَصْلُهُ فَـأَءْتَـزِرُ(فَـآتَـزِرُ) بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ الْـمَفْتُوحَةِ ثُمَّ الْـمُثَنَّاةِ بِوَزْنِ (أَفْتَعِلُ)، وَأَنْكَرَ أَكْثَرُ النُّحَاةِ الْإِدْغَامَ حَتَّى قَالَ صَاحِبُ الْـمُفَصَّلِ: (إِنَّهُ خَطَأٌ) لَكِنْ نَقَلَ غَيْرُهُ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَحَكَاهُ الصَّغَانِيُّ فِي (مَـجْمَع الْبَحْـرين) وَقَالَ ابنُ مَالِكٍ: إِنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَـاعِ. وَمِنْهُ قِرَاءَةُ ابْنِ مُـحَيْصِنٍ: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى اتُّـمِنَ﴾ بِالتَّشْدِيدِ».اهـ وفي «صحيح البخاري» (٣٠٣) عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُبَاشِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ، أَمَرَهَا فَاتَّزَرَتْ وَهِيَ حَائِضٌ». قال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٤٠٥): «قَوْلُهُ: (أَمَرَهَا أَيْ: بِالِاتِّزَارِ فَاتَّزَرَتْ) وَهُوَ فِي رِوَايَتِنَا بِإِثْبَاتِ الْهَمْزَةِ عَلَى اللُّغَةِ الْفُصْحَى».اهـ

وفي «صحيح البخاري» (٣٠٣) عَنْ جَابِرِ بْنَ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا :«وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا فَاتَّزِرْ بِهِ».

«الافْتِعَالِ» طَاءً[١].

وإنْ وَقَعَتْ تاءُ «الافْتِعَالِ» بَعْدَ الدَّالِ والزَّايِ والذَّالِ قُلِبَتْ دَالًا، نحو: «ادَّانَ، وَازْدَدْ، وَادَّكِرْ»، والأصلُ: (ادْتَانَ، وازْتَدْ، واذْتَكِرْ) فاستثقلَتْ التاءُ بَعْدَ هذه الحروف فأُبْدِلَتْ دَالًا، وأُدْغِمَتِ الدَّالُ في الدَّالِ[٢].

---

(١) وفي التنزيل: ﴿وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾ ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُواْ﴾ ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾ ﴿لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ۝٧﴾ ﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا﴾ ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ﴾ ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾ ﴿لَعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾.

تَنْبِيهٌ: ليس من هذا الباب نحو: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾ ﴿قَالُوٓاْ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ﴾ لأنهما من باب (تَفَعَّلَ تَفَعُّلًا) فأصلهما: (تَطَهَّرَ وَتَطَيَّرَ) فقُلِبَتِ التَّاءُ مِن جِنْسِ ما بعدها.

(٢) وفي التنزيل: ﴿ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا﴾ ﴿وَقَالُواْ مَجْنُونٌ وَٱزْدُجِرَ ۝٩﴾ ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾.

تَنْبِيهٌ: ليس من هذا الباب نحو: ﴿فَأَدَّٰرَٰٓكُمْ فِيهَا﴾ ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ لأنهما من باب (تَفَاعَلَ تَفَاعُلًا) فأصلهما: (تَدَارَأَ، وَتَدَارَكَ) فقُلِبَتِ التَّاءُ مِن جِنْسِ ما بعدها.

فَصْلٌ[فِي الْحَذْفِ]

٩٨٨- فَا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَـ «وَعَدْ» احْذِفْ، وَفِي كَـ «عِدَةٍ» ذَاكَ اطَّرَدْ

٩٨٩- وَحَذْفُ هَمْزِ «أَفْعَلَ» اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

إذا كانَ الفعلُ الْمَاضِي مُعْتَلَّ الفَاءِ كَـ«وَعَدَ» وَجَبَ حذْفُ الفاءِ في **الأَمْرِ والْمُضَارِعِ والمصدرِ إذا كان بالتَّاءِ**، وذَلكَ نحو: (عِدْ، ويَعِدُ، وعِدَةٍ) فإنْ لم يكنِ المصدرُ بالتَّاءِ لم يَجُزْ حذْفُ الفاءِ كَـ«وَعْدٍ».[1]

---

(١) قال تعالى: ﴿أَفَمَن وَعَدْنَٰهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَٰقِيهِ﴾، ومثال الحَذْفِ في (يَعِدُ، وعِدْ): ﴿بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ﴿٤٠﴾﴾ ﴿وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴿٦٤﴾﴾ **وأَصْلُ المسْألة هي: إذا وَقَعَتِ الواوُ -في مُضَارِعٍ ثُلاثِيٍّ- بين عَدُوَّتَيْهَا (يَاءٍ مفْتُوحةٍ وكَسْرَةٍ لازِمَةٍ) حُذِفَتْ؛ لِلثِّقَلِ**. كـ(يَوْعِدُ، ويَوْلِدُ، ويَوْرِثُ) فتصير: (يَعِدُ، وَيَلِدُ، وَيَرِثُ)، فَخَرَجَ نحو: (يُوْلَدُ)؛ لأنَّ الياءَ غيرُ مفتوحةٍ، وما بعد الواوِ غير مَكْسُور. ونحو: (يَوْجَلُ، وَيَوْضُؤُ)؛ لأنَّ ما بعد الواو غير مكسور، وإذَا بَنَيْتَ اسْمًا مِن (وَعَدَ) عَلى مِثالِ: ﴿يَقْطِينٍ﴾ قُلْتَ فِيْهِ: (يَوْعِيْدٌ) فلا تُحْذَفُ الفاءُ هنا مع أَنَّهَا وَقَعَتْ بَيْنَ (يَاءٍ مفْتُوحةٍ وكَسْرَةٍ لازِمَةٍ)؛ **لأنَّ التَّصْحِيحَ أَوْلى بالأَسْمَاءِ مِن الإعْلالِ**. ولم يَشِذَّ مِن الْمُضَارِعِ المضموم العينِ إلا كلمة واحِدة، وهي: (وَجَدَ يَجُدُ) في لُغَةِ بَنِي عَامِرٍ. قَالَ المُرَادِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «توضيح المقاصد» (٣/ ١٦٣٢): «فإن قُلْتَ: قَد جَاءَ الحَذْفُ فِيْمَا عَيْنُهُ مفتوحة كـ(يَقَعُ وَيَسَع)!. قُلْتُ: أَمَّا (يَقَعُ) فإن ماضيه (وَقَعَ) -بِالفَتْحِ- فقياسُ مضارِعِهِ (يَفْعِلُ)- بِالكَسْرِ- فَعُدِلَ عَنِ القِيَاسِ، **فَفُتِحَت عَيْنُهُ لأجْلِ حَرْفِ الْحَلْقِ**، فَكَانَ الكَسْرُ فيه مُقَدَّرًا، فحُذِفَتِ الواوُ منه لذلك، وَأَمَّا (يَسَعُ) فماضيه (وَسِعَ) -بالكسر- فقياس مُضَارِعِهِ الفتحُ، فَيُقَالُ: (يَوْسَعُ) لكنَّه لَمَّا حُذِفَتِ الواوُ منه دَلَّ ذلك على أَنَّهُ كَانَ مِمَّا يَجِيْء على (يَفْعِلُ) -بالكسر- نحو: (وَمِقَ يَمِقُ). وإلى هذا أشار في «التسهيل» (صـ٣١٢-٣١٣): بقوله: «**(يَاءٍ مفْتُوحةٍ وكَسْرَةٍ لازِمَةٍ ظاهرة** كـ(يَعِدُ) أو مُقَدَّرَة كـ(يَقَعُ وَيَسَع!)»، إلَّا أنَّ في جعلها (مُقَدَّرَة) تَجَوُّزًا». اهـ

وَشَذَّتْ أفعالٌ مكسورةُ العينِ في الْمُضَارِعِ وقد سَلِمَتْ من الحَذْفِ في لُغَةٍ عُقَيلٍ، وهي: (يَوْغِرُ، وَيَوْلِهُ، وَيَوْلِغُ، ويَوْحِلُ، ويَوْهِلُ)، **وهي عند غَيْرِ عُقَيلٍ: مفتوحة العين، أو محذوفة الفاء. وَحُمِلَ**

على ذِيْ اليَاءِ أَخَوَاتُهُ، نَحْو: (أَعِدُ، وَنَعِدُ، وَتَعِدُ)، **والأَمْرُ** نحو: (عِدْ)، **والـمَصْدَرُ الذي على زِنَةِ (فِعْلٍ) مِن بابِ طَرْدِ البَابِ على وَتِيرةٍ واحِدَةٍ.** فأصْلُ (عِدَةٍ): (وِعْدٌ)، وفي الأثر: «فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دَيْنٌ، أَوْ كَانَتْ لَهُ قِبَلَهُ عِدَةٌ، فَلْيَأْتِنَا». فحُذِفَتْ فَاؤُهُ حَـمْلًا على الْـمُضَارِعِ، وَحُـرِّكَتْ عَـيْـنُـهُ بحَرَكَةِ الفَاءِ، وهي: الكَسْرَة؛ ليكونَ بقاءُ كَسْرَةِ الفَاءِ دَلِيْلًا عليها، وَعَوَّضُوا منها تاءَ التأنيثِ؛ ولذلك لا يَـجْـتَـمِعَان. وَأَمَّا قَوْلُـهُ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة:١٤٨] فَلَيْسَ (وِجْهَةٌ) مِنْ هَذَا البَابِ؛ لأنه اسْمٌ للجِهَةِ، لا مصدرٌ بمعنى: التَّـوَجُّه. قَالَ الْمُرَادِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «توضيح الـمقاصد» (٣/ ١٦٣٤): «قَدْ وَرَدَ إِتْـمَـامُ (فِعْلَةٍ) -الـمصدر الـمذكور- وَهُو شَاذٌّ، قَالُوا: (وَتَـرَهُ وَتْـرًا وَوِتْـرَةً) -بكسر الواو- وحكاهُ أبو عَلِيٍّ في «أماليه»، **قَالَ الـجَـرْمِيُّ**: وَمِن العَـرَبِ مَنْ يُـخْرِجُه عَلَى الأَصْلِ، فيقول: (وِعْدَة، وَوِثْبَة، وَوِجْهَة). قُلْتُ (الْـمُرَادِيُّ): أَمَّا (وِجْهَةٌ) فذهب الْـمَـازِنِيُّ وَالْـمُبَرِّدُ والفَارِسِي إلى أنه **اسم للمكان المتوجه إليه**، فعلى هذا لا شُذُوذَ في إثبات وَاوِه؛ لأنه ليس بمصدر، **وذهب قوم إلى أنه مصدر، وهو الذي يظهر من كلام سيبويه، وَنُسِبَ إلى الْـمَـازِنِيِّ، أيضًا**، وعلى هذا فإثباتُ الواوِ فيه شَاذٌّ. قال بعضُهم: والْـمُسَوِّغُ لإثْبَاتِـهَا فيه دون غيره من الـمصادر أنه مصدرٌ غير جارٍ على فِعْلِهِ، إذْ لا يُـحْفَظُ (وَجَهَ يَـجِهُ)، فَلَمَّـا فَقَدَ مُضَارِعَه لم يُـحْذَفْ منه؛ إذْ لا مُوْجِبَ لِـحَذْفِهَا إلَّا حَـمْله على مُضَارِعِه، ولا مُضَارِع!!، والفِعْلُ الـمُسْتَعْمَلُ منه (تَـوَجَّهَ وَاتَّـجَهَ)، والـمصدر عليه (التَّوَجُّهُ)، فحذفت زَوَائدُهُ، وقيل: (وِجْهَة)، وَرَجَّحَ الشلوبين القولَ بأَنَّـه مصدرٌ، وقالَ: لأَنَّ (وِجْهَة وَجِهَة) بمعنًى واحِد، **ولا يمكن أن يُـقَالَ في (جِهَة) إنَّـها اسْمٌ للمكان**؛ إذْ لا يَـبْـقَى لِلْحَذْفِ وَجْهٌ». اهـ

وفي «شرح الفارضي على ألفية ابن مالك» (٤/ ٤٧٧): «وأَمَّا ما كَانَ مِـثْـل (عِدَة) وهو غير مصدر فحذف فائه شَاذٌّ، كقولهم: (رِقَة)، وَ(حِشَة)، وَ(جِهَة)، وَالْقِيَاسُ: (وِرْقَة)، وَ(وِحْشَة)، وَ(وِجْهَة). وَقِـيْلَ: يـجوز أن تكون مصادر ووصف بها، لقولهم: (أَرْضٌ حِشَة) فتكون حينئذٍ مثل: (عِدَة)، و(سِنَة) وهُو للشلوبين». اهـ

وفي «شرح الأشموني» (٤/ ١٥٢): «رُبَّمَا فُتِحَتْ عينُ هذا الـمَصْدَر لفتحِهَا في مضارِعِه، نحو: (سَعَة وَضَعَة) [وفي التنزيل: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ ٱلْمَالِ﴾، وَيُكْسَران في لُغَة، وبِهَا قُرِئَ شَاذًّا﴿وَلَمْ يُؤْتَ سِعَةً مِنَ ٱلْمَالِ﴾ بكسر السِّين]، وقد تُضَمَّ، قالوا في الصِّلَة: (صُلَةٍ) بالضَّمِّ، وَهُو شَاذٌّ. وَرُبَّمَا أُعِلَّ بِهَذَا الإعْلال مَصْدَر (فَعُلَ) بالضَّمِّ، نحو: (وَقُحَ قِحَةً). **وَفُهِمَ من تخصيص هذا الحَذْف بما فَاؤُهُ واوٌ أَنَّ مَا فَاؤُه ياء لا حَظَّ له في هذا الحذْف إلَّا مَا شَذَّ** من قَوْلِ بعضِهم في مُضَارِع (يَسَرَ يَسِرُ)[أيْ: لَعِبَ

وكذلك يجب حذفُ الهمزة الثانية في الْمَاضِي مع الْمُضَارِع واسم الفاعل واسم المفعول، نحو قولك في (أَكْرَمَ): يُكْرِمُ، والأصلُ: يُؤَكْرِمُ، ونحو: (مُكْرِمٍ وَمُكْرَمٍ)، والأصلُ: (مُؤَكْرِمٌ وَمُؤَكْرَمٌ) فحذفت الهمزة في اسم الفاعل واسم المفعول.

٩٩٠-«ظَلْتُ، وَظِلْتُ» فِي «ظَلِلْتُ» اسْتُعْمِلَا وَ«قِرْنَ» فِي «اقْرِرْنَ»، وَ«قَرْنَ» نُقِلَا

إذا أسند الفعل الْمَاضِي المكسور العين إلى تاء الضمير أو نونه جازَ فيه ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ[1]: أحدها: إتْمَامه نحو: (ظَلِلْتُ أفعلُ كذا) إذا عَمِلْتَهُ بالنَّهَارِ.

الْمَيْسِرَ]، والأصل: (يَيْسِرُ)، وفي مضارع (يَئِسَ يَئِسُ)، والأصل: (يَيْئِسُ)».اهـ

وقال مُحَمَّد عبد العزيز النجار في «ضياء السالك إلى أوضح المسالك» (٤/ ٤١٩): «وَلَا حَذْفَ فِيمَا قُصِدَ به الهَيْئَة مِثْل: (وِعْدَة المُحِبِّ، وَوِقْفَةِ المُعْجَبِ بِنَفْسِهِ».

وتعويضُ التَّاءِ هنا لازمٌ لا يَجوزُ عَدَمُه عند **الفَرَّاءِ** إلَّا مِمَّا كَانَ مُضَافًا، فالإِضَافَةُ عِوَضٌ مِنْهَا، مستدلًا بِقَوْلِ أبي أُمَيَّةَ الفَضْلِ بنِ العَبَّاسِ بن عُتْبة بن أَبي لهب (من البَسِيْطِ):

إنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوْا البَيْنَ فَانْجَرَدُوْا ❊❊❊ وَأَخلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِيْ وَعَدُوْا

قَالَ الفَرَّاءُ: أراد: عِدَةَ الأَمْرِ. وفي «شرح كتاب سيبويه» (٤/ ٤٥٨) لِلسِّيرَافي: «وَقَالَ خَالِدُ بن كُلْثُوم: عِدَ الأمر، [أيْ: (عِدَى)] جمع (عُدْوَة)، والعُدْوَةُ: النَّاحية والجانب من قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾، وإنَّما أرادَ الشاعِرُ نواحِي الْأَمْرِ وَجَوانِبه».اهـ

---

(١) قال الْمُرادِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «توضيح المقاصد والمسالك» (٣/ ١٦٣٦): «قال في شرح **الكافية**: كل فِعْلٍ مضاعف على وزن (فَعِلَ) فإنه في إسناده إلى تاءِ الضميرِ ونونِهِ **يستعمل على ثلاثة أوجه: تامًّا**، نحو: (ظَلِلْتُ)، ومحذوف اللام مفتوح الفاء: (ظَلْتُ)، ومحذوف اللام مكسورة الفاء نحو: (ظِلْتُ). انتهى.

وقد فُهِم من قوله فوائد:

الأولى: أنَّ هذا الحَذْفَ مُطَّرِدٌ في كل فعل مُضَاعَف على (فَعِلَ).

والثاني: حذْفُ لامِه ونقْلُ حَـرَكَةِ العينِ إلى الفاء، نحو: (ظِلْتُ).

والثالث: حذْفُ لامِه وإبقاء فائِه على حَرَكَتِها، نحو: ظَلْتُ.

وأشار بقوله: (وَ«قِـرْنَ» فِي «اقْرِرْنَ») إلى أن الفعل **الْـمُضَارِع الـمضاعف** الذي على وزن (يَـفْـعِـلْنَ) إذا اتَّـصَلَ بنونِ الإناثِ جازَ تـخفيفُه بحذْفِ عينِه بعد نقْل حركتها إلى الفاء، **وكذا الأمر منه**، وذلك نحو قولِك في «يَـقْرِرْنَ»: «يَـقِـرْنَ». وفي

وإلى هذا ذهب الشلوبين **وَصَرَّحَ سيبويه** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **بأنه شَاذٌّ، وأنه لم يَرِدْ إلا في لَفْظَيْنِ من الثُّلاثي وهما: (ظَلْتُ، وَمَسْتُ)، في: (ظَلِلْتُ وَمَسِسْتُ)، وفي لفظ ثالث من الزوائد على الثلاثة، وهو: (أَحَسْتُ) في (أَحْسَسْتُ)**، ومـمَّن ذهب إلى عدمِ اطِّراده ابنُ عصفور، وحكى في (التسهيل): أن الـحَذْفَ لغة سُليمٍ، وبذلك يُردُّ على ابنِ عصفور.

الثانية: مقتضى قوله: على (فَـعِـلَ) اختصاص هذا الـحذف بمكسور العين، وقد عَمَّمَ في (التسهيل) **فشمل الـمفتوح والـمكسور**، وقد حكى ابنُ الأنباريِّ **الحذْفَ في لفظةٍ من المفتوح**، وهو: (هَـمْتُ) في (هَـمَمْتُ).

الثالثة: مقتضى قوله: (على «فَـعِـلَ») أيضًا **اختصاص ذلك بالثلاثي**، وكلامه في (التسهيل) يشمل الزائد على ثلاثة، وتَقَدَّمَ تـمثيله بـ(أَحَسْتُ).

الرابعة: صرَّح بأن الـمحذوف في (ظَلْتُ، وظِلْتُ) لامُ الكلمة، وصرَّح في (التسهيل) بأن الـمحذوف العينُ، وهو ظاهر كلام سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فإنْ قُلتَ: مَا وَجْهُ فَـتْحِ الفَاءِ وَكَسْرِهَا؟

قلتُ: وجه فَـتْـحِها إبقاء حركتها؛ لأنها مفتوحة في الأصل، **ووجه كسْرِها** نقل حركة العين إليها، وذكر أبو الفتح: أن كسر الظَّاء من (ظِلْتُ) لغة أهل الحجاز، وفتحها لغة بني تـميم.اهـ

قال الـمُوَضِّحُ: وينبغي العكس، فإن الفتح جاء في القرآن، والقرآنُ نزلَ بلغةِ أهل الـحجاز».اهـ

يعني: في قوله: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ وَ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾﴾ قال ابنُ الشَّجَريِّ: وقُـرِئ في بعضِ الشواذِّ: ﴿ظِلْتَ﴾ وهي قراءة ابنِ مسعودٍ وقتادةَ والأعْمَشِ وابنِ أبي عَبلة. انظر: مـختصر ابن خالويه صـ(٩٢)، وَشَوَاذِّ القراءات للكرماني صـ(٣١٢).

«اقْرِرْنَ»: «قِـرْنَ»[١].

وأشارَ بقوله: (وَ«قَـرْنَ» نُقِلَا) إلى قراءة نافعٍ وعاصمٍ: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [سورة الأحزاب:٣٣]. بفتحِ القاف، وأصله: (اقْـرَرْنَ) من قولهم: (قَـرَّ بالمكان يَـقَـرُّ) بمعنى: (يَـقِـرُّ) حَكَاهُ ابنُ القَطَّاع[٢]، ثم خُفِّفَ بالـحَذْفِ بَعْدَ نَقْلِ الْـحَرَكَةِ، وهو نَادِرٌ؛ لأنَّ هذا التَّخفيف إنَّمـا هو للمكسورِ العين.

---

(١) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ بكسر القاف في قراءة العشرة إلَّا عَاصِمًـا والـمدنيَّين (نافِعًا وأبَا جعْفَرٍ) فَـقَـرَءُوْا: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ بفتحها.

وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ ﴿قَرْنَ﴾ على قراءة الفتح أمرٌ من: (قَارَ يَقَارُ) كـ(خَفْنَ) أمرٌ من (خَافَ يـخافُ)، ومعناه: اجتمعَ يـجتمع، ومنه: القارة، وهي: الأكمة. **وإلى أنَّ** ﴿قِرْنَ﴾ على قراءة الكسر أمر من (الوَقَار) يقال: (وَقَـرَ، يَـقِـرُ)، فيكون ﴿قِرْنَ﴾ محذوف الفاء مثل: (عِدْنَ) أمرٌ من (وَعَد يَعِدُ)، وهذا مرجوح، وإنما أمرن بالقرار والسكون في بيوتهن، وترك التبرُّج، فهذا هو المعنى الذي عليه التفسير، وهو الـمفهوم في الآية.

(٢) وهو: عَلِيُّ بنُ جعفرِ بن مُحَمَّد بن عبد الله بن الحسين بن أحمد المعروف بـ(ابن القَطَّاع)، إمام عصره بمصر في علم العربية وفنون الأدب، ولد في صفر سنة: (٤٣٣ هـ) ومات في صفر سنة: (٥١٥هـ). قال ابنُ القَطَّاع في «كتاب الأفعال» (٣/ ٤٧): «**قَرَّ بالمكان يَقِرُّ ويقَرُّ قَرارًا**».اهـ

وقد حكاها الكِسَائيُّ، وأَنْكَرَهَا المَازِني وغيره.

الْإِدْغَامُ

٩٩١- أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي ... كِلْمَةٍ ادْغِمْ، لَا كَمِثْلِ «صُفَفِ»

٩٩٢- وَذُلُلٍ، وَكِلَلٍ، وَلَبَبِ» ... وَلَا كَ«جُسَّسٍ»، وَلَا كَ«اخْصُصَ ابِي»

٩٩٣- وَلَا كَـ «هَيْلَلَ»، وَشَذَّ فِي «أَلِلْ» ... وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

إذا تحرَّك المِثْلان في كلمة أُدْغِمَ أَوَّلُهُمَا في ثَانِيهِمَا **إن لم يتصدَّرا**، ولم يكن ما هما فيه اسمًا على وزنِ (**فُعَلٍ**) أو على وزنِ (**فُعُلٍ**) أو (**فِعَلٍ**) أو (**فَعَلٍ**)[(١)]، **ولم يَتَّصِلْ أول المِثْلَيْنِ بِمُدْغَمٍ، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة، ولا ما هما فيه مُلْحَقًا بغيره.**

فإن تصدَّرَا فلا إدغام كـ(دَدَن)، وكذا إن وُجِدَ وَاحِدٌ مِمَّا سَبَقَ ذِكْرُه.

فالأوَّل كـ«صُفَفٍ وَدُرَرٍ»، **والثاني**: كـ«ذُلُلٍ وجُدُدٍ»، **والثَّالث**: كـ«كِلَلٍ وَلِمَمٍ» **والرَّابع**: كـ«طَلَلٍ وَلَبَبٍ»[(٢)]، **والخامس**: كَـ«جُسَّسٍ»، جمع (جَاسٍّ).

---

(١) قَالَ الْخُضَرِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ (٢/ ٤٧٦): **وعلَّة منع الإدغام في هذه الأربعة** أنَّ الثلاثة الأُوَل منها مخالفة لوزن الفعل، **والإدغام لكونه فرع الإظهار خاصٌّ بالفعل المُتَفَرِّع عن الاسم، وبما وازنه من الأسماء دون ما لم يُوَازِنْهُ**، وأمَّا الرَّابعُ فَمُوازن الفِعْل، لكن لم يدخل؛ **لِخِفَّتِهِ، وللتنبيه على فرعية الإدغام في الأسماء، وَقُوَّته في الأفعال حيث أُدْغِمَ مُوَازِن (لَبَبٍ) من الأفعال كـ(رَدَّ) دون الأسماء.اهـ** وانظر التوضيح (٢/ ٣٩٩).

(٢) وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ﴾ ﴿لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌۚ﴾ ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾ ﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْۚ﴾ ﴿فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًاۚ﴾ ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ ﴿٤٧﴾﴾ ﴿ثَمَـٰنِيَةَ حِجَجٍۖ﴾ ﴿كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا ﴿١١﴾﴾ ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ ﴿لَقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا ﴿١٤﴾﴾ ﴿لِّنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴿١٢﴾﴾ ﴿لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَۚ﴾ ﴿إِلَّا ٱللَّمَمَۚ﴾ ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّۚ﴾.

والسَّادِس: كَـ«اخْصُصَ ابِي»[(١)] وأصله: «اخْصُصْ أَبِي» فنقلت حركة الهمزة إلى الصَّاد وَحُذِفَت الْهَمْزَة.

والسَّابع كَـ «هَيْلَلَ»، أي: أَكْثَرَ من قول: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) ونحوه: (قَرْدَدٌ ومَهْدَدٌ). **فإن لم يكن شيءٌ من ذلك وَجَبَ الإدغامُ،** نحو: (رَدَّ، وَضَنَّ -أي: بَخِلَ-، وَلَبَّ) والأَصْلُ: (رَدَدَ، وَضَنِنَ، وَلَبُبَ).

وأشار بقوله: (وَشَذَّ فِي «أَلِلْ» وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ) إلى أنه قد جاء الفكُّ في ألفاظٍ قياسها وجوب الإدغام، فَجُعِلَ **شَاذًّا يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عَلَيْهِ**، نحو: «**أَلِلَ** السِّقَاءُ»: إذا تغيَّرَتْ رائِحَتُهُ، و«**لَحِحَتْ** عَيْنُهُ»: إذا الْتَصَقَتْ بِالرَّمَصِ.[(٢)]

٩٩٤- وَ«حَيِيَ» افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَـذَاكَ نَحْـوُ: «تَـتَجَلَّى، وَاسْـتَتَرْ»

---

(١) ومثلها: (اكْفُفِ الشَّرَّ)، فالفاء الثانية حُرِّكَت للتَّخلُّص من التقاء الساكنين فهي حركة عارضة، فلا تدغَم فيها الفاء الأولى. وفي «شرح ألفية ابن مالك للشاطبي» (٩/ ٤٤٠-٤٤١): «**بل يُعَدُّ كأنه باقٍ على أصله من السكون**، وإذا كان ساكنًا لم يَسُغِ الإدغامُ، فكذلك إذا كانَ في تقدير السكون. **لكن هذا الذي ذكر من منع الإدغام ليس على إطلاقه، بل لا بُدَّ من مُقَدِّمة تبينه، وذلك أن الفعل المضاعف المجزوم وفي معناه الموقوف- وبه مثل الناظم- لِلْعَرَبِ فيه لُغَتان، فلُغَة بني تميمٍ الإدْغَام مطلقًا،** فيحركون الثاني؛ لأنه وإن كان ساكنًا فإنه مِمَّا يَتَحَرَّك على الجملة وليس مِمَّا تمتنع فيه الحركة. وهذه اللغة لم يتعرَّض إليها النَّاظِمُ؛ إذ ليس المثالُ إلا مظهرًا فيه التَّضْعِيف. **واللغة الثانية لأهل الحجاز، وهي الإظهار،** ومنه قوله: ﴿وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَۚ﴾». اهـ

(٢) وقد جاء الفكُّ في الشِّعْرِ، وَعُدَّ من الضَّرُورَاتِ، كَقَوْلِ أبي النَّجْمِ الْعِجْلِيِّ، واسْمُهُ: الفَضْلُ بنُ قُدَامَة، [من الرَّجَز]:

الْـــحَمْدُ لِلهِ الْعَـــلِيِّ الأَجْلَـــلِ *** الْوَاسِـعِ الْفَضْـلِ الْوَهُـوبِ الْمُجْـزِلِ

أشار في هذا البيت إلى ما يـجوز فيه الإدغامُ والفكُّ، وفُهِمَ منه أنَّ ما ذكره قبل ذلك واجبُ الإدغامِ.

والـمراد بِـ(حَيِيَ) ما كان الـمِثْلان فيه ياءَين لازِمًا تـحريكهمـا نحو: (حَيِيَ[(١)] وعَيِـيَ) فيجوز الإدغامُ نحو: (حَيَّ وَعَيَّ) فلو كانت حركة أحد الـمثلين عارضةً بسبب العامل **لم يَجُـز الإدغامُ اتِّفاقًا**، نحو: (لن يُـحْـيِـيَ[(٢)]).

وأشار بقوله: (كَذَاكَ نَحْوُ: «تَتَجَلَّى، وَاسْتَتَرْ») إلى أنَّ الفعل الـمبتدأ بتاءين مثل: «تَتَجَلَّى» يـجوز فيه الفَكُّ والإدْغَامُ، فمَنْ فَكَّ -وهو القياس- نَظَر إلى أنَّ الـمثلين **مُصَدَّرَان**، ومن أدْغَمَ أرادَ **التَّخْفِيْفَ**، فيقول: (اتَّـجَلَى) فيدغم أحد الـمثلين في الآخر[(٣)]، فتسكن إحدى التَّاءَين، فيُؤْتَى بـهمزة الوصل؛ تَوَصُّلًا

---

(١) قال تعالى: ﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍۗ ﴾ قرأ نافعٌ وشعبةُ والْـبَـزِّيُّ وأبو جعفرٍ ويعقوبُ وَخَلَفٌ: ﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيِيَ عَنۢ بَيِّنَةٍۗ ﴾ بـياءَين: (الأولى مكسورة، والثانية مفتوحة)، وقرأ الباقُون:﴿مَنْ حَيَّ ﴾ بياءٍ واحدة مفتوحة مشدَّدة. وكلاهما جيِّدٌ فَصِيحٌ، والفَكُّ أجودُ عند أهل العربية.

(٢) قَالَ تَعَالَىٰٓ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٣﴾ ﴾، ونحو: «رأيْتُ مُحْيِيًا».

(٣) قال الـمُـرَادِي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «شَـرْح ألفية ابن مالك» (٣/ ١٦٤٤-١٦٤٥): «وفي هذا نَـظَـر؛ لأن «تَتَجَلَّى» فِعْلٌ مُضارِعٌ، واجْـتِلاب همزة الوصل لا يكون في الْـمُضَارِع، وَالَّذِيْ ذَكَرَهُ غَيْـرُه من النَّحْوِيـين أنَّ **الفِعْلَ الـمُـفـتَـتَـح بتاءين إن كان ماضيًا** نحو: (تَـتَـبَّعَ وَتَـتَـابَعَ)، **جَازَ فيه الإدغامُ واجتلاب همزة الوَصْل**، فيقال: (اتَّبَعَ واتَّابَعَ)، وإن كان مُضَارِعًا، نحو: (تَـتَـذَكَّـرُ) لم يـجز فيه الإدغامُ إن ابتدئ به، لـمـا يلزم من اجتلاب الهمزة وهي لا تكون في الْـمُضَارِع، بل يـجوز تـخفيفه بحذف إحدى التَّاءَين، وسيأتي، **وإنْ وُصِلَ بِمَا قبله جَازَ إدْغَامُه بعد مُتَحَرِّك أو لَيِّن**، نحو[قِـرَاءَةِ الْبَـزِّيِّ]: ﴿تَكَادُ تَّمَيَّـزُ﴾ وَ﴿ وَلَآ تَّيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ﴾؛ لعدم الاحتياج في ذلك إلَّا اجتلاب همزة الوصل،

للنُطْقِ بالساكن.

وكذلك قياسُ تاءِ «اسْتَتَرَ» الفكُّ؛ لسكون ما قبل الـمثلين، ويـجوز الإدْغامُ فيه بَعْدَ نَقْلِ حركة أوَّل الـمثلينِ إلى السَّاكنِ، نحو: (سَتَّـرَ يَـسَتِّـرُ سِتَّارًا).

٩٩٥- وَمَـا بِتَـاءَيْنِ ابْتُـدِي قَـدْ يُقْتَصَـرْ فِيـهِ عَـلَى تَـا كَـ «تَبَيَّـنُ الْعِبَـرْ»

يقال في (تَتَعَلَّمُ وتَـتَـنَـزَّلُ وَتَـتَـبَـيَّنُ) ونحوِها: (تَعَلَّمُ وَتَـنَـزَّلُ وَتَـبَـيَّـنُ) بِحَذْفِ

والله أعلم». اهـ وقال ابن هشام كمـا في «التصريح على التوضيح» (٢/ ٧٦١): «وَلـم يـخلقِ اللهُ همزة وصل في أول الْـمُضَارِع ، وإنمـا إدغام هذا النَّوع في الوَصْلِ دُونَ الابتداء». اهـ، وقال **ياسين الـحِمْصي** في «حاشيته على التصريح على التوضيح» (٢/ ٤٠٠) ط. البابي الحلبي «قالَ عَبْدُ اللهِ بن عبد الرحمن بن عَلي الدَّنَوْشَرِيُّ الشافعيُّ الفقيه المصريُّ: فيه نَظَرٌ؛ لأن **ابنَ مالكٍ وابنَهُ** من أجلِّ علمـاء العربية، وقد ذكرا أنه يجوز الإدغام في الابتداء، وتـجتلب همزة الوصل؛ لتعذُّر الابتداء بالساكن.

ولا يـخلو حالُـهمـا من أمْرين: إما أن يكون اسْتَنَدا فيه إلى فهم ذلك من لغة العرب، أو استنباط ذلك منها؛ لعدم ما يناقضه وينافيه.

وعلى كلٍّ لا يَـحْسُن الرَّدُّ عليهمـا بمجرَّد عدَم العِلْمِ بأن الله لم يـخلقْ همزة وصل في أول الفعل الْـمُضَارِع؛ **لأنَّهما مُثْبِتَان، والرَّادُّ عليهما نافٍ، والمُثْبِتُ مُقَدَّمٌ على النَّافِي، ومن حَفِظَ حُجَّةٌ على من لم يحفظْ**، ولا تَظُنُّ بـهمـا أنَّـهُمـا أقْدَمَا على ما ذَهَبَا إليه بمجرَّد التَّشَهِّي من غير استناد إلى شَيْءٍ يعتمدان عليه، ويستندان إليه؛ لأنَّ سُوء الظَّنِّ بالأئمة غير لائق، كيف وَقَد نَقَلَ الثِّقَاتُ أنَّ ابنَ مَالكٍ قالَ: **طَالَعْتُ الصِّحَاح فَلَمْ أَسْتَفِدْ منه إلَّا ثلاث مَسَائِل** ولا يضرُّهُما عَدَم ذِكْرهما الـمُسْتَنَد في ذلك صَرِيْحًا، وإنْ ذَكَراه تَلْوِيْحًا، **قَالَ ابنُ الْـمُصَنِّف**: ومنهم من يُدْغِم وَيُسَكِّن أوَّله ويُدْخِل عليه همزةَ وصل فيقول: (اتَّجَلَ)؛ لأنهما ثِقَتَان مُؤْتَمَنَان، وقد ذَكَر صَاحِبُ "القَامُوْس" في (فصل الجيم) من باب (النون) لـمَّا تكلَّم على جَيَّان: «ومنها إمَامَا العربية ابنُ مالكٍ وأبو حَيَّان». اهـ **قال ياسين مُتَعَقِّبًا على الدَّنوشَري: ولا يخفى ما فيه من التَّطويل بلا طائل، ويلزم على هذا ألَّا يُحْكَمَ بِسَهْوٍ على أَحَدٍ من العُلَماء، ولا خَطَئِهِ، والإنسانُ مَحَلُّ النِّسْيان، وقد ذَكَر الشَّارحُ** أنَّ ابنَ مالكٍ نَفْسَه ذَكَر الـمسألةَ على الصَّوابِ في بعضِ كُـتُـبِهِ فَـتَـدَبَّـرْ بالإنصاف. اهـ

إحْدى التَّاءَينِ وإبقاء الأخرى[(١)]، وهو كثيرٌ جِدًّا،

---

(١) أي: لِثِقَلِ اجتماع المِثْلَيْنِ، ولا سبيلَ إلى الإدغام؛ لاحتياجه للهمزة، وهي لا تدخل على الْمُضَارِع، فَحُذِفَت إحدى التاءينِ: وهي الثانية عند سيبويه والبَّصْرِيِّيْنَ؛ لحصول الثِّقَلِ بها، **ولدلالة الأُوْلَى على المُضَارَعة، وَحَذْفُ الأُوْلَى يُخِلُّ بِهَذَا المَعْنَى.**

والأُوْلَى عند هشام الضَّرير وأصحابِهِ من الكُوفيين، **وحجتهم أنَّ الثانية لمعنى كالمُطَاوَعَةِ، وَحَذْفُها يُخِلُّ بِهِ**». راجع «التصريح» (٢/ ٧٦١)، وحاشية الخُضَرِيِّ (٢/ ٤٧٩).

قَالَ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح الكافية الشافية» (٤/ ٢١٨٧-٢١٨٨): «وقد يفعل ذلك -يعني: التخفيف بالحذف- بما تصدر فيه نونان، ومن ذلك ما حكاه **أبو الفتح** من قراءة بعضهم: ﴿وَنُـزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَنزِيلًا ﴿٢٥﴾﴾ **وفي هذه القراءة دليلٌ على أنَّ المحذوفة من تاءَي** (تَـتَنَزَّلُ﴾ حين قال: ﴿نَنَزَّلُ﴾ **إنَّما هي الثانية؛ لِأنَّ المحذوف من نُونَي** ﴿نُـزِّلُ﴾ في القراءة المذكورة **إنَّما هي الثَّانية، ولأنَّ المِثْلَيْنِ إذا الْتَقَيَا إنَّما يَحْصُلُ الاسْتِثْقَالُ عند النُّطْقِ بثانِيْهِمَا، فَكَان هُو الأَحَقُّ بالْحَذْفِ**».اهـ قُلْتُ: نَصُّ كلام أبي الفتح، وهو: **عُثْمَانُ بنُ جِنِّي أبو الفتح المَوْصِلِيُّ (ت ٣٩٢ هـ)** في كتابه (**المحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القِراءات والإيضاح عنها**) (٢/ ١٢٠-١٢١) ط. المجلس الأعلى للأوقاف المصرية): «ومن ذلك ما رُوي عن ابن كثير وأهل مكَّة: ﴿وَنُـزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَنزِيلًا ﴿٢٥﴾﴾ [قُلْتُ: يعني: بِرَفْع الفِعْل (نُـزِّلُ) وَنَصْبِ(ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ)]، وكذلك روى خارجةُ عن أبي عَمْرٍو.

قال **أبو الفتح**: ينبغي أن يكون محمولًا على أنه أراد: (وَنُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ)، إلَّا أنه حَذَفَ النُّونَ الثانية التي هي فاء فِعْل (نُزَّلُ)؛ لالتقاء النونين استخفافًا، وَشَبَّهَهَا بما حُذِفَ من أحد المِثْلَيْنِ الزائدين في نحو قولهم: (أنتم تَفَكَّرُون) وَ(تَطَهَّرون)، وأنْتَ تريد: (تَتَفَكَّرُون وَتَتَطَهَّرُون) ونحوه قراءة من قرأ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾ [الأنبياء: ٨٨] أَلَا تراه يريد: ﴿نُنَجِّى﴾، فَحَذَفَ النونَ الثانيةَ، وإنْ كانت أَصْلًا؛ لِـمَـا ذَكَرْنَا».اهـ

قُلْتُ: قَرَأَ الْجُمْهُورُ: قوله تعالى: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴿٢٥﴾﴾[الفرقان: ٢٥] مَاضِيًا مُشَدَّدًا مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، و(ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ) نائب فاعِل، وَقَرَأَ ابنُ كثير: ﴿وَنُنْزِلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَنزِيلًا ﴿٢٥﴾﴾ بِنُونَيْنِ الأولى: مضمومة، وهي لِـلْمُضَارَعَةِ، والثانية: ساكنة، -وهي: فاء الكلمة؛ لأنَّ أصولها: (ن ز ل)-، وتـخفيف الزَّاي، وضَمِّ اللَّام بعدَها، وهو: مضارع (أَنْـزَلَ) مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، وَجَاءَ مَصْدَرُهُ (تَنزِيلًا) وَقِيَاسُهُ: (**إِنْزَالًا**) إِلَّا أَنَّهُ لَـمَّـا كَانَ مَعْنَى (أَنْزَلَ) وَ(نَزَّلَ) وَاحِدًا جَازَ مَـجِيءُ مَصْدَرِ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ.

ومنه[1] قوله تعالى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴿٤﴾﴾[القَدْر: ٤].

وقوله تعالى:﴿وَكَذَٰلِكَ نُـٔجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾ قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ، وَعَاصِمٌ من رواية شُعْبَةَ: ﴿نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾ بِنُونٍ مَضْمُومَةٍ وَجِيمٍ مُشَدَّدَةٍ مكسورة وَيَاءٍ سَاكِنَةٍ، على أنَّ أصله: ﴿نُنَجِّي﴾، بِنُونَيْنِ الأولى: مضمومة، وهي للـمُضَارَعَةِ، والثانية: مفتوحة، وهي: فاء الكلمة؛ لأنَّ أصولها: (ن ج و)، وهو: مضارع (نَجَّى) فحذفت النون الثانية، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: ﴿نُـٔجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾ بِنُونَيْنِ، مُضَارِعُ (أَنْجَى). قال أبو حيَّان: «البحر المحيط» (٧/ ٤٦٢): «وَكَذَلِكَ هِيَ فِي مُصْحَفِ الْإِمَامِ وَمَصَاحِفِ الْأَمْصَارِ بِنُونٍ وَاحِدَةٍ، وَاخْتَارَهَا أَبُو عُبَيْدٍ لِـمُوَافَقَةِ الْـمَصَاحِفِ».اهـ

(١) وقد ورد ذلك في القرآن الكريم في أكثر من ثلاثين(٣٠) موضعًا، كقوله في البقرة: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ﴾، وَفِي آلِ عِمْرَانَ ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾، وَفِي النِّسَاءِ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾، وَفِي الْـمَائِدَةِ ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾، وَفِي الْأَنْعَامِ ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾، وَفِي الْأَعْرَافِ: ﴿فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ في قراءة غير حفصٍ والبَزِّيِّ، وَفِي الْأَنْفَالِ ﴿وَلَا تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴿٢٠﴾﴾، وَفِيهَا ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾، وَفِي " بَرَاءَة ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾، وَفِي هُودٍ ﴿وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ﴿٣﴾﴾، وَفِيهَا ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ﴾، وَفِيهَا﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾، وَفِي الْـحِجْرِ ﴿مَا تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ في قراءة غير حفصٍ وحمزة والكِسائي وشعبة والبَزِّيِّ، وَفِي طه ﴿وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟﴾ في قراءة غير حفصٍ والبَزِّيِّ وابنِ ذَكْوان، وَفِي النُّورِ ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾، وَفِيهَا أَيْضًا ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾، وَفِي الشُّعَرَاءِ ﴿فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴿٤٥﴾﴾ في قراءة غير حفصٍ والبَزِّيِّ، وَفِيهَا ﴿تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾﴾، وَفِيهَا ﴿تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾﴾ وَفِي الْأَحْزَابِ ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾، وَفِيهَا ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا۟﴾، وَفِيهَا﴿لِتَعَارَفُوٓا۟﴾، وَفِي الْـمُمْتَحَنَةِ ﴿أَن تَوَلَّوْهُمْ﴾، وَفِي الْـمُلْكِ ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾، وَفِي ن ﴿إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴿٣٨﴾﴾، وَفِي عَبَسَ ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴿٦﴾﴾ وفيها: ﴿فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ﴿١٠﴾﴾، وَفِي اللَّيْلِ ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾، وَفِي الْقَدْرِ ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴿٤﴾﴾، وأمَّا ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ فقد وردت في سبعة عشر (١٧) موضعًا.

٩٩٦- وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

٩٩٧- نَحْوُ «حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ»، وَفِي ... جَزْمٍ وَشِبْهِهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

إذا اتَّصَلَ بالفِعْلِ الـمُدْغَم عَيْنُهُ في لَامِهِ ضميرُ رفْعٍ سكَن آخِرُهُ؛ فيجب حِيْنَئِذٍ الْفَكُّ[1] ، نحو: «حَلَلْتُ، وَحَلَلْنَا، والْهِنْدَات حَلَلْنَ»، فإذَا دَخَلَ عليه جازِمٌ **جَازَ الفَكُّ**، نحو: «لم يَحْلِلْ» ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ ﴿٨١﴾﴾ [سورة طه:٨١]. وقوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [سورة البقرة:٢١٧]. **والفَكُّ لُغَةُ أَهْلِ الحِجَاز**[2]**، وَجَازَ الإدْغَامُ**، نحو: «لَمْ يَحِلَّ» ومنه

---

(١) أي: لِتَعَذُّرِ الإدغام بسكون ثاني المِثْلَين، وهو لغة جمهور العرب، وفي التنزيل: ﴿مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِن قَبْلُ﴾ ﴿وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَنكَ﴾ ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا﴾ ﴿وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ﴾ ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾﴾ ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾ ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ﴾، ومنهم من يُدْغِم قبل الضَّمِير، وهي لُغَةٌ ضعيفةٌ. ففي «الكتاب لسيبويه» (٣/ ٥٣٥): «وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أنَّ ناسًا من **بَكْرِ بنِ وَائِلٍ** يقولون: (رَدَّنَ وَمَدَّنَ، وَرَدَّتُ)، جعلوه بمنزلة (ردَّ ومدَّ)».اهـ كأنَّهم قدَّروا الإدْغام قبل دخول النُّون والتاء، فأبقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما.

(٢) أي: فهو أفصح، وبه جاء القُرْآن غالِبًا، نحو: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ﴾ ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ ﴿مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ﴾ ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾ ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾﴾ ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ ﴿لَا نَقُصُّ رُءْيَاكَ﴾ ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ ﴿وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ﴾ ﴿فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ﴾ ﴿وَٱضْمُمْ يَدَكَ﴾ ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾ ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ﴾ ﴿وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ ﴿ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى ﴿٣١﴾﴾ ﴿فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾﴾ ﴿وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى ﴿٢٧﴾﴾ ﴿فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٩﴾﴾. قال الخُضَرِيُّ في حاشيته على ابن عقيل (٢/ ٤٨٠): فمرادُ المتن بالتخيير استواءُ اللُّغتين في الجَواز لا في **الفَصَاحَة، وإنَّما جازَ الإدغامُ مع سكون ثاني المِثْلَين**؛ نَظَرًا إلى عُرُوْض السُّكُون **بعاملِ الجَزْم وعَدَم لُزُومِهِ، وحُمِلَ عليه شِبْهُهُ**.اهـ وانظر شرح المراديِّ (٣/

قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [آية: ٤] في سورة الحَشْر، وهي لُغَةُ تَمِيمٍ[(١)].

والمرادُ بِشِبْهِ الجَزْمِ: سكونُ الآخِرِ في الْأَمْرِ، نَحْو: «احْلُلْ»، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: «حُلَّ»[(٢)]؛ لأنَّ حُكْمَ الأمْرِ كحُكْمِ الْمُضَارِعِ المَجْزُوم.

(١٦٤٨).

(١) وأمَّا قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ فقرأ ابنُ عامرٍ ونافعٌ وأبو جعفر: ﴿يَرْتَدِدْ﴾ بالفكِّ، وقرأ الباقون: ﴿يَرْتَدَّ﴾ بالإدغام.

(٢) قال الخُضَرِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حاشيته (٢/ ٤٨٠): (أي: بِطَرْحِ همزةِ الوصْلِ؛ لِعَدَمِ الاحتياج إليها، وحكى الكِسائيُّ إثباتها عن عبد القيس، فيقول: «ارُدَّ وَاغُضَّ» وَمَحَلُّ التَّخْيِيرِ إذا لم يَتَّصِل بالفعل واو جمعٍ كـ(رُدُّوا) أو ياء مُخَاطبةٍ كـ(رُدِّيْ) أو نون توكيد كـ(رُدَّنَّ) وإلَّا وَجَب الإدغامُ عند الكُلِّ؛ لابتناء الفعل على هذه العلامات فثاني مِثْلَيْهِ مُتَحَرِّك لم يعرض له سُكُون حتَّى يُفَكَّ.اهـ

۞ تَنْبِيْهٌ: إذا اتَّصَلَ أمْرُ الْمُضَعَّفِ بِهاءِ الغَائِبة ومُضارعِ المضعَّفِ المجزُومِ وَجَبَ الفتحُ كـ(رُدَّهَا، وَلم يَرُدَّهَا)، وإذَا اتَّصَلَا بِهاءِ الغَائِبِ وَجَبَ ضَمُّهُ كـ(رُدُّهُ وَلم يَرُدُّهُ)؛ لأن الهاءَ خَفِيَّةٌ، فلم يُعْتَدَّ بِهَا، فكَأَنَّ الدَّالَ قد وَلِيَهَا الألِفُ والوَاوُ،[هَذَا هو مذهب جمهور البصريين، وهو الصحيح]، وحَكَى ثعلبٌ التَّثْلِيْثَ قَبْلَ هَاءِ الغَائِبِ، وَغُلِّطَ في جَوازِ الفَتْحِ، وأمَّا الكَسْرُ فالصَّحِيحُ أنَّه لُغَيَّةٌ، سَمِعَ الأخْفَشُ من نَاسٍ من بني عُقَيلٍ: (مُدِّهِ، وغُطِّهِ)، وحكى الكُوفِيُّون التَّثْلِيْثَ قبلَ كلٍّ منهما.

وإذا اتْصل بآخر الفعل ساكنٌ، فأكثرهم يكسره، كـ(رُدِّ القَوْمَ) بالكسر؛ لأنَّها حركة لالتقاء الساكنين، وبنو أَسَدٍ تفتحهُ؛ تخفيفًا، وحَكَى ابنُ جِنِّي ضَمَّهُ؛ إتباعًا، وقد رُوي بِهِنَّ قول جرير ابن عطيَّة التَّمِيمِي الشاعر الأموي المشهور، المتوفى سنة: (١١٤هـ) في قصيدته (الدَّامغَة) يَهْجُو فيها عبيد بن حصين المُلَقَّب بـ(الرَّاعِي النُّمَيريِّ)؛ لتفضيله الفَرَزْدَق عليه [من الوافر]:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيرٍ ❊❊❊ فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابَا

نَعَم الضمُّ قليلٌ، ولذا أنكره في «التسهيل». وإن لم يتَّصل الفعل بشيء من ذلك، ففيه ثلاث لغات: الفتح؛ للخفَّة مطلقًا، أيْ سواءٌ كان مضمومَ الفاءِ، كـ(رُدَّ)، أو مكسورَهَا، كـ(فِرَّ)، أو مفتوحَهَا، كـ(عَضَّ)، وهو لغة أسَدٍ وغيرِهم، والكَسْرُ مُطلقًا، على أصْل التخلُّصِ من التقاءِ السَّاكِنَيْنِ، وهو لغة كعب، والإتباع لحركة الفاء، كـ(رُدُّ) بالضَّمِّ، وَ(فِرِّ) بالكسر، و(عَضَّ) بالفتح، وهذا أَكْثرُ في

٩٩٨- وَفَكُّ «أَفْعِلْ» فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ وَالْتُزِمَ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي «هَلُمْ»

ولـمَّـا ذَكَرَ أَنَّ فِعْلَ الأَمْـرِ يـجوز فيه وجهان، نحو: «احْلُلْ وَحُلَّ» **اسْتَـثْـنَى من ذلك شيئين**[(١)]:

كلامِهِم.اهـ ذَكَرَهُ الخُضَرِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حاشيته (٢/ ٤٨٠).

۞ **لَطِيفَة:** في «عُيُونُ الأَخْبَارِ» (٤/ ٨٥) لَابْنِ قُتَيْبَة رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «مَرَّتْ أَعْرَابِيَّةٌ بِرَهْطٍ مِنْ بَنِي نمَيرٍ فأداموا النَّظَرَ إِلَيْهَا فَالتَفَتَتْ إِلَيْهِمْ وَقَالَتْ: يا بني نُمَير، والله ما أخذتم بواحدةٍ من اثنتين: لا بِقَوْلِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ ﴾[النُّور: ٣٠]، وَلَا بِقَوْلِ جَرِيرٍ:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيرٍ *** فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابَا

فاستحيا القومُ من كلامها وأطرقوا.

۞ **فائدة:** في «جمهرة أشعار العرب» (ص١٠٥) للقُرَشِي (ت ١٧٠هـ) «قال عبد الملك بن مروان لأعرابي من بني عُذْرَة: أي بيتٍ قالت العَرَب أمْدَح؟ قال: قول جرير [الوافر]:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطايا *** وَأَنْدَى العَالَمِيْنَ بُطُونَ راحِ؟

قال عبد الملك: فأي بيتٍ قالت العرب أفْخَرُ؟ قال قول جرير [الوافر]:

إِذا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ *** وَجَدْتَ النَّاسَ كُلَّهُمُ غِضَابَا

فأي بيتٍ قالت العرب أهجى؟ قال قول جرير [الوافر]:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيرٍ *** فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابَا

قال عبد الملك: فأي بيتٍ قالت العرب أحسن تشبيهًا؟ قال قول جرير [الطويل]:

سَرَى لَهُمُ لَيلٌ كَأَنَّ نجُومَهُ *** قَناديلُ فِيهِنَّ الذُّبالُ المُفتَّلُ

فقال جريرٌ: جائزتي يا أمير المؤمنين للعُذْرِي. فقال عبد الملك: «وله مثلها من بيت المال، ولك جائزتك يا جرير لا ننقص منها شيئًا». وكانت جائزة جرير أربعة آلاف درهم وتوابعها من الجلان والكسوة. فخرج العُذْري بثمانية ألف درهم ورزمة ثياب.اهـ

(١) قال الخُضَرِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حاشيته (٢/ ٤٨١) : لكن استثناء (أَفْعِلْ) إنَّما هو بالنَّظَر لِصُورتِه؛ لأنه ليس أمْرًا حقيقة، بل ماضٍ على صورة الأمر، واستثناء (هَلُمَّ) **بالنَّظَر لِلُغَةِ تَمِيم**؛ لأنَّها عندهم

أحدهما: أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّب، فإنه يجب فَكُّهُ، نحو: «أَحْبِبْ بِزَيْدٍ، وَأَشْدِدْ بِبَيَاضِ وَجْهِهِ»[(١)].

الثاني: «هَلُمَّ»؛ فإنَّهم التزمُوا إدغامَه[(٢)]، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعلم.

(**فِعْل أَمْرٍ**) لا يَتَصَرَّف [وقد **اسْتَعْمَلَ لها مُضَارِعًا مَن قِيلَ لَهُ: (هلُمَّ)**، فأرادَ أن يقول: (لا أفعل)، فقالَ: (لَا أَهْلُمَّ)] وتلحقها ضمائر الرَّفْعِ البارزة كـ(هَلُمَّا، وَهَلُمُّوا، وهَلُمِّي، وهَلُمَّنَ...) أمَّا على لُغَةِ الحِجَاز فلا استثناء؛ لأنَّها ليست **فِعْلًا** أَصْلًا عندهم، بل **اسم فِعْل أَمْر** بمعنى: (أَقْبِلْ) أو(احْضُرْ)، فتلزم لَفْظًا وَاحِدًا لِلْمُفْرَدِ المُذَكَّرِ وَغَيْرِه، وبِلُغَتِهِم جَاءَ القُرْآن، قَالَ الله تعالى:﴿**قُلْ هَلُمَّ** شُهَدَآءَكُمُ﴾﴿**وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا**﴾.اهـ وما بين الـمَعْقُوفَيْنِ [] منقولٌ من شرح المُرَادِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) أي: **بإجماع العَرَب** مُحَافظَةً على الصِّيغَةِ: سواءٌ كانَ مُتَّصِلًا بالباء أمْ لا، فالأوَّل نحو: (أَشْدِدْ ببياضِ وَجْهِ المُتَّقِين)، والثاني نحو: (أَحْبِبْ إلى الله بالمحسنين)، بالفصل بالجار والمجرور. والأصل: (أَحْبِبْ بالمحسنين إلى الله)». قَالَهُ الأَزْهَرِيُّ في «تصريحه» (٢/ ٧٦٥). وَقَالَ ابنُ أُمِّ قاسم المُرَادِي في «شرحه لألفية ابن مالك» (٣/ ١٦٥٠): «فإنه قد التزمَ الجميعُ فَكَّهُ. قال في «شرح الكافية الشافية» (٤/ ٢١٩١): **مفكوكٌ بإجماع**. قلتُ(المُرَادِي): كأنه يعني إجماع العرب، فإن إدغامه غير مسموع في كلامهم، وإنَّما المسموعُ الفَكُّ، كقوله [الطويل]:

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا ❊❊❊ وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَن يَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وَإِنْ أرادَ إجماعَ النَّحْوِيينَ فليسَ كذلك؛ لأنَّ بعض النَّحْوِيينَ حكى عن الكِسَائِيِّ إجازةَ إدْغَامِهِ، وأمَّا (هَلُمَّ) فإدْغَامُهُ لَازِمٌ بإجماع».اهـ

(٢) أي: **بإجماع** كما في «شرح الكافية الشافية» (٤/ ٢١٩١)، فلمْ يُقَلْ فيه: (هَلْمُم) بالفَكِّ؛ لِثِقَلِهِ بالتركيب، فإنَّهُ **مُرَكَّبٌ لا بسيط** كمَا قِيلَ، **وتركيبه عند البصريين** مِن (ها) التنبيه، ومِن (لُمَّ) التي هي فعل أمر من قولهم: (**لَمَّ اللهُ شَعْثَهُ**) أي: جَمَعَهُ، كأنَّه قيل: (اجمعْ نَفْسَك إلينا) فحُذِفَت الألفُ من (هَا) التنبيه تخفيفًا، قال الْمُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٣٩١): «وقول البصريين أقربُ إلى الصواب».اهـ** «وقال في **البسيط**: ويدل على صحة مذهب البصريين أنَّهم نطقوا به

فقالوا: (هَا لُـمَّ)». **وهذا أقرب الأقوال في تركيبها، ورجَّحه المُرَادِيُّ والخُضَرِيُّ. وتركيبه عند** الـخَلِيل مِن (ها) التنبيه، ومِن (الْـمُمْ) أصله قبل إدغامه، فـحُذِفَت همزة الوصل فصارت: (هَالْـمُمْ) ثُمَّ حُذِفَت الألِفُ لالتقاء السَّاكِنَينِ فصارت (هَلْـمُمْ) ثُمَّ نقِلَت ضَمَّةُ الـمِيم الأولى إلى اللام الساكنة قبلها، وأُدْغِمَت الْـمِيْمُ في الـمِيم فصارت(هَلُمَّ). **وتركيبه عند الفَرَّاءِ والْكُوْفِيِينَ**: مِن (هَلْ) الَّتِيْ للزَّجْرِ، وَمِنْ(أُمَّ) بِـمَعْنَى (اقْصِدْ) فَنُـقِلَت ضَمَّةُ الـهمزة إلى اللام الساكنة قبلها وحُذِفَت الـهمزةُ. وأمَّا القول بأنَّـها **بَسِيْطَة** فَـيَـرِدُ عليه أنه سيكون وزنـها (**فَعْلُلْ**)، والـمشهور في وزن الرباعي الـمُجَرَّد (فَعْلِلْ) كـ(دَحْرِجْ). انظر شرح الـمُرَادِيِّ (٣/ ١٦٥١) والـخُضَرِيِّ (٢/ ٤٨١) «الكشف عن صاحب البسيط في النحو» (صـ١٦٠).

❁ **فائدة**: قال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «همع الهوامع» (٣/ ١١٠): «أمَّا قَوْلُ النَّاسِ: (**هَلُمَّ جَـرًّا**) **فتوقَّفَ الشَّيْخُ جمالُ الدِّينِ ابنُ هِشَامٍ في عربيته!!** قَالَ فِي رِسَالَة لَهُ».اهـ قُلْتُ: قال ابنُ هِشَامٍ في «الـمسائل السفرية» (ص١١): «وَقَولُه: (**هَلُمَّ جَرًّا**) وكلُّ هَذِه التراكيب مُشْكِلَةٌ، **ولَسْتُ على ثِقَةٍ من أنَّـها عَرَبِيَّة**، وإنْ كَانَت مَشْهُورَة فِي عُرْفِ النَّاس، وَبَعضهَا لم أقِفْ لأحد على تَفْسِير لَهُ، ووقفتُ لبعضها على تَفْسِير لَا يَشْفِي عَليلًا وَلَا يُبَـرِّدُ غَلِيلًا. وَهَا أَنا موردٌ فِي هَذِه الأوراقِ مَا تيسَّرَ لي، مُعْتذِرًا بِضِيْقِ الوقتِ، وسَقَمِ الخَاطِر، وَمَا توفيقي إلَّا بِاللَّه عَلَيْهِ توكلتُ وَإِلَيْهِ أنيبُ».اهـ وفي «مُوَطَّأ مَالك» (١٧): عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، أَنَّهُ قَالَ: «جَلَدَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، عَبْدًا فِي فِرْيَةٍ ثَمَانِينَ» قَالَ أَبُو الزِّنَادِ: فَسَأَلْتُ **عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ**، عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «أَدْرَكْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانَ ابْنَ عَفَّانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا وَالْخُلَفَاءَ هَلُمَّ جَرًّا فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا جَلَدَ عَبْدًا فِي فِرْيَةٍ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ». وقال الأزهريُّ في «تهذيب اللغة» (١٠/ ٢٥٧): «وسَمِعْتُ الـمُنْذِرِيَّ، يَقُول: سمعتُ الـمُفَضَّلَ بن سَلَمَةَ فِي قَوْلهم: **هَلُمَّ جرًّا** أَي: تعالَوْا على هِينَتِكُمْ، كَمَـا يَسْهَلُ عَلَيْكُم من غير شِدَّةٍ وَلَا صُعوبةٍ، وأصلُ ذَلِك من **الـجَرِّ فِي السَّوْقِ**، وَهُوَ: (أَن تُتْرَكَ الإبلُ والغنمُ تَرْعَى فِي مَسِيرِهَا)، وَأَنْشَدَ:

لَطَالَـمَـــــا جَرَرْتُـــــكُنَّ جـــــرًّا ❊❊❊ حَتَّـــى نـــوى الأعْجَـــفُ واسْـــتَمَرَّا

فـــــاليَوْمَ لَا آلُـــــوا الرِّكَـــــاب شَرًّا ❊❊❊ ».

وفي «معجم القواعد العربية» (٢/ ٢٥٢ بترقيم الشاملة آليا): «**هَلُمَّ جَرًّا**: مَعْنَاها اسْتِدَامَةُ الأمْرِ واتِّصَالُه يُقَال: "(كَان ذَلِكَ عَامَ كذا وهَلُمَّ جَرًّا إلى اليَوْم) " وأصْلُه مِنْ الجَرِّ: (السَّحْب)، وانْتَصَب (**جَرًّا**) على المَصْدَر أو الحَال».اهـ **وقال النوويُّ** في «شرحه على مسلم» (١/ ١٣٩): «وَقَوْلُ مُسْلِمٍ: (وَهَذَا أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ وَأَبُو رَافِعٍ الصَّائِغُ، وَهُمَا مَنْ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَصَحِبَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ مِنَ الْبَدْرِيِّينَ هَلُمَّ جَرًّا) قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ اسْتِعْمَالِ (**هَلُمَّ جَرًّا**)؛ لِأَنَّهَا **إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ فِيمَا اتَّصَلَ إِلَى زَمَانِ الْمُتَكَلِّمِ بِهَا**، وَإِنَّمَا أَرَادَ مُسْلِمٌ: **فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ**، وَقَوْلُهُ: (**جَرًّا**) مَنُونٌ قَالَ صَاحِبِ الْمَطَالِعِ: قال ابن الْأَنْبَارِيِّ مَعْنَى (**هَلُمَّ جَرًّا**): سِيرُوا وَتَمَهَّلُوا فِي سَيْرِكُمْ وَتَثَبَّتُوا، وَهُوَ مِنَ **الْجَرِّ**، وَهُوَ: (تَرْكُ النَّعَمِ فِي سَيْرِهَا) **فَيُسْتَعْمَلُ فِيمَا دُوْوِمَ عَلَيْهِ من الأعْمَال**. قال ابنُ الْأَنْبَارِيِّ فَانْتَصَبَ (**جَرًّا**) عَلَى الْمَصْدَرِ أَيْ: (**جَرُّوا جَرًّا**) أَوْ عَلَى **الْحَالِ** أَوْ عَلَى **التَّمْيِيزِ**».اهـ **وقال الهَرَرِيُّ** في «الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» (١/ ٥٣٤): «وقوله: (**هَلُمَّ جَرًّا**) (**هَلُمَّ**) هنا: اسم فعل أمر بمعنى استمرَّ، و(**جَرًّا**) بمعنى: استمرارًا مفعول مطلق معنوي لـ (**هَلُمَّ**)، والمعنى: استمرَّ أيها المخاطبُ استمرارًا في عَدِّ، طبقات الصحابة من الأُحُديين وأصحاب بيعة الرِّضْوان مثلًا. اهـ من رسالتنا "**هدية أولي العلم والإنصاف**"».اهـ وفي كتاب «حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك» (١/ ٥٤٠ بترقيم الشاملة آليا): «قولُهم: (**هَلُمَّ جَرًّا**)، أصلُه: **تَعَالَوا جُرُّوا جَرًّا**، وأصلُه من (الْجَرِّ في السَّوْق)، وهو: (أن تُترَك الإبل والغنم ترعى في مسيرها)، و(**هَلُمَّ**) **تدل على المَجِيء، وهو أَعَمُّ من الجَرِّ، وقد يكون التقديرُ: هَلُمَّ جارِّينَ جَرًّا**، وكذا أَهْلُ الأمثال».اهـ

۞ قَالَ الْخُضَرِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ (٢/ ٤٧٩) مُبَيِّنًا حركة العين من مضارع (حَلَّ): «وأَمَّا الْمُضَارِعِ فإن كان بمعنى مقابل **الحُرْمَة** فبالكسر،[قُلْتُ: ومنه قوله تعالى:﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾] أو بمعنى (**نَزَلَ البَلَدَ** مثلًا) فبالضَّمِّ [قُلْتُ: ومنه قوله تعالى:﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾] وَكَذَا بمعنى **فَكَكْتُ العُقْدَةَ** [قُلْتُ: ومنه قوله تعالى:﴿وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى ﴿٢٧﴾﴾]، أَمَّا بمعنى **نُزُولِ الغَضَبِ ووُجُوبه** فبالوجهين، وبهما قُرِئَ: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ ﴿٨١﴾﴾ [سورة طه:٨١]».اهـ

قُلْتُ: قَرَأَ الكِسَائِيُّ ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ بِضَمِّ الحَاءِ، وكذلك ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾ بِضَمِّ اللَّام وقَرَأَ البَاقُونَ بالكسرِ فيهما على القياس في المُضَاعَفِ اللَّازِم، وأَمَّا قوله تعالى: ﴿أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ فاتفقوا على كسر الحاء.

● وقد نظم بعضُم هذه الفائدة كما في حاشية الطُّرَّة صـ(٢٣٥) باعتناء عبد الحميد الأنصاري، فقال:

الْبَيْتُ حَلَّ بِهِ، وَحَلَّ عُقْدَتَهُ *** بِالضَّمِّ آتِيهِمَا، وَاكْسِرْ خِلَافَ حَرُمْ

وَحَلَّ دَيْنٌ، وَفِي حَلَّ الْعَذَابُ بِهِ *** وَجْهَانِ قَدْ رُوِيَا عَمَّنْ مَضَى وَقَدُمْ

تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُوْمُهُ(١)

٢٦٧-عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْـمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ «هَا» غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ «عَمِلْ»

ينقسمُ الفِعْلُ إلى مُتَعَدٍّ ولازِمٍ.

فالْـمُتَعَدِّيِّ: هو الذي يَصِلُ إلى مفعُولِه بغيرِ حرفِ جَرٍّ، نحو: «ضَرَبْتُ زَيدًا».

واللَّازِمُ: ما ليس كذلك(٢)، وهو: ما لا يَصِلُ إلى مفعولِه إلَّا بِحَرْفِ جَرٍّ. نحو:

مَنْ لَمْ تُزِلْ جَذْوَةُ «الْمِصْبَاحِ» ظُلْمَتَهُ *** تَطُلْ جَهَالَتُهُ ضَبْطَ اللُّغَى وَتَدُمْ

قوله: (آتِيهِمَا) أي: مضارعهما. وقوله: (اللُّغَى) جمع لُغَةٍ. وقوله: (جَذْوَة) بتثليث حركة الجِيم. وبها قُرِئَ قوله تعالى: ﴿أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴿٢٩﴾﴾ قَرَأَ عَاصِمٌ **بِفَتْحِ الجِيم**، وقَرَأَ حَمْزَةُ وَخَلَفُ العَاشِرِ **بِضَمِّ الجِيم**، وقَرَأَ البَاقُونَ **بكسر الجِيم**.

(١) قَالَ الْـخُضَرِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ (١/ ٤٠٣): (لُزُوْمُهُ) عَطْفًا على (تَعَدِّي) فهو تابعٌ له في إعراب التَّرَاجِم من رفْعٍ وغيره، وهو من إضافَةِ الصِّفَةِ للموصوف. أي: الفعل الـمتعَدِّي والفعل اللَّازِم؛ لأَنَّـهُمَـا الـمذكوران صَرَاحَةً، لا نفس التَّعَدِّي واللُّزُوم.اهـ

(٢) هذا كقول الْـمُصَنِّـفِ: (وَلَازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى) وهو صريحٌ في انحصار الفعل في القسمين، لكن الـجمهور على أنَّ (كَانَ وأَخَوَاتِـها) واسطة. والظَّاهِرُ أنَّ موضوع كلام الْـمُصَنِّـفِ الأفعال التَّامَّة بدليل قوله: (فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ) وإلَّا لقَالَ: (أَوْ خَبَـرَهُ)، ولتَقَدُّم الكلام على الناقصة فلا يـخالف الـجمهور.اهـ من حَاشِيَةِ الْـخُضَرِيِّ (١/ ٤٠٣-٤٠٤)، وفي «شرح الكافية الشافية» (٢/٦٣٦-٦٣٧): «**من الأفعال أفعال استعملت بوجهين، والمعنى واحدٌ**: كـ(نَصَحْتُ، وشَكَرْتُ، وكِلْتُ، وَوَزَنْتُ) يقال: (شَكَرْتُهُ وَشَكَرْتُ لَهُ، وَنَصَحْتُهُ وَنَصَحْتُ لَهُ، وَكِلْتُهُ وَكِلْتُ لَهُ، وَوَزَنْتُهُ وَوَزَنْتُ لَهُ). قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾﴾ [بغير ذِكْرِ اللَّامِ، وَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ ﴿وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ والأكثر ذكر اللام الـجار وقال التَّـفْـتَازَانِي: اللامُ زائدةٌ؛ لأنَّ معنى: (نصحت زيدًا، ونصحت له) مستويان.اهـ].

ومن الأفعال أفعال جُمِعَ لَهَا التَّعَدِّي واللُّزُوم مع اختلافِ المعنى كـ(فَغَرَ زيدٌ فَاهُ، وَشَحَاهُ -بالشين الْمُعْجَمَة والحاء الْمُهْمِلَة-) بمعنى: (فَـتَحَهُ) و(فَغَرَ الفَمُ، وَشَحَا) بمعنى: (انْـفَـتَحَ).

«مَرَرْتُ بِـزَيْـدٍ». أو لَا مفعولَ لَهُ. نحو: «قَامَ زَيْـدٌ».

وَيُسَمَّى مَا يَصِلُ إلى مفعولِهِ بِنَفْسِهِ: **فِعْلًا مُتَعَدِّيًا، وواقِعًا، ومُجَاوِزًا**، وما ليس كذلك يُسَمَّى: **لازِمًا، وقاصِرًا، وغير مُتَعَدٍّ**، وَيُسَمَّى: **مُتَعَدِّيًا بحرف جَرٍّ**[(١)].

وعلامةُ الفِعْلِ الْـمُتَعَدِّيِّ[(٢)]: أن تتصلَ بِـهِ هَاءٌ تعُود على غيرِ الـمَصْدَرِ[(٣)]، **وهي هاء المفعول به**، نحو: «**البَابُ أَغْلَقْتُهُ**»[(٤)].

ومن ذلك: (**زَادَ وَنَقَصَ**) يكونان مُتَعَدِّيَين، ولَازِمَين وإذا تَعَدَّيَا: تَعَدَّيَا إلى مفعولين كقوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ﴾». اهـ

(١) وَهَذَا الوَصْفُ الأخِير خَاصٌّ بِـنحوِ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) بخلاف نحو: (قَامَ زَيْدٌ).

(٢) أي: بنفسه وَضْعًا؛ لأنَّه الـمُراد عند الإطلاق لا الـمُعَدَّى بالـحَرْفِ، ولا بِنَـزْعِ الْـخَافِضِ. اهـ من حَاشِيَة الْـخُضَرِيِّ (١/ ٤٠٣).

(٣) أي: وغير الظَّـرْف أيْضًا، فإنَّ ضميره يَتَّصِلُ باللَّازم كالـمصدر، نحو: (اللَّيْلَةَ قُمْتُهَا، والنَّهَارَ صُمْتُهُ) وإنـما لم يذكُـرْهُ الْـمُصَنِّـفُ؛ لأنَّه لا يَتَّصِلُ به إلَّا تَوَسُّعًا بحذْف الـجارِّ. والأصلُ: (قُمْتُ فيها، وصُمْتُ فِيْهِ) بخلاف ضمير الـمصدر. اهـ من حَاشِيَة الْـخُضَرِيِّ (١/ ٤٠٣).

(٤) وفي التنزيل: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ﴾. **وَلِلْمُتَعَدِّي عَلامَةٌ ثانِيَةٌ**، وهيَ: أنْ يَصِحَّ أنْ يُصَاغَ منه **اسْمُ مفعولٍ تَامٍّ بِاطِّرَادٍ**. نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا، فَزَيدٌ مَضْرُوبٌ). ومعنى قوله: (تَامٍّ) أي: مستغنٍ عن حرف الجر. بخلاف (جَلَسْتُ على الكُرْسِيِّ)، فـ(الكُرْسِيُّ مَجْلُوْسٌ عَلَيْهِ). ومعنى قوله: (بِاطِّرَادٍ) لإخراج نحو: (تَمُرُّونَ الدِّيَارَ) فإنه يَصِحُّ أنْ يُصَاغَ منه اسْمُ مفعولٍ فيقال: (الدَّارُ مَمْرُورةٌ) لكن لا بِاطِّرَادٍ؛ لأنَّ (مَرَّ) فعل لازم لا يتعدَّى إلَّا بحرف الجرِّ، قال تعالى: ﴿مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾﴾. انظر «حاشية الصبان» (٢/ ١٢٦). والعلامة الثَّانية للفعل المتعدِّي اقتصر عليها النَّاظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح الكافية» (٢/ ٦٢٩) حيث قال:

إِنْ تَـمَّ لِلْفِعْـلِ اسْـمُ مَفْعُـولٍ نُعِـتْ *** بِـ(وَاقِعٍ) أَوْ (مُتَعَـدٍّ) كَـ(مُقِتْ)

واحْتَرَزَ بـ(هاء) غيرِ الـمصدرِ من (هاءِ) الـمصدرِ فإنـها تتَّـصِلُ بالْـمُتَعَدِّي وَاللَّازِمِ فلا تدُلُّ عَلَى تَعَدِّي الفِعْلِ.

فمثال الـمُتَّصِلَةِ بالْـمُتَعَدِّي: «الضَّرْبُ ضربْـتُـهُ زَيْدًا»، أي: «ضربْـتُ الضَّرْبَ زَيْدًا»، ومثالُ الـمتَّـصِلَةِ باللَّازِمِ: «القِيَامُ قمْتُـهُ[1]» أيْ: قُمْتُ القِيامَ.

٢٦٨- فَانْصِـبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَـــمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: «تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ»

شَأْنُ الفعل الْـمُتَعَدِّي أن ينصب مفعوله إن لم يَـنُبْ عن فَاعِلِهِ، نَحْوُ: «تَدَبَّـرْتُ الْكُتُبَ» فإن ناب عنه وَجَبَ رَفْعُـهُ كمـا تَـقَدَّم، نَحْوُ: «تُدُبِّـرَتِ الْكُتُبُ».

وقد يُرفَعُ المَفعُولُ ويُنْصَبُ الفَاعِلُ عند أَمْنِ اللَّبْسِ، كقولـهم: «**خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ**»[2]، **ولا ينقاسُ ذلك، بل يقتصر فيه على السَّمَـاع**.

---

(١) وتقول في إعراب هذه الهاء: «هَاءُ الغَائب: ضمير مُتَّصِلٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصْبٍ نَائِبٌ عَنِ المَفْعُولِ المُطْلَقِ؛ لأَنَّهُ ضَمِيرُ المَصْدَرِ(القِيَامِ)».

(٢) بِـرَفْع (الثَّوْبِ) وَنَصْب (الـمِسْمَـارِ)، ومثله: (**كَسَرَ الزُّجَاجُ الحَجَرَ**) بِـرَفْع (الزُّجَاجِ) وَنَصْب (الـحَجَرِ)، وقاسه ابْنُ الطَّرَّاوة عَمَلًا بِقِرَاءةِ ابْنِ كَثِيرٍ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمَ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٌ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ بِنَصْبِ (آدَمَ)، وَرَفْعِ (كَلِمَـاتٍ)، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ بِرَفْعِ (آدَمَ)، وَنَصْبِ (كَلِمَـاتٍ) -بِكَسْرِ التَّاءِ- وَرُدَّ بإمكان حـمْلِهِ على الأصل من أنَّ الـمرفوع هو الفاعل؛ لأنَّ التَّلَقِي نِسْبَةٌ من الـجانبين. اهـ من حَاشِيَةِ الْـخُضَرِيِّ (١/ ٣٥٨-٣٥٩) بتصرُّفٍ يسير وزيادة. وقال مُحَمَّد محيي الدِّين عبد الحميد: والظاهرُ من هذه العباراتِ كُلِّها أنَّ الاسمَ المنصوبَ في هذه الـمُثُل التي ذَكَرُوها هو الفاعلُ، والاسمَ المرفوعَ هو المفعولُ، وأنَّ التغيُّرَ لم يحصل إلا في حَرَكَات الاعراب، لكن ذهب الجَوْهَرِي إلى أنَّ المنصوبَ هو المفعولُ به، والمرفوعَ هو الفاعلُ، والتغييرُ إنَّما حصلَ في المعنى، وهذا رأيٌ لـجماعةٍ من النحاةِ، وقد اختارَهُ الشَّاطبيُّ.اهـ

والأفعالُ الْـمُتَعَدِّيةُ على ثلاثـةِ أقسامٍ: أحدها: ما يتعدَّى إلى مفعولين، **وهي قسمان: أحدهما**: ما أصل الـمفعولين فيه الـمبتدأ والـخَبَـرِ كـ«ظَنَّ وأَخَوَاتِـها».

والثَّاني: ما لَـيْسَ أصلُهُمَـا ذلك، كـ«أَعْطَى وَكَـسَا».

والقسم الثاني: ما يَـتَـعَدَّى إلى ثلاثةِ مَفَاعِيلَ، كـ«أَعْلَمَ وَأَرَى».

والقِسْمُ الثَّالِثُ: ما يَـتَـعَدَّى إلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، كَـ«ضَرَبَ» ونحوه.

٢٦٩- وَلَازِمٌ غَيْرُ الْـــمُعَـدَّى، وَحُتِمْ ... لُـــزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَـــ «نَـــهِمْ»

٢٧٠-كَذَا «افْعَلَلَّ»، وَالْمُضَاهِي «اقْعَنْسَسَا» ... وَمَا اقْتَضَـــــى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَـــا

٢٧١- أَوْ عَرَضًـــا، أَوْ طَاوَعَ الْـــمُعَدَّى ... لِـوَاحِـدٍ كَـــــ «مَـدَّهُ فَـامْـتَـدَّا»

اللَّازِمُ: هو ما ليس بِمُتَعَدٍّ، وهو: ما لا يَـتَّـصِل به هاءُ ضمير غير الـمَصْدَرِ، **ويَـتَحَتَّمُ اللُّزُومُ لكل فِعْلٍ دَالٍّ على سَجِيَّةٍ**، وهي: **الطَّبِيْعَةُ**[(١)]، نحو: «شَرُفَ وَكَرُمَ وَظَـرُفَ وَنَـهِمَ» وكذا **كُلُّ فِعْلٍ على وزنِ «افْعَلَلَّ»** نحو: «اقْشَعَرَّ وَاطْمَأَنَّ» أو **على وَزْنِ «افْعَنْلَلَ»** نحو: «اقْعَنْسَسَ واحْرَنْجَمَ»[(٢)]، أو **دَلَّ على نَظَافَةٍ** كَـ«طَهُرَ الثَّوْبُ

---

(١) أي: «والسَّلِيقَة، وهي: (أي: **السَّجِيَّة**) ما ليس حركة جسم من وَصْفٍ مُلازِم للذَّاتِ غير مُنْفَكٍّ عنها، نحو: (جَبُنَ وَشَجُعَ) من الأفْعَالِ اللازمَةِ الصَّادِرَةِ عن الطَّبِيعَةِ التي لا شُعُورَ لها بما يَصْدُرُ منها، **وَضُمَّ عينُ الفِعْلِ لِمُنَاسَبَةِ انْضِمَامِ الطَّبِيعَةِ إلى الذَّاتِ عندَ صُدُورِ هذه الأفعال منها**، قاله شارح (القُصَارَى [في الصَّرْفِ])».اهـ من «التصريح على التوضيح» (١/ ٤٦٤).

(٢) قَالَ الْـخُضَرِيُّ في حَاشِيَتِهِ (١/ ٤٠٥): (الـمُضَاهِي أي: الـمُشَابِه، والأولى حَـمْلُ الـمُضَاهاة فيهما على مُطْلَقِ الـمُوَازَنة، **والحاصل أنَّ كُلًّا** من **«افْعَنْلَلَ»** كَـ«اقْـعَـنْـسَـسَ» ومن **«افْعَنْلَى» كـ(اسْلَنْقَى)** أي: نام على ظهره. و(**احْرَنْبَى** الدِّيْكُ): إِذَا انتَفَشَ لِلقِتَال. مُلْحقٌ بـ**«افْعَنْلَلَ»** الأصلي

ونَظُفَ»، أو **على دَنَسٍ** كـ«دَنِسَ الثَّوْبُ وَوَسِخَ»، أو **دَلَّ على عَرَضٍ** نحو: «مَرِضَ زَيْدٌ واحْمَرَّ»[(١)] ، أو **كَانَ مُطَاوِعًا لِمَا تَعَدَّى إلى مفْعُولٍ وَاحِدٍ**، نحو: «مَدَدْتُ الحَدِيدَ فَامْتَدَّ»، وَ«دَحْرَجْتُ زَيْدًا فَتَدَحْرَجَ».

واحْتَرَزَ بقوله: (لِوَاحِدٍ) مِمَّا **طَاوَعَ الْمُتَعَدِّي إلى اثنين** فإنه لا يكون لازِمًا، بل يكون **مُتَعَدِّيًا إلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ**[(٢)] ، نحو: «فهَّمْتُ زيدًا المسألةَ فَفَهِمَهَا»، و«علَّمْتُه النَّحْوَ فَتَعَلَّمَهُ».

كـ(احْرَنْجَمَ) أصلي اللامين، وكلها لازمة.اهـ بتصرُّفٍ. **وشَذَّ تَعَدِّي (اغْرَنْدَى واسْرَنْدَى) -ولا ثَالِثَ لَهُمَا كما في «المُغْنِي» (٣/ ١٥٩) -** في قول الرَّاجِز:

قـد جَعَـلَ النَّعَـاسُ يَسْـرَنْدِيْـنِي *** أدْفَعُـهُ عَنِّـي ويَغْرَنْـدِينِي

الشاهد: (يَسْـرَنْدِيْـنِي) وَ(يَغْرَنْدِينِي) أي: يَعْلُوني ويَغلِبُنِي.

(١) وبقي من **الأَوْزَان التي لا تكون إلَّا لازمة**: ١- (انْـفَعَلَ) نحو: (انْطَلَقَ وَانْـكَسَرَ). ٢- أنْ يكُونَ مُوازِنًا لـ(افوَعَلَّ) كـ (اكْوَهَدَّ الفَرْخُ) إذَا ارْتَعَدَ. ٣و٤- كَوْنُـهُ عَلَى (فَعَلَ) أوْ (فَعِلَ) بالكسر **وَوَصْفُهُمَا على (فَعِيلٍ) نحو:** (ذَلَّ) وَ(قَوِيَ). ٥- كَوْنُه على (أفعَل) بمعنى صَارَ ذَا كَذَا، نَحْو: (أَغَدَّ البعيرُ): إذا صار ذَا غُدَّةٍ، و(أَحْصَدَ الزَّرْعُ): إذَا صَارَ صَالِـحًا لِلْحَصَادِ. ٦- أنْ يكُونَ على وزنِ (اسْتَـفعَلَ) الدَّالِّ على التَّحَوُّلِ كـ (اسْتَحْجَرَ الطِّـيْـنُ)، وَكَقولِهم في الـمَـثَـلِ: (إنَّ البُغَاثَ بأَرْضِنَا يَسْـتَـنْـسِـرُ). ٧- (افْعَلَّ) كـ(ازْوَرَّ). ٨-(افْعَالَّ) كـ(ادْهَامَّ). ٩- أَنْ يَدُلَّ على لَونٍ كـ(احْـمَرَّ، واخْضَرَّ، وَأَدِمَ). ١٠- أنْ يَدُلَ على حِلْـيَـةٍ كـ(دَعِجَ، وَكَحِلَ، وَسَمِنَ، وَهَـزِلَ).

(٢) قال ابن هِشَامٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (صـ٦٧٥): «وَأَصله أَن الـمُطاوِع-بالكسر- ينقص عَن الـمُطَاوَع-بالفتح- دَرَجَة، كـ(ألبسته الثَّوْب فلبسه، وأقمته فَقَامَ)، وَزَعَم ابْن بَـرِّيٍّ: أَن الْفِعْل ومطاوِعَه **قد يتفقان فِي التَّعَدِّي لاثْنَيْنِ** نَحْو: (استخبرته الْـخَبَر فَأَخْبرنِي الْـخَبَر واستفهمته الحَدِيث فأفهمني الـحَدِيث واستعطيته درهما فَأَعْطَانِي درهما) **وَفِي التَّعَدِّي لوَاحِد** نَحْو: (استفتيته فأفتاني واستنصحته فنصحني)، **وَالصَّوَاب مَا قَدمته لَك وَهُوَ قَول النَّحْوِيين** وَمَا ذكره **لَيْسَ من بَاب الـمُطَاوَعَة**، بل من باب **الطَّلب والإجابة**».اهـ

النَّائِبُ عَنِ الفاعِلِ(١)

٢٤٢- يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ كَـ «نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ»

يُحْذَفُ الفاعِلُ ويُقام المفعول به مُقامَهُ، فيُعْطَى ما كان للفاعِلِ من لُزُومِ الرَّفْعِ ووُجُوبِ التَّأَخُّرِ عَن رافعِهِ وَعَدَمِ جَوازِ حَذْفِهِ، وذلك نحو: «نِيلَ خَيْرُ نَائِلٍ» فـ«خَيْرُ نَائِلٍ» مفعولٌ قائمٌ مَقام الفاعِلِ، والأصْل: «نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلٍ» فحُذِفَ الفاعِلُ، وهو «زَيْدٌ» وأقيم المفعُول به مُقامَه وهو: «خَيْرُ نَائِلٍ»، ولا يجوز تقديمه فلا تقول: «خَيْرُ نَائِلٍ نِيْلَ» على أنْ يكونَ مفعولًا مقدَّمًا، **بل على أن يكون مبتدأً، وخَبَرُهُ الجُمْلَةُ التي بعدَهُ**، وهي: «نِيْلَ»، والمفعولُ القائمُ مَقَام الفاعِلِ ضميرٌ مستترٌ، والتقدير: «نِيْلَ هُوَ»، وكذلك لا يجوز حذفُ «خَيْرُ نَائِلٍ» فتقول: «نِيْلَ».

---

(١) قال أبو العباس ابن حمدون رَحِمَهُ ٱللَّهُ على المكودي (١/ ٢١٧): «عبارة الناظم بـ(النَّائِب عَنِ الفاعِلِ) أحسن من عبارة النحويين بقولهم: (الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) من وجوه ثلاثة: أحدها: أنَّها أخصرُ[؛ لأنَّ تلك العبارة فيها طول: (الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ)، فهي ست كلمات، وَأَمَّا (النَّائِبُ عَنِ الفَاعِلِ) فهي ثلاث كلمات في الجملة]. ثانيها: أنَّ عبارته جامعة، وعبارتهم غير جامعة؛ لأنَّها تقضي أنَّ النَّائب لا يكون إلَّا مفعولًا به مع أنه يكون غير مفعول به كما يأتي في قوله:

٢٥٠-وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

ثالثها: أنَّ عبارته مانعة، وعبارتهم غير مانعة؛ لصدقها بالْمَفْعُولِ الثاني الذي لم يَنُبْ في نحو: (أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا) فيصدق على (دِرْهَمًا) أنه مفعول لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مع أنه ليس بمراد، وقول أبي حَيَّان: (لَمْ أَرَ هذه التَّرجمة لغير ابن مالك) يحتمل الذَّمَّ على عادته أو المَدْح وهو الإنصاف لِمَا قُلْنَا.اهـ **قال أبو الفداء**: نَصُّ كلام أبي حيَّان في كتابه «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» (٦/ ٢٢٥): «هذا الاصطلاح في باب الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بـ(النَّائِبِ) لم أره لغير هذا الْمُصَنِّف، وإنما عبارة النحويين فيه أن يقولوا: (باب الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ)، ولا مُشَاحَّة في الاصطلاح».اهـ

٢٤٣-فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَـ«وُصِلْ»

٢٤٤- وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَـ«يَنْتَحِي» الْمَقُولِ فِيهِ: «يُنْتَحَى»

يُضَمُّ أَوَّلُ الفِعْلِ الَّذِيْ لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ مُطْلَقًا، أَيْ: سَوَاءٌ كَانَ مَاضِيًا أو مُضَارِعًا(١)، ويُكْسَرُ مَا قبل آخِرِ الْمَاضِي(٢)، ويُفْتَحُ ما قبل آخِرِ الْمُضَارِعِ.

ومثالُ ذَلِكَ في الْمَاضِي قَوْلُكَ في «وَصَلَ»: «وُصِلَ»، وفي الْمُضَارِعِ قَوْلُكَ في «يَنْتَحِي»: «يُنْتَحَى».

٢٤٥- وَالثَّانِيَ التَّالِيَ «تَا الْمُطَاوَعَهْ» كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ

٢٤٦- وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ كَالْأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَـ«اسْتُحْلِي»

إذا كان الفِعْلُ المبني للمفْعُولِ مُفْتَتَحًا بِتَاءِ المُطَاوَعَةِ ضُمَّ أَوَّلُهُ وثَانِيْهِ(٣)،

---

(١) قال ابن حمدون رَحِمَهُ ٱللَّهُ صـ(٥٢): «ضُمَّ أَوَّلُهُ؛ لِيَحْصُلَ الفرق بينه وبين المبني للفاعل من أوَّلِ مَرَّةٍ؛ كيْ لا يقع لَبْسٌ بينهما، وَلَمَّا كان المبني للفاعِلِ يكون ماضيًا ومضارِعًا، وكان من العَرَبِ مَنْ يَكْسِر حرف المُضارعة خُصَّ بالضَّمِّ؛ لئلَّا يقع اللَّبْسُ بينه وبين المُضَارع المَبني للفاعِلِ في تلك اللُّغَة».اهـ

(٢) ظَاهِرًا كـ(ضُرِبَ) أو مُقَدَّرًا كـ(رُدَّ وبِيْعَ واخْتِيْرَ)، ومِن العَرَبِ مَن يُسَكِّنه كقوله:

خَوْدٌ يُغَطِّي الفَرْعُ منها المُؤْتَزَرْ *** لَوْ عُصِرَ مِنْهَا البَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرْ

قال ابن حمدون رَحِمَهُ ٱللَّهُ صـ(٥٣): فإنْ كانَ **مُعْتَلَّ اللَّامِ** كـ(رُضِيَ[وَرُئِيَ]) فإنَّ **طَيِّئًا**: تَفتح عَينَه، وتقلِب اليَاءَ أَلِفًا، [فتقول: (رُضَى، وَرُؤَى) و] كقول زَيْدِ الْخَيْلِ(الخَيْر)الطَّائِي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثُوْنَه *** على مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَا رُضَا

وحَكَى قُطْرُب: (ضِرْبَ) في (ضُرِبَ) على نقل كَسْرة الرَّاء إلى الضَّاد، وإسْكان الرَّاء، وهو شَاذٌّ.

(٣) قال الحضرميُّ في «فتح الأقفال» (صـ ١٥٨): «إنَّما ضَمُّوا الثاني مِمَّا أَوَّلُه تاء مزيدة؛ لأنه لو بقي مفتوحًا مع ضمِّ الأوَّل وكَسْرِ ما قبلِ الآخِر لَالتبس بالمضارع المسند إلى الفاعل المبدوء بالتاء،

وذلك كقولِكَ في «تَدَحْرَجَ»: «تُدُحْرِجَ»، وفي «تَـكَسَّرَ»: «تُـكُسِّرَ» وفي «تَغَافَلَ»: «تُـغُوفِلَ».

وإن كانَ مُفْـتَـتَحًا بـهَمْزَةِ وَصْلٍ ضُمَّ أَوَّلُـهُ وَثَالِثُـهُ، وَذَلِكَ كقولِكَ في «اسْتَحْلَى»: «اسْتُحْلِيَ»، وفي «اقْـتَـدَرَ»: «اقْـتُـدِرَ»، وفي «انْطَـلَـقَ»: «انْـطُـلِقَ».

٢٤٧- وَاكْسِـــرْ أَوَ اشْـمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلْ عَيْنًا، وَضَمٌّ جَا -كَ«بُوعَ»- فَاحْتُمِلْ

إذا كانَ الفِعْلُ الـمَبْنِي للمفعول ثُلاثِيًّا مُعْتَلَّ العَيْـنِ فَقَدْ سُمِعَ في فَائِـهِ ثلاثَـةُ أَوْجُـهٍ:

(١) إِخْلاصُ الكَسْرِ، نحو: «قِيْلَ وَبِيْعَ»، وَمِنْهُ قولُهُ [الرَّجَز]:

ش١٥٤-حِيْكَتْ عَلَى نِـيْـرَيْـنِ إِذ تُـحَاكُ تَـخْـتَـبِطُ الشَّـوْكَ، وَلَا تُشَـاكُ

(٢) وَإِخْلاصُ الضَّمِّ، نَحْوُ: «قُـوْلَ وَبُـوْعَ»، ومنه قَوْلُهُ [الرَّجَز]:

ش١٥٥- لَيْـتَ وَهَـلْ يَنْفَعُ شَـيْئًا لَيْـتُ لَيْـتَ شَـبَابًا بُـوْعَ فَاشْـتَرَيْتُ

وهي لغةُ بني دُبَـيْـرٍ وبني فَـقْـعَسَ، [وهما: من فُصحاء بني أَسَد].

(٣) والإِشْمَامُ[(١)]، وهو: الإتيانُ بالفاءِ بحركةٍ بين الضَّمِّ والْكَسْرِ، ولا يَظْهَرُ ذَلِكَ إلا في اللَّفْظِ، ولا يَظْهَرُ في الْخَطِّ، وقد قُرِئَ في السَّبْعَةِ قولُه تعالى: ﴿وَقِيلَ

نحو: أنت تُعَلِّم زيدًا العِلْمَ، مضارع علَّمه العِلْمَ ، المُضَعَّف».اهـ

(١) وهو لُغَةٌ متوسِّطةٌ بين اللُّغَتين. قال في «شرح التصريح على التوضيح» (١/ ٤٣٧): «وإِشْمـامُ الكَسْرِ الضَّمَّ لُغَة كثيرٍ من قيس، وأكثر بني أَسَد».اهـ

يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ [سورة هود:٤٤]. بالإشمامِ في: (قِيْلَ وغِيْضَ)[(١)].

٢٤٨- وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِـ«بَاعَ» قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: «حَبْ»

إِذَا أُسْنِدَ الفِعْلُ الثُّلاثِيُّ المُعْتَلُّ العَيْنِ بعد بنائِهِ للمفعُولِ إلى ضميرِ متكلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ أو غَائِبٍ، فإمَّا أنْ يكونَ وَاوِيًّا أو يَائِيًّا.

فإنْ كانَ وَاوِيًّا نحو: «سَامَ»، من «السَّوْمِ» وَجَبَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ كَسْرُ الفاءِ أو الإشْمَامُ، فتقول: «سِمْتُ»، ولا يجوزُ الضَّمُّ. فلا تقول: «سُمْتُ»؛ لِئَلَّا يلتبسَ بفعلِ الفاعِلِ فإنه بالضَّمِّ لَيْسَ إلَّا، نحو: «سُمْتُ العَبْدَ».

وإنْ كَانَ يائِيًّا نحو: «بَاعَ» من البَيْعِ، وجب عند الْمُصَنِّفِ -أيضًا- ضَمُّهُ أو الإشْمَامُ فتقول: (بُعْتَ يا عَبْدُ) ولا يجوز الكَسْرُ، فلا تقولُ: (بِعْتَ)؛ لِئَلَّا يلتبس بفعلِ الفَاعِلِ، فإنه بالكَسْرِ فَقَط، نحوُ: (بِعْتُ الثَّوْبَ).

وهذا معنى قوله: (وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ) أي: وإنْ خِيفَ اللَّبْسُ في شكْلٍ من الأشْكالِ السَّابِقَةِ -أعْنِي الضَّمَّ والكَسْرَ والإشْمَامَ- عُدِلَ عَنْهُ إلى شكلٍ

---

(١) قال ابن الجَزَرِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٠٨):«(وَاخْتَلَفُوا) فِي: (﴿قِيلَ﴾ ﴿وَغِيضَ﴾،﴿ وَجِأْيَءَ ﴾،﴿ وَحِيلَ ﴾، ﴿وَسِيقَ﴾ وَ﴿سِيءَ ﴾ وَ﴿سِيٓئَتْ﴾)، فَقَرَأَ الْكِسَائِيُّ وَهِشَامٌ [عن ابن عامرٍ] وَرُوَيْسٌ [عن يعقوب] **بِإِشْمَامِ الضَّمِّ كَسْرَ أَوَائِلِهِنَّ**. وَافَقَهُمُ ابْنُ ذَكْوَانَ [عن ابن عامرٍ] فِي (**حِيلَ وَسِيقَ وَسِيْءَ وَسِيئَتْ**)، وَوَافَقَهُمُ الْمَدَنِيَّانِ[نَافِعٌ وأبو جَعْفَرٍ] فِي (**سِيْءَ وَسِيئَتْ**) فَقَطْ. **وَالْبَاقُونَ بِإِخْلَاصِ الْكَسْرِ**».اهـ

غيرِهِ لا لَـبْـسَ مَعَهُ.

هذا ما ذكره الْـمُصَنِّـف، **والذي ذَكَرَهُ غيرُه أنَّ الكَسْرَ في الواوِي، والضَّمَّ في اليائِيِّ والإشْمَـامَ هو الـمُخْتَارُ**، ولكن لا يـجب ذلك، بل يـجوز الضَّمُّ في الواويِّ، والكَسْرُ في اليائيِّ.

وقوله: (وَمَا لِـ «بَاعَ» قَدْ يُـرَى لِنَحْوِ: «حَبْ») معناه: أن الذي ثبت لفاء «بَاعَ» من جوازِ الضمِّ والكسرِ والإشْمـامِ يَـثْـبُت لِفَاءِ الـمُضَاعَفِ، نحو: «حَبَّ» فتقول: «حُبَّ» وَ«حِبَّ» وإن شِئْتَ أَشْمَمْتَ(١).

٢٤٩- وَمَـا لِفَـا «بَـاعَ»: لِـمَـا الْعَـيْنُ تَـلِي فِي «اخْتَـارَ، وَانْقَـادَ» وَشِـبْهٍ يَـنْجَلِي

أي: يثبتُ عندَ البناءِ للمفعولِ لِـمَـا تليه العَيْنُ من كلِّ فِعْلٍ يكون على وزنِ

---

(١) أوجَب الجُمْهُور ضَمَّ فاء الثلاثي المُضعَّف عند بنائه للمجهول، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ وقال تعالى: ﴿هَـٰذِهِ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ ويرى بعض الكوفيين جواز الكسر، ويراه ابنُ هشامٍ الحَقَّ، ونص سيبويه على اطِّرَادِه، وذَكَر ابنُ هشامٍ أنه لُغَة بني ضَبَّة، وبعض تَمِيم.اهـ «شرح التصريح على التوضيح» (١/ ٤٣٩). وقد قَرَأَ الْـحَسَنُ وَعَلْقَمَةُ، وَيَحْيَى ابْنُ وَثَّابٍ، وَالْأَعْمَشُ:﴿رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾ بِكَسْرِ الرَّاءِ. «البحر المحيط» (٦/ ٢٩٦).

وَقَرَأَ -أيضًا- إِبْرَاهِيمُ، وَيَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ، وَالْأَعْمَشُ: ﴿وَلَوْ رِدُّوا﴾ بِكَسْرِ الرَّاءِ عَلَى نَقْلِ حَرَكَةِ الدَّالِ مِنْ (رُدِدَ) إلى الرَّاء» «البحر المحيط في التفسير» (٤/ ٤٧٨). وجوَّز ابنُ مالك الإشمام أيضًا، فقال في «التسهيل»: وقد تُشَمُّ فاء المُدْغَم.اهـ **وقال المَهَابَاذِي:** من أشَمَّ من العَرَب في (قِيْلَ وبِيْعَ) مِن المُعْتَلِّ أَشَمَّ هُنا» يعني: (في المُضَعَّف)، فتحصل في (فاء المُضاعف) ما ثبت في (فاء المُعتل) من: **(الكسر الخالص، والإشمام، والضم الخالص)، لكن الأفْصَح في المُضَعَّف**: إخلاص الضَّمِّ، ثُمَّ الإشمام، ثُمَّ إخْلاص الكسر.

«افْتَعَلَ» أو «انْفَعَلَ» وهو معتلُّ العينِ[١] مَا يَثْبُتُ لِفَاءِ «بَاعَ» من جَوازِ الكَسْرِ والضَّمِّ وذلك نحو: «اخْتَارَ، وَانْقَادَ» وشبههما، **فَيَجُوزُ فِي التَّاءِ والقَافِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ**: الضَّمُّ، نحو: (اخْتُوْرَ وانْقُوْدَ) والْكَسْرُ، نحو: (اخْتِيْرَ وانْقِيْدَ)، والإِشْمَامُ، وتُحَرَّكُ الهمزةُ بِمِثْلِ حَرَكَةِ التَّاءِ والقَافِ.

(١) فخرج نحو: (اعْتُبِرَ به، وانْطُلِقَ به). وكان على الشارح أن يزيد شرطًا وهو: أن يكون صحيح اللَّام، فخرج نحو: (اجْتَوَى وانْطَوَى).

نُونَا التَّوْكِيْدِ

٦٣٥- لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كَنُونَيِ «اذْهَبَنَّ، وَاقْصِدَنْهُمَا»

أي: يَلْحَقُ الفِعْلَ[(١)] للتَّوْكِيدِ نُونَانِ: إحداهما ثَقِيلَةٌ كَـ«اذْهَبَنَّ»، والأُخْرَى خَفِيفَةٌ[(٢)] كَـ«اقْصِدَنْهُمَا» وقد اجتَمَعَا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [سورة يوسف:٣٢].

٦٣٦- يُؤَكِّدَانِ «افْعَلْ»، وَ«يَفْعَلْ» آتِيَا ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطًا «آمَّا» تَالِيَا

٦٣٧- أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا وَقَلَّ بَعْدَ «مَا، وَلَمْ» وَبَعْدَ «لَا»

---

(١) وفهم من قوله: «لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ ...» أن التوكيد بهما مختص بالفعل؛ لأنَّ التقديم مُؤْذِنٌ بالاختصاص، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾﴾ فلا تدخل على الاسم ولا على الحرف، وقد تقدَّم أنَّ النونَ من معرِّفات الفعل ومن خواصِّهِ في قوله:

١١ - بِتَا «فَعَلْتَ، وَأَتَتْ» وَيَا «افْعَلِي» *** وَنُونِ «أَقْبِلَنَّ»: فِعْلٌ يَنْجَلِي

وما جاء على خلاف ذلك فشاذٌّ يُحفَظ وَلَا يُقاسُ عليه، نحو ما أنشده ابنُ جني في توكيد **اسم الفاعل** كقوله: أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا». والذي سَهَّل مثل هذه الضرورة أنَّ اسم الفاعل بمعنى الفعل، وكأنَّه لُوحِظ فيه معنى الفعل فدخلت عليه النون.

انظر «توضيح المقاصد» (٣/ ١١٧٠) للمرادي و«المقاصد الشافية» (٥/ ٥٢٨) للشاطبي.

(٢) وهما **أصلان عند البصريين**؛ لتخالف بعض أحكامهما، **كإبدال الخفيفة ألفًا** في نحو: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾﴾ ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾، **وحَذْفِهَا في نحو**: ([وَ]لَاتُهِينَ الفَقِيرَ ...) البيت، وكلاهما ممتنع في الثقيلة. قاله سيبويه «الكتاب» (٣/ ٥٢١). وهو الراجح.

وعُورِضَ بأنَّ الفَرْعَ قَدْ يختص بما ليس للأصل أحيانًا، **ومذهب الكوفيين أنَّ الخفيفة فرعُ الثقلية، وقيل** العكس، **وذكر الخليل أنَّ التوكيدَ بالثقيلة أَشَدُّ من الخفيفة.** على قاعدة: (زيادة المبنى لزيادة المعنى غالبًا)، ويدل له: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [يوسف: ٣٢] فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصًا على سجنه من كونه صاغرًا.

٦٣٨- وَغَـيْرِ «إِمَّـا» مِـنْ طَوَالِـبِ الْجَـزَا وَآخِـرَ الْـمُؤَكَّدِ افْـتَحْ كَـ «ابْـرُزَا»

أَيْ: تَلْحَقُ نُونَا التَّوْكِيدِ **فِعْلَ الأَمْرِ** نحو: (اضْرِبَنَّ زَيْدًا) [(١)]، والفِعْلَ **الْمُضَارِعَ**[(٢)] المستقبلَ **الدَّالَّ على طَلَبٍ** نحو: (لِتَضْرِبَنَّ زَيْدًا)، (وَلَا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا)، (وَهَلْ تَضْرِبَنَّ زَيْدًا) [(٣)].

---

(١) ومثله الدُّعَاء، نحو: (فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَينَا).

(٢) ولا يُؤَكَّد بهما الماضي لَفْظًا وَمَعْنًى مُطْلَقًا؛ لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال، وذلك ينافي الماضي، فلا تقول: «**قَامَنَّ زيدٌ، ولا اسْتَكبرنَّ بكرٌ**»، ولا نحو ذلك، وأمَّا إذا كان الماضي بمعنى المستقبل فقد يقال: إنه ليس كذلك؛ بل تلحقه النونان إذ ذاك. قال النَّاظِمُ ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح التسهيل» (١/ ١٤): «وقد تلحق **الفعلَ الماضيَ وضعًا المستقبلَ معنًى** نحو قوله ﷺ: «فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ مِنْكُم الدَّجَّالَ» فلحقت (أَدْرَكَ) وإن كان بلفظ الْمَاضِي ؛ لأن دخول (إِمَّا) عليه جعله مستقبل المعنى، وكذا قول الشاعر:

دَامَنَّ سعدُكِ إِنْ رَحِـمْتِ مُتَـيَّـمًـا لَوْلَاكِ لَـمْ يَـكُ لِلصَّـبَابَـةِ جَـانِحَـا

فلحقت (دَامَ)؛ لأنه دعاء، **والدُّعاء لا يكون إلا بمعنى الاستقبال**.

وقد تلحق (أَفْـعَلَ) في التَّـعَـجُّب، كقول الشاعر:

وَمُسْـتَبْدِلٍ مِـنْ بَعْـدِ غَضـبَى صُرَيمَـةً فَـأَحْرِ بِـهِ مِـنْ طُـولِ فَقْـرٍ وَأَحْرِيَـا

أرادَ: «وَأَحْرِيَنْ» بنونِ التَّوكيدِ الـخفيفةِ فأبدلها لِلْوَقْفِ أَلِفًا». اهـ

وَنَصُّ الحديث الذي ذكره في «صحيح مسلم» (٢٩٣٤) (١٠٥) عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا مَعَ الدَّجَّالِ مِنْهُ، مَعَهُ نَهْرَانِ يَجْرِيَانِ، أَحَدُهُمَا رَأْيَ الْعَيْنِ، مَاءٌ أَبْيَضُ، وَالْآخَرُ رَأْيَ الْعَيْنِ، نَارٌ تَأَجَّجُ، فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ، فَلْيَأْتِ النَّهْرَ الَّذِي يَرَاهُ نَارًا وَلْيُغَمِّضْ، ثُمَّ لْيُطَأْطِئْ رَأْسَهُ فَيَشْرَبَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ مَاءٌ بَارِدٌ، وَإِنَّ الدَّجَّالَ مَمْسُوحُ الْعَيْنِ، عَلَيْهَا ظَفَرَةٌ غَلِيظَةٌ، مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، يَقْرَؤُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، كَاتِبٍ وَغَيْرِ كَاتِبٍ».

(٣) أي: أن يقعَ الفعلُ الْـمُضَارِع بعد أداة طلبٍ، **والطَّلب يشمل ثمـانية أشياء**، وقد ذكر الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثلاثة، وهي: (الأمْر) و(النَّهْي) و(الاسْتِـفْهَام)، وفي التنزيل: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ ﴿١٥﴾﴾، ومن(الاستفهام) قوله الشاعر:

والوَاقِعُ شَرْطًا بعد (إنْ) الْمُؤَكَّدَةِ بـ(مَا) (١) نحو: (إِمَّا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا أَضْرِبْهُ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ ﴾ [الأنفال:٥٧].

أو **الواقِعُ جوابَ قَسَمٍ مُثْبَتًا مُسْتَقْبَلاً** (٢)، نحو: (واللهِ لتَضْرِبَنَّ زَيْدًا) (٣).

قَالَتْ فُطَيمَةُ حَلِّ شِعْرَكَ مِدْحَةً *** أفبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلَا

وبقي أربعة، وهي: ١- العَرْضُ نحو: «**أَلَا** تَنْزِلَنَّ عِنْدَنَا». ٢-(الدُّعاء) كقول الشاعر:

لا يَبْعُدَن قَوْمي الَّذينَ هُمُ *** سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

٣-التحضيض كقول الشاعر:

هَلَّا تُمنَّنْ بوَعْدٍ غيْرَ مُخْلِفَةٍ *** كَمَا عَهِدْتُكِ فى أيَّامِ ذِي سَلَمِ

و٤- (التَّمَنِّي) كقول آخرَ يُخاطِبُ امْرَأَةً:

فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيَّنني *** لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هائِمُ

(١) سواءٌ أُدْغِمَت النونُ واتَّصَلَت في الرسم كما مَثَّل، ومثلها: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [سورة يونس:٤٦]. أو انفصلت في الرسم وأُدْغِمَت في اللَّفْظِ نحو: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ ﴿٤٠﴾﴾ [سورة الرعد:٤٠].

(٢) يُزَادُ: (غير مَفْصُولٍ عن اللَّام بِمَعْمُولِه، نحو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ أو بحرفِ تَنْفِيسٍ، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴿٥﴾﴾.

(٣) **وقد يكون القَسَمُ مَلْفُوظًا** نحو: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ﴾ ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ ﴿تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ ﴿٥٦﴾﴾ ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾﴾، ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾﴾ ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ ﴾ ﴿قَالُوا۟ تَقَاسَمُوا۟ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ﴾، **وقد يكون القَسَمُ مُقَدَّرًا** نحو: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا۟ لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨﴾ ﴾ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿١١٨﴾

فَإِن لَمْ يكن مُثْبَتًا لم يُؤَكَّد بالنون، نحو: (واللهِ لا تَفْعَلُ كَذَا) (١).

وكَذَا إِنْ كانَ حَالًا(٢) نحو: (واللهِ لَيَقُومُ زَيْدٌ الآنَ).

وقلَّ دُخولُ النُّونِ في الفِعْلِ الْـمُضَارِعِ(٣) الواقعِ بعدَ (مَا(٤)) الزائدةِ التي لا

﴿وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ ﴿۞ لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا﴾.

(١) ومنه قولُهُ تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] إذِ التقدير: (لا تَفْتَأُ)، وهذه الآية الوحيدة التي حُذِفَ لامُ القسم منها. وَقَوْلُ امْرِئ القَيْسِ عَن قَتْلِ أبيهِ وقَتَلَتِه:

وَاللهِ لَا يَـــذْهَبُ شَـــيْخِي بَـــاطِلَا *** حَتَّـــى أُبِـــيرَ مَالِكًـــا وَكَـــاهِلَا

(٢) كقراءة ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾، وقول الشاعر:

يَمِيْـــنًا لَأَبْغِـــضُ كُـــلَّ امْـــرِئٍ *** يُـــزَخْرِفُ قَـــوْلًا وَلَا يَفْعَـــلُ

(٣) **ظاهر كلام النَّاظم -وتبعه الشَّارح- استواءُ التوكيدِ بين هذه الأربعة في القِلَّةِ، وليس كذلك**، بل التوكيد بعد (مَا) و(لا) قَلِيلٌ، وبعد (لَمْ) وأداة الجَزاء غير (إِمَّا) أَقَلُّ من القَلِيل. اهـ ابن حَمْدُون

(٤) وشمل (مَا) الواقعة بعد (رُبَّ) وَصَرَّحَ في (الكافية) بأن التَّوكِيد بعد (رُبَّمَا) شَاذٌّ. وقولهم: (رُبَّمَا يَقُولَنَّ ذلك) حكاه سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأن (رُبَّمَا) تصيِّر الفعل بعدها ماضي المعنى قال الشاعر جذيمة الأبرش [من الْمَدِيد]:

رُبَّمَـــا أَوْفَيْـــتُ فِي عَلَـــمٍ *** تَـــرْفَعَنْ ثَـــوْبِي شَمَـــالاتُ

وقَالَ المُرَادِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح ألفية ابن مالك» (٣/ ١١٧٦): «فإن قلت: فهل يطَّرِدُ بعد (رُبَّمَا)؟ قُلْتُ: قال في «الكافية»: وَشَذَّ بعد (رُبَّمَا)، وَعَلّل بأنَّ الفعلَ بعدها **ماضي المعنى**، وَنَصَّ بعضُهُم على أنَّ إلْحَاق النُّون بعدها ضرورة، وظاهر كلام سيبويه يشعر بأنه لا يختص بالضرورة، وهو ظاهر «التسهيل»، ومثاله بعد (لَمْ): (يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا) وهو قليلٌ، وَنَصَّ سيبويه على

تصحَبُ (إنْ) نحو: (بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ هَهُنَا) [(١)].

والواقعِ بعد (لَـمْ) كقوله [الرَّجَز]:

ش٣١٧- يَـحْسَبُهُ الْـجَاهِلُ مَا لَـمْ يَعْلَمَا شَـيْخًا عَـلَى كُرْسِـيِّهِ مُعَمَّمَـا

والواقعِ بعد (لَا) النافية، كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ ﴾ [سورة الأنفال:٢٥] [(٢)].

أنه ضرورة؛ لأنَّ الفعلَ بعد (لَمْ) **ماضي المعنى** كما كان بعد (رُبَّمَا)».اهـ

(١) أي: اعْجَلْ وكُنْ كأنِّي أَنْظُرُ إلَيْكَ، قَالَهُ الـجَوْهَرِيُّ في صَحاحه، وَقالَ ابنُ حَـمْدُونٍ في حاشيته (٢/ ١١١): هَذَا مَثَـلٌ تَقُولُه لـمَن أرادَ أنْ يُـخْفِي عليكَ أمْرًا وَأنْتَ تَـنْـظُرُه. **والـمعنى**: إنِّي أَرَى ذلك الأمر الذي تريد أن تُـخْفِيَهُ عَنِّي بِعَيْنِي كَمَـا أَرَاكَ بِعَيْنِي هَهُنا.اهـ ومثله قول حاتم الطَّائِيِّ (مِنَ الطَّوِيْلِ):

قَلِيْـلًا بِـهِ مَـا يَـحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ ❊❊❊ إِذَا نَـالَ مِمَّـا كُنْـتَ تَـجْمَعُ مَغْنَمَـا

وقوله (مِنَ الطَّوِيْلِ):

إِذَا مَـاتَ مِـنْهُمْ مَيِّـتٌ سَرَقَ ابْنُـهُ ❊❊❊ وَمِـنْ عِضَـةٍ مَـا يَنْبُـتَنَّ شَـكِيرُهَا

(العِضَةُ: شَجَرَةٌ، و(شَكِيرُهَا): ما يَنْبُتُ في أصْلِها من الفروع. والشطر الثاني: مَثَلٌ يُضْرَبُ لِـمَنْ نَشَأَ كأصْلِهِ. الـمعنى: إذا مات الأبُ أَشْبَهَهُ ابنُهُ في جميع صفاته، فمن رأى هذا، فكأنه مسروقٌ)

ووجه الاستشهاد: مَـجِيء فعل (يَنْبُتَنَّ) مؤكدًا بالنُّونِ الثقيلةِ؛ لوقوعه بعد (مَا) الزائدة، وغير الـمسبوقة بـ(إن) الشرطية؛ وَحُكْمُ هذا التوكيد القِلَّةُ.

(٢) قَالَ المُرَادِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح ألفية ابن مالك» (٣/ ١١٧٧): «وذلك لشبهها بالناهية. ومذهب الجمهور منع التوكيد بالنون بعد (لا) النافية إلَّا في الضَّرُورة، وَأَجَازَهُ الْمُصَنِّفُ وابنُ جِنِّي. وَتَأَوَّلَ المانعون الآية فقيل: (لا) ناهية، والجملة محكية بقولٍ محذوف هو صفة (فتنة) فتكون نظير:

حَتَّـى إِذَا جَـنَّ الظَّـلَامُ وَاخْـتَلَطْ ❊❊❊ جَـاءُوْا بِمَـذْقٍ هَـلْ رَأَيْـتَ الـذِّئْبَ قَـطْ

وقيل غير ذلك، وَيُؤَيِّد مَا ذَهَبَ إليه الْمُصَنِّف وُرُودُ النونِ بعد النَّافِيَة، وقد فُصِلَ بينها وبين الفعل

والواقعِ بعد غَيرِ (إِمَّا) من أدَوات الشَّرْطِ[1]، كقوله [الكامل]:

ش٣١٨- مَنْ نَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ [أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي]

وأشار الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بقوله: (وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ) إلى أنَّ الفعلَ الْمُؤَكَّدَ بالنُّونِ يُبْنَى على الفَتْحِ إنْ لم تَلِهِ أَلِفُ الضَّمير أو ياؤُهُ أو وَاوُهُ، نحو: (اضْرِبَنَّ زَيْدًا، واقْتُلَنَّ عَمْرًا).

٦٣٩- وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

٦٤٠- وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلَّا الْأَلِفْ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ

٦٤١- فَاجْعَلْهُ مِنْهُ - رَافِعًا غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِ - يَاءً كَـ«اسْعَيَنَّ سَعْيَا»

٦٤٢- وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

٦٤٣-نَحْوُ«اخْشَيْنْ يَا هِنْدُ!»بِالْكَسْرِ،وَ«يَا قَوْمِ اخْشَوُنْ!» وَاضْمُمْ، وَقِسْ مُسَوِّيَا

بمعمولِهِ كقوله:

فَلَا ذَا نَعِيمٌ يُتْرَكَنْ لِنَعِيمِهِ *** وَإِنْ قَالَ قَرِّظْنِي وَخُذْ رِشْوَةً أَبَى

أو بمعمول مفسره كقوله [والبيت من قصيدة لِلنَّمِرِ بن تَوْلَب الصَّحَابِي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ]:

فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا لَهَا تَلْحَيَنَّهَا *** وَلَا الضَّيْفُ مِنْهَا إِنْ أَقَامَ مُحَوَّلُ

فَتَوْكِيدُ ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ أَحَقُّ بالجواز؛ لاتِّصَالِهِ بـ(لا)».اهـ وفي «البحر المحيط» (٥/ ٣٠٤):«دُخُولَ نُونِ التَّوْكِيدِ عَلَى الْمَنْفِيِّ **بِـ(لَا)** مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَالْجُمْهُورُ لَا يُجِيزُونَهُ وَيَحْمِلُونَ مَا جَاءَ مِنْهُ عَلَى الضَّرُورَةِ أَوِ النُّدُورِ، **وَالَّذِي نَخْتَارُهُ الْجَوَازُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ، وَإِذَا كَانَ قَدْ جَاءَ لَحَاقُهَا الْفِعْلَ مَبْنِيًّا بِـ(لَا) مَعَ الْفَصْلِ، فَلَأَنْ يَلْحَقَهُ مَعَ غَيْرِ الْفَصْلِ أَوْلَى نَحْوُ: ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾**».اهـ

(١) أَمَّا الجَوابُ فَقَدْ تَوَكَّدَ بهما عَلَى قِلَّةٍ كَقَولِ الكُمَيْت بن ثَعْلَبَةَ الفَقْعَسي:

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ *** وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

الفِعْلُ الْمُؤَكَّدُ بالنُّونِ: إن اتَّصَلَ به ألِفُ اثنين، أَوْ وَاوُ جَمْعٍ، أَوْ ياءُ مُخَاطَبَةٍ، حُرِّكَ **مَا قَبْلَ** الألِفِ بِالْفَتْحِ، **وَمَا قَبْلَ** الواو بالضَّمِّ، **وَمَا قَبْلَ** اليَاءِ بالكَسْرِ.

ويحذف **الضَّميرُ** إنْ كان واوًا أو ياءً، ويبقى إنْ كان أَلِفًا، فتقول: (يا زَيْدَانِ هَلْ تَضْرِبَانِّ؟[١]، وَيَا زَيدُوْنَ هلْ تَضرِبُنَّ؟[٢]، وَيا هِنْدُ هَلْ تَضرِبنَّ).

والأصلُ: (هل تَضْرِبانِنَّ[٣]، وهل تَضرِبُونَنَّ، وهل تَضْرِبَيْنَنَّ) فحُذِفَتِ النُّونُ؛ لتوالي الأمثالِ[٤]، ثم **حُذِفَتِ الواوُ والياءُ؛ لالتقاء الساكنين**، فصارَ: (هَلْ تَضرِبُنَّ؟، وَهَلْ تَضرِبِنَّ؟). ولم تُحْذَف الألفُ؛ لخِفَّتِهَا[٥]، فصارَ (هَلْ تَضْرِبَانِّ؟)، **وبقيت**

---

(١) ومنه قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٨٩﴾﴾.

(٢) ومنه قوله: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعۡدَ إِذۡ أُنزِلَتۡ إِلَيۡكَۖ﴾، ﴿لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ﴾ ﴿لَئِن جَآءَتۡهُمۡ ءَايَةٞ لَّيُؤۡمِنُنَّ بِهَاۚ﴾ ﴿أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۖ﴾ ﴿وَلَيَحۡمِلُنَّ أَثۡقَالَهُمۡ وَأَثۡقَالٗا مَّعَ أَثۡقَالِهِمۡۖ وَلَيُسۡـَٔلُنَّ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَمَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ﴿١٣﴾﴾، ﴿قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ﴾، ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴿٣٥﴾﴾، ﴿تَٱللَّهِ لَتُسۡـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمۡ تَفۡتَرُونَ ﴿٥٦﴾﴾ ﴿وَلَنَعۡلَمَنَّ نَبَأَهُۥ بَعۡدَ حِينٖ ﴿٨٨﴾﴾، ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ﴾، ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ ﴿وَلَتَسۡمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ أَذٗى كَثِيرٗاۚ﴾.

(٣) وكُسِرت نون التوكيد في قوله: (هَلْ **تَضْرِبَانِّ**؟)؛ تشبيهًا لها بنون الرفع.

(٤) وذلك إذا كانت كلها زوائد فلا يَرِدُ نحو: (**النِّسْوَةُ جَنَنَّ**) لأنَّ الزائد المِثْل الأخير فقط.

(٥) قال الأشموني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرحه لألفية ابن مالك (٣/ ١٢٥): «**ولم تحذف الألف؛ لخفتها، وَلِئَلَّا يلتبس بفعل الواحد،** ولم تُحرَّك؛ لأنَّها لا تقبل الحركة، وكسرت نونُ التَّوكيد بعدها؛ لشبهها بنون التثنية في زيادتها آخرًا بعد ألف».اهـ قال ابن حمدون رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢/ ١١٤)): «الصَّواب في التَّعليل ما قاله الرَّضِي من أنَّها **متى حُذِفَت وَقَعَ هنالك لَبْسٌ، فيلتبس خطاب المثنى بخطاب المفرد المذكَّر**».اهـ بتصرف. قال الصَّبَّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حاشيته على شرح الأشموني (٣/ ٣٢٧): «فإن **قُلْتَ**: المقتضي للحذف على كلا القولين موجود في (اضْرِبَانِّ) فلِمَ لم تحذفِ الألف؟ **قُلْتُ**: لمانعٍ، وهو

الضَّمَّةُ دالةٌ على الواوِ، والكسرةُ دالةٌ على الياءِ، هذا كلُّهُ إذا كانَ الفعلُ صَحِيحًا.

فإنْ كانَ مُعْتلًّا: فإما أن يكونَ آخِرُهُ **أَلِفًا أَوْ وَاوًا أَوْ ياءً**.

فإن كان آخِرُهُ واوًا أو ياءً حُذِفَت لأجْلِ **وَاوِ الضَّميرِ أو يائِهِ، وضُمَّ ما بقي قبل واوِ الضميرِ، وكُسِرَ ما بقي قبل ياءِ الضَّميرِ**، فتقول: «يا زَيْدُونَ هَلْ تَغْزُوْنَ، وهَلْ ترمُوْنَ، ويا هِنْدُ هَلْ تَغْزِينَ، وهَلْ تَرْمِيْنَ»، فإذا أَلْحَقْتَهُ نُونَ التَّوكيد فَعَلْتَ بِهِ ما فَعَلْتَ **بالصَّحِيْحِ**، فتَحْذِف نُونَ الرَّفْعِ وَوَاوَ الضَّمِيرِ أو ياءَهُ، فَتَقُولُ: «يا زَيْدُونَ هَلْ تَغْزُنَّ؟ وهل تَرْمُنَّ؟[(١)]» وَ«يا هِنْدُ هل تَغْزِنَّ؟ وَهَلْ تَرْمِنَّ؟» هذا إنْ أُسندَ إلى **الواوِ والياء.**

وإنْ أُسْندَ إلى الألِفِ لم يُحْذَف آخِرُه، وبقيَتِ الألفُ، وشُكِلَ ما قَبْلها بحَرَكَةٍ تُجانِس الألِف، وهي: **الفَتْحَةُ**، فتقول: «هل تَغْزُوَانِّ؟ هل تَرْمِيَانِّ؟».

وإنْ كان آخِرُ الفعل أَلِفًا: فإن رَفَعَ الفِعْلُ غيرَ الوَاوِ وَاليَاءِ، **-كالألِفِ والضَّميرِ المُسْتَتِرِ- انقلبَتِ الألِفُ التي في آخرِ الفِعْلِ يَاءً وَفُتِحَت**، نحو: «اسْعَيَانِّ، وَهَل تَسْعَيَانِّ؟» «واسْعَيَنَّ يا زَيْدٌ».

وإن رَفَعَ واوًا أو ياءً **حُذِفَتِ الألِفُ، وبقيت الفَتْحَةُ التي كانت قبلها، وَضُمَّتِ الوَاوُ، وكُسِرَتِ اليَاءُ**، فتقولُ: «يا زَيْدُونَ اخْشَوُنَّ[(٢)]، ويا هِنْدُ اخْشَينَّ[(٣)]» هذا إن

الالتباس بالمفرد لو حذفت الألف، والمانع يغلب على المقتضي».اهـ

(١) ومنه قوله: ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١٢﴾﴾. لأنَّ أصلها: (لَيُوَلْوُنَنَّ).

(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿ ۞ لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ و﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ﴿٦﴾ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ﴿٧﴾﴾.

(٣) ومنه قوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾.

لَحِقَتْهُ نُونُ التوكيدِ، **وإنْ لَمْ تَلْحَقْهُ لم تُضَمَّ الواوُ، ولم تُكْسَر الياءُ، بل تُسَكَّنهُمَا**، فتقولُ: «يا زَيْدُونَ هَلْ تَخْشَوْنَ» «ويا هِنْدُ هل تَخْشَيْنَ»، «ويا زَيْدُونَ اخْشَوْا»، «ويا هِنْدُ اخْشَيْ».[(١)]

٦٤٤- وَلَـمْ تَقَـعْ خَفِيفَـةٌ بَعْـدَ الْأَلِـفْ لَكِـنْ شَـدِيدَةٌ، وَكَسْـرُهَا أُلِـفْ

لا تقع نونُ التوكيدِ الـخفيفَةِ بعد الألفِ، فلا تقول: «اضْرِبَانْ» بِـنُـونٍ مُـخَفَّفَةٍ، بل يَـجِبِ التَّشْدِيدُ، فتقولُ: «اضْرِبَانِّ» بنون مُشَدَّدَة مكسورةٍ خِلَافًا **ليونس** فإنه أَجَازَ وقوعُ النُّـوْنِ الـخَفِيْـفَةِ بعد الألفِ[(٢)]، **ويـجب عنده كَسْرُهَا**.

---

(١) في «شرح ألفية ابن مالك للشاطبي» (٥/ ٥٥٨- ٥٥٩):«وإن كان الفاعل الواو والياء، فإن آخر الفعل، وهو: **الألف** يحذف هٰهنا، وتبقى الياء والواو غير محذوفتين؛ بل تحركان بالحركة المجانسة، وذلك قوله: (وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) إشارةً إلى الواو والياء، والهاء في(وَاحْذِفْهُ) عائدٌ على الألف، أي: (**احذف الألف من الفعل الرافع للواو والياء**)، وأمَّا الواو والياء أنفسهما فلا يحذفان؛ بل يثبتان ويحركان بالحركة المجانسة لهما، فالواو تحرك بالضم، والياء تحرك بالكسر، فتقول: اخْشَوُنَّ يا زيدون»، وَ«اخْشَينَّ يَا هِنْدُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ۝٧﴾، وقال تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ الآية.

ودلَّ على الإثبات فيهما قوله: (وَفِي وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي) لأنه لا يكون الشكل إلا في مثبت.

واعلم أنَّ كلامه في **الألف والواو والياء** فرضه على أنَّها ضمائر؛ لأنه قال: (وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ)».اهـ

(٢) في «حاشية الصبَّان على شرح الأشموني» (٣/ ٣٣١): «تنبيهان: الأوَّل ذكر الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ مَن أَجَازَ الخفيفةَ بعد الألف يكسرها، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين. وظاهر كلام سيبويه وبه صرَّح الفارسي في «الحُجَّة»: **أن يونس يبقي النون ساكنة، وَنَظَّر ذلك بقراءة نافع** ﴿وَمَحْيَايْ﴾.

والثاني: هل يجوز لَحَاقُ الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو: «اضْرِبَانْ نُعْمَان». **قال الشيخ أبو حَيَّان: نصَّ بعضهم على المنع، ويمكن أن يُقَالَ يجوز، وَقَد صَرَّح سيبويه بمنع ذلك**».اهـ

٦٤٥- وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدَا

إذا أُكِّدَ الفِعْلُ المُسْنَدُ إلى **نونِ الإناثِ** بنُونِ التوكيدِ، وَجَبَ أنْ يُفْصَلَ بيْنِ نونِ الإناثِ ونونِ التَّوكيدِ بِأَلِفٍ؛ كَرَاهِيَةَ توالي الأمْثَالِ، فتقولُ: «**اضْرِبْنَانِّ**» بنُونٍ مُشَدَّدَةٍ مكسُورةٍ قبلها أَلِفٌ.

٦٤٦- وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

٦٤٧- وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

٦٤٨- وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفًا وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي «قِفَنْ»: «قِفَا»

إذَا وَلِيَ **الفِعْلَ الْمُؤَكَّدَ بالنُّونِ الخَفِيفَةِ ساكِنٌ** وَجَبَ حَذْفُ **النُّونِ**؛ لالتقاء الساكنين، فتقولُ: «اضْرِبَ الرَّجُلَ» بفتح الباء، والأصل: «اضْرِبَنْ» فحُذِفت نونُ التوكيدِ؛ لـملاقاةِ السَّاكنِ، وهو لامُ التعريفِ، ومنه قوله [الـمُنْسَرِح]:

ش٣١٩-[وَ]لَا تُهِيْنَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وكذلِكَ تُحْذَفُ نونُ التوكيدِ **الخَفِيفَةُ** في الوقف إذا وقعَت بعد غيرِ فتحةٍ، أيْ: (بعد ضَمَّةٍ أو كَسْرَةٍ)، وَيُرَدُّ حِيْنَئِذٍ ما كانَ حُذِفَ لأجْل نُونِ التَّوكيدِ، فتقول في «اضْرِبُنْ يا زَيْدُونَ» إذا وَقَفْتَ على الفِعْلِ: «اضْرِبُوا»، وفي «اضْرِبِنْ يا هِنْدُ»: «اضْرِبِي» فَتُحْذَفُ نونُ التوكيدِ الخفيفةِ للوقف، **وَتُرَدُّ الوَاوُ التي حُذِفَت لأجل نونِ التوكيدِ، وكذلك اليَاءُ.**

قال أبو الفداء وَفَّقه الله: إسكانُ الياء بعد الألِف في قوله: ﴿وَمَحْيَايْ﴾ هي قِرَاءَةُ أبي جَعْفَرٍ، وقالون عن نافعٍ، وورش بخُلْفٍ عنه، وهي مِنْ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ.

فإن وَقَعَتْ **نونُ التوكيدِ الخفيفةِ** بعد فتحةٍ أُبْدِلَت النُّونُ في الوقف -أيضًا- أَلِفًا فتقولُ في «اضْرِبَنْ يا زَيدُ»: «اضْرِبَـاْ».

أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ

٤٤٠- «فَعْلٌ» قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ «رَدَّ رَدًّا»

الفعلُ الثلاثيُّ المُتَعَدِّي يَجِيءُ مَصْدرُهُ على «فَعْلٍ» قياسًا مُطَّرِدا، نصَّ على ذلك سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواضع، فتقول: «رَدَّ رَدًّا، وَضَرَبَ ضَرْبًا، وفَهِمَ فَهْمًا» **وزعَم بعضُهم أنه لا ينقاسُ، وهو غيرُ سَديدٍ.**

٤٤١- وَ «فَعِلَ» اللَّازِمُ بَابُهُ «فَعَلْ» كَـ «فَرِحٍ»، وَكَـ «جَوًى»، وَكَـ «شَلَلْ»

أيْ: يَجِيءُ مصدرُ «فَعِلَ» اللَّازِمِ على «فَعَلٍ» قِياسًا كـ(فَرِحَ **فَرَحًا**، وجَوِيَ **جوًى**، وشَلَّتْ يَدُهُ **شَلَلًا**).

٤٤٢- وَ«فَعَلَ» اللَّازِمُ مِثْلُ «قَعَدَا» لَهُ «فُعُولٌ» بِاطِّرَادٍ كَـ «غَدَا»

٤٤٣- مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا «فِعَالَا» أَوْ «فَعَلَانًا» -فَادْرِ- أَوْ «فُعَالَا»

٤٤٤- فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَـ «أَبَى» وَالثَّانِ لِلَّذِيْ اقْتَضَى تَقَلُّبَا

٤٤٥- لِلدَّا «فُعَالٌ» أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمَلْ سَيْرًا وَصَوْتًا «الْفَعِيلُ» كَـ«صَهَلْ»

يَأْتِي مصدرُ «فَعَلَ» اللَّازِمِ على «فُعُولٍ» قِيَاسًا، فتقول: «قَعَدَ قُعُوْدًا، غَدَا غُدُوًّا، وَبَكَرَ بُكُوْرًا».

وأَشَارَ بقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا «فِعَالَا»... إلى آخره) إلى أنه إنما يأتي مصدرُهُ على «فُعُولٍ» إذا لم يستحقَّ أنْ يكونَ مَصْدَرُهُ على «فِعَالٍ» أَوْ «فَعَلَانٍ» أَوْ «فُعَالٍ».

فالذي استحقَّ أن يكونَ مصدَرُهُ على «فِعَالٍ» هو: كُلُّ فِعْلٍ دَلَّ على امْتِناعٍ

كـ«أَبَى إِبَاءً، ونَـفَـرَ نِفَارًا، وَشَرَدَ شِرَادًا».

وهذا هو الـمراد بقوله: (فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ).

والذي استحق أن يكون مصدره على «فَعَلَانٍ» هو: كلُّ فِعْلٍ دَلَّ على تقلُّبٍ نحو: «طَافَ طَوَفَانًا، وَجَالَ جَوَلَانًا، وَنَـزَا نَـزَوَانًـا»، وهذا معنى قوله: (وَالثَّانِ لِلَّذِيْ اقْتَضَـى تَقَلُّبَا).

والَّذي استَحَقَّ أن يكونَ مصدرُهُ على **«فُعَالٍ»** هو: كُلُّ فِعْلٍ دَلَّ على **داءٍ** أو **صَوْتٍ**، فمثالُ الأوَّل: «سَعَلَ **سُعَالًا**، وَزُكِمَ **زُكَامًا**، وَمَشَى بَطْنُهُ **مُشَاءً**» ومثال الثاني: «نَعَبَ الغُرَابُ نُعَابًا، وَنَعَقَ الرَّاعِي نُعَاقًا، وَأَزَّتِ القِدْرُ أُزَازًا» وهذا هو المراد بقوله: (لِلدَّا «فُعَالٌ» أَوْ لِصَوْتٍ).

وأشار بقوله: (وَشَمَلْ سَيْرًا وَصَوْتًا «الْفَعِيلُ») إلى أنَّ «فَعِيلًا» يَأْتِي مَصْدرًا لِـمَـا دَلَّ على سَيْـرٍ، وَلِـمَـا دلَّ على صَوْتٍ، فمثال الأوَّل: «ذَمَلَ ذَمِـيْـلًا، وَرَحَلَ رَحِيْـلًا» ومثالُ الثاني: «نَعَبَ نَعِيْـبًـا، وَنَعَقَ نَعِيْـقًا، وَأَزَّتِ القِدْرُ أَزِيْـزًا، وَصَهَلَتِ الْـخَيْلُ صَهِيلًا».

٤٤٦- «فُعُولَـــةٌ، فَعَالَـــةٌ» لِـــ «فَعُـــلَا» كَـ «سَـهُلَ الْأَمْـرُ، وَزَيْـدٌ جَـزُلَا»

إذا كانَ الفِعْلُ على «فَعُلَ» -ولا يكون إلا لَازِمًا- يكون مصدرُهُ على «فُعُولَةٍ، أو على فَعَالَةٍ»، فمثالُ الأوَّلِ: «سَهُلَ سُهُولَـةً، وَصَعُبَ صُعُوبَـةً، وَعَذُبَ عُذُوبَـةً»، ومثال الثاني: «جَـزُلَ جَزَالَةً، وَفَصُحَ فَصَاحَةً، وَضَخُمَ ضَخَامَةً».

٤٤٧- وَمَـا أَتَـى مُـخَالِفًا لِمَـا مَضَـى فَبَابُـهُ النَّـقْلُ كَـ «سُـخْطٍ، وَرِضَـا»

يعني أنَّ ما سَبَقَ ذِكْرُهُ في هذا البابِ هو القياسُ الثَّابِتُ في مصدرِ الفِعْلِ الثُّلاثِي، وما وَرَدَ على خِلافِ ذلك فَلَيْسَ بمَقِيْسٍ، بل يُقْتَصَرُ فيه على السَّمَاعِ، نحو: «سَخِطَ سُخْطًا، وَرَضِيَ رِضًا، وَذَهَبَ ذَهَابًا، وَشَكَرَ شُكْرًا، وَعَظُمَ عَظَمَةً».

٤٤٨- وَغَيْرُ ذِيْ ثَلَاثَةٍ مَقِيْسُ ... مَصْدَرُهُ كَـ«قُدِّسَ التَّقْدِيسُ»

٤٤٩- وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً، وَأَجْمِلَا ... إِجْمَالَ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلَا

٤٥٠- وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً، ثُمَّ أَقِمْ ... إِقَامَةً»، وَغَالِبًا ذَا «التَّا» لَزِمْ

٤٥١- وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا ... مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا

٤٥٢- بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ«اصْطَفَى» وَضُمَّ مَا ... يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ «قَدْ تَلَمْلَمَا»

ذَكَرَ في هذه الأبياتِ مَصَادِرَ غيرِ الثُّلاثِي، وهي مَقِيسةٌ كُلُّها، فَمَا كانَ على وزنِ «فَعَّلَ» فإمَّا أن يكونَ صَحِيحًا أوْ مُعْتَلًّا، فإنْ كانَ **صَحِيحًا** فمصدره على «تَفْعِيْلٍ» نَحْوُ: «قَدَّسَ تَقْدِيْسًا، ومنه قولُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ١٦٤﴾ [سورة النساء:١٦٤].

ويأتي -أَيْضًا- على وزنِ «فِعَّالٍ» كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا ٢٨﴾ [سورة النبأ:٢٨]. ويأتي على (فِعَالٍ) بتخفيف العين، وقد قُرِئَ: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَابًا﴾ بِتَخْفِيْفِ الذَّالِ[(١)].

---

(١) وهي قراءةٌ شَاذَّةٌ، قال أبو حيَّان -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «البحر المحيط في التفسير» (١٠/ ٣٨٨): «وَقَرَأَ عَلِيٌّ وَعَوْفٌ الْأَعْرَابِيُّ وَأَبُو رَجَاءٍ وَالْأَعْمَشُ وَعِيسَى بِخِلَافٍ عَنْهُ بِخَفِّ الذَّالِ.

قَالَ صَاحِبُ اللَّوَامِحِ: [وَقَرَأَ] عَلِيٌّ، وَعِيسَى الْبَصْرَةِ، وَعَوْفٌ الْأَعْرَابِيُّ: ﴿كِذَابًا﴾، كِلَاهُمَا بِالتَّخْفِيفِ، وَذَلِكَ لُغَةُ الْيَمَنِ بِأَنْ يَجْعَلُوا مَصْدَرَ (كَذَبَ) مُخَفَّفًا: (كِذَابًا) بِالتَّخْفِيفِ مِثْلَ (كَتَبَ كِتَابًا)،

وإن كان مُعْتَلًا فمصدَرُهُ كذلك، لكن يُحْذَفُ ياءُ «التَّفْعِيلِ» ويُعَوَّضُ عنها التاء، فيصير مصدره على «تَفْعِلَةٍ»، نحو: «زَكَّى تَزْكِيَةً» وَنَدَرَ مَجِيْئُهُ على «تَفْعِيلٍ» كقوله [الرَّجز]:

ش٢٦٦ - بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيَّا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيَّا

وإنْ كَانَ **مَهْمُوزًا** -وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا- فَمَصْدَرُهُ على «تَفْعِيلٍ» وعلى «**تَفْعِلَةٍ**[(١)]»، نحو: «خَطَّأَ تَخْطِيْئًا وَتَخْطِئَةً، وَجَزَّأَ تَجْزِيْئًا وَتَجْزِئَةً، وَنَبَّأَ تَنْبِيْئًا و تَنْبِئَةً».

وَإِنْ كانَ على «أَفْعَلَ» فقياسُ مصدرِهِ على «إِفْعَالٍ»، نحو: «أَكْرَمَ إِكْرَامًا، وَأَجْمَلَ إِجْمَالًا، وأَعْطَى إِعْطَاءً» هذا إذا لم يكن مُعْتَلَّ العَينِ، فإن كان مُعْتَلَّ

فَصَارَ الْمَصْدَرُ هُنَا مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ لَفْظِهِ، مِثْلَ (أَعْطَيْتُهُ عَطَاءً).».اهـ

وأمَّا **القُرَّاء العشرة فَاتَّفَقُوا في هذه الآية عَلَى التَّشْدِيدِ**، قال ابنُ الجَزَرِيُّ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «النَّشْرِ في الْقِرَاءَات العَشْرِ» (٢/ ٣٩٧): «وَاخْتَلَفُوا فِي: ﴿وَلَا كِذَّابًا ﴿٣٥﴾﴾ فَقَرَأَ الْكِسَائِيُّ: ﴿وَلَا كِذَابًا﴾ بِتَخْفِيفِ الذَّالِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: ﴿كِذَّابًا﴾ بِتَشْدِيدِهَا.

وَاتَّفَقُوا عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾﴾ فِي هَذِهِ السُّورَةِ أَنَّهُ بِالتَّشْدِيدِ؛ لِوُجُودِ فِعْلِهِ مَعَهُ».اهـ وَهِيَ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ يَمَانِيَّةٌ. وَقَالَ الْأَعْشَى:

فَصَدَقْتُهَا وَكَذَبْتُهَا ❊❊❊ وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهْ

(١) وهو كثيرٌ في المهموز، وأمَّا في الصحيح فهو نَادِرٌ، نحو: (قَدَّمَ تَقْدِمَة، وَذَكَّرَ تَذْكِرَة، وجَرَّبَ تَجْرِبَة)، ومِنَ اللَّحْنِ الفاشي(تَجْرُبَة!) بضمِّ الرَّاء، وجاء مصدر «**تَفْعِلَةٍ**» في المُضَاعَف نحو: (حَلَّلْتُهُ تَحِلَّة)، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ أي: تحليلها بالكفَّارَة.

العَينِ نُـقِلَتْ حَـرَكَةُ عَـيْـنِـهِ إلى فاءِ الْكَلِمَةِ، **وحُذِفَتْ**، وعُوِّضَ عنها تاءُ التَّأنِـيْـثِ غَالِبًا، نحو: «أَقَامَ إِقَامَةً»، والأصْلُ: «إِقْـوَامًا»، فَـنُـقِلَتْ حَـرَكَـةُ الْـوَاوِ إلى القَافِ وحُذِفَتْ، وعُوِّضَ عَنْـهَا تَاءُ التَّأنِـيْـثِ، فصار: «إِقَـامَـةً».

وهذا هو الـمراد بقوله: (ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً») وقوله: (وَغَالِبًا ذَا «التَّا» لَزِمْ) إِشَارَةً إلى مَا ذَكَرَنَاهُ مِنْ أَنَّ التَّاءَ تُـعَوَّضُ غَالِـبًا، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**وَإِقَامِ** **ٱلصَّلَوٰةِ**﴾ [سورة النور:٣٧] (١).

وإنْ كَانَ على وزنِ «تَـفَعَّلَ» فَـقِيْاسُ مَصْدَرِهِ «تَـفَعُّـلٌ» بِضَمِّ العَينِ، نحو: «تَـجَمَّلَ تَـجَمُّلًا، وَتَعَلَّمَ تَعَلُّمًـا، وَتَـكَرَّمَ تَـكَـرُّمًا».

وَإِنْ كَانَ فِي أَوَّلِـهِ هَـمْزَةُ وَصْلٍ كُسِرَ ثَالِثُهُ، وَزِيْـدَ أَلِفٌ قَـبْلَ آخِـرِهِ، سَوَاءٌ كَانَ على وَزْنِ «انْـفَعَلَ» أو «افْـتَـعَلَ» أو «اسْتَـفْعَلَ» نحو: «انْطَـلَـقَ انْطِـلَاقًا، واصْطَـفَى اصْطِفَاءً، واسْتَـخْرَجَ اسْتِـخْرَاجًا»، وهذا معنى قوله: «وَمَا يَلِي الْآخِـرُ مُدَّ وَافْتَحَا»، فإنْ كَانَ «اسْتَـفْعَلَ» مُعْـتَلَّ العَينِ نُـقِلَتْ حَـرَكَةُ عَـيْـنِـهِ إلى فاءِ الْكَلِمَةِ، **وحُذِفَتْ**، وعُوِّضَ عنها تاءُ التَّأنِـيْـثِ لُـزُومًا، نحو: «اسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً» والأصْلُ: «اسْتِـعْـوَاذًا» فَـنُـقِلَتْ حَـرَكَـةُ الْـوَاوِ إلى العَيْنِ وحُذِفَتْ، وعُوِّضَ عَنْـهَا التَّاءُ، فَصَارَ: «اسْتِعَاذَةً»، وهذا مَعْنَى قَولِـهِ: «وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً».

---

(١) وفي الـحديث: «بُنِيَ الإِسْلَامُ على خَـمْسٍ. شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُـحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ».

ومعنى قولِهِ: «وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ[(١)] «قَدْ تَلَمْلَمَا» أَنَّهُ إِنْ كَانَ الفِعْلُ عَلَى وَزْنِ «تَفَعْلَلَ» يكُونُ مَصْدَرُهُ على «تَفَعْلُلٍ» بِضَمِّ رَابِعِهِ، نحو: «تَلَمْلَمَ تَلَمْلُمًا، وَتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا».

٤٥٣- «فِعْلَالٌ، اوْ فَعْلَلَةٌ» لِـ «فَعْلَلَا» وَاجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلَا

يأتي مصدر «فَعْلَلَ» على «فِعْلَالٍ» كَـ«دَحْرَجَ دِحْرَاجًا، وَسَرْهَفَ سِرْهَافًا»[(٢)]، وعلى «فَعْلَلَةٍ»، **وهو المَقِيْسُ فيه** نحو: «دَحْرَجَ دَحْرَجَةً، وَبَهْرَجَ بَهْرَجَةً، وَسَرْهَفَ سَرْهَفَةً».

---

(١) قوله: «وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ» من رَبَعْتُ القَوْمَ، من باب (مَنَعَ): صِرْتُ رَابِعَهُم. وقوله: فِي أَمْثَالِ «قَدْ تَلَمْلَمَا»: المُراد المُمَاثلة في الحَرَكَات والسَّكَنَات، وعَدَد الحُرُوف، والبَدْء بتاءِ المُطَاوَعَة وشِبْهِهَا، وإن لم يكن من بابه، وذلك عَشَرَةُ أَبْنِيَة، وهي: ١- (تفعَّل) مثل: تَجَمَّلَ تَجَمُّلًا. ٢- (تفاعَلَ)، مثل: تَغَافَلَ تَغَافُلًا. ٣- (تَفَعْلَلَ) مثل: تَلَمْلَمَ تَلَمْلُمًا.

٤- (تَفَيْعَلَ) مثل: تَبَيْطَرَ تَبَيْطُرًا. ٥-(تَمَفْعَلَ) مثل: تَمَسْكَنَ تَمَسْكُنًا.

٦- (تَفَوْعَلَ) مثل: تَجَوْرَبَ تَجَوْرُبًا. ٧- (تَفَعْنَلَ) مثل: تَقَلْنَسَ تَقَلْنُسًا.

٨- (تَفَعْوَلَ) مثل: تَرَهْوَكَ تَرَهْوُكًا. ٩- (تَفَعْلَتَ) مثل: تَعَفْرَتَ تَعَفْرُتًا.

١٠- (تَفَعْلَى) مثل: تَسَلْقَى تَسَلْقِيًا. فكُلُّ ذلك يُضَمُّ رابِعُهُ، لكن تُقْلَبُ الضَّمَّةُ في الوزن العاشر كَسْرَةً؛ لِمُنَاسَبَةِ الياء. راجع «التصريح» (٢/ ٣٤)، وحاشية الخُضَرِيِّ (٢/ ٧٣).

(٢) الْمَصْدرُ الَّذِي عَلَى مِثَالِ (**فِعْلَالٍ**)قياسي في الْمُضَاعَفِ، سَمَاعِيٌّ في غيرِهِ، قَالُوْا: (زَلْزَلَ **زِلْزَالًا** وَزَلْزَلَةً). وَمُضعَّفُ الرُّباعيِّ هو: ما كانت فاؤُه ولامُه الأولى من جنس، وعينُه ولامُه الثانية من جنسٍ آخَرَ، نحوُ: «زلْزَلَ، ودَمْدَمَ، وعَسْعَسَ» قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١﴾. وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ۝١﴾. ويجُوز في (فِعْلَالٍ) إذا بني من الْمُضاعَفِ كَـ(زَلْزَلَ، وَصَلْصَلَ) فتحُ الفاءِ، **والغَالبُ أن يُرادَ به حينئذٍ اسْمَ الفَاعِلِ**، ومنه: ﴿مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ﴾ أي: مُصَلْصِل، وَ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ﴾ أي: المُوَسْوِس.

٤٥٤- لِـ «فَاعَلَ»: «الْفِعَالُ، وَالْـمُفَاعَلَهْ» وَغَيْـرُ مَـا مَـرَّ السَّمَـاعُ عَادَلَـهْ

كُـلُّ فِعْلٍ عَلَى وَزْنِ «فَاعَلَ» فمصدره: «الْفِعَالُ، وَالْـمُفَاعَلَةُ»[1]، نحو: «ضَارَبَ ضِرَابًا وَمُضَارَبَـةً، وَقَاتَلَ قِـتَالًا وَمُقَاتَلَةً، وَخَاصَمَ خِـصَامًا وَمُـخَاصَمَةً».

وَأَشَارَ بِقَولِـهِ: «وَغَـيْـرُ مَـا مَـرَّ ...إلخ» إلى أنَّ مَا وَرَدَ من مصادرِ غيرِ الثُّلاثِي عَلى خِلافِ مَا مَـرَّ **يُـحْـفَـظُ ولا يُـقَـاسُ عَلَيهِ**، ومعنى قوله: (عَادَلَهْ) **كان السَّمـاعُ له عَدِيلًا، فَلا يُـقْدَمُ عَلَيهِ إلَّا بِـثَـبَتٍ**[2]، كَقَولِـهِم في مَصْدَرِ «فَعَّلَ» الـمُعْتَلِّ

---

(١) ظاهر كلام النَّاظِمِ هنا في «الخُلاصة» وفي «اللَّامِيَّةِ» أيضًا حيث قال فيها:

٨٦-لِـــ(فَاعَلَ) اجْعَلْ(فِعَالًا) أَوْ (مُفَاعَلَةً) *** وَ(فِعْلَـةٌ) عَنْهُمَـا قَـدْ نَـابَ فَاحْتُمِـلَا

أنَّ كُلًّا من المصدرين مقيسٌ، والمنقول عن سيبويه أنَّ المقيسَ «المُفَاعَلَةُ» لا غير، **واحْتَجَّ بأنَّهم قد يتركون «الفِعَالَ» نحو: (جَالَسَ مُـجَالَسَةً)**، ولم يقولوا: (جِلَاسًا!!)؛ ولا **يتركون** «المُفَاعَلَةَ»؛ **لانْفرادِها بما فاؤُه ياءٌ**، كـ(يَاسَرُهُ مُيَاسَرَة، وَيَامَنَهُ مُيَامَنَة)، **وَلَمْ يَأْتِ فيه «الفِعَالُ»؛ لِثِقَلِ الكَسْرةِ في الياءِ**، إلَّا مَا نَدَرَ من قولهم: (يَاوَمَهُ مُيَاوَمَة **وَيِوَامًا**). ونَدَر أيضًا (يِعَار، ويِسَار)، قال بَعْضُهم:

أَهْـــمِلْ(فِعَالًا) فَاؤُهُ يَا ذُوْ انْـــكِسَـــارْ *** سِـــوَى (يِـوَامٍ، وَيِـعَـارٍ، وَيِســـارْ)

وفي «تاج العروس» (٢٠/١٩٨- ١٩٩) مادة(ي ع ط): «يِعَاطٍ، مُثَلَّثَةَ الأَوَّلِ، مَبْنِيَّةً بالكَسْرِ، نَقَلَهُ الجَوْهَرِيُّ، الفَتْحُ كـ(قَطَامِ)، وَهِي الفُصْحَى، والضَّمُّ والكَسْرُ لُغَتَان ضَعِيفَتَان، نَقَلَهُمَا الصَّاغَانِيُّ. قَالَ: والكَسْرُ أَضْعَفُهُمَا. وقالَ **الأَزْهَرِيُّ**: الكَسْر قَبِيحٌ؛ لأَنَّهُ زادَ الياءَ قُبْحًا؛ لأَنَّ الياءَ خُلِقَتْ من الكَسْرَةِ، ولَيْسَ فِي كَلامِ العَرَبِ كَلِمَةٌ على فِعَالٍ فِي صَدْرِها ياءٌ مَكْسُورَةٌ. وقالَ غَيْرُه: يِسَارٌ: لُغَةٌ فِي اليَسَارِ، وبَعْضٌ يَقُول: إِسَارٌ تُقْلَبُ هَمْزَةً إِذا كُسِرَتْ. قُلْتُ: وحَكَى ابْنُ سِيدَه: اليِوَام بالكسْرِ مَصْدَرُ يَاوَمَهُ. وزادَ غَيْرُهُ: اليِعَارُ فِي جَمْعِ (يَعْرٍ) لِلْجَفْرِ الَّذِي يَصْطَادُ بِهِ الصَّائِدُ الأَسَدَ، كَمَا مَرَّ، فَصَارَتْ أَرْبَعَةً، كَمَا أَشارَ إِلَيْه شَيْخُنَا. قُلْتُ: وزَادَ الصّاغَانِيُّ هِلَالُ بنُ يِسَافٍ، بالكَسْرِ، فَصَارَتْ خَمْسَةً».اهـ وفي «التَّاج» (٢٤/ ٥٠٥) -أيضًا- مادة (ي س ف):«قالَ شَيْخُنا [يعني: مُحَمَّدَ بن الطَّيِّب الفاسِي]: وصَرَّح الإِمامُ النَّوَوِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأَنَّ الأَشْهَرَ عِنْد أَهلِ اللُّغَةِ إِسافٌ بالهَمْزَة».اهـ

(٢) بفَتْحِ الباءِ، أي: بدليلٍ ونَقْلٍ عن العَرَبِ. وأمَّا (ثَبْتٌ) بسكون الباء فهو الرَّجُلُ الثَّابِت القَلْب.

«تَـفْعِيلًا» نحو: (بَاتَتْ تُـنَـزِّيْ دَلْوَها تَـنْـزِيًّا)، والقياسُ:«تَـنْـزِيَةٌ» وقولهم في مصدرِ «حَوْقَلَ»: «حِيْـقَالًا»، وقياسُهُ: «حَـوْقَـلَـةً» نَحْو: «دَحْـرَجَ دَحْـرَجَـةً»، ومن وُرُودِ «حِيْـقَالٍ»، قولُه [الرَّجز]:

ش٢٦٧-يَا قَوْمِ قَـدْ حَـوْقَـلْتُ أَو دَنَـوْتُ وَشَرُّ حِيْـقَالِ الرِّجَـالِ الْـمَوْتُ

وقَوْلِـهِم في مَصْدَرِ «تَـفَـعَّـلَ»: «تِـفِعَّالًا»، نَحْو: «تَـمَلَّقَ تِـمِلَّاقًا»، والقياسُ: «تَـفَعَّلَ تَـفَعُّلًا»، نَحْو: «تَـمَلَّقَ تَـمَلُّقًا».

٤٥٥- وَ «فَعْلَـةٌ» لِـمَرَّةٍ كَـ «جَلْسَـهْ» وَ«فِعْلَـةٌ» لِهَيْئَـةٍ كَـ «جِلْسَـهْ»

إِذَا أُرِيدَ بَـيَانُ الْـمَـرَّةِ من مصدرِ الفِعْلِ الثُّلاثِي قِـيْـلَ: «**فَعْلَةٌ**» بفَتْحِ الفَاءِ نحو: «ضَرَبْـتُـهُ ضَرْبَـةً، وَقَتَلْـتُـهُ قَـتْـلَـةً».

هذا إذا لم يُـبْـنَ الـمصدرُ على تاءِ التأنيثِ، فإنْ بُـنِـيَ عَلَيْهَا وُصِفَ بِمـا يَدُلُّ على الوَحْدَةِ، نحو: «نَعْمَة، ورَحْـمَة» **فإذَا أُرِيدَ الْمَرَّةُ وُصِفَ بِوَاحِدَةٍ.**

وإن أُرِيدَ بيانُ الهيئةِ منه قِيْلَ: «فِعْلَة» بكسر الفاء، نحو: «جَلَسَ **جِلْسَةً** حَسَنَةً، وقَعَدَ **قِعْدَةً**، وَمَاتَ **مِيْتَةً**».

٤٥٦- فِي غَـيْـرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا الْـمَـرَّهْ وَشَـذَّ فِيـهِ هَيْئَـةٌ كَـ «الْـخِمْرَهْ»

إِذَا أُرِيدَ بَـيَانُ الْـمَـرَّةِ من مصْدَرِ الـمَزِيدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ زِيدَ على الـمَصْدَرِ تاءُ التَّأْنِيثِ، نحو: «أَكْرَمْـتُـهُ إِكْـرَامَةً، وَدَحْـرَجْـتُـهُ دِحْـرَاجَةً».

الـخُضَرِيِّ(٢/ ٧٥).

وَشَذَّ بِنَاءُ «فِعْلَة» للهيئةِ مِن غَـيْـرِ الثلاثي[1]، كقولـهم: «هِي حَسَنةُ الخِمْرَة» فَـبَـنَـوا «فِعْلَةً» مِن (اخْتَمَرَ)، «وَهُو حَسَنُ العِمَّـةِ» فَـبَـنَـوا «فِعْلَةً» من «تَعَمَّمَ».

(١) وقال المكودي في «شرحه على الألفية» (٢/ ٣٧٩): (ومثله «العِمَّة» من «اعْتَمَّ»، و«القِمْصَة» من «تَقَمَّصَ»، و«النِّقْبَة» من «تَنَقَّبَ».اهـ ومثل ما سبق «الْإِزْرَةُ» من (ائْتَزَرَ)، فقد ثبت في «سنن أبي داود» (٤٠٩٦) وهو في «الصحيح المسند» (٦٥٢) للإمام الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّهُ رَأَى ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا يَأْتَزِرُ، فَيَضَعُ حَاشِيَةَ إِزَارِهِ مِنْ مُقَدَّمِهِ عَلَى ظَهْرِ قَدَمَيْهِ، وَيَرْفَعُ مِنْ مُؤَخَّرِهِ، قُلْتُ: لِمَ تَأْتَزِرُ هَذِهِ الْإِزْرَةَ؟ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَأْتَزِرُهَا».

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَاتِ بِهَا

٤٥٧- كَـ«فَاعِـلٍ» صُـغِ اسْـمَ فَاعِـلٍ إِذَا مِـنْ ذِي ثَلَاثَـةٍ يَكُـونُ كَـ«غَـذَا»

إذا أُرِيدَ بناءُ اسْمِ الفَاعِلِ من الفِعْلِ الثُّلَاثِي جِيءَ به على مِثَالِ «**فَاعِلٍ**»، وذلك مقيسٌ في كل فِعْلٍ كانَ على وزن «**فَعَلَ**» بفتح العين، **مُتَعَدِّيًا كانَ أَوْ لَازِمًا**، نحو: «ضَرَبَ فهو ضَارِبٌ، وذَهَبَ فهو ذَاهِبٌ، وغَذَا فهو غَاذٍ[(١)]».

فإن كان الفِعْلُ على وزنِ «**فَعِلَ**» بكسر العين، فإما أن يكونَ مُتَعَدِّيًا أو لَازِمًا، فإن كانَ **مُتَعَدِّيًا** فقياسُهُ أيضًا أن يأتي اسمُ فاعِلِهِ على «**فَاعِلٍ**»، نحو: (رَكِبَ فهو رَاكِب، وَعَلِمَ فهو عَالِـمٌ)، وإن كَانَ **لَازِمًا**، أو كانَ الثلاثي على «**فَعُلَ**» بِضَمِّ العينِ، فلا يقال في اسْمِ الفَاعِلِ منهمـا «**فَاعِل**» إِلَّا سَمَـاعًا، وهذا هو الـمراد بقَولِـهِ:

٤٥٨- وَهْـوَ قَلِيـلٌ فِي «فَعُلْـتُ، وَفَعِـلْ» غَـيْرَ مُعَـدًّى، بَـلْ قِيَاسُـهُ «فَعِـلْ

٤٥٩- وَأَفْعَـلُ، فَعْـلَانُ» نَحْـوُ: «أَشِـرِ» وَنَحْوُ: «صَدْيَانَ»، وَنَحْوُ: «الْأَجْهَرِ»

أي: إِتْـيانُ اسْمِ الْفَاعِلِ على وزنِ «**فَاعِلٍ**» قليلٌ في «فَعُلَ» بضمِّ العينِ، كقولهم: «حَـمُضَ فهو حامِضٌ» وفي «**فَعِلَ**» -بكسر العين- **غير مُتَعَدٍّ**، نحو: «أَمِنَ فهو آمِنٌ، وَسَلِمَ فهو سَالِـمٌ، وَعَـقِرَتِ الـمَرْأَةُ فهي عَاقِـرٌ».

بل قياسُ اسْمِ الفَاعِلِ مِنْ «فَعِلَ» الـمكسور العين إذا كان لَازِمًا أن يكونَ على «فَعِلٍ»

---

(١) قَالَ الْخُضَرِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حَاشِيَتِهِ (٢/ ٧٨): «كـ(غَذَا) -بِمُعْجَمَتَينِ- يُسْتَعمَلُ لَازِمًا كـ(غَذَا الْمَاءُ) أي: سَالَ، وَمُتَعَدِّيًا كَـ(غَذَوْتُ الصَّبِيَّ بِاللَّبَنِ) أيْ: رَبَّيْتُهُ، وكلاهما صحيح، ففي تمثيله به إشارةٌ للفرق بينهما».اهـ

بكَسْرِ العينِ، نحو: «نَـضِرَ فَهُو نَضِرٌ، وَبَـطِرَ فهو بَـطِـرٌ، وَأَشِـرَ فَهُو أَشِـرٌ» أو على «فَعْلَانَ» نحو: «عَطِشَ فهو عَطْـشَانُ، وَصَدِيَ فَهُو صَدْيَانُ» أو عَلَى «أَفْعَلَ»، نحو: «سَوِدَ فَهُوَ أَسْوَدُ، وَجَهِرَ فَهُوَ أَجْهَرُ»[1].

٤٦٠- وَ«فَعْلٌ» اوْلَى وَ«فَعِيلٌ» بِـــ«فَعُلْ» كَ«الضَّخْمِ، وَالْجَمِيلِ» وَالْفِعْلُ «جَمُلْ»

٤٦١- وَ«أَفْعَـلٌ» فِيـهِ قَلِيـلٌ وَ«فَعَـلْ» وَبِسِوَى الْ «فَاعِلِ» قَدْ يَغْنَى «فَعَلْ»

إذَا كَانَ الفِعْلُ على وزنِ «فَعُلَ» بِضَمِّ العَينِ كَـثُـرَ مَـجِيْءُ اسْمِ الفَاعِلِ مِنْـهُ على وزنِ «فَعْلٍ»، كـ«ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ، وشَهُمَ فهو شَهْمٌ»، وعلى «فَعِيلٍ» نحو: «جَـمُلَ فهو جَـمِيْلٌ، وَشَـرُفَ فهو شَرِيْفٌ»، وَيَـقِلُّ مـجيء اسْمِ فاعِلِهِ على «أَفْعَلَ» نحو: «خَظُبَ فهو أَخْظَبُ» وعلى «فَعَلٍ» نحو: «بَطُلَ فهو بَطَلٌ».

وَتَـقَـدَّمَ أَنَّ قياسَ اسْمِ الفَاعِلِ مِن «فَعَلَ» الـمفتوحِ العينِ أَنْ يكونَ على «فَاعِلٍ»، وقد يَأْتِي اسمُ الفَاعِلِ منه على غيرِ «فَاعِلٍ» قَلِيلًا نحو: «طَابَ فهو طَـيِّبٌ، وَشَاخَ فهو شَيْخٌ، وَشَابَ فهو أَشْيَبُ»، وهذا معنى قوله: (وَبِسِوَى الْـ «فَاعِلِ» قَدْ يَغْنَى «فَعَلْ»).

٤٦٢-وَزِنَـــةُ الْـــمُضَارِعِ اسْـــمُ فَاعِـــلِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَ«الْمُوَاصِلِ»

٤٦٣- مَـعْ كَسْـرِ مَتْلُـوِّ الْأَخِـيرِ مُطْلَقَـا وَضَـــمِّ مِـيـمٍ زَائِـدٍ قَـدْ سَـــبَـقَـا

٤٦٤ - وَإِنْ فَتَحْـتَ مِنْـهُ مَـا كَـانَ انْكَسَـرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ «الْمُنْتَظَرْ»

يقول: زِنَـةُ اسْمِ الفَاعِلِ مِنَ الفِعْلِ الزَّائِـدِ على ثلاثةِ أحْرُفٍ زِنَـةُ الْـمُضَارِعِ مِنْـهُ بَعْدَ

---

(١) قال الأشموني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرحِهِ لألفية ابن مالك» (٢/ ٢٤٣): «**تَنْبِيْهٌ: جميع هذه صفات مُشَبَّهَة، إلَّا فَاعِلًا كـ(ضارِب وقائم) فإنه اسمُ فاعِلٍ إلا إذا أُضِيْفَ إلى مرفوعه**، وذلك فيما إذا دَلَّ على **الثُّبُوت** كـ(طَاهِر القَلْب)، و(شَاحِط الدَّار)، أي: بعيدها، **فهو صفة مشبهة** أيضًا».اهـ

زيادةِ الـمِيْمِ في أَوَّلِهِ مَضْمُومَة، وَيُكْسَرُ مَا قَبْل آخِرِه مُطْلَقًا، أيْ: «سَوَاءٌ كانَ مكْسُورًا من الْـمُضَارِع أو مَفْـتُـوْحًا» فتقول: «قَاتَلَ يُـقَاتِلُ فهو مُقَاتِلٌ، وَدَحْرَجَ يُدَحْرِجُ فهو مُدَحْـرِجٌ، وَوَاصَلَ يُـوَاصِلُ فهو مُوَاصِلٌ، وَتَدَحْـرَجَ يَـتَدَحْرَجُ فَهُو مُـتَـدَحْـرِجٌ، وَتَعَلَّمَ يَـتَعَلَّمُ فَهُو مُـتَـعَلِّمٌ»[(١)].

فإنْ أردْتَ بناءَ اسْمِ الـمَفْعُولِ مِن الفِعْلِ الزَّائِـدِ على ثلاثةِ أحْـرُفٍ أَتَـيْـتَ بِـهِ على وَزْنِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَلَكَنْ تَـفْتَحُ منه ما كانَ مكسُورًا، وهو ما قبل الآخِـرِ، نحو «مُضَارَب، وَمُـقَاتَل، ومُـنْـتَـظَـر».

٤٦٥- وَفِي اسْـمِ مَفْعُـولِ الثُّلَاثِـيِّ اطَّـرَدْ زِنَـةُ «مَفْعُـولٍ» كَـآتٍ مِـنْ «قَصَـدْ»

إذا أُرِيدَ بِنَاءُ اسْمِ الْـمَفْعُولِ مِنَ الْفِعْلِ الثُّلاثِيِّ جِيْءَ بِـهِ على زِنَـةِ «مَفْعُولٍ» قِـيَاسًا مُطَّـرِدا، نحو: «قَصَدْتُهُ فَهُو مَقْصُودٌ، وَضَرَبْـتُـهُ فهو مَضْرُوبٌ، وَمَـرَرْتُ بِـهِ فهو مَـمْرُورٌ بِـهِ».

---

(١) وشَذَّ فتْحُ ما قبل الآخِـر في **اسْم الفاعِل** من: (أَحْصَنَ أي: عَفَّ عن الـمَحَارم، فهو: مُـحْصَن -بفتح الصَّاد-، وأَسْهَبَ في كلامِه، أي: بَسَطَ عبارتَه، فهو: مُسْهَب -بفتح الهاء-، وَأَلْفَجَ-بالـجيم-: أَفْلَسَ، فهو: مُلْفَج). وَأَهْتَرَ فهو مُهْتَـرٌ. وَأَعَمَّ فهو مُعَمٌّ. وأَخْوَلَ فهو مُـخْوَل. وأَسْهَمَ فهو مُسْهَم. وَأَوْقَـرَت النَّخْلَةُ فهي مُوْقَـرَة. وَأَلْقَحَت النَّاقَـةُ فهي مُـلْـقَحَـة.

وَاجْـرَأَشَّتِ الإبِلُ: سَمِنَت وامْتَلأتْ بُطُوْنُـها فهي مُـجْـرَأَشَّة. وهذا الأخير من(**افْعَلَلَّ**).

۞ وَقَدْ يُغني (فَاعِـلٌ) عن (مُـفْـعِلٍ) كـ(أَعْشَبَ الـمكانُ: كَـثُـرَ عُشْبُهُ، فهو عَاشِبٌ، وأَوْرَسَ: كَـثُـر وَرْسُه، فهو وَارِسٌ، وأَيْـفَعَ الغُلامُ: ارْتَـفَعَ فهو يَافِعٌ، وَأَبْقَلَ الـمَوْضِعُ فهو بَاقِلٌ. وَأَمْـحَلَ البَلَدُ فهو مَاحِلٌ. وأَمْلَحَ الـمـاءُ فهو مَالِحٌ. وَأَغْضَى اللَّيْلُ فهو غَاضٍ. وَأَقْرَب القَومُ، إذا كانت إبِلُهم قَوَارِب، فهم قَارِبُون.اهـ انظر حاشية ابن حمدون صـ(٦٠). حاشية الـطُّرَّة صـ(٤١٨-٤١٩). والقياس: (مُـعْـشِبٌ، وَمُـوْرِسٌ، وَمُـوْفِعٌ، ومُـبْـقِلٌ، ومُـمْـحِلٌ، ومُـمْـلِحٌ، ومُغْضٍ، ومُـقْـرِب).

٤٦٦- وَنَـابَ نَقْـلًا عَنْـهُ ذُو «فَعِيْـلِ» نَحْـوُ: «فَـتَاةٍ أَوْ فَـتًى كَحِـيْلِ»

يَـنُوبُ «فَعِـيْـلٌ»[(١)] عَن «مَفْعُولٍ» في الدَّلالَـةِ على مَعْنَاه، نَحْـوُ: «مَـرَرْتُ بِـرَجُـلٍ جَـرِيْـحٍ، وامْـرَأَةٍ جَـرِيْـحٍ، وَفَـتَاةٍ كَحِـيْلٍ، وَفَـتًى كَحِـيْلٍ، وامْـرَأَةٍ قَـتِـيْلٍ، وَرَجُـلٍ قَـتِـيْلٍ» فَـنَابَ «جَـرِيْـحٌ، وَكَحِـيْلٌ، وَقَـتِـيْلٌ» عَنْ «مَـجْرُوحٍ، ومَكْحُولٍ، ومَقْـتُـوْلٍ».

وَلَا يَـنْـقَاسُ ذلك في شَيْءٍ، بل يُـقْـتَـصَرُ فِـيْـهِ عَلَى السَّمَـاعِ، وهذا مَعْنَى قوله: (وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو «فَعِيلِ»).

وَزَعَمَ ابْنُ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أَنَّ نِيابَةَ «فَعِيلٍ» عَنْ «مَفْعُولٍ» كَثِيْرَةٌ، وَلَيْسَتْ مَقِيْسَةً بِالإِجْمَاعِ[(٢)]**، وفي دَعْوَاهُ الإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ نَظَرٌ، فَقَدْ قَالَ وَالِدُهُ في «التَّسْهِيلِ» [صـ١٣٨] في بابِ اسْمِ الفَاعِلِ عند ذِكْرِهِ نيابةَ «فَعِيلٍ» عن «**مَفْعُولٍ**»: «وَلَـيْسَ مَقِـيْـسًا خِلافًا لِبَعْضِهِم»، وَقَالَ في شَرْحِهِ[(٣)]: «وَزَعَمَ بَعْضُهُم أَنَّـهُ مَـقِـيْسٌ في كلِّ فِعْلٍ لَـيْـسَ لَهُ «فَعِيلٌ» بمعنى «**فَاعِلٍ**»، كـ«جَـرِيْـحٍ»، فإنْ كَانَ

---

(١) قال أبو حيَّان في «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» (١٠/ ٣٦٣): «وقوله: (وقد يَنوبُ عن «مُفْعَلٍ») مثالُه قولهم: (أَعْقَدْتُ العَسَلَ فهو عَقِيدٌ، بمعنَى مُعْقَدٌ، وأَعَلَّه الْمَرَضُ فهو عَلِيلٌ، بمعنَى «مُعَلٌّ».اهـ

(٢) في «شرحه على ألفية والده» (صـ٣١٦) حيث قال: «**وهو كثيرٌ في كلامِ العَرَب، وَعَلَى كَثْرَتِهِ لم يُقَسْ عليه بإجْمَاعٍ**».اهـ

(٣) نَـصُّ كلامِ ابن مالك في «شرح التسهيل» (٣/ ٨٨): (وَ«فَعِيلٌ» هذا مع كَـثْـرَتِهِ مقصُورٌ عَلَى السَّمَـاعِ، وجَعَلَهُ بَعْضُهُم مَقِـيْـسًا فِـيْمَـا لَـيْسَ لَهُ «فَعِيلٌ» بمعنى «فَاعِلٍ» كـ«قَـتِـيْلٍ»، لا فيمـا له «فَعِيلٌ» بمعنى «فَاعِلٍ»).اهـ

لِلْفِعْلِ «فَعِيلٌ» بِمَعْنَى «فَاعِلٍ» لـم يَـنُبْ قياسًا كَـ(عَلِيْمٍ)».

وقال في «**بابِ التذكيرِ والتأنيثِ**»[«التَّسْهِيلِ»(صـ٢٥٤)]: «وَصَوْغُ «فَعِيلٍ» بمعنى «**مَفْعُولٍ**» على كَـثْـرَتِـهِ غيرُ مَـقِـيْسٍ».اهـ فَجَزَمَ بأَصَحِّ القولينِ كَمَـا جَزَمَ به هُنَا، وَهَذَا لا يَـقْتَـضِي نَـفْي الْـخِلافِ.

وَقَدْ يُـعْتَذَرُ عَنِ ابْنِ الْـمُصَنِّـفِ بأَنَّـهُ ادَّعَى الإجْـمَـاعَ على أنَّ «فَعِيلًا» لا ينوب عن «مَفْعُولٍ» يَعْنِي نِـيـابَـةً مُطْلَقَةً، أي: من كُلِّ فِـعْلٍ، وهو كذلك، بِـنَاءً على ما ذَكَرَهُ والِدُهُ في «شَرْحِ التَّـسْهِيْلِ» من أنَّ القَائِلَ بقياسِهِ يَـخُصُّهُ بالفِعْلِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ «فَعِيلٌ» بمعنى «**فَاعِلٍ**».

ونبه الْـمُصَنِّـف بقوله:(نَحْوُ: «فَتَاةٍ أَوْ فَـتًى كَحِيلٍ») على أنَّ «فَعِيلًا» بمعنى «**مَفْعُولٍ**» يستوي فيه الْـمُذَكَّرُ والـمُؤَنَّثُ، وستأتي هَذِهِ الـمَسْألةُ مُـبَـيَّـنَـة في «**بابِ التَّأْنِـيْثِ**» إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

وَزَعَمَ الْـمُصَنِّـفُ في «التَّسْهِيلِ»[صـ(١٣٨)] أنَّ («فَعِيلًا» يَـنُـوبُ عن «**مَفْعُولٍ**» «في الدَّلَالَةِ على معناه لا في العَمَل)، فَعَلَى هَذا لا تقولُ: «مَـرَرْتُ بِـرَجُـلٍ جَـرِيْـحٍ عَبْدُهُ» فـتـرفع «عَبْد» بِـ(جَـرِيْـحٍ)، وَقَدْ صَرَّحَ غَيْـرُهُ[1] بجوازِ هذِهِ الـمَسْأَلَةِ.

---

(١) هو: ابنُ عصفورٍ، قال أبو حَيَّان في «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» (١٠/ ٣٦٢): «وفي كلام ابن عصفور ما يدلُّ على الجَواز، قال في «شرح الْمُقَرِّب» في آخر (باب ما لم يُسَمَّ فاعله): «**واسمُ الـمفعُولِ وما كان من الصِّفَاتِ بمعناه** حُكمُه بالنَّـظَـرِ إلى ما يطلُبُهُ من الـمَعْمُولات حُكمُ الفِعْلِ الـمَبْنِيِّ للمَفْعُول» انتهى. ويحتاج ذلك إلى سماع».اهـ

وقال في «الارتشاف» (٥/ ٢٢٨٨): «وأجاز ابنُ عصفور إعماله إعمال مفعول، ويحتاج إثبات

[فائدة: مِمَّا يَنُوبُ عن «مَفْعُولٍ»[(١)]]

ذلك إلى السماع».اهـ

❁ تَنْبِيْهٌ: قال مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الكلام في رَفْعِ «فَعِيلٍ» للاسم الظَّاهر كالمثال الذي ذكره الشَّارح، فأمَّا رفعه للضمير المُسْتَتِر، فإنَّ النَّاظم لا يخالف ذلك.اهـ

(١) **يَنُوبُ عن «مَفْعُولٍ» (فِي الدَّلَالَةِ على معناه لا في العَمَل) غيرُ «فَعِيلٍ»، وهي كثيرة**، أوصلها ولد الشين إلى خمسة وعشرين (٢٥) نائبًا عن «مَفْعُولٍ» كما في الطُّرَّة صـ(٤٢١-٤٢٢) ت/ الأنصاري.

منها: ١-(فَعَلٌ) مُحَرَّكًا، كـ(قَنَصٍ ونَقَضٍ وَنَجًا). ومنه: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾. أي: مصمودٌ إليه، أي: مقصُود. ٢-(فِعْلٌ) بكسرٍ فسكون، كـ(ذِبْحٍ، وطِحْنٍ، ونِسْيٍ) بمعنى: (مَذْبُوح، ومَطْحُون، ومَنْسِيٍ)، ومنه: ﴿وَكُنتُ نِسْيًا مَّنسِيًّا ۝٢٣﴾ قرأ حفصٌ وحمزةُ ﴿نَسْيًا﴾ بفتح النُّون، وقرأ الباقون: ﴿نِسْيًا﴾ بكسر النُّون. وكذلك: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ﴾ قرأ شعبة وحمزة والكِسائي: ﴿وَحِرْمٌ﴾ بكسر الحاء وإسكان الرَّاء من غير ألف بعد الرَّاء، وقرأ الباقون: بفتح الحاء والرَّاء، وألف بعد الرَّاء. و(الشِّرْبُ) بالكسر اسم المشروب بلا اختلاف، كما قال الله جلَّ ذِكْرُه: ﴿قَالَ هَٰذِهِۦ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ۝١٥٥﴾ [الشعراء: ١٥٥].

٣- (فُعْلَة) -بفتح فَسُكون- كـ(لُقْمَةٍ، ومُضْغَةٍ، وأُكْلَةٍ، ولُفْظَةٍ، وصُرْعَةٍ، ورُحْلَة). ٤- (فَعْلٌ) -بفتح فَسُكون- كـ(لَفْظٍ، وصَيْدٍ، وخَلْقٍ، ورَدٍّ. وفي الحديث: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»). ٥-(فَعُول)، كـ(رَكُوب، وزَبُور) أي: (مَرْكُوب ومَزْبُور). ٦-(فِعَال)، كـ(كِتَاب، ورِكَاز، وبِسَاط، وإله ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ۝٨٤﴾) أي: (مَكْتُوبٌ، ومَرْكُوزٌ-أي: مَدْفُون-، ومبسوطٌ، ومَأْلُوهٌ، أي: يُعْبَد في السماء ويُعْبَدُ في الأرض).

٧-(فِعَل) -بكَسْرٍ ففتح-كـ(«حِمَى الله مَحَارِمُه»، ورَجُلٌ رِضًى، أي: مَرْضِيٌّ عَنْه).

٨-(فاعِل)، كـ(طاعِمٍ وكاسٍ) أي: (مَطْعُوم مَكْسُوٌّ).

ومنه: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦﴾ أي: مَدْفُوق، و﴿فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٢١﴾ أي: مَرْضِيَّة.

صِيَغُ الْمُبَالَغَةِ[١] الَّتِي تَنُوبُ عَنْ صِيْغَة (فَاعِلٍ)؛ لِلْكَثْرَةِ

٤٣٢ - «فَعَّـالٌ، اوْ مِفْعَـالٌ، اوْ فَعُـولُ» فِي كَثْـرَةٍ عَـنْ «فَاعِـلٍ» بَـدِيلُ

٤٣٣ - فَيَسْـتَحِقُّ مَـا لَـهُ مِـنْ عَمَـلِ وَفِي «فَعِيـلٍ» قَـلَّ ذَا وَ «فَعِـلِ»

يُصَاغُ لِلْكَثْرَةِ[٢] «**فَعَّالٌ، وَمِفْعَالٌ، وَفَعُولٌ، وَفَعِيلٌ، وَفَعِلٌ**»، فيعمل عَمَلَ الفعل على حَدِّ اسْمِ الفَاعِلِ، وَإِعْمَالُ الثلاثةِ الأُوَل أكْـثَـرُ مِنْ إِعْمَالِ: «فَعِيلٍ» وَ«فَعِلٍ» ، وإعْمَال «فَعِيلٍ» أكْـثَـرُ مِنْ إعْمالِ «فَعِلٍ».

فَمِنْ إِعْمالِ «فَعَّالٍ» ما سَمِعَهُ **سِيْـبَوَيْه** من قَوْل بعضِهم: (أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ)، وقول الشاعر:

---

(١) تَنْبِيْهٌ: ذَكَـرَ ابنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- هَذَيْنِ البَـيْـتَـيْنِ في باب(إِعْمَـال اسْمِ الْفَاعِلِ) من الألفية، وتمَّ التَّبْوِيْبُ عليهِمَـا -اجْتهادًا مِنَّا-، والغَرَضُ هو تَقْرِيبُ الـمَـادَّةِ الصَّرْفيَّة للطَّالِب.

(٢) أيْ: الْـمُبَالَغَة والكَـثْـرَة في معنى الفِعْلِ الثُّلاثي الأصلي، ولذلك تسمى: صيغة الْـمُبَالَغَة. **ولا تُصاغ في الغالب إلا من مصدر فِعْلٍ ثلاثيٍّ مُـتَـصَـرِّفٍ مُـتَـعَدٍّ**، ما عَدا صيغة «فَعَّالٌ» فتصاغ من مصدر الثلاثي اللَّازِم والـمُتَعَدِّي، وقد اجتمعا في قوله: تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾﴾، وفي قول الشاعر:

فَـإِنِّي لَصَـبَّـارٌ عَـلَى مَـا يَـنُـوبُـنِـيْ *** وَحَسْـبُـكَ أَنَّ اللهَ أَثْـنَـى عَـلَى الصَّـبْرِ

وَلَسْـتُ بِـنَـظَّـارٍ إِلَى جَـانِـبِ الْـغِـنَـى *** إِذَا كَـانَـتِ الْـعَـلْـيَـاءُ مِـنْ جَـانِـبِ الْـفَـقْـرِ

ويندُرُ أن تُصاغ من غير الثلاثي كـ(أَفْعَلَ)؛ لأن اسم فاعِل غير الثلاثي لا يكون على (فَاعِلٍ)، نحو: (دَرَّاك وسَأَّر) من (أَدْرَكَ، وأَسْأَرَ) أي: أبقى في الكَأْسِ بقيَّة، وَ(مِعْطَاء ومِعْوَان)، مِن (أَعْطَى وَأَعَانَ)، وَ(سَمِيع وَنَذِير) مِن (أَسْمَعَ وَأَنْذَرَ)، وَ(زَهُوق) من أَزْهَقَ.

انظر حاشية يس على التصريح: ٢/ ٦٧، والأشموني: ٢/ ٣٤٣ وحاشية الـخُضَرِيِّ (٢/ ٦١).

ش٢٥٨-أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا ... وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

فـ(العَسَلَ) منصوبٌ بـ(شَرَّابٌ)، وَ(جِلَالَهَا) منصوب بِـ(لَبَّاسٍ)

وَمِنْ إِعْمالِ «مِفْعَالٍ»[1] قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: (إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا)، فَـ(بَوَائِكَهَا)، منصوبٌ بـ(مِنْحَارٍ).

وَمِنْ إِعْمالِ «فَعُولٍ» قوله:

ش٢٥٩- عَشِيَّةَ سُعْدَى لوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ ... بِدُوْمَةَ تَجْرٌ عِنْدَهُ وَحَجِيجُ

قَلَى دِيْنَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إِنَّهَا ... عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

فـ(إِخْوَانَ) منصوبٌ بـ(هَيُوجٍ).

وَمِنْ إِعْمالِ «فَعِيلٍ» قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: (إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ)، فـ(دُعَاءَ) منصوب بِـ(سَمِيعٍ).

وَمِنْ إِعْمالِ «فَعِلٍ» ما أَنْشَدَهُ سِيْبَوَيْهِ [الكامل]:

ش٢٦٠- حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيْرُ وَآمِنٌ ... مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ

وقَوْلُهُ [الْوَافِر]:

ش٢٦١-أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُوْنَ عِرْضِيْ ... جِحَاشُ الْكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيْدُ

---

(١) ومنه قوله: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا﴾. وفي «البحر المحيط في التفسير» (٤/ ٤٢٧): «الْمِدْرَارُ: الْمُتَتَابِعُ، يُقَالُ: مَطَرٌ مِدْرَارٌ، وَعَطَاءٌ مِدْرَارٌ، وَهُوَ فِي الْمَطَرِ أَكْثَرُ، وَمِدْرَارٌ مِفْعَالٌ مِنَ الدَّرِّ لِلْمُبَالَغَةِ كَمِذْكَارٍ وَمِئْنَاثٍ وَمِهْذَارٍ لِلْكَثِيرِ ذَلِكَ مِنْهُ».

فـ(أُمُورًا) مَنْصُوْبٌ بـ (حَذِرٍ)، وَ(عِرْضِيْ) مَنْصُوْبٌ بـ(مَزِقٍ) [(١)].

---

(١) وهناك أوْزَانٌ أخرى **وَرَدَتْ لِلمُبَالَغَةِ، لَكِنَّها قَلِيْلَةٌ**، وهيَ: ١-(فِعِّيل) كـ(سِتِّيرٍ) و(صِدِّيق) أَيْ: كَثِيرُ الصِّدْقِ في أَقوالِهِ وأفعالِهِ. ٢-(فَاعُول) كـ(فَارُوقٍ). ٣-(فُعَلَة) كـ(هُمَزَةٍ، لُمَزَةٍ).
٤-(فُعَّال) كَـ(كُبَّارٍ). ٥-(مِفْعِيل) كـ(مِعْطِيرٍ).

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا كُبَّارًا ۝٢٢﴾ وفي «فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل» (١/ ٢٩٠): «قَالَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِسْلَامُهُ عِزًّا، وَكَانَتْ إِمَارَتُهُ فَتْحًا، وَكَانَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَلَكٌ يُسَدِّدُهُ، وَكَانَ الْفَارُوقُ فَرَّقَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِتَصْدِيقِ رَأْيِهِ».

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ۝٤١﴾. وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «لَمَّا أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى أَصْبَحَ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِذَلِكَ، فَارْتَدَّ نَاسٌ مِمَّنْ كَانُوا آمَنُوا بِهِ وَصَدَّقُوهُ، وَسَعَوْا بِذَلِكَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالُوا: هَلْ لَكَ إِلَى صَاحِبِكَ يَزْعُمُ أَنَّهُ أُسْرِيَ بِهِ اللَّيْلَةَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ؟ قَالَ: أَوَ قَالَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: لَئِنْ كَانَ قَالَ ذَلِكَ لَقَدْ صَدَقَ. قَالُوا: أَوَ تُصَدِّقُهُ أَنَّهُ ذَهَبَ اللَّيْلَةَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَجَاءَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ؟! قَالَ: نَعَمْ، إِنِّي لَأُصَدِّقُهُ فِيمَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ، أُصَدِّقُهُ بِخَبَرِ السَّمَاءِ فِي غَدْوَةٍ أَوْ رَوْحَةٍ؛ فَلِذَلِكَ سُمِّيَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقَ». رواه الحاكم (٣/ ٦٢)، ومن طريقه البيهقيُّ في «الدَّلائل» (٢/ ٣٦٠ - ٣٦١) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ الصَّنْعَانِيِّ ثَنَا مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، وصحَّحه الألبانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بشواهده في كتابه «الصحيحة» (١/ ٦١٥) برقم (٣٠٦).

وفي «سنن أبي داود» (٤٠١٢) عَنْ يَعْلَى، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَغْتَسِلُ بِالْبَرَازِ بِلَا إِزَارٍ، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عز وجل حَيِيٌّ سِتِّيرٌ يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسَّتْرَ فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَتِرْ» قوله: (سِتِّير)، ضُبِطَ على وَزْنِ (سِكِّيتٍ)، أَوْ (رَحِيْم). انظر "فيض القدير" (٢/ ٢٢٨)، و"نيل الأوطار" (١/ ٢٩٧). وفيه إثبات اسم السِّتِّير للهِ عَزَّوَجَلَّ، فيجوز أن يُسَمَّى الشخص (عبد السِّتِّير)، أَمَّا (السَّتَّار) فليس من أسماء الله، وإنما هو خَبَرٌ عَنِ اللهِ أنه سَتَّارٌ، ويسمي الناس (عبد السَّتَّار)، والأولى أن يسموا: (عبد السِّتِّير)، على وَزْنِ (فِعِّيل).

وقال العَلَّامَةُ مُحَمَّد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَّوِي رَحِمَهُ اللَّهُ في «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى» (٥/ ٥١٧-٥١٨): «قال الجامع -عفا الله عنه-: فيه إثبات صفة الحياء لله تعالى، ولا يلزم من إثباتها أن يفسر بمعنى التغير والانكسار الذين يفسر بهما الحياء المضاف إلى المخلوق، بل

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

٤٦٧- صِـــفَةٌ اسْتُحْسِـــنَ جَـــرُّ فَاعِـــلِ مَعْنًى بِـهَا: الْـمُشْبِهَةُ اسْـمَ الْفَاعِـلِ

قد سبَقَ أنَّ الـمُرادَ بالصِّفَةِ: مَا دَلَّ على معنًى وذاتٍ، وهذا يشملُ: (اسمَ

بمعنى يليق بجلاله، وإنما أَوَّلَهُ مَنْ أوَّلَ مِن المتأخرين؛ لأنهم ما فهموا منه إلَّا هذا المعنى، فعدلوا؛ لِئَلَّا يلزمهم التشبيه بالمخلوق، فَيُرَدُّ عليهم بِأَنَّ سائر الصِّفَاتِ الَّتِي اتَّصَفَ اللهُ بها مع كونها مِمَّا يتَّصِف بها المخلوق لها معنى يليق به عَزَّوَجَلَّ، **فكما نثبت لله ذَاتًا لا تشبه الذَّوات كذلك نثبت له صفات لا تشبه الصفات، إذ الصفة فرع الذَّات.**

(سَتِير) -بفتح السين وكسر التاء- فَعِيل بمعنى (فَاعِلٍ)، هكذا ضبطه في «اللسان»، وقال السيوطي في شرحه لهذا الكتاب: (سَتِير) بوزن (رَحِيم). قال في «النهاية»: (فَعِيل) بمعنى (فَاعِلٍ)، أي: مِنْ شأنه حب السَّتْر والصِّيانة. وفي «المختار»: وَ(سَتِير)، أي: عَفِيف، والمرأة سَتِيرَة. اهـ. ومثله في «القاموس»، وفي «التاج» ضبطه كـ(أَمِير).

قال الجامع[الإتيوبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ]: وضبطه بعضُهُم كـ(سِجِّين) -بكسر فتشديد- ولا أعلم صحته، لأن أهل اللغة ما أثبتوه فتبصر».اهـ

قُلْتُ: فعلى هذا تكون (سَتِيرٌ)كـ(سَمِيع، وعَلِيم، وقَدِيْر، ...). **مِن صِيَغِ الْمُبَالَغَةِ الْمَشْهُوْرَة.**

۞ **تَنْبِيْهٌ مُهِمٌّ**: الوَزْنانِ «فَعِيلٌ» وَ«فَعِلٌ» مشتركان في (صِيَغِ الْمُبَالَغَة) و(الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ)، ويكون التفريق بينهما بأمرين: ١-**التَّعَدِّي وَاللُّزُوْم، فَصِيْغَة الْمُبَالَغَة** تؤخَذُ غالبًا من الفعل الْمُتعَدِّي نحو: (رَحِيم، سَمِيع، عَلِيم، كَظِيم)، ونحو: (حَذِر، وَفَطِن، وفَهِم)، بخلاف **الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ** فهي تؤخَذُ غالبًا من الفعل اللَّازِم، نحو: (كَرِيْم، وطَوِيل، وقَصِير، وجَمِيل، وقَبِيح، وَنَبِيل، وشَرِيف)، ونحو: (فَرِح، وحَزِن، وتَعِب، وقَلِق).

٢- **صِيْغَة الْمُبَالَغَة** يأتي منها صيغة (فَاعِل) نحو: (رَاحِم، وَسَامِع، وعَالِم، وَكَاظِم)، بخلاف الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ فلا يأتي منها ذلك، فلا تقول: (كارِم، وطاول، وقاصر، وجَامِل، وقَابِح!!) إلَّا إذا أُريد بها الحُدُوث والتجدُّد نحو: (فَرِحْتُ اليَوْمَ فأنَا فَارِحٌ).

۞ فائدة: من أوزان صِيَغِ الـمُبَالَغَةِ في القرآن الكريم: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾﴾ ﴿يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾﴾ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٨١﴾﴾.

الفاعِلِ، واسمَ المفعُولِ، وأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ، والصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ).

وَذكَرَ الْمُصَنِّفُ أنَّ علامةَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ استحسانُ جَرِّ فاعِلِها بِهَا، نحو: «حَسَنُ الوَجْهِ، وَمُنْطَلِقُ اللِّسَانِ، وَطَاهِرُ القَلْبِ» والأصلُ: «حَسَنٌ وَجْهُهُ، ومُنْطَلِقٌ لِسَانُهُ، وَطَاهِرٌ قَلْبُهُ» فَـ« وَجْهُهُ» مرفوعٌ بـ«حَسَن» على الفاعلية، وَ«لِسَانُهُ» مرفُوعٌ بـ«مُنْطَلِق»، وَ«قَلْبُهُ» مرفوعٌ بـ«طَاهِر»، **وهذا لا يجوز في غيرِها من الصِّفَاتِ**، فلا تقولُ: «زيدٌ ضارِبُ الأبِ عَمْرًا!!» تريد: «ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا»، وَلَا «زيدٌ قَائِمُ الأَبِ غَدًا!!» تريد: « زيدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ غَدًا».

وقد تَقَدَّمَ أنَّ **اسمَ المفعول يجوز إضافته إلى مَرْفُوعِهِ** فتقول: «زَيْدٌ مَضْرُوْبُ الأبِ»، وهو حِينَئِذٍ **جارٍ مَجْرَى الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ** (١).

٤٦٨- وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ كَـ«طَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ»

يعني: أنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لا تُصاغ من فِعْلٍ مُتَعَدٍّ (٢)، فلا تقول: «زَيْدٌ قَاتِلُ الْأَبِ بَكْرًا» تريد: «قاتلٌ أَبُوهُ بَكْرًا»، بلْ لَا تُصَاغُ إلَّا من **فِعْلٍ لَازِمٍ**، نحوُ:

---

(١) أي: في عدمِ الحُدُوث، والتَّجَدُّدِ، وقَصْدِ الدَّوام.

(٢) قال الشَّاطبيُّ في «المقاصد الشافية» (٤/ ٣٩٧):«أَجازَ في «التَّسهيل» (صـ١٤١) صَوْغَهَا مِن المتعدِّي بِشَرْطِ أن يُقصد به الثبوت بحيث لا يكون في اللفظ متعدِّيًا، وَبشَرْطِ أَمْنَ اللَّبْس، وَأجَازهُ الفَارِسِيُّ مُطْلَقًا، فحصل ثلاثةُ **أقوال:** أحدها: مَنْعُ ذلك بإطلاقٍ، والثاني: جوازهُ بإطلاق، والثالث: أنه جائزٌ مع أَمْن اللَّبْس، مَمْنُوعٌ مَعَ اللَّبْس ومَا في الألفية أصحُّ؛ لأن عامَّةَ الباب بِنَاؤُها من اللَّازِم لا من المتعدِّي. وَأَيضًا فإن معنى الفعل المُتَعَدِّي ينافي قَصْدَ الثبوتِ ظَاهِرًا، إذ كان المفعول مطلوبًا للفعل، فكأنَّه محذوفٌ اختصارًا أو اقتصارًا مع أنَّهُ مُرادٌ، فلا يجتمعان في الاعتبار».اهـ بتصرُّفٍ مستفادٌ من النُّكت (٢/ ١٠٠-١٠١) للسيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

«طَاهِرِ الْقَلْبِ، وَجَمِيلِ الظَّاهِرِ»، **ولا تكون إلَّا لِلْحَال**[1]، وهو المراد بقوله: «لِحَاضِرِ» فلا تقول: «زَيْدٌ حَسَنُ الوَجْهِ غَدًا أو أَمْسِ».

وَنَبَّهَ بقوله: (كَـ«طَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ») على أنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ **إذا كانت من فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ تَكُونُ عَلَى نَوعَينِ؛ أَحَدِهما:** ما وَازَنَ الْمُضَارِعَ، نحوُ: «طَاهِرِ الْقَلْبِ»، **وهذا قليلٌ فيها. والثاني:** ما لم يُوازِنْهُ، **وَهُو الكَثِيرُ**، نَحْوُ: «جَمِيلِ الظَّاهِرِ، وحَسَنِ الوَجْهِ، وَكَرِيمِ الْأَبِ».

وإنْ كانت مِن غيرِ ثُلاثِيٍّ وَجَبَ مُوَازَنَتُهَا الْمُضَارِعَ، نَحْو: «مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ».[2]

---

(١) في «شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك» (صـ٣١٧): «وَإِنَّمَا تكون لِلْحَالِ الدَّائِمِ، وَهَذَا هُوَ الأَصْلُ فِي بَاب الوَصْفِ».اهـ وتبعه الأشمونيُّ وابْنُ هِشَامٍ في «شرح القَطْر» (٢/ ٣٢٢) تحقيق شيخنا أبي بلال الحضرمي حَفِظَهُ اللهُ وقال ابْنُ هِشَامٍ في «شرح الشذور» (صـ٥١١): «**لَا تكونُ إلَّا لِلْحَال، وأعني بِهِ: الْمَاضِي المستمر إلى زمن الْحَال**».اهـ

وبيَّن الصَّبَّانُ في «حاشيته» (٣/ ٥): أنَّ المُرادَ بقوله: (الدَّائِم): الثَّابتُ في الأزمنة الثلاثة لا الحال فقط؛ لأن **الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ** للدَّوام.اهـ

(٢) **وأوزانُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ الغَالِبَةُ فيها اثنا عشر وَزْنًا: اثنان مُختصان بِبَابِ (فَرِحَ)**، وهما:

١- (أفْعَل) الذي مُؤَنَّثه (فَعْلَاء)، وذلك فيما دلَّ على: **(لَوْنٍ، أو عَيْبٍ، أو حِلْيَةٍ)**، كـ(أَحْمَر وحَمْراء، وأعْوَر وعَوْرَاء، وأَكْحَل وكَحْلَاء). وفي التنزيل: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾﴾ ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ ﴿وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِى﴾. ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴿٥﴾﴾ من (حَوِيَ يَحْوَى) كـ(فَرِحَ) بمعنى (اسْوَدَّ مع اخْضِرَار).

٢- (فَعْلَان) الذي مُؤَنَّثه (فَعْلَى)، كـ(عَطْشَان وعَطْشَى). وفي التنزيل: ﴿يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾ ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَـٰنَ أَسِفًا﴾.

* **وأربعة مُـخْـتَّـصَةٌ بباب (شَرُفَ)، وهي:**

١- (فَعَل) بفتحتين، كـ(حَسَن وبَطَل) من (حَسُنَ وبَطُـلَ) كـ(شَرُفَ). **قِيلَ ومنه:** (الصَّمَد) و(غَدَق) في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ و﴿لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ۝١٦﴾ كـ(فَرِحَ).

٢- و(فُعُل) بضمتين كـ(جُنُب)، وهو: قليلٌ. وفي التنزيل: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾.

وقد جاء (فُعُل) مِن(فَعِلَ)، نحو: (جَرِزَ) كـ(فَرِحَ). ﴿إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ﴾.

قيل ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ ۝٦﴾ من باب (عَلِمَ يَعْلَم). وَ﴿عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ۝١٣﴾. بمعنى: (غليظ وجاف)، من باب (ضَرَبَ يَضْرِبُ).

٣- و(فُعَال) بالضَّمِّ، كـ(شُجَاع وفُرَات). **وفي التنزيل:** ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾. **قيل ومنه:** ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ ۝٣٦﴾ من باب (نَصَرَ).

٤- و(فَعَال) بالفتح والتخفيف، كـ(رَجُلٍ جَبَان، وامرأةٍ حَصَان، وهي: العَفِيفَة). **قيل ومنه:** ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾ مِن (سَلِمَ) أَيْ: ذُوْ السَّلَامَةِ.

وستة مُشْتَرَكَة بين البابين:

١- (فَعْل) بفتح فسكون، كـ(سَبْطٍ وضَخْم). الأوَّلُ: من (سَبِط) بالْكَسْرِ، والثَّاني: من (ضَخُمَ) بالضَّمِّ. ومنه: ﴿هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ﴾ من (عَذُبَ) بالضَّمِّ. **قيل ومنه:** ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ۝٢٨﴾ (ٱلْبَرُّ: المُحْسِن، صِفَةٌ مُشَبَّهَة مِن (بَرَّ) كـ(نَصَرَ، وَضَرَبَ، وَفَتَحَ).

٢-و(فِعْل) بكسرٍ فسكون: كـ(صِفْرٍ ومِلْحٍ)، الأوَّل: من (صَفِرَ) بالكسر، والثَّاني: من (مَلُحَ) بالضَّمِّ.﴿وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾.

٣- و(فُعْلٌ) بضم فسكون، كـ(حُـرٍّ وصُلْبٍ). الأوَّل: من (حَرَّ)، أصله: (حَـرِرَ) بالكسر، والثاني من (صَلُبَ) بالضَّمِّ.

٤- و(فَعِلَ) بفتحٍ فكسر، كَـ(نَجِسٍ وَفَـرِحٍ). الأوَّل: مِن (نَـجُـسَ) بالضَّمِّ. والثَّاني: من باب (فَـرِحَ) بالكسر، **وفي التنزيل:** ﴿إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ۝١٠﴾، ﴿بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ ۝٢٥﴾ ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً ۝١١﴾ ﴿ٱنقَلَبُوا۟ فَكِهِينَ ۝٣١﴾ من (أَشِرَ، وَنَـخِرَ، وَفَكِهَ) كـ(فَرِحَ).

قِـيلَ وَمِـنـه: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ۝٥٨﴾ من(خَصَمَ يَـخْصِمُ) كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ).

٥- وَ(فَاعِل) كـ(صَاحب وَطَاهِـر). الأوَّل: من (صَحِبَ) بالكسر، والثاني: من (طَهُر) بِالضَّمِّ.

٦- و(فَعِيل) كـ(بَخِيْلٍ وَكَرِيْم). الأوَّل: مِن (بَـخِـلَ) بالكسر، والثاني: من (كَـرُمَ) بِالضَّمِّ.﴿ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴿٤٠﴾ ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ ﴿٢٤﴾﴾ من (ضنَّ) باب (ضَرَبَ)، ﴿أَوۡ صَدِيقِكُمۡۚ ﴾ ﴿إِنَّكَ لَغَوِيّٞ مُّبِينٞ ﴿١٨﴾﴾ ﴿وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾﴾

وربما اشترك فَاعِلٌ وفَعِيلٌ فى بناءٍ واحد، كـ(مَاجِد وَمَجِيد، وَنَابِه وَنَبِيه).

وقد جاءت على غير ذلك، كـ(شَكُس) بفتح فضم، لسيِّئِ الخُلُقِ.

ويطرِّد قياسُها من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت كـ(مُعْتدِلِ القَامةِ، ومُنْطَلِقِ اللِّسَانِ).

وفي «الجدول في إعراب القرآن»: «**وتقول القاعدة: إذا ورد اسم الفاعل أو اسم المفعول، ودَلَّا على صفات ثابتة، فيعتبران: (صفة مشبهة)**، مثل:(هذا رجلٌ مُعْتدل القَامَة) وَ(عليٌّ محمودُ السِّيرَةِ)، وفي التنزيل: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ﴾ وَ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَۗ ﴾ وَ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ﴾. فـ(غَافِر، وَقَابِل، ومُخْتلِف، وَقَاسِي) **لفظها** اسم فَاعِل، **ومعناها** صفة مُشَبَّهة؛ لِدَلَالتها على الثُّبُوت.

تنبيهان: الأوَّل: بالتأمل في الصفات الواردة من باب (فَرِح) يُعْلَم أن لها ثلاث حالات، باعتبار نسبتها لموصوفها: ١-فمنها ما يَحْصُل وَيُسْرِع زَوَالُه، كـ(الفَرَح، والطَّرَب).

٢-ومنها ما هو موضوع على البقاء والثُّبوت، وهو دائرٌ بين (الألْوان، والعيُوب، والْحِلَى، كالحُمْرَة، والسُّمْرَة، والحُمْق، وَالعَمَى، وَالغَيَد، وَالهَيَف).

٣-ومنها ما هُو في أُمُور تَحْصُل وَتَزُول لَكِنَّها بطيئة الزَّوال، كـ(الرِّي، والعَطَش، والجُوع، والشِّبَع).

الثاني: قد ظهر لك مما تقدم أنَّ (فَعِيلًا) يأتي مَصْدَرًا، كـ(الذَّمِيل والصَّهِيل). وَبمَعْنَى فَاعِل كـ(قَدِير) وهي صيغة مبالغة. وبمعنى مفعول كـ(قَتِيل). وصفة مشبهة كـ(كريم وبخيل).

ويأتي أيضًا بمعنى (مُفاعِل)، بضم الميم وكسر العين، كـ(جَلِيس وسَمِير)، بمعنى: (مُجالِس ومُسامر)، وبمعنى (مُفعَل) بضم الميم وفتح العين، كـ(حَكِيم) بمعنى مُحْكَم، وبمعنى (مُفعِل) بِضَمِّ الميم وكسر العين، كـ(بَدِيع) بمعنى مُبْدِع». راجع شَذَا العرْفِ صـ(١٩٠-١٩٣) لِلْحَمَلاوِي وَ(الْجَدْوَل في إعْراب القُرآن وَصَرْفِه وبيانه) لمؤلفه: محمود صافي.

التَّعَجُّبُ

٤٧٤- بِـ«أَفْعَـلَ» انْطِـقْ بَعْـدَ «مَـا» تَعَجُّبَـا أَوْ جِـئْ بِـ«أَفْعِلْ» قَبْـلَ مَجْـرُورٍ بِبَـا

٤٧٥- وَتِلْـوَ «أَفْعَـلَ» انْصِبَنَّـهُ كَـ«مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَـا! وَأَصْـدِقْ بِهِمَـا!»

للتَّعَجُّبِ صِيْغَتانِ(١): **إحداهما**: «مَا أَفْعَلَهُ». **والثانية**: «أَفْعِلْ بِهِ»، وإليهما أشار

---

(١) التَّعَجُّبُ تفعُّل من العَجَب، واختُلف في حَدِّهِ، وارتضى جمهرةٌ مِن الشُّرَّاح والنُّحَاةِ ما عَرَّفه به ابنُ عُصْفُور، بقوله: هو: «**استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن أمثاله أو قَلَّ نظيره فيها**».اهـ وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في «مجموع الفتاوى» (٦/ ١٢٣): «وَأَمَّا قَوْلُهُ: (التَّعَجُّبُ اسْتِعْظَامٌ لِلْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ). فَيُقَالُ: نَعَمْ. وَقَدْ يَكُونُ مَقْرُونًا بِجَهْلِ بِسَبَبِ التَّعَجُّبِ، **وَقَدْ يَكُونُ لِمَا خَرَجَ عَنْ نَظَائِرِهِ وَاَللَّهُ تَعَالَى بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ فَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَعْلَمَ سَبَبَ مَا تَعَجَّبَ مِنْهُ؛ بَلْ يَتَعَجَّبُ لِخُرُوجِهِ عَنْ نَظَائِرِهِ تَعْظِيمًا لَهُ.** وَاَللَّهُ تَعَالَى يُعَظِّمُ مَا هُوَ عَظِيمٌ؛ إمَّا لِعَظَمَةِ سَبَبِهِ، أَوْ لِعَظَمَتِهِ. فَإِنَّهُ وَصَفَ بَعْضَ الْخَيْرِ بِأَنَّهُ عَظِيمٌ. وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ عَلَى قِرَاءَةِ الضَّمِّ [قَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفُ العَاشِر بِضَمِّ التَّاءِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِهَا]. **فَهُنَا هُوَ عَجَبٌ مِنْ كُفْرِهِمْ مَعَ وُضُوحِ الْأَدِلَّةِ**».اهـ

والتعجب له عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب، فمن الكتاب، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴿٥﴾ ﴾ ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾ ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾،ومن السُّنَّةِ قوله ﷺ لأبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «سُبْحَانَ اللهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ». و قوله ﷺ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ! لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ! وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ»، وَمِنْ كَلَامِ العَرَبِ قولهم: (للهِ دَرُّهُ فَارِسًا) وَ(وَاهًا لزيدٍ)، و(حَسْبُكَ به رَجُلًا). وإنما لم يُبوَّبْ لها في النَّحْو؛ لأنها لم تَدُلَّ على التَّعَجُّبِ بِالوَضْعِ، بَلْ

الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالبيت الأوَّلِ، أَيْ: انْطِقْ بِـ«أَفْعَلَ» بَعْدَ «مَا» للتَّعَجُّبِ، نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!»، و«مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا!» أَوْ جِئْ بِـ«أَفْعِلْ» قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَاءٍ، نحوُ: «أَحْسِنْ بِالزَّيْدَيْنِ» وَ«أَصْدِقْ بِهِمَا!».

٤٧٨- وَصُغْهُمَا مِنْ ذِيْ ثَلَاثٍ، صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذِيْ انْتِفَا

٤٧٩- وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي «أَشْهَلَا» وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ «فُعِلَا»

يُشْتَرطُ في الفِعْلِ الذي يُصاغُ منه فِعْلَا التَّعَجُّبِ شرُوطٌ سَبْعَةٌ(١):

أحدهما: أَنْ يَكُونَ ثُلاثِيًّا، فَلَا يُبْنَيَانِ مِمَّا زاد عليه نحو: «دَحْرَجَ، وانْطَلَقَ، واسْتَخْرَجَ».

الثَّاني: أَنْ يَكُونَ متصرِّفًا فَلَا يُبْنَيَانِ من فِعْلٍ غَيْرِ متصرِّفٍ كـ«نِعْمَ، وَبِئْسَ،

بِالقَرِينَةِ. قَالَ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «المقاصد الشافية» (٤/ ٤٣٤): «وَالْحَصْرُ في هَاتَيْنِ الصِّيغَتَيْنِ بَاطِلٌ؛ فَإِنْ في كلام العَرَبِ صِيَغًا كَثِيرَة تَقْتَضِي من مَعْنى التعجُّبِ مَا يَقْتضيه (مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ بِهِ). مِنْ ذَلِكَ (فَعُلَ) نحو: (لَقَضُوَ الرَّجُلُ).اهـ وَكُلُّ فِعْلٍ ثُلاثِي صالحٌ للتعجب منه؛ فإنه يجوز استعماله على (فَعُلَ)، بضم العَينِ؛ إمَّا بالإصالة، كَ(ظَرُفَ، وَشَرُفَ)، أَو بالتحويل؛ كَ(ضَرُبَ، وَفَهُمَ). ثُمَّ يَجري حِينئذٍ مَجْرَى (نِعْمَ وَبِئْسَ) في إفادة المَدْحِ وَالذَّمِّ، وفي حكم الفاعل، وحكم المخصوص، تقول في المدح: (فَهُمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، وفي الذَّمِّ: (خَبُثَ الرَّجُلَ عمرٌو).

(١) بل هي ثمانية شروط، ذكر الشَّارِحُ تَبَعًا للْمُصَنِّف سبعة، وثامنها: أن يكون فِعْلًا؛ فلا يُبْنَيان من (الحِمَار-وهو: الحيوان المعروف-)؛ فلا يقال: (مَا أَحْمَرَهُ!)أي: (أَبْلَدَهُ). وَشَذَّ (ما أَذْرَعَ المَرْأَة) أي: ما أخفَّ يَدَهَا في الغَزْل، بنوه من قولهم: (امرأة ذَرَاع). ومثله في الشذوذ: (مَا أَقْمَنَهُ، وَمَا أَجْدَرَهُ بِكَذَا) فالأول بَنَوْهُ من قولهم: (هُوَ قَمِنٌ بِكَذَا)، والثاني من قولهم: (هو جَدِيرٌ بِكَذَا)، والمعنى فيهما: (مَا أَحَقَّهُ بِكَذَا)، وَلَا فِعْلَ لَهُمَا».

وَعَسَى[(١)]، وَلَيْسَ».

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ قابِلًا للمُفَاضَلَةِ، فَلَا يُبْنَيَانِ مِن «مَاتَ وَفَنِيَ» ونحوهما إِذْ لا مَزِيَّةَ فيهما لشَيْءٍ على شَيْءٍ.

الرابِعُ: أن يكون تَامًّا، واحترَزَ بذلك من الأفعال النَّاقِصَة، نحو: «كَانَ» وأخواتِها فلا تقولُ: «ما أَكْوَنَ زيدًا قائِمًا» وأَجَازَهُ الكوفيون.

الخامِسُ: أَلَّا يَكُونَ منفيًّا، وَاحْتَرَزَ بِذَلكَ مِنَ المَنْفِيْ **لُزُومًا** نحو: «مَا عَاجَ فُلَانٌ بِالدَّوَاءِ»، أي: مَا انْتَفَعَ بِهِ. **أو جَوَازًا** نَحْوُ: «ما ضَرَبْتُ زَيْدًا».

السادِسُ: أَلَّا يَكُونَ الوَصْفُ مِنْهُ عَلَى «أَفْعَلَ» وَاحْتَرَزَ بِذَلكَ مِنَ الأفعال الدَّالَّةِ على الأَلْوَانِ كَ(سَوِدَ فهو أَسْوَدُ، وَحَمِرَ فهو أَحْمَرُ)، والعُيُوْبِ كَ(حَوِلَ فهو أَحْوَلُ، وعَوِرَ فهو أَعْوَرُ).

فلا تقولُ: «مَا أَسْوَدَهُ»، وَلَا «مَا أَحْمَرَهُ» وَلَا «مَا أَحْوَلَهُ» وَلَا «مَا أَعْوَرَهُ» ولا «أَعْوِرْ بِهِ» وَلَا «أَحْوِلْ بِهِ».

السَّابِع: أَلَّا يكونَ مَبْنِيًّا للمفْعُولِ، نَحْو: «ضُرِبَ زَيدٌ» فلا تقولُ: «مَا أَضْرَبَ زَيْدًا!» تريدُ التَّعَجُّبَ مِنْ ضَرْبٍ أُوْقِعَ بِه؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بالتَّعَجُّبِ مِنْ ضَرْبٍ أَوْقَعَهُ.

---

(١) قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ «مغني اللبيب» (صـ٢٢٩): «وَأما قَوْلُ عَدِي بنِ الرِّقَاعِ العَامِلِيِّ [في ديوانه صـ(٩٩)]:

لَوْلَا الْحَيَاءُ وَأَنَّ رَأْسِيْ قَدْ عَسَا *** فِيْهِ الْمَشِيْبُ لَزُرْتُ أُمَّ الْقَاسِمِ

فـ(عَسَا) هُنَا بِمَعْنى: (اشْتَدَّ) وَلَيْسَت (عَسى) الجَامِدَة». اهـ فتقول في هذه:(عَسَا يَعْسُوْ عُسُوًّا).

٤٨٠- وَ «أَشْـدِدَ، اوْ أَشَـدَّ» أَوْ شِبْهُهُمَـا يَـخْلُفُ مَـا بَعْـضَ الشُّـرُوطِ عَـدِمَا

٤٨١- وَمَصْـدَرُ الْعَـادِمِ بَعْـدُ يَنْـتَصِبْ وَبَعْـدَ «أَفْعِـلْ» جَـرُّهُ بِالْبَـا يَـجِبْ

يعني: أنه يُـتَـوصَّلُ إلى التَّعَجُّبِ مِنَ الأفْعَالِ الَّتي لم تستكمِلِ الشُّرُوطَ بِـ«أَشْدِدْ» وَنَحْوِهِ وبِـ«أَشَدَّ» ونحوه، ويُـنْـصَبُ مَصْدَرُ ذَلكَ الْفَعْلِ الْعَادِمِ الشُّرُوطَ بَعْدَ «أَفْعَلَ» مَفْعُولًا ويُـجَـرُّ بَعْدَ «أَفْعِلْ» بالباء فتقول: «مَا أَشَدَّ دَحْرَجَـتَـهُ واسْـتِـخْرَاجَهُ»، وَ«أَشْدِدْ بِدَحْرَجَـتِـهِ واسْـتِـخْرَاجِهِ»، وَ«مَا أَقْـبَحَ عَوَرَهُ»، و«أَقْـبِحْ بِعَوَرِهِ»، وَ« مَا أَشَدَّ حُـمْـرَتَـهُ»، وَ«أَشْدِدْ بِـحُمْرَتِـهِ».

٤٨٢- وَبِالنُّـدُورِ احْكُـمْ لِغَـيْرِ مَـا ذُكِـرْ وَلَا تَقِـسْ عَـلَى الَّـذِي مِنْـهُ أُثِـرْ

يعني: أَنَّهُ إذَا وَرَدَ بناءُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ من شيْءٍ من الأفْعَالِ الَّتي سَبَقَ أَنَّهُ لا يُبْنَى مِنْهَا **حُكِمَ بِنُدُوْرِهِ، ولا يُقاسُ على ما سُمِعَ منه**، كَقَوْلِهِم: «**مَا أَخْصَرَهُ**»، مِن «اخْتُصِرَ» فَبَنَوا «أَفْعَلَ» من فِعْلٍ زَائِدٍ عَلَى ثلاثةِ أحْرُفٍ، وهو مبنيٌّ للمفعولِ، وكقولهم: «ما أَحْمَقَهُ» فَبَنَوا «أَفْعَلَ» من فِعْلٍ الوَصْفُ منه على «أَفْعَلَ» نحو: «حَمُقَ فهو أَحْمَقُ»، وَقَوْلُهُمْ: «**مَا أَعْسَاهُ، وَأَعْسِ بِهِ**» فَبَنَوْا «أَفْعَلَ»، وَ«أَفْعِلْ بِهِ» مِن «عَسَى»، وهو فِعْلٌ غيرُ مُتَصَرِّفٍ.

أفْعَلُ التَّفْضِيْلِ

٤٩٦- صُـغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْـهُ لِلتَّعَـجُّـبِ «أَفْعَلَ» لِلتَّفْضِيلِ، وَائْبَ اللَّذْ[١] أُبِي

يُصَاغُ مِنَ الأفْعَالِ التي يَجُوْزُ التَّعَجُّبُ مِنْها لِلدَّلَالةِ عَلَى التَّفْضِيْلِ وَصْفٌ على وَزْنِ «**أَفْعَلَ**» فتقول: «زَيدٌ أفْضَلُ مِن عَمْرٍو، وأَكْرَمُ مِن خَالِدٍ»[٢] كَمَا تقولُ: «ما أفْضَلَ

---

(١) قوله: «اللَّذْ» لُغَةٌ رديئَةٌ في (الَّذِيْ) كما قَالَ الشَّاطبي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- ولو قَالَ: «وَائْبَ مَا أُبِي» كما قَالَ ابْنُ غَازِي ما احْتَاجَ لِهذَا.اهـ من ابنِ حمدون(٢/ ٤). لكن قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الحاشية الأخرى على ألفية ابن مالك» (٢/ ٩٣٠): «في نُسْخَةٍ: (وَأْبَ مَا أُبِي)، وهو أَحْسَنُ».اهـ

(٢) قوله: «أَفْعَلَ التَّفْضِيْلِ» من إضافة الشيء إلى نوعه. أي: أَفْعَلَ الذي يراد به التَّفْضِيْلُ، واحترز به من «أَفْعَلَ» الذي ليس لِلتَّفْضِيْلِ كـ(أحمر)، وبعضهم يُعَبِّر بـ(**اسْمِ** التَّفْضِيْلِ)، أي: الاسم الدَّال على التَّفْضِيْلِ، والمراد بِالتَّفْضِيْلِ: مُطْلَق نسبة الزِّيادة، فيشمل نحو: (أجهل، وأخبث، وأظلم)، وشذَّ -قياسا لا استعمالًا- حذفُ همزة «أَفْعَلَ التَّفْضِيْلِ» مِن (خَيْرٍ وَشَرٍّ) بِاطِّرَادٍ؛ تخفيفًا لكثرة الاستعمال، كما عقده ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الكافية الشافية» (٢/ ١١٢١) بقوله:

وَغَـالِـبًـا أَغْـنَـاهُـمُ «خَـيْرٌ وَشَرّ» عَنْ قَوْلِـهِـمْ: «أَخْيَـرُ مِنْهُ وَأَشَـرّ»

وَلِذَلِكَ جَاءَ: ﴿قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ [يوسف:٧٧] ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الزخرف:٥٨] على الفَرْعِ، وَجَاءَ عَلَى الأَصْلِ قِراءَةُ قَتَادَةَ وَأَبِي قِلَابَةَ: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ الْأَشَرُّ ﴿٢٦﴾﴾-بِفَتحِ الهمزةِ والشِّينِ، وتشديد الرَّاء-، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ كما في «البحر المحيط في التفسير» (١٠/ ٤٤): لَا تَكَادُ الْعَرَبُ تَتَكَلَّمُ بِـ(الْأَخْيَرِ وَالْأَشَرِّ) إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، وَأَنْشَدَ قَوْلَ رُؤْبَةَ:

بِـلَالُ خَـيرُ الـنَّـاسِ وَابـنُ الأَخْـيَرِ

وفيهما شُذوذ آخر، وهو كونهما لا فِعْل لهما، وقال الفَيُّوْمِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَهَذَا أَخْيرُ مِنْ هَذَا» بالألف

زَيْدًا، وَمَا أَكْرَمَ خَالِدًا» **وَمَا امْتَنَعَ بِنَاء فِعْلِ التَّعَجُّبِ مِنْهُ امْتَنَعَ بِناءُ «أَفْعَلَ» التَّفْضِيْلِ مِنْهُ**؛ فَلَا يُبْنَى من فِعْلٍ زائدٍ على ثلاثةِ أحْرُفٍ، كـ«دَحْرَجَ واسْتَخْرَجَ»، وَلَا مِنْ فِعْلٍ غيرِ مُتَصَرِّفٍ، كـ«نِعْمَ وَبِئْسَ»، وَلَا مِنْ فِعْلٍ لا يَقبلُ المُفَاضَلة كـ«مَاتَ وَفَنِيَ»، وَلَا مِنْ فِعْلٍ ناقِصٍ كَـ(كانَ) وأخواتِها، وَلَا مِنْ فِعْلٍ مَنْفِيٍّ، نحو: (ما عَاجَ بالدَّوَاء، وما ضَرَبَ)، وَلَا مِنْ فِعْلٍ يَأْتِي الوَصْفُ منه على «أَفْعَلَ» نحو: «حَمِرَ وَعَوِرَ»، وَلَا مِنْ فِعْلٍ مبنيٍّ للمَفعُولِ، نَحْو: «ضُرِبَ وَجُنَّ»، وشَذَّ مِنْهُ قَوْلُهُم: «هُو أَخْصَرُ مِنْ كَذَا» فَبَنَوْا «أَفْعَلَ» التَّفْضِيْلِ مِن (اخْتُصِرَ) وهو زائدٌ على ثلاثَةِ أحْرُفٍ، ومَبْنِيٌّ للمفعُولِ، وقالُوْا: (أَسْوَدُ من حَلَكِ الغُرَابِ)، وَ«أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ[1]» فَبَنَوْا «أَفْعَلَ» التَّفْضِيْلِ شُذُوْذًا مِنْ فِعْلٍ الوَصْفُ منه على «أَفْعَلَ».

٤٩٧- وَمَـــا بِـــهِ إِلَى تَعَجُّـــبٍ وُصِـــلْ لِمَـــانِعٍ بِـــهِ: إِلَى التَّـــفْضِيلِ صِـــلْ

في لغة بَنِي عَامِرٍ، وكذلك «أَشَرُّ منه»، وَسَائِرُ العَرَب تُسقِطُ الأَلِفَ منهما. انتهى. وقال المَجْدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «ق»: «وَهُوَ أَخْيَرُ مِنْكَ، كَـ(خَيْر)». انتهى. ونَدَرَ -أيضًا- حَذْفُ همزة (أَحَبَّ) في التَّفْضِيْل كقول الأحوص الأنصاري:

وَزَادَنِي كَـلَـفًـا فِي الْـــحُـبِّ أَنْ مَـنَـعَـتْ وَ(حَـبُّ) شَيْءٍ إِلَى الإِنْسَـــانِ مَـا مُـنِـعَـا

وقيل: حَذْفُها ضرورة في (حَبُّ)، وأما البيت السابق فله رواية أخرى، فقد ورد الشطر الثاني هكذا:

وَزَادَنِي كَـلَـفًـا فِي الْـــحُـبِّ أَنْ مَـنَـعَـتْ (أَحَـبُّ) شَيْءٍ إِلَى الإِنْسَـــانِ مَـا مُـنِـعَـا

وعليها لا شاهد فيه. راجع «الكافية» (٢/ ١١٢١)، و«شرح التسهيل لابن مالك» (٣/ ٥٢).

(١) عَنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، **مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ**، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا». رواه البخاري (٦٥٧٩) وهذا لفظه، ورواه مُسْلِمٌ (٢٢٩٢) بلفظ: «**وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ الْوَرِقِ**».

تقدَّم في باب التَّعَجُّبِ أنه يُتَوصَّلُ إلى التَّعَجُّبِ من الأفعال التي لم تَسْتَكْمِلِ الشُّرُوْطَ بـ«أَشَدَّ» ونحوها، وأشار هنا إلى أنه يُتَوَصَّلُ إلى التَّفْضِيْلِ من الأفعال التي لم تَسْتَكْمِلِ الشُّرُوْطَ بِمَا يُتَوَصَّلُ به في التَّعَجُّبِ فكما تقول: «مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ» تقولُ: «هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا مِن زيدٍ»، وكما تقول: «مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ» تقول: «هُوَ أَشَدُّ حُمْرَةً مِن زيدٍ»[1] لكن المَصْدَرُ يَنْتَصِبُ في بَابِ التَّعَجُّبِ بَعْدَ «أَشَدَّ» مَفْعُولًا، وهَهُنَا يَنْتَصِبُ تَمْيِيْزًا.

(١) وفي «صحيح مسلم» (٢٤٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ حَوْضِي أَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةَ مِنْ عَدَنٍ. لَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ الثَّلْجِ. وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ بِاللَّبَنِ. وَلَآنِيَتُهُ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ النُّجُومِ». وفي «صحيح مسلم» (٢٣٠٠) -أيضًا- عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ. وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ»، وفي «صحيح مسلم» (٢٣٠١) -أيضًا- عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه ﷺ سُئِلَ عن شَرَابِ الحَوْضِ فقال: «أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ» وفي «مسند أحمد» (١٠/ ١٤٥) ط. الرسالة) برقم (٥٩١٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا: «وَأَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَبْرَدُ مِنَ الثَّلْجِ، وَأَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ».

التَّأْنِيثُ

٧٥٨- عَلَامَـةُ التَّأْنِيـثِ تَـاءٌ أَوْ أَلِـفْ وَفِي أَسَـامٍ قَـدَّرُوا التَّا كَـ «الْكَتِـفْ»

٧٥٩- وَيُعْـرَفُ التَّقْـدِيرُ بِالضَّـمِيرِ وَنَحْـوِهِ كَالـرَّدِّ فِي التَّصْـغِيرِ

أَصْلُ الاسمِ أن يكون مذكَّرًا، والتأنيث فَرْع عن التَّذْكِيرِ، **ولكون التَّذكير هو الأصل اسْتَغْنَى الاسْمُ الْمُذَكَّرُ عن علامة تَدُلُّ على التَّذْكِيرِ**، ولكون التأنيث فَرْعًا عن التَّذْكِيرِ افْتَقَرَ إلى علامةٍ تدلُّ عليه، وهي: (**التاءُ، والألِفُ الْمَقْصُورة، أو الْمَمْدُودة**)، **والتَّاءُ أكثرُ في الاستعمال من الألِف، ولذلك قُدِّرَت في بعض الأسماءِ كـ(عَيْنٍ وَكَتِفٍ).**

ويُسْتَدَلُّ على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماءِ المُؤَنَّثَةِ بـ(عَوْدِ الضَّميرِ إليه مُؤَنَّثًا)، نحو: (الكَتِفُ نَهَشْتُهَا، وَالْعَينُ كَحَلْتُهَا) [(١)]، وبما أشبَهَ ذلك، **كـ(وَصْفِهِ بالمؤنَّث)** نحو: «أَكَلْتُ كَتِفًا مَشْوِيَّة»[(٢)]، **وَكَـ(رَدِّ التَّاءِ إليه في التَّصْغِير)** كـ(كُتَيْفَة وَيُدَيَّة) [(٣)].

---

(١) ومثلها: (السَّلْمُ، والحَرْبُ، والنَّارُ، والأرض) قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلۡحَرۡبُ أَوۡزَارَهَاۚ﴾ ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۖ﴾ ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا﴾. ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ١﴾ و﴿وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ٣٠﴾.

(٢) قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿فِيهَا عَيۡنٞ جَارِيَةٞ ١٢﴾ ﴿تُسۡقَىٰ مِنۡ عَيۡنٍ ءَانِيَةٖ ٥﴾ ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٞ وَٰعِيَةٞ ١٢﴾.

(٣) **وكذلك: ٤-بتأنيث الإشارةِ إليه**، كقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِ جَهَنَّمُ﴾ و﴿هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ٱلَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ١٤﴾. ٥-**وبتأنيث فِعْلِهِ**. كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلۡعِيرُ﴾ و﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ﴾؛ والتاء في(نملة) لِفَصْلِ الوَاحِدِ عن الجنسِ، كـ(تَمْرَة وَتَمْر). ٦-**وبتأنيث خَبَرِهِ، نحو**: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ

٧٦٠- وَلَا تَـــلِي فَارِقَـــةً «فَعُـــولَا» أَصْلًا، وَلَا «الْـمِفْعَالَ، وَالْـمِفْعِيلَا»

٧٦١- كَـــذَاكَ «مِفْعَـــلٌ»، وَمَـــا تَلِيـــهِ تَـــا الْفَـــرْقِ مِـــنْ ذِيْ فَشُـــذُوذٌ فِيـــهِ

٧٦٢- وَمِـــنْ «فَعِيـــلٍ» كَـــ«قَتِيلٍ» إِنْ تَبِـــعْ مَوْصُـــوفَهُ غَالِبًـــا التَّـــا تَمْتَـــنِعْ

قد سبق أن هذه التَّاءَ إِنَّمـا زِيْدَتْ في الأسمـاءِ؛ ليتميز الـمؤنث عن الْـمُذَكَّر

وَأَكْثَـرُ ما يكون ذلك في الصِّفَاتِ(١) كَـ(قَائِمٍ وقَائِمَةٍ، وَقَاعِدٍ وَقَاعِدَةٍ).

ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾. ٧-**وبتأنيث حَالِهِ، نحو**: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾. ٨-**وبتأنيث جَـمْعِهِ**، نحو: (هِنْدَات) جمع(هِنْد). ٩-**وبتأنيث عَدَدِهِ**، نحو: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾. أو سُقُوط التاء من عَدَدِهِ الذي يـجري على خلاف القياس، نحو: (ثلاث أذْرُع) فـ(الذِّراعُ) مؤنثة.

(١) أي: الـمشتقة الـمشتركة بينهمـا، فلا تدخل في الوصف الـمختص بالنساء، كـ(حائِضٍ، وحائِلٍ، وفارِك، ومُرْضِع، وعانِس). أمَّا دخولـها على الـجامد الـمشتَرَكِ معناه بينهمـا، فسمـاعيٌّ، كـ(رَجُلٍ ورَجُلَة، وإِنْـسَان وإِنْـسَانَةٍ، وَفتَى وفتاة).اهـ من «شذا العَرْف». وَ(طالِقٌ)، أي: ذات طَلاقٍ، أي: أنَّ الطَّلاق ثابتٌ فيها. ومثله قولهم: (مُرْضِعٌ)، أي: ذاتُ رِضَاعٍ. ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾، أيْ: ذَاتُ انْفِطَارٍ. وقال ابن القَيِّم في «بدائع الفوائد – ط. عطاءات العلم» (٤/ ١٣٣٢): «**فائدة**: **الْـمُـرْضِعُ**: مَنْ لَـهَا وَلَدٌ تُرْضِعُهُ، **والْـمُـرْضِعَةُ**: من أَلْقَمَتِ الثَّدْيَ للرَّضِيعِ، وعلى هذا فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢]، أَبْلَغُ من (مُرْضِعٍ) في هذا الـمَقَام، فَإِنَّ الـمَرْأَةَ قد تَذْهَلُ عَنِ الرَّضِيعِ إذا كان غيرَ مباشر للرَّضاعةِ، فإذا الْتَقَمَ الثَّدْيَ، واشْتَغَلَت بِرَضَاعِهِ لا تَذْهَلُ عنه إلَّا لِأَمْرٍ هُوَ أَعْظَمُ عندها مِن اشتغالها بالرَّضَاع».اهـ

وردَّ ذلك أبو حيَّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقالَ في «البحر المحيط» (٧/ ٤٨١): «وَقَوْلُ الْكُوفِيِّينَ: إِنَّ الْوَصْفَ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالْمُؤَنَّثِ لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى التَّاءِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِلْفَرْقِ ـ مَرْدُودٌ بِقَوْلِ الْعَرَبِ: مُرْضِعَةٌ وَحَائِضَةٌ وَطَالِقَةٌ».اهـ

ولكن قد أجاب عن هذا الاعتراض ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال في «بدائع الفوائد – ط عطاءات العلم» (٣/ ٨٧٩): (قُلْتُ: ليس في هذا -ولله الحمد- رَدٌّ لهذا المذهب ولا إبطالٌ له، فَإِنَّ دخولَ التاء هٰهنا يتضمَّنُ فائدةً لا تحصلُ بدونها فتعيَّنَ الإتيانُ بها، وهي: أن المراد بالمرضعة فاعِلَةُ الرَّضَاع،

ويقل ذلك في الأسماء التي ليست بصفات كـ(رَجُلٍ ورَجُلَة، وإِنْسَان وإِنْسَانَةٍ، وامْرِئ وامْرَأَة) وأَشَارَ بقوله: (وَلَا تَلِي فَارِقَةً «فَعُولَا»... الأبيات) إلى أنَّ من الصفات ما لا تلحقه هذه التَّاء، وهو: **ما كان من الصِّفَات على «فَعُوْلٍ»**[1] **وكان بمعنى (فَاعِلٍ)**، وإليه أَشَارَ بقوله: (أَصْلًا) واحْتَرَزَ بذلك من الذي بمعنى (مَفْعُول)، وإنما جُعِلَ الأوَّلُ أصْلًا؛ لأنه أكثرُ من الثَّاني، وذلك نحو: «شَكُور وصَبُور» بمعنى: (شَاكِرٍ وصَابِرٍ) فيقال للمذكر والمؤنث: «صَبُور وَشَكُور» بلا تاء نحو: «هذا رجل شَكُور، وامرأة صَبُور» فإن كان «فَعُوْلٌ» بمعنى (مَفْعُول) فقد

فالمرادُ الفعل لا مجرد الوَصْف، ولو أُرِيْدَ الوصفُ المجرَّد بكونها من أهل الإرضاع لقيل: (مُرْضِعٌ) كَ(حَائِضٍ، وطَامِثٍ). ألا ترى إلى قوله ﷺ: «لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ» فإن المرادَ به الموصوفة بكونها من أهل الحَيْض لا من يجري دمُها، فالحائضُ والمُرْضِعُ وَصْفٌ عامٌّ، يقالُ على مَنْ لَهَا ذَلِكَ وَصْفًا، وَإِنْ لَم يَكُنْ قائِمًا بِهَا، وَيُقَالُ على مَنْ قام بها الفِعْلُ، فأُدْخِلت التَّاءُ ههنا إيذانًا بأن المُرَادَ: مَنْ تَفْعَل الرَّضَاع، فإنها تَذْهَلُ عمَّا تُرْضِعُهُ؛ لِشِدَّة قوله: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ۝١﴾، وأكَّد هذا المعنى بقوله: ﴿عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ فعُلِم أن المُرادَ: المُرضِعَةُ التي تُرْضِعُ بالفعلِ لا بالقوَّةِ والتَّهَيُّؤِ، وترجيح هذا المذهب له موضع غير هذا).اهـ

(١) بهذا اسْتُدِلَّ على أنَّ (بَغِيًّا) في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ۝٢٠﴾، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ۝٢٨﴾، على زِنَةِ «فَعُوْلٍ» لا (فَعِيْلٍ)؛ إذْ لو كانت على (فَعِيْلٍ) لوَجَبَ تأنِيثُها، فيُقال: (بَغِيَّة) في الموضعين؛ لأنَّها بمعنى(فَاعِلٍ)، والأصلُ: (بَغُوْيَا) فلمَّا اجتمعت الواوُ والياءُ، وسبقَتْ إحداهُما بالسُّكُون قُلِبَت الوَاوُ يَاءً، وأُدْغِمَت اليَاءُ في اليَاءِ، فَصَارَ كَمَا تَرَى.اهـ أفاده محيي الدِّين عبدُ الحميد. قلْتُ: و(عجوز) بمعنى عَاجِز، قال تعالى: ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ۝٢٩﴾، قال الأزهريُّ في «تهذيب اللغة» (١/ ٢٢١): «وَيُقَال للرَّجُلِ: عَجُوز، وللمرأةِ: عَجُوز. قَالَ: وَيُقَال لِلْمَرْأَة عجوزَةٌ بِالْهَاءِ أَيْضًا».اهـ

تلحقه التَّاء في التأنيث نحو: (رَكُوْبَـة) بمعنى: (مَـرْكُـوْبَـة).

وكذلك لا تلحق التَّاء وَصْفًا على (مِـفْـعَالٍ) كـ(امْرَأَةٍ مِهْذَارٍ)، وهي: الكثيرةُ الـهَذَرِ وهو: الْـهَذَيان. أو على (مِـفْـعِـيْلٍ) كـ(امْرأةٍ مِعْطِـيْـرٍ)، من «عَطِـرَتِ الْـمَرْأَةُ» إذا استعملَتِ الطِّيْب.

أو على (مِفْعَلٍ) كَـ(مِغْشَمٍ) وهو: الذي لا يَـثْـنِـيه شَيْءٌ عَمَّـا يُرِيْدُه ويـهْوَاه من شَجَاعَتِه.

وما لـحقته التاءُ من هذه الصِّفات للفرقِ بين الْـمُذَكَّر والـمؤنث فَشَاذٌّ لا يقاسُ عليه، نحو: «عَدُوٍّ عَدُوَّةٍ، ومِيْـقَانٍ ومِـيْـقَانَةٍ، وَمِـسْكِينٍ وَمِـسْكِينَـةٍ».

وأمَّا «فَعِيلٌ» فإمَّا أن يكون بمعنى (فَاعِلٍ) أو بمعنى (مَفْعُول):

فإن كان بمعنى (فَاعِلٍ) لحقته التاء في التأنيث نحو: «رَجُلٌ كَرِيْمٌ وامْرَأَةٌ كَرِيْمَةٌ» وقد حُذِفَتْ منه قَلِيلًا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ ٧٨﴾ [سورة يس:٧٨].

وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٥٦﴾[1] [سورة الأعراف:٥٦].

---

(١) قَالَ ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بدائع الفوائد - ط عطاءات العلم» (٣/ ٨٦٢): «وأما الإخبار عن الرَّحمة وهي مؤنثة بالتاء بقوله: (قريبٌ) وهو مذكَّر، ففيه اثنا عَشَرَ مَسْلَكًا نذكرها، وَنُبَـيِّـنُ ما فيها من صحيحٍ، وَسَقِيمٍ، ومقاربٍ...» ثُمَّ ذكَرَ اثني عَشَرَ مَسْلَكًا، ورَجَّحَ مِنْها قَوْلًا مُرَكَّبًا مِنْ قولين، وهما: ١ - أنَّ هذا من باب الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر؛ لكونه تَبعًا له ومعنًى من معانيه، فإذا ذُكر أغنى عن ذكره؛ لأنه يُفهم منه. ومنه في أحدِ الوجوه قوله تعالى:
﴿يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمۡ لِيُرۡضُوكُمۡ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ ٦٢﴾ [التوبة: ٦٢]، المعنى: **واللهُ أحقُّ أن يُرضوه، ورسولهُ كذلك**، فاستغنى بإعادة الضمير إلى الله، إذ

وإن كان بمعنى(مَفْعُول) وإليه أشار بقوله: (كَـ«قَتِيلٍ») فإمَّا أن يستعمل استعمال الأسماء أَوْ لا.

فإن اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَ الأَسْمَاءِ، أي: لم يتبعْ موصُوفَه لحقته التَّاء، نحو: «هَذِهِ ذَبِيْحَةٌ، ونَطِيْحَةٌ، وأَكِيْلَةٌ» أي: (مَذْبُوحَةٌ، وَمَنْطُوْحَةٌ، وَمَأْكُوْلَةُ السَّبُعِ).

وإن لم يستعمل استعمال الأسماء، أي: بِأَنْ يَتْبَعَ مَوْصُوْفَهُ حُذِفَتْ مِنْهُ التَّاءُ غَالِبًا، نحو: «مَرَرْتُ بامْرأةٍ جَرِيحٍ، وَبِعَيْنٍ كحيلٍ» أيْ: (مَجْرُوحَة ومَكْحُولة)، **وقد تلحقه التاءُ قَلِيْلًا**، نحو: «خَصْلَةٌ ذَمِيْمَةٌ» أي: مَذْمُومة، وَ«فَعْلَةٌ حَمِيدَة» أي: مَحْمُودَة.

٧٦٣- وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى «الْغُرِّ»

إرضاؤُه هو إرضاءُ رسولِهِ، فلم يحتجْ أن يقول: يرضوهما، فعلى هذا يكون الأصل في الآية: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾، وإِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قريبةٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ)، فاستغنى بخبرِ المحذوف عن خبر الموجود، وسَوَّغَ ذلك ظهورُ المعنى، وهذا المسلكُ مسلكٌ حَسَنٌ إذا كُسِي تعبيرًا أحسنَ من هذا، **وهو مسلكٌ لطيفٌ المَنْزِع دقيقٌ على الأفهام، وهو من أسرار القرآن**. والذي ينبغي أن يعَبَّرَ عنه به: أن الرَّحْمة صِفَةٌ من صِفَات الرب تَبَارَكَ وَتَعَالَى، والصِّفَةُ قائمة بالموصوف لا تفارِقُهُ؛ لأن الصفة لا تفارقُ موصوفَها، فإذا كانت قريبةً مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ فالموصوف تَبَارَكَ وَتَعَالَى أولى بالقرب منه، بل قُرْبُ رحمته منه تَبَعٌ لقُرْبِهِ هو تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ .

٢- الربُّ تبارك وتعالى قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ، ورحمتُه قريبةٌ منهم، وقربُهُ يستلزمُ قربَ رحمته، ففي حذف التاء ههنا تنبيهٌ على هذه الفائدة العظيمة الجليلة، وَأَنَّ اللهَ تَعَالى قَرِيْبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ، وذلك يستلزمُ القُربين: قربَه وقربَ رحمته، ولو قال: (إِنَّ رحمةَ الله قريبةٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ)، لم يدُلَّ على قربه تعالى منهم؛ لأن قربَهُ تعالى أخصُّ من قرب رحمته، والأعمُّ لا يستلزمُ الأخصَّ، بخلاف قربه، فإنه لما كان أَخَصَّ استلزَمَ الأعمَّ، وهو قرب رحمته.اهـ

٧٦٤- وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُوْلَى ... يُبْدِيهِ وَزْنُ «أُرَبَى، وَالطُّولَى

٧٦٥- وَمَرَطَى»، وَوَزْنُ «فَعْلَى» جَمْعَا ... أَوْ مَصْدَرًا، أَوْ صِفَةً كَـ«شَبْعَى»

٧٦٦- وَكَـ«حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى ... ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى، مَعَ الْكُفُرَّى»

٧٦٧- كَذَاكَ «خُلَّيْطَى، مَعَ الشُّقَّارَى» ... وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

قد سبق أنَّ ألف التأنيث على ضربين أحدهما: الْمَقْصُورة كـ(حُبْلَى وَسَكْرَى)، والثاني: الْمَمْدُودة كـ(حَمْرَاء وغَرَّاء) وَلِكُلٍّ منهما أوزانٌ تُعْرَفُ بِها.

فأمَّا الْمَقْصُورَة فَلَهَا أَوْزَانٌ مَشْهُورةٌ، وَأَوْزَانٌ نادرةٌ.

فَمِنَ الْمَشْهُورَة: (**فُعَلَى**) نَحْوُ: (أُرَبَى) لِلدَّاهيةِ، وَ(شُعَبَى) لموضع.

ومنها: (**فُعْلَى**) اسمًا كـ(بُهْمَى) لِنَبْتٍ، أو صِفَةً كـ(حُبْلَى والطُّوْلَى) أو مَصْدَرًا كَـ(رُجْعَى).

ومنها: (**فَعَلَى**) **اسْمًا** كـ(بَرَدَى) لِنَهْرٍ بِدِمَشق، أو مَصدرًا كـ(مَرَطَى) لضَرْبٍ من العَدْوِ، أو صِفَةً كـ(حَيَدَى) يقال: (حِمَارٌ حَيَدَى) أي: يَحِيدُ عن ظِلِّهِ لِنَشَاطِهِ.

قال الْجَوْهَرِيُّ: وَلَمْ يَجِئْ في نُعُوتِ الْمُذَكَّرِ شَيْءٌ على غَيْرِه.

ومنها: (**فَعْلَى**) **جَمْعًا** كـ(صَرْعَى) جمعُ صَرِيعٍ، أو **مَصْدَرًا** كـ(دَعْوَى) أو **صِفَةً** كـ(شَبْعَى وكَسْلَى).

ومنها: (**فُعَالَى**) كـ(حُبَارَى) لطائرٍ، وَيَقَعُ على الذَّكَرِ والأُنْثَى.

ومِنْها: (**فُعَّلَى**) كـ(سُمَّهَى): للباطل.

ومنها: (**فِعَلَّى**) كـ(سِبَطْرَى) لضَرْبٍ من الْمَشْيِ.

ومنها: (فِـعْـلَى) مصدرًا كـ(ذِكْرَى) أو جَـمْعًا كَـ(ظِـرْبَى) جَـمْع (ظَـرِبَانٍ)، وهي: **دُوَيْبَّةٌ كالهِرَّةِ مُنْتِنَةِ الرِّيح، تَزْعُمُ العَرَبُ أَنَّهَا تَفْسُو في ثَوْبِ أَحَدِهِم إذا صَادَهَا فلا تَذْهَبُ رَائِحَتُهُ حتَّى يَبْلَى الثَّوْبُ.**

وكـ(حِجْـلَى) جمع (حَجَلٍ)، وليس في الـجُمُوع ما هو على وزن (فِـعْـلَى) غيرهما.

ومنها: (فِـعِّـيْـلَى) كَـ(حِثِّيْثَى) بمعنى: الـحَثِّ[1].

ومنها: (فُـعُـلَّى) نحو: (كُـفُـرَّى) لِـوِعَاءِ الطِّلْعِ.

ومنها: (فُـعَّـيْـلَى) نحو: (خُلَّـيْـطَى): لِلاخْتِلاطِ، وَيُـقَال: «وَقَعُوا في خُلَّـيْـطَى» أيْ: اختلطَ عليهم أمْـرُهُم.

ومنها: (فُـعَّـالَى) نحو: شُقَّارَى لِـنَـبْتٍ.

٧٦٨- لِـــمَـدِّهَـا «فَـعْـلَاءُ، أَفْـعِـلَاءُ -مُثَلَّـــثَ الْعَـــيْنِ-، وَفَعْلَـــلَاءُ

٧٦٩- ثُـمَّ فِـعَـالَا، فُـعْـلُـلَا، فَـاعُـولَا وَفَـــاعِلَاءُ، فِعْلِيَـــا، مَفْعُـــولَا»

٧٧٠- وَمُـطْـلَـقُ الْـعَيْنِ «فَـعَـالَا»، وَكَـذَا مُطْلَـــقُ فَـــاءٍ «فَعَـــلَاءُ» أُخِـــذَا

لألفِ التَّأنيثِ الْـمَـمْـدُودَةِ أوزانٌ كثيرةٌ نَـبَّـهَ الْـمُصَنِّـفُ على بعضها:

فمنها: (فَـعْلَاء) اسْمًـا كـ(صَحْرَاء) أو صِفَـةً مذكَّرُها على (أَفْـعَلَ) كـ(حَـمْـرَاء) وعلى غير (أَفْـعَلَ) كـ(دِيْـمَةٍ هَـطْلَاء)، ولا يقال: (سحابٌ أَهْطَلُ!)، بل (سَحَابٌ هَـطِـلٌ) وقولهم: (فَـرَسٌ أو نَاقَـةٌ رَوْغَاء) أي: حَدِيدَة القِياد، ولا يُوصَفُ به

---

(١) ومثل (حِـثِّـيْـثَى): خَصَّهُ بالشيءِ (خِصِّـيْـصَى)وَ(خِلِّيفَى)، ومنه قول عُمَر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- «لَوْ أَطَقْتُ الْأَذَانَ مَعَ الْـخِلِّيفَى لَأَذَّنْتُ». وَفِي التَّهْذِيب: (هِجِّـيْـرَى الرَّجُلِ: كَلَامُه وَدَأْبُه).

الْـمُذَكَّر منهمـا، فلا يُـقَالُ: (جَـمَلٌ أَرْوَغُ!) وَكَـ(امْرَأَة حَسْنَاء)، ولا يقال: (رَجُلٍ أَحْسَنُ!).

والـهَطَلُ: تَـتَابُع الـمَطَرِ وَالدَّمْعِ وَسَيَلانُـهُ، يُـقَالُ: (هَطَلَتِ السَّمَـاءُ تَـهْطُـلُ هَطَـلًا وَهَطَـلَانًا وتَـهْطَـالًا).

ومنها: (**أَفْـعَـلَاء**) مُثَـلَّثِ الْعَينِ، نحو قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع: (أَرْبُعَاء)، **بِضَمِّ البَاءِ وفَـتْـحِها وَكَسْرِهَا**.

ومنها: (**فَـعْلَلَاء**)، نحو: عَقْـرَبَاء لأُنْـثَى الْعَقَارِب.

ومنها: (**فِعَالَاء**)، نحو: **قِصَاصَاء** للقِصَاصِ.

ومنها: (**فُـعْلُلَاء**)، كـ(قُـرْفُـصَاء).

ومنها: (**فَاعُولَاء**)، كـ(عَاشُورَاء).

ومنها: (**فَاعِلَاء**)، كـ(قَاصِعَاء) لـجُحْرِ من جِحَرَةِ اليَـرْبُـوع.

ومنها: (**فِعْلِيَاء**)، نحو: (كِبْـرِيَاء) وهي: العَظَمَة.

ومنها: (**مَفْعُوْلَاء**)، نحو: (مَـشْـيُوخَاء)[1] جـمع (شَيْخٍ).

---

(١) قال في "تاج العروس": (الشَّيْخ)، والشَّيْخُونُ، والثّاني غَريبٌ، غير مَعْروف في الأُمّهات المشهورة، وأَوردَه بعض شُرّاح "الفصيح"، وقالوا: هو مُبالغة في (الشَّيْخ)، وهو: مَنِ اسْتَبَانَتْ فيه السِّنُّ، وظَهَر عليه الشَّيبُ، أَو شَيْخٌ من خَمْسِينَ إِلى آخرِه، أَو هو من إِحْدَى وخَمسينَ إِلى آخرِ عُمرِه. **وَجَمْعه: (شُيُوخٌ) بالضَّمِّ، على القياس**، وَ(شِيُوخٌ) بالكسر؛ لمناسَبَة التَّحتيَّة، كما في (بيوتٍ) وبابه، و(أَشْيَاخٌ) مثلُ: (بَيْت وأَبيات)، وَ(شِيَخَةٌ)، بكسْر ففَتْح، و(شِيْخَةٌ) كـ(صِبْيَةٍ)، ذكرَه ابنُ سِيْدَهْ، وكُراع، وَ(شِيخانٌ) بالكسر؛ كـ(ضِيفانٍ)، **وَ(مَشْيَخَةٌ)** بفتْحِ الميم، وَكَسْرِها، وسكون الشين، وفتْح التحتيَّة، وضمِّها، وقد ذكرَ الرِّوَايتين اللِّحْيَانيّ في «النوادر»، وَ(مَشِيخَةٌ)، بفتح الميم، وكسر المعجمة، وَ(مَشْيُوْخَاءُ)، وَ(مَشْيُخَاءُ) بحذف الواو منها، **وَ(مَشَايِخُ)، وأَنكره ابنُ دريدٍ، وقال القَزَّاز في «الجامع»: لا أَصْل له في كلام العرب، وقال الزَّمخشريُّ:**

ومنها: (**فَـعَالَاء**)، مُطْـلَـق العَينِ، أيْ: مضمومها، ومفتوحها، ومكسورها، نحو: (**دَبُـوقاء**) لِلْعَذِرَة، وَ(**بَـرَاسَاء**) لُغَةٌ في (البَـرْنَسَاءِ)، وَهُمْ: النَّاس، وَقَالَ ابنُ السِّكِّيْت: يُقَالُ: «ما أدْرِي أيُّ البَـرْنَسَاءِ هُو» أيْ: أيُّ النَّاسِ هُو، وَ(**كَـثِـيْـرَاء**).

ومنها: (**فَـعَـلاء**) **مُطْلَق الْفَاء**، أي: مضمومها، ومفتوحها، ومكسورها، نحو: **خُـيَلَاء**: للتَّـكَـبُّـر، و**جَـنَـفَاء**: اسم مكانٍ، و**سِيَـرَاء**: لِـبُـرْدٍ فيه خُطُوطٌ صُفْرٌ.

المَشايخ ليست جمْعًا لـ(شَيْخ)، وتَصْلُح أَن تكونَ جَمْع الْجَمْع، ونَقَل الخفاجيُّ: قيل: مَشَايخ جمع شَيْخ، لا على القياس، والتحقيق أَنَّه جمْعُ (مَشْيَخة) كَـ(مَأْسَدَة)، وهي جمْع (شَيْخٍ)، ومن جُموع الشَّيخ أيضًا (الأَشاييخ)، قال الزَّمَخْشَريُّ: ويقولون: (هؤلاءِ الأَشَاييخ) يُراد جمْع (أَشياخٍ)، مثل (أَنايِيب وأَنيابٍ)، نقله شُرَّاح «الفصيح»، وتصغيره (شُيَيْخ) بالضَّمِّ على الأَصْل، و(شِيَيْخ) بالكسر على ما جَوَّزوه في اليائيّ العين؛ كـ(بِيَيْت)، و(شُوَيْخ) بالواو قليلة، بل أَنكرَها جماعَةٌ، ولم يعرِفْها الجوهريُّ. انتهى. من «تاج العروس» باختصار.

وقد نظم ما سبق العلامة مُحَمَّدُ بن عليِّ بن آدمَ بن موسى الإتيوبي الولوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «البحر المحيط الثَّجَّاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج» (٣٦/ ٣٢٠-٣٢١).

الْمَقْصُور والْمَمْدُود

٧٧١- إِذَا اسْمٌ[(١)] اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَـتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَـ«الْأَسَفْ»

٧٧٢- فَلِنَظِيرِهِ الْـمُعَلُّ[(٢)] الْآخِرِ ثُـبُوتُ قَصْـرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

٧٧٣- كَـ«فِعَلٍ، وَفُعَلٍ» فِي جَمْعِ مَا كَـ«فِعْلَةٍ، وَفُعْلَةٍ» نَحْوُ: «الدُّمَى»

الْـمَقْـصُورُ: هو الاسمُ الذي حَـرْفُ إعرابِـهِ أَلِفٌ لَازِمَـةٌ.

فخرج بـ(الاسْمِ): الفِعْلُ نحو: «يَـرْضَى»، وبـ(**حَـرْفُ إعرابِـهِ**): الْـمَـبْـنِـيُّ، نحو: « إِذَا» وبـ(**لَازِمَـة**): الْـمُـثَـنَّى، نحو: «الزيدان» فإنَّ أَلِفَهُ تَـنْـقَلِبُ ياءً في الـجَـرِّ والنَّصْبِ.

والْـمَقْـصُورُ على قِسْمَينِ: قِـيَاسِيٌّ وسَمَـاعِيٌّ.

فَالقِيَاسِيُّ: كُلُّ اسْمٍ مُعْتَلٍ[(٣)] له نَظِـيْـرٌ[(٤)] من الصَّحِـيْحِ مُلْـتَـزَمٌ فَـتْـحُ مَا قَـبْلَ آخِـرِهِ، وَذَلِكَ كَمَصْدَرِ الفِعْلِ اللَّازِمِ الَّذِي عَلَى وَزْنِ «فَعِلَ» فإنه يكون «فَعَلًا» بِفَتْحِ الفَاءِ والعَـيْـنِ، نحو: «أَسِفَ أَسَفًا»، فإِذَا كَانَ مُعْتَلًا وَجَبَ قَصْرُهُ، نحو: «جَوِيَ

---

(١) أي: صحيحٌ، وقوله: (وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ) أي: من الـمُعَلِّ، وقوله: (كَـ«الْأَسَفْ») مثالٌ للصحيح الـمُستوجب الفَتْح، ولم يُمثِّل لِنَظِيرِهِ من الـمُعَلِّ.اهـ من حاشية الْـخُضَرِيِّ(٢/ ٣٤٠).

(٢) الأولى فيه: (الـمُعْتَل)؛ لأنه هو الذي يَصِحُّ فيه تعليل ثُـبُوت القَصْرِ، أمَّا (الـمُعَلُّ) وهو الـمُغَيَّرُ فالقَصْرُ ثابتٌ فيه، فلا معنى لِتَعْلِيقِهِ بِـ(إِذَا). فتأمَّلْ.اهـ الْـخُضَرِيِّ(٢/ ٣٤١).

(٣) الأَولَى (مُعَلٌّ)؛ لأنَّ الـمُعْتَل ما فيه حرْف عِلَّةٍ غُيِّرَ أمْ لا، وَالـمُعَلُّ هو الـمُغَيَّرُ، وهو الـمُرادُ هنا؛ لأنَّ الاسم لا يُوصَفُ بالقَصْرِ إلَّا بعد تَغْـيِير يَائِـهِ مَثَلا.اهـ من الْـخُضَرِيِّ(٢/ ٣٤١).

(٤) الـمُرادُ الـمُناظَرة في الوَزْنِ، وَنَوْعِ الاسم كـ(الـمَصدَرِيَّةِ، والـجَمْعِيَّةِ)، لا خُصُوص الوَزْن.اهـ من حَاشِيَةِ الْـخُضَرِيِّ(٢/ ٣٤١).

جَوَى»؛ **لأنَّ نَظِيْرَهُ من الصَّحِيحِ الآخِرِ مُلْتَزَمٌ فَتْحُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.**

وَنحو: «فِعَلٍ» في جَـمْعِ «فِعْلَةٍ» بكسر الفاء، وَ«فُعَلٍ» في جَـمْعِ «فُعْلَةٍ» بِضَمِّ الفَاء، نحو: «مِرًى» جمع «مِرْيَـةٍ» و«مُدًى» جمع «مُدْيَـةٍ» فإنَّ نظيرهما من الصحيح: «قِـرَب وَقُـرَب» جمعُ «قِـرْبَـةٍ وَقُـرْبَـةٍ»؛ لأنَّ جمعَ «فِعْلَةٍ» -بِكَسْرِ الفاء- يكُونُ على «فِعَلٍ»-بكسر الأول وفتح الثاني-، وجَـمْعَ «فُعْلَةٍ» -بضم الفاء- يكون على «فُعَلٍ» -بضَمِّ الأوَّلِ وفتحِ الثاني-.

وَ«الدُّمَى» جَـمْعُ: (دُمْيَـة)، وهي: الصُّورَةُ من العَاجِ ونحوه[1].

٧٧٤- وَمَـا اسْـتَحَقَّ قَبْـلَ آخِـــرٍ أَلِفْ فَالْـــمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًـــا عُرِفْ

٧٧٥- كَمَصْـــدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَ«ارْعَوَى»، وَكَ«ارْتَأَى»

---

(١) الْحَاصِلُ أنَّ الَّذِي يَسْتوجِبُ فَتْحَ ما قَبْلَ آخِرِه، فيكون مُعْتَلُّهُ مَقْصُورًا أنواعٌ كثيرةٌ، ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مِنْهَا نوْعَينِ عامَّينِ في (الصحيح والمُعْتلِّ) الأوَّل: مصْدَرُ (فَعِلَ) اللَّازِم، فإنَّ قِيَاسَهُ (فَعَلٌ) بفتحتين، وقد أشار إلى هذا مُقتصِرًا على تَمْثِيْلِ صحِيحِهِ بِـ«الْأَسَفْ». الثَّانِي: جَمْعُ «فِعْلَةٍ» على «فِعَلٍ». الثَّالِثُ: جَمْعُ «فُعْلَةٍ» على «فُعَلٍ»، وقد صَرَّحَ به، واقتصر على تمثيل مُعْتَلِّهِ بِـ«الدُّمَى». وبقي عليه خمسة، وهي: ١- اسم مفعول غير الثُّلاثِي، كـ(مُكْرَم، ومُحْتَرَم، ومُسْتَخْرَج) فإنَّ مُعْتَلَّهُ مقصورٌ بفتح ما قبل آخِرِهِ، كـ(مُعْطَى، وَمُصْطَفَى، وَمُسْتَدْعَى). ٢-(أفْعَل) سوَاءٌ كَانَ للتَّفْضِيْلِ كـ(أَقْصَى) نَظِيْر (أَفْضَلَ) أمْ صفة مُشَبَّهَة كـ(أَعْمَى وَأَحْمَرَ). ٣- جَمْعُ (فُعْلَى) أُنْثَى(أفْعَل) على (فُعَلٍ) كـ(كُبْرَى وَكُبَر) ونَظِيرُهُ (قُصَى وَدُنَى) جَمْعُ: (قُصْوَى وَدُنْيَا). ٤-ما كان من أسماء الأجناس دَالًّا على الجمعية بالتجرد من التاء، على وزن (فَعَل) بفتحتين، وعلى الوَحْدَةِ بالتاء، كـ(حَصَاةٍ وَحَصًى)، ونظيره (مَدَرَةٌ ومَدَرٌ). ٥- الْمَفْعَلُ مَدْلُولًا به على مصدر، أو زمان، أو مكان، نحو: (مَلْهىً ومَسْعىً) ونظيرهُ (مَذْهَب ومَسْرَح).اهـ من حَاشِيَةِ الْخُضَرِيِّ(٢/ ٣٤٠)، و«شذا العَرْف في فنِّ الصَّرْفِ» (صـ ٧٨) للحَمَلَاوِيِّ. ●**فائدة: العَاجِ: عَظْمُ الفِيْل.**

ولـمَّا فَرَغَ مِنَ الْمَقْصُورِ شَرَعَ في **الْمَمْدُودِ، وهو: الاسمُ الَّذِي في آخِرِهِ هَمْزَةٌ تلي أَلِفًا زائدةً**، نحو: «حَمْراء، وَكِسَاء، وَرِدَاء»، فَخَرَجَ بـ(الاسم): الفِعْلُ نحو: «يشاء» وبقوله: **(تلي أَلِفًا زائدة)** ما كان في آخره همزة تلي أَلِفًا غير زائدةٍ كـ«ماءٍ وَآءٍ» جمع: «آءَة»، وهو شَجَرٌ.

والْـمَمْـدُودُ أيضًا كالْـمَقْـصُورِ: قياسيٌّ وسماعِيٌّ.

فالقياسيُّ: كل مُعْتَـلٍّ له نَظِـيْـرٌ مِنَ الصَّحِيْحِ الآخِـرِ مُلْـتَـزَمٌ زيادةُ أَلِفٍ قبلَ آخِـرِهِ، وذلك كمَصْدَرِ مَا أَوَّلُهُ هَـمْزَةُ وَصْلٍ، نحو: «ارْعَوَى ارْعِوَاءً، وارْتَـأَى ارْتِـئَاءً، واسْتَـقْصَى اسْتِـقْصَاءً» فإنَّ نظيرَهَا مِنَ الصَّحِيْحِ: «انْطَلَقَ انْطِلَاقًا، واقْتَدَرَ اقْتِدَارًا، واسْتِخْـرَجَ اسْتِخْـرَاجًا»، **وَكَذَا مصدر كلِّ فِعْلٍ مُعْتَلٍّ يكُونُ على وَزْنِ (أَفْعَلَ) نحو: «أَعْطَى إِعْطَاءً» فإنَّ نَظِيرَهُ من الصحيح: «أَكْرَمَ إِكْرَامًا».**[1]

---

(١) ومن الْـمَمْـدُود القياسي: ١- ما كان جَـمْعًا على (فِعَال)؛ نحو: (ظِبَاء) جَـمْع (ظَبْيٍ)، وَ(دِلَاء) جَـمْع (دَلْوٍ)، والنظير: (كِعَاب)، وَ(كِلاب) جَـمْع (كَعْبٍ وَكَلْب).

٢- ما كان مفردًا وجَـمْعه على (أَفْـعِلَةٍ)؛ نحو: (كِسَاء)، و (أَكْسِيَـة)، وَ(رِدَاء) وَ(أَرْدِيَـة) و(إِنَاء وآنِيَـة)، وَ(وِعَاء وأَوْعِيَة)، وَنَظِـيْـرُهُا من الصحيح: (سِلَاحٌ)، وَ(أَسْلِحَة) و(حِـمَـارٌ وأَحْـمِرَة).

ولـهذا أجازَ الفَـرَّاء: أن يكُونَ (الْقَفَاءُ) مَـمْدُودًا؛ لقولهم: (أَقْفِيَة).

٣-الـمصدرُ الدالُّ على صوتٍ؛ نحو: (الثُّـغَاء): وهو صوت الـمَعْز، و(الـمُـشَاء): استطلاقُ البَطْنِ، وَالنَّظِـيـرُ: (الصُّرَاخ) و(الزُّكَام).

٤- ما كان جَـمْعًا على (أَفْعَال) نحو: (أَرْحَاء) جَـمْع (رَحَا)، والنَّظِير: (أَرْطَال).

٥-(فَعَّال) بالتشديد، كـ (سَقَّاء)، وَنَظِـيْـرُهُ: (ضَرَّاب).

٦-(مِفْعَال)؛ كـ (مِعْطَاء): للكثير العَطَاء، وَ(مِغْـزَاء): للكثير الغَـزْو، وَالنَّظِـيـرُ: (مِهْدَار)، وَ(مِـنْـحَار).اهـ من «شرح الفَارِضي على ألفية ابن مالك» (٤/ ١٧٦-١٧٧).

٧٧٦- وَالْعَـــادِمُ النَّظِيـــرِ ذَا قَصْـــرٍ وَذَا مَـدٍّ بِنَـقْلٍ كَـ «الْـحِجَا»، وَكَـ «الْـحِذَا»

هذا هو القسم الثاني، وهو: الْـمَقْـصُور السَّـمـاعِيُّ والْـمَمْـدُود السَّمَـاعِيُّ.

وَضَابِطُهُمَـا: أَنَّ مَا لَـيْسَ لَهُ نظيرٌ اطَّـرَدَ فتح ما قَـبْلَ آخِـرِهِ فقَصْرُهُ مَوْقُوفٌ على السَّمَـاعِ، وما ليس له نظير اطَّـرَدَ زِيادَةُ أَلِفٍ قَـبْلَ آخِـرِهِ، فَمَدُّهُ مَقْصُورٌ على السَّمَـاعِ.

فَمِنَ الْـمَقْـصُورِ السَّمَـاعِيِّ: «الفَـتَى»: وَاحِدُ «الفِـتْـيَان»، و«الْـحِجَا»: العَقْل، وَ«الثَّـرَى»: التُّـرَابُ، وَ«السَّنَا»: الضَّوْءُ[(١)].

وَمِن الْـمَمْـدُودِ السَّمَـاعِيِّ: «الْـفَـتَاءُ»: حَدَاثَـةُ السِّـنِّ، وَ«السَّنَاءُ»: الشَّرَفُ وَ«الثَّـرَاءُ»: كَـثْـرَةُ الْـمَـالِ، وَ«الْـحِذَاءُ»: النَّـعْـلُ.

٧٧٧- وَقَصْـرُ ذِيْ الْـمَدِّ اضْطِرَارًا مُـجْمَعُ عَلَيْـهِ، وَالْعَـكْسُ بِخُلْـفٍ يَقَـعُ

لا خِلافَ بين البَصْرِيين والكُوْفِيين في جَوازِ قَصْرِ الْـمَمْـدُودِ للضَّرُورَة[(٢)].

---

(١) ومنه: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٣﴾﴾ أي: لأَنَّـها ليس لها نظيرٌ من الصَّحِيح يُـمـاثِلهَا في جـميع الأوْصَاف (من الوَزْنِ والْـمصْدَرِيَّة أو الـجَمْعِيَّة، والوَصْفِيَّة) مَثَلًا. وإن وُجِدَ وَزْنُهَا كـ(بَطَلٍ وعِنَبٍ). اهـ من حَاشِيَةِ الْـخُضَرِيِّ (٢/ ٣٤٣).

(٢) أي: في الـجُـمـلةِ، وإلَّا فَقَد مَنَعَهُ الْفَرَّاء فِيْمـا لهُ قِياس يُوجِبُ مَدُّهُ كـ(فَعْلَاء أفْعَل) ويَـرُدُّه إلى السَّمـاع. اهـ من حَاشِيَةِ الْـخُضَرِيِّ(٢/ ٣٤٣).

قُلْت: وقَصْرِ الـمَمْدُودِ رجوعٌ إلى الأصْلِ، وهو الْقَصْرُ، ومنه قولُ الشَّاعر[الرَّجَز]:

لَا بُـدَّ مِـنْ صَـنْعَا وَإِنْ طَـالَ السَّـفَرْ ❊❊❊ وَإِنْ تَـــحَنَّى كُـــلّ عَـــوْدٍ وَدَبَـــرْ

فَقَصَر(صَنْعَاء) للضَّرُورة، وجَوابُ الشرط مـحذوفٌ، أيْ: لَا بُدَّ مِنْهُ، و(تَـحَنَّى): من حَنَى ظَهْرُه إذا احْدَوْدَبَ، و(العَوْدُ)، بفتح العين المهملة وسكون الواو: الـمُسِنُّ من الإبِل. وَ(دَبِـرٌ)، بفتح الدَّالِ

واخْتُلِفَ في جَوازِ مَدِّ الـمَقْصُورِ: فَـذَهَبَ البَصْرِيُونَ إلى الـمَنْعِ، وَذَهَبَ الكُوْفِيُوْنَ إلى الْـجَوازِ[(١)]، واستدلُّوا بقولِـهِ [الـرَّجَـز]:

ش٣٥٣-يَا لَكَ مِـنْ تَـمْرٍ وَمِـنْ شِيْشَـاءِ يَـنْـشُبُ فِي الْـمَسْعَلِ واللَّهَـاءِ

فَمَدَّ «اللَّهَاءَ» للضَّرُورَةِ، وهو مَقْصُوْرٌ.

وَكَسْرِ الـمُوَحَّدَة ، كـ(كَتِفٍ)، من (دَبِـر البَعِيرُ) كـ(فَرِحَ) بالكسر، يَدْبَـرُ دبرة ودبورًا: إذا عُقِرَ ظَهْرُهُ. انظر «التصريح على التوضيح» (٢/ ٥٠٤).

(١) والظَّاهِرُ هُو الـجَوَازُ مُطْلَقًا، وعليه أَكْـثَـرُ الـمُتَأَخِرِينَ. النُّكَت (٢/ ٢٧١) للسيوطي. وقد ورد مَدُّ الـمقصور في الاختيار في قراءَةِ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ: ﴿يَكَادُ سَنَاءُ بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٣﴾﴾ [النور: ٤٣] بِمَدٍّ (سَنَا)، ووَافَقَهم ابنُ وَلَّاد، وابنُ خَرُوف.

كيفيَّةُ تثنيةِ الْمَقْصُور والْمَمْدُود وجمعِهِمَا تَصْحِيحًا

٧٧٨-آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا

٧٧٩- كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ: «الْفَتَى» وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَـ «مَتَى»

٧٨٠- فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الْأَلِفْ وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

الاسْمُ الْمُتَمَكِّنُ إِنْ كَانَ صحيحَ الآخِرِ، أو كَانَ مَنْقُوصًا لَحِقَتْهُ عَلامَةُ التَّثْنِيَةِ من غيرِ تَغْيِيرٍ، فتقول في «رَجُلٍ، وجَارِيةٍ، وقَاضٍ»: «رَجُلانِ، وَجَارِيتانِ، وقَاضِيَانِ».

وإن كانَ مَقْصُورًا فلا بُدَّ من تَغْيِيرِهِ على ما نذكُرُهُ الآنَ، وإن كان مَمْدُودًا فسيأتي حكمه.

فإن كانت ألفُ الْمَقْصُورِ رابعةً فَصَاعِدًا قُلِبَتْ يَاءً، فتقول في «مَلْهَى»: «مَلْهَيَانِ»، وفي «مُسْتَقْصًى»: «مُسْتَقْصَيَانِ»، **وإنْ كانت ثالِثةً**: فإنْ كانَت بَدَلًا من الياءِ، كَـ(فَتَى وَرَحَى) **قُلِبَت أَيْضًا ياءً**، فتقول: «فَتَيَانِ وَرَحَيَانِ»، وكذا **إذا كانت ثالثةً مجهولةَ الأَصْلِ وأُمِيلَتْ**، فَتَقُولُ في (مَتَى) عَلَمًا: «مَتَيَانِ»، **وإن كانتْ ثالِثةً بَدَلًا مِن وَاوٍ** كـ(**عَصًا وَقَفًا**) **قُلِبَت وَاوًا** فتقول: «عَصَوانِ وقَفَوانِ»، وكذا **إن كانت ثالثةً مجهولةَ الأصلِ ولم تُمَلْ كـ(إلى) عَلَمًا** فتقول: «إِلَوَانِ».

فالحاصِلُ أنَّ ألفَ الْمَقْصُورِ تُقْلَبُ ياءً في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كانت رابِعَةً فَصَاعدًا.

الثاني: إذا كانت ثالثةً بَدَلًا من ياءٍ.

الثالث: إذا كانت ثالثةً مـجهولةَ الأَصْلِ وأُمِيْلَت.

وتُقْلَب واوًا في موضعين:

الأول: إذا كانت ثالثةً بدلًا مِن الواو.

الثاني: إذا كانت ثالثةً مـجهولةَ الأَصْلِ ولـم تُـمَلْ.

وأشار بقوله: (وَأَوْلِـهَـا مَـا كَـانَ قَـبْلُ قَـدْ أُلِـفْ) إلى أَنَّـهُ إذَا عُمِلَ هذا العَمَلُ الـمذكورُ في الْـمَقْـصُورِ -أعني قلب الألِفِ ياءً أَوْ وَاوًا- لَـحِقَتْهَا علامَةُ التَّـثْـنِـيَةِ الَّتِي سَبَـقَ ذِكْرُها أوَّل الكتابِ، وهي: الألِفُ **والنُّونُ الـمكسورة** رَفْـعًا، والياءُ الـمفتوحُ ما قبلها **والنُّونُ الـمكسورة** جَـرًّا وَنَصْبًا.

٧٨١- وَمَـا كَـ «صَـحْرَاءَ» بِـوَاوٍ ثُنِّـيَا وَنَحْـوُ: «عِلْبَـاءٍ، كِـسَاءٍ، وَحَـيَا»

٧٨٢- بِـوَاوٍ اوْ هَـمْزٍ، وَغَيْـرَ مَـا ذُكِـرْ صَـحِّحْ، وَمَـا شَـذَّ عَـلَى نَقْـلٍ قُصِـرْ

لَـمَّـا فَـرَغَ من الكلامِ على كيفية تَـثْـنِـيَةِ الْـمَقْـصُورِ شَرَعَ في ذِكْر كيفية تَـثْـنِـيَةِ الْـمَمْـدُود.

والْـمَمْـدُودُ: إما أن تكون همزتُهُ بَدَلًا من ألِفِ التَّأنيثِ أو للإلـحاقِ أوْ بَدَلًا من أَصْلٍ أو أَصْلًا.

فإنْ كانَت بَدَلًا من أَلِفِ التَّأنيث فالـمشهورُ قَـلْـبُهَا وَاوًا، فَـتَـقُولُ في «صَحْرَاء وحَـمْراء»: «صَحْرَاوَانِ وَحَـمْرَاوَانِ»[(١)].

---

(١) وفي «صحيح مسلم» (٨٠٥) عن النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ الْكِلَابِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يقول: «يُؤْتَى بِالْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَهْلِهِ الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِهِ. تَقْدُمُهُ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَآلُ عِمْرَانَ كَأَنَّهُمَا

وإن كانت للإلحاقِ كَـ«عِلْبَاء» أو بَدَلًا من أصْلٍ، نحو: «كِسَاءٍ وَحَياءٍ» جازَ فيها وجْهَانِ:

أحدهما: قَلْبها وَاوًا، فتقول: «عِلْبَاوَانِ، وَكِسَاوَانِ، وَحَيَاوَانِ».

والثاني: إبقاء الهمزة من غير تغيير فتقول: «عِلْبَاءَانِ، وَكِسَاءَانِ، وَحَيَاءَانِ».

والقَلْبُ في الـمُلْحَقَة أوْلى من إبقاءِ الهمزة، وإبقاءُ الهمزةِ الـمُبْدَلةِ من أَصْلٍ أوْلى من قَلْبِها وَاوًا.

وإن كانت الـهمزةُ الْـمَمْـدُودةُ أَصْلًا وَجَبَ إبْقَاؤُها، فـتـقُول في «قُـرَّاء وَوُضَّاء»: «قُـرَّاءانِ وَوُضَّاءَانِ».

وأشار بقوله: «وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ» إلى أنَّ ما جاءَ من تَثْنِيَة الْمَقْصُورِ أو الْمَمْدُودِ على خِلافِ ما ذُكِرَ اقْتُصِرَ فيه على السَّمَاعِ، كقولهم في الْخَوْزَلَى: «الْخَوْزَلانِ»، والقياسُ: «الْخَوْزَلَيَانِ»، وقولهم في حمراء: «حَمْرَايان»، والقياس: «حَمْرَاوَان».

٧٨٣- وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْـمُـثَـنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا

غَمَامَتَانِ، أَوْ ظُلَّتَانِ سَوْدَاوَانِ تُحَاجَّانِ عَنْ صَاحِبِهِمَا»، وفي «صحيح مسلم» (٨٠٣) -أيضًا- وَ«سنن أبي داود» (١٤٥٦) وَاللَّفْظُ لَهُ: عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَنَحْنُ فِي الصُّفَّةِ، فَقَالَ: «أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ يَغْدُوَ كُلَّ يَوْمٍ إِلَى بُطْحَانَ أَوْ إِلَى الْعَقِيقِ فَيَأْتِيَ مِنْهُ بِنَاقَتَيْنِ كَوْمَاوَيْنِ زَهْرَاوَيْنِ فِي غَيْرِ إِثْمٍ وَلَا قَطْعِ رَحِمٍ» قَوْلُهُ: (كَوْمَاوَيْنِ): تثنية (كَوْمَاءَ) بِفَتْحِ الْكَافِ وَسُكُونِ الْوَاوِ: وَهِيَ النَّاقَةُ الْعَظِيمَةُ السَّنَامِ، وَهِيَ مِنْ خِيَارِ مَالِ الْعَرَبِ. (زَهْرَاوَيْنِ) أَيْ: سَمِينَتَيْنِ مَائِلَتَيْنِ إِلَى الْبَيَاضِ مِنْ كَثْرَةِ السِّمَنِ.

٧٨٤- وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ

٧٨٥- فَالْأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

إذا جُمِعَ صحيحُ الآخِرِ عَلَى حَدِّ الْمُثَنَّى، وهو الجمعُ بالواوِ والنُّونِ لَحِقَتْهُ العلامَةُ من غيرِ تَغْيِيرٍ، فتقول في «زَيْدٍ»: «زَيدُونَ».

وَإِنْ جُمِعَ الْمَنْقُوْصُ هذا الجَمْع حُذِفَت ياؤُهُ وَضُمَّ ما قبلَ الوَاوِ وكُسِرَ ما قبلَ الياءِ، فتقول في «قَاضٍ»: «قَاضُوْنَ» رَفْعًا، وَ«قَاضِيْنَ» جَرًّا وَنَصْبًا[1].

وَإِنْ جُمِعَ الْمَمْدُودُ هذا الْجَمْع عُوْمِلَ مُعَامَلَتُهُ في التَّثْنِيَة، فإنْ كانت الهَمْزَةُ بَدَلًا من أصْلٍ أوْ للإلْحَاقِ جَازَ فيه وَجْهَانِ: إبقاءُ الهمزةِ، وإبدالُها وَاوًا، فيُقَال في «كِسَاءٍ» عَلَمًا: «كِسَاؤُوْنَ وكِسَاوُوْنَ»، وكذلك «عِلْبَاء»، وإن كانت الهمزةُ أصليةً وَجَبَ إبقاؤُها، فتقُول في «قُرَّاء»: «قُرَّاءُوْنَ».

وأما **الْمَقْصُورُ**، وهو الذي ذكره **الْمُصَنِّفُ**، فَتُحْذَفُ أَلِفُهُ إذا جُمِعَ بالوَاوِ والنُّونِ، وتبقى الفَتْحَةُ دَالَّةً عليها، فتقُول في «مُصْطَفًى»: «مُصْطَفَوْنَ» رَفْعًا، و«مُصْطَفَينَ»[2] جَرًّا وَنَصْبًا، **بفتح الفَاء** مع الواوِ والياءِ، **وإنْ جُمِعَ بأَلِفٍ وَتَاءٍ قلبت ألفه كما تقلب في التَّثْنِيَة**، فتقول في «حُبْلَى»: «حُبْلَيَات»، وفي «فَتًى

---

(١) وفي التنزيل: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴿١٦٦﴾﴾، ﴿أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٣٢﴾﴾، ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴿٢٢٤﴾﴾، ﴿ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ ﴿١٦﴾﴾، ﴿إِنَّهُم مُّلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾، ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾.

(٢) وفي التنزيل: ﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾ ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾ ﴿لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾.

وَعَصًا» عَلَمَي مُؤَنَّث: «فَتَيَات[١] وَعَصَوَات».

وإنْ كانَ بَعْدَ أَلِفِ الْمَقْصُورِ تاءٌ وَجَبَ حِينَئِذٍ حَذْفُهَا، فَتَقُولُ في «فَتاةٍ»: «فَتَيَات»، وفي «قَناةٍ»: «قَنَوات».

٧٨٦- وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِي اسْمًا أَنِلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

٧٨٧- إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

٧٨٨- وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

إِذَا جُمِعَ الاسمُ الثلاثِيُّ الصحيحُ العَينِ السَّاكِنُهَا[٢] الْمُؤَنَّث الْمَخْتُوم بالتَّاءِ أَوْ الْمجرَّد عنْها **بأَلِفٍ وتاءٍ** أَتْبَعْتَ عَيْنَهُ فَاءَهُ في الْحَرَكَةِ مُطْلَقًا، فتقول في «دَعْد»: «دَعَدَات»، وفي «جَفْنَةٍ[٣]»: «جَفَنَات»، وفي «جُمْلٍ وبُسْرَةٍ»: «جُمُلات وبُسُرَات[٤]» **بضَمِّ الفَاءِ والعينِ**، وفي «هِنْدٍ وَكِسْرَةٍ»: «هِنِدَات

---

(١) وفي التنزيل: ﴿مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ﴾. ومثلها: (وَفَيَات) جمع (وَفَاة).

(٢) غير الْمُدْغَمْهَا، فخرج نحو: (مَرَّة، وجَنَّة) ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ و﴿جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾.

(٣) ومثلها: (حَسْرَة، وغَمْرَة، وشَهْوَة، وأَلْيَة، وَوَرْطَة) ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾ ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ﴾ ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ وفي «البخاري» (٧١١٦) ومسلم(٢٩٠٦) عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَضْطَرِبَ أَلَيَاتُ نِسَاءِ دَوْسٍ حَوْلَ ذِي الْخَلَصَةِ» وفي «صحيح البخاري» (٦٨٦٣) عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «إِنَّ مِنْ وَرَطَاتِ الْأُمُورِ، الَّتِي لَا مَخْرَجَ لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا، سَفْكَ الدَّمِ الْحَرَامِ بِغَيْرِ حِلِّهِ».

(٤) ومثلها: (خُطْوَة، وظُلْمَة، وغُرْفَة، وقُرْبَة، وحُجْرَة) ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ ﴿ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ ﴿وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ ﴿قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ﴾ ﴿مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾.

وَكِسِرَات» **بِكَسْرِ الفَاءِ والعينِ**.[(١)]

وَيَـجُوز في العينِ بعد الضَّمَّةِ والْكَسْرةِ: التَّـسْكِينُ والفَـتْـحُ، فتقول: «جُـمْلات وجُـمَلات، وبُـسْـرَات وبُـسَرَات، وهِنْـدَات، وهِنَـدَات، وَكِسْرَات، وَكِسَـرَات»، ولا يـجوزُ ذلكَ بعْدَ الفتحةِ، بل يَـجِبُ الإتْباعُ.

واحْـتَـرَزَ بالثلاثي من غيره كـ(جَعْفَر) عَلَمًـا لِـمُـؤَنَّثٍ، وبـ**(الاسم)** عن الصِّفَة كـ(ضَخْمَة)، وبـ**(الصَّحِيحِ العينِ)** من مُعْتَـلِّهَا كـ(جَوْزَة)[(٢)]، وبـ**(السَّاكِنِ**

---

(١) ومثلها: (خِدِمَات ورِحِلَات)، **ويجوز التَّخْفيف بفتح العين أو إسكانها** (خِدَمَات ورِحَلَات)، وَ(خِدْمَات ورِحْلَات)، **ومن اللَّحْن الفاشي**: (خَدَمَات! ورَحَلَات!) بفتح الفاء مع العين؛ لأنَّ المفرد (خِدْمَة ورِحْلَة)، وأمَّا (**خَدَمَات**) فجمع (**خَدَمَة**) -بِفَتَحَات- وهي: الْخَلْخَالُ كـ(صَلْصَـلٍ)، وَيُقَالُ لَهُ: الْـخُلْخُلُ كـ(قُنْفُذ) والْـخَلْخَلُ كـ(جَعْفَرٍ) حِلْيَةٌ مَعْرُوفَةٌ تَلْبَسُهَا النِّسَاءُ فِي أَرْجُلِهِنَّ فَوْقَ كَعْبِ الْقَدَم، كَـ(السِّوَارِ فِي الْـمِعْصَم). قَالَ الجوهَرِيُّ: ومِنْهُ سُمِّيَ (الْخَلْخَالُ) خَدَمَةً؛ لأَنَّه رُبَّما كَانَ من سُيُوْر يُرَكَّب فِيهِ الذَّهَب والْفِضَّة. والْـجَمْعُ: (خَلَاخِلُ وَخَلَاخِيْـلُ).

(٢) ومثلها: (نِيَّة وَنِيَّات)، وأصلها: (نِوْيَة) فقلبت الوَاوُ ياءً؛ لأمرين: (لوقوعها ساكنة بعد كسرة، ولاجتماعها مع الياء في كلمة، والأولى منهما ساكنة) كما سبق في «الإبدال»، وَمِن اللَّحْن الفَاشِي: (نَوَايا!) جمعًا لِـ(نِيَّة)، وَإِنَّمَا هو جمع (نَاوِيَةٍ) وهي: النَّاقةُ السَّمِيْنَة.

يُقَالُ: «نَوَتِ النَّاقَةُ نَيًّا ونِوَايَةً ونَوايَةً فهيَ نَاوِيَةٌ مِنْ نُوْقٍ نِوَاءٍ»: سَمِنَتْ، قال أَبو النَّجْم:

أَوْ كالمُكَسَّـــرِ لا تَثُـــوْبُ جِيَـــادُهُ ❊❊❊ إِلَّا غَـــوَانِمَ وَهِـــيَ غَيْـــرُ نِـــوَاءِ

«وَمِنْه حديثُ حَـمْزةَ أَنَّـها غَنَّـتْهُ قَـيْـنَـةٌ وَأَصْحَابَهُ، فَقَالَتْ فِي غِنَائِهَا [البَحْر الوافر]:

أَلَا يَا حَـــمْـــزَ لِلشُّـــرُفِ النِّـــوَاءِ ❊❊❊ وَهُـــنَّ مُعَقَّـــلَاتٌ بِالْفِنَـــاءِ

فَقَامَ حَـمْزَةُ إِلَى السَّيْفِ فَاجْتَبَّ أَسْنِمَتَهُمَـا، وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا، وَأَخَذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا. وقال أَعْرَابِيٌّ:

وَلَـــئِنْ غَضِـــبْتِ لَأَشْرَبَنَّ بِـــنَـــاقَةٍ ❊❊❊ كَوْمَـــاءَ نَاوِيَـــةِ الْعِظَـــامِ صُـــفُوْفِ

العَيْنِ) من مُحَرَّكِها كَـ(شَجَرَة[1]) فإنه **لا إتباعَ في هذه كُلِّها، بل يجب إبقاءُ العَينِ على ما كانت عليه قبل الجَمْعِ**، فتقول: «جَعْفَرَات، وَضَخْمَات، وَجَوْزَات، وَشَجَرَات»، واحْتَرَزَ بالمُؤَنَّثِ مِن **الْمُذَكَّرِ** كَـ(بَدْرٍ) فإنه لا يجمع بالألف والتاء.

٧٨٩- وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ: «ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ»، وَشَذَّ كَسْرُ «جِرْوَهْ»

يعني أنه إذا كانَ المُؤَنَّثُ المذكورُ مكسورَ الفاءِ، وكانت لامُهُ واوًا فإنه يمتنع فيه إتباعُ العَينِ للفاءِ، فلا يقالُ في «ذِرْوَة»: «ذِرِوَات!» بكسر الفاء والعين؛ استثقالًا للكسرةِ قبل الوَاوِ، بل يجب فتحُ العينِ أو تسكينُها، فتقول: «ذِرَوَات» أو «ذِرْوَات»، وشَذَّ قولُهم: «جِرِوَات» بكسر الفاء والعين.

وكذلك لا يَجُوزُ الإتْباعُ إذَا كانتِ الفَاءُ مضمومةً واللَّامُ ياءٌ، نحو: «زُبْيَةٍ، فلا تقول: «زُبُيَات!» بضمِّ الفاءِ والعينِ؛ استثقالًا للضمة قبل الياء، بل يجب الفتح أو التسكين فتقول: «زُبَيَات» أو «زُبْيَات».

٧٩٠- وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى

يعني أنه إذا جاء جَمْعُ هذا المؤنَّث على خلافِ ما ذُكر عُدَّ نادِرًا، أو ضَرورَةً، أو لُغَةً لقومٍ.

---

(١) ومثلها: (صَلَاة، وَبَرَكَة، ودَرَجَة، وَبَقَرَة، وثَمَرَة) ﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾، ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾، ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾، ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾، ﴿يُنبِتُ لَكُم بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾.

فالأول: كقولـهم في «جِـرْوَة»: «جِـرِوَات» بكَسْرِ الفاءِ والعينِ.

والثاني: كقوله [الطَّوِيل]:

ش٣٥٤- وَحُـــمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَـالِي بِزَفْـرَاتِ العَـشِـــيِّ يَـدَانِ

فسكَّنَ عَينَ «زَفْـرَاتِ» ضَرُورَةً، والقياسُ فتحُها إتباعًا.

والثالث: كقول هُذَيْـلٍ[1] في «جَـوْزَة وَبَـيْضَة» ونحوهما: «جَوَزَات وَبَـيَضَات» بفَتحِ الفاءِ والعينِ.

والْمَشْهُورُ في لِسَانِ الْعَرَبِ تَسْكِينُ العَـيْـن إذا كانت غَيْـرَ صحيحةٍ[2].

---

(١) هُوَ: **هُذَيْلُ بْنُ مُدْرِكَةَ**. وَنَقَلَ ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي كِتَابِ «شَوَاذِّ الْقِرَاءَاتِ»: أَنَّ ابْنَ أَبِي إِسْحَاقَ وَالْأَعْمَشَ قَرَأَا: ﴿ثَلَٰثُ **عَوَرَاتٍ** لَّكُمْ﴾ [النور الآية: ٥٨] بِفَتْحِ الْوَاوِ على لُغَةِ **هُذَيْلٍ**؛ لأنَّ هُذَيْلًا لا تستثقل فتحة عين الـمُعْتَلِّ؛ لِعُرُوضِها، ولا تشترط الصِّحَة في عينِ الاسم.

قال **أبو حيَّان**: وهي أيْضًا لُغَةُ بَنِي تَـمِيمٍ. ينظر «البحر الـمحيط في التفسير» (٨/ ٣٦) و(٨/ ٦٩).

(٢) نحو:(عَوْرَة، وَرَوْضَة، وَهَـيْـشَة)﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾﴿فِي رَوْضَـٰتِ ٱلْجَنَّـٰتِ﴾ وفي الحديث: «وَإِيَّاكُمْ وَهَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ». رواه مسلم (٤٣٢) (١٢٣) عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فائدة: جَـمْعَا التَّصْحِيح (الـمُذَكَّر والـمُؤنَّث) **يَدُلَّان على القِلَّةِ إن وُجِدَ مَعَهُمَـا جمعُ كَثْرَة، فالمُذَكَّر** نحو: (سَاجِد وَسَاجِدُون وَسُجَّد وَسُجُود، وَرَاكِع وراكِعُون وَرُكَّع)، وفي التنزيل: ﴿ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ﴾ ﴿وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾﴾ ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾، **والمُؤنَّث** نحو: (سُنْبُلَة، وَسُنْبُلَات، وسُنْبُل، وسَنَابِل)، وفي التنزيل: ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَـٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَـٰتٍ﴾ ﴿فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ﴾ ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ﴾.

وَيَدُلَّان على القِلَّةِ والكثرة إن لَـمْ يُـوجَدْ مَعَهُمَـا جمعُ كَثْرَة، نحو: (مُسْلِم ومُسْلِمون، ومُسْلِمة ومُسْلِمـات)، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَـٰتِ﴾.

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

٧٩١- «أَفْعِلَـةٌ، أَفْعُـلُ، ثُـمَّ فِعْلَـهْ ثُمَّـتَ أَفْعَـالٌ»: جُـمُوعُ قِلَّـهْ

جَمْعُ التَّكْسِيرِ: هو ما دلَّ على أكثرِ مِن اثنينِ بتغييرٍ ظَاهِرٍ كـ(رَجُلٍ وَرِجَالٍ)، أوْ مُـقَـدَّرٍ كـ**(فُلْكٍ) للمُفْرَدِ والجَمْعِ**، **وَالضَّمَّةُ** الَّتي في المُفْرَدِ كَضَمَّةِ «قُفْلٍ»، **وَالضَّمَّةُ** الَّتي في الجَمْعِ كَضَمَّةِ «أُسْدٍ»[(١)]، **وهو على قِسْمَيْنِ: جَمْعُ قِلَّةٍ، وَجَمْعُ كَثْرَةٍ**[(٢)]، فجَمْعُ **القِلَّةِ**: يدلُّ حقيقةً على ثلاثةٍ فما فوقَها إلى العشرةِ، **وجَمْعُ الكَثْرَةِ**: يدلُّ على ما فوق العَشَرَة إلى غير نِهَايةٍ، **ويسْتَعْمَلُ كلٌّ مِنْهُما في موضعِ الآخِرِ مَجَازًا**.

---

(١) ويعرف المراد بالسياق فالمفرد نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ﴾ ﴿حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾﴾ والجمع نحو: ﴿حَتَّآ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ﴾.

(٢) وهذا التفريق واقعٌ في القُرْآن نحو: (بَحْرٍ، وشَهْرٍ، وَأَلْف) جاءت جمع قِلَّة، نحو: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ﴾ ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ ﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ ﴿يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ﴾ وجاءت جمع كَثْرَة، نحو: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ﴿٦﴾﴾ ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ ﴿۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾. وقد يُعْرَف عَدَد القِلَّة من السِّياق نحو جمع (فَتَى): قال في أصحاب الكهف: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ﴾؛ لأنهم قَطْعًا أقَلُّ مِن عَشَرة ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ وقال في عُمَّال يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَقَالَ لِفِتْيَٰنِهِ﴾. وهم أكثر مِن عَشَرة. وقد تكون القِلَّةُ نِسْبِيَّةً، نحو كلمة: (بَارٍّ) جاءت جمع قِلَّة (أبْرَار) في خمسة مواضع من القُرآن الكريم، ولا يُراد بها إلَّا المُكَلَّفين؛ لأنَّ **الأبْرَارَ** منهم قليلٌ بالنسبة **للفُجَّارِ** منهم، نحو: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴿١٩٣﴾﴾ وجاء جمع كَثْرَة (بَرَرَة)، في موضِعٍ واحِد، مُرادًا به الملائكة، في قوله: ﴿كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾﴾.

وَأَمْثِلَةُ جَمْعِ **القِلَّةِ**: «أَفْعِلَةٌ» كـ(أَسْلِحَةٍ)، وَ«أَفْعُلٌ» كـ(أَفْلُسٍ)، و«فِعْلَةٌ» كـ(فِتْيَةٍ)، و«أَفْعَالٌ» كـ(أَفْرَاسٍ)، **وَمَا عَدَا هَذِهِ الأَرْبَعَة مِن جُمُوعِ التكسير فجُمُوعُ كَثْرَةٍ**[1].

٧٩٢- وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي كَ«أَرْجُلٍ»، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَ«الصُّفِيْ»

قد يُسْتَغْنَى ببعض أبنية **القِلَّةِ** عن بعض أبنية **الكَثْرَةِ** كـ(رِجْل وأَرْجُل، وعُنُق وأَعْنَاق، وفُؤَاد وَأَفْئِدَة)، وقد يُسْتَغْنَى ببعض أبنية **الكَثْرَةِ** عن بعض أبنية **القِلَّةِ**، كـ(رَجُل وَرِجَال، وَقَلْب وَقُلُوب)[2].

٧٩٣-لِـ«فَعْلٍ» اسْمًا صَحَّ عَيْنًا «أَفْعُلُ» وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا ايْضًا يُجْعَلُ

٧٩٤- إِنْ كَانَ كَـ«الْعَنَاقِ، وَالذِّرَاعِ» فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَحْرُفِ

«**أَفْعُل**»: **جَمْعٌ لِكُلِّ اسْمٍ ثُلاثِيٍّ على «فَعْلٍ» صَحِيحِ العينِ**، نحو: «كَلْبٍ وَأَكْلُبٍ، وَظَبْيٍ وَأَظْبٍ»[3] **وأصلهُ: «أَظْبُيٌ» فَقُلِبَت الضَّمَّةُ كَسْرَةً؛ لتصِحَّ الياءُ،**

---

(١) والتغيير اللَّفْظِي (له سبعة وعشرون بناء منها: أَربَعَةٌ موضوعةٌ للعَدَد القَلِيل، وهو: من الثلاثة إلى العشرة)، بدخول العشرة على القَوْل بدخول الغَاية في الـمُغَيَّا، ولو قال: (وهو: الثلاثة والعشرة وما بينهمـا) لكان أَوْلى.اهـ من «التصريح على التوضيح» (٢/ ٥٢٠).

(٢) وليس منه ما مَـثَّـلَ به الناظِمُ وابْـنُـه من قَوْلِـهم في جَـمْعِ (صَفَاةٍ)، وهي: الصخرةُ الـمَلْسَاء: «صُفِيٌّ»؛ لقولهم في جمع قِلَّتِهَا: (أَصْفَاء). حَكَاهُ الْـجَوْهَرِيُّ وَغَيْـرُه، بل هو من القسم الثاني. وهو: مَا وَضَعَت العَرَبُ له بناءَ قِلَّةٍ، ولكنها استغنت بِبِنَاءِ الكَـثْـرةِ عَنْهُ. كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] . ففسر ثلاثة بجمع الكَثْرةِ مع وجود جَمْعِ الْقِلَّةِ. كقوله ﷺ: «دَعِيْ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكِ». راجع «التصريح مع التوضيح».

(٣) ومِثْلُها: (شَهْر وَأَشْهُر)، و(نَفس وَأَنْـفُس) ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ٢١﴾، وَ«فَرْخٌ وَأَفْرُخٌ»

فصار «أَظْبِيٌ» فعُومِل مُعامَلة «قَاضٍ».

وخرج بِـ(الاسْمِ): الصِّفَةُ، فلا يـجوز نحو: «ضَخْم وَأَضْخُم».

وجاء «عَبْد وأَعْبُد»؛ لاستعمـال هذه الصِّفَة استعمـال الأسمـاء.

وخرَجَ بِـ(صحيحِ العينِ) الـمُعْتَلُّ العَينِ، نحو: **«ثَوْب وَعَيْن»**، وَشَذَّ: «عَيْنٌ وَأَعْيُن[1]، وَثَـوْبٌ وَأَثْـوُب».

وَ«أَفْعُل»-أيضًا- **جَـمْعٌ لِكُلِّ اسْمٍ مُؤَنَّـث رُباعِيٍّ قَـبْـلَ آخـره مَدَّةٍ**، كَـ«عَنَاقٍ، وَأَعْنُق، ويَمِين وَأَيْمُن» وَشَذَّ من الْـمُذَكَّر: «شِهَاب وَأَشْهُب، وَغُرَاب وَأَغْـرُب».

٧٩٥- وَغَـيْرُ مَـا «أَفْعُـلُ» فِيـهِ مُطَّـرِدْ مِـنَ الثُّلَاثِي اسْمًـا بِـ«أَفْعَـالٍ» يَـرِدْ

٧٩٦- وَغَالِبًـا أَغْنَـاهُمُ «فِعْـلَانُ» فِي «فُعَـلٍ» كَقَـوْلِهِمْ: «صِرْدَانُ»

قد سَبَـقَ أنَّ «أَفْعُل»: **جَـمْعٌ لِكُلِّ اسْمٍ ثُلاثِيٍّ على «فَعْلٍ» صحيحِ العينِ**، وَذَكَـرَ هُنا أنَّ **مَا لا يطَّرِد فِيْه من الثلاثي «أَفْعُل» يُجْمَعُ على «أَفْعَالٍ»**، وذلك كـ«ثَوْبٍ

وفي النَّسائِي (٥٢٢٧) وأبي داود (٤١٩٢) عن عبد الله بن جَعْفَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: «فَجِيءَ بِنَا كَأَنَّا أَفْرُخٌ» وهو في الصحيح المسند (٥٦٢) للإمام مقبل الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) قال الفيروزآبادي في «القاموس المحيط» (ع ي ن): «● العَيْنُ: **الباصِرَةُ**، مُؤَنَّثَةٌ. ج: أعْيانٌ وأعْيُنٌ وعُيونٌ، ويُكْسَرُ. جج: أعْيُناتٌ».اهـ قُلْتُ: ولم يرِدْ في القرآن جَمْعٌ للعين الباصِرَةِ إلَّا (أَعْيُنٌ)، قال تعالى: ﴿سَحَرُوٓاْ أَعۡيُنَ ٱلنَّاسِ﴾ ﴿وَلَهُمۡ أَعۡيُنٞ لَّا يُبۡصِرُونَ بِهَا﴾ ﴿رَبَّنَا هَبۡ لَنَا مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعۡيُنٖ﴾. وأمَّا «العَيْنُ الجارية» فقال في (التاج): وهي: يَنبُوعُ المَاءِ الَّذِي يَنْبعُ من الأَرْضِ ويَجْرِي. أُنْثى، ج: (أَعْيُنٌ وعُيُونٌ)».اهـ قُلْتُ: ولم يرِدْ في القرآن جَمْعٌ للعين الجارية إلَّا (عُيُونٌ)، قال تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ١٥﴾.

وأَثْوَابٍ، وَجَمَلٍ وَأَجْمَالٍ[(١)]، وَعَضُدٍ وَأَعْضَادٍ، وَحِمْلٍ وَأَحْمَالٍ، وَعِنَبٍ وَأَعْنَابٍ[(٢)]، وَإِبِلٍ وَآبَالٍ، وَقُفْلٍ وَأَقْفَالٍ».

وأما جَمْع «**فَعْلٍ**» الصحيح العين على «أَفْعَالٍ» فَشَاذٌّ كـ«**فَرْخٍ وَأَفْرَاخٍ**»[(٣)].

وأما «**فُعَلٍ**» فجاء بعضه على «أَفْعَالٍ» كـ«رُطَبٍ وَأَرْطَابٍ»، **والغالبُ مَجِيئُهُ على «فِعْلَان»** كـ«صُرَدٍ وصِرْدَان، ونُغَرٍ ونِغْرَان»[(٤)].

---

(١) وَمِثْلُ (جَمَلٍ وَأَجْمَالٍ): (عَمَلٌ وَأَعْمَال، وَهَوَى وَأَهْواء، وَمَثَلٌ وَأَمْثَال، وَقَدَمٌ وَأَقْدَام، وَنَهَرٌ وَأَنْهَار، وَشَرَطٌ وأَشْرَاط، وَبَصَرٌ وَأَبْصَار، وخَبَرٌ وَأَخْبَار، وَمَالٌ وَأَمْوَال، وَذَقَنٌ وَأَذْقَان). ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِيَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ﴿٨﴾﴾.

(٢) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾، **وَمِثْلُ (عِنَبٍ وَأَعْنَابٍ): (مِعًى وَأَمْعَاء، وَضِغْنٌ وَأَضْغَان)** ﴿وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ ﴿١٥﴾﴾. ﴿وَيُخْرِجَ أَضْغَٰنَكُمْ ﴿٣٧﴾﴾. ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾.

وَمِثْلُ (حِمْلٍ وَأَحْمَالٍ): (حِزْبٌ وَأَحْزَاب، وَسِفْرٌ -وهو: الكِتَابُ الكبير- وَأَسْفَار، وَوِزْر وَأَوْزَار)، قال تعالى: ﴿وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ ﴿١٣﴾﴾، ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ ﴿لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، **وَمِثْلُ (عَضُدٍ وَأَعْضَادٍ): (عَجُز وَأَعْجَاز)** ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴿٢٠﴾﴾.

(٣) ومنه قَوْلُ الْحُطَيْئَةَ، وَهُوَ يَسْتَعْطِفُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا حَبَسَهُ فِي هِجَاءِ الزِّبْرِقَانِ:

مَاذَا تَقُولُ لِـ(أَفْرَاخٍ) بِذِي مَرَخٍ ... حُمْرِ الْحَوَاصِلِ، لَا مَاءٌ وَلَا شَجَرُ؟

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ ... فَاغْفِرْ، عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عُمَرُ

وَشَذَّ -أيضًا- (حَمْلٍ -بالفتح- وَأَحْمَالٍ)، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

(٤) ومثلهما: (خُزَزٌ -وهو: وَلَدُ الأَرْنَبِ، أَو ذَكَرُ الأَرَانِبِ- وَخِزَّان، وَجُرَذ وجِرْذَان، وَجُعَلٌ وَجِعْلَانِ)، وفي الحديث: (إِنَّ أَرْضَنَا كَثِيرَةُ الْجِرْذَانِ. فَقَالَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ: «وَإِنْ أَكَلَتْهَا الْجِرْذَانُ» ثَلَاثًا)، وفي «مسند أحمد»(٢٧٣٩) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « لَا تَفْتَخِرُوا بِآبَائِكُمُ الَّذِينَ مَاتُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَمَا يُدَهْدِهُ الْجُعَلُ بِمَنْخَرَيْهِ، خَيْرٌ مِنْ آبَائِكُمُ الَّذِينَ مَاتُوا

٧٥٧- فِي اسْـــمٍ مُـذَكَّرٍ رُبَـاعِـيٍّ بِـمَـدْ ثَالِـــثِ «افْعِلَـــةُ» عَـــنْهُمُ اطَّـــرَدْ

٧٥٨- وَالْزَمْـــهُ فِي «فَعَـــالٍ، اوْ فِعَـــالِ» مُصَـــاحِبَيْ تَضْعِيْـــفٍ اوْ إِعْـــلَالِ

«أَفْعِلَة» **جَمْعٌ لِكُلِّ اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ ثَالِثُهُ مَدَّةٌ**، نحو: «قَذَالٍ وأَقْذِلَة[(١)]، وَرَغِيفٍ وَأَرْغِفَة، وَعَمُودٍ وَأَعْمِدَة»، والتزم «أَفْعِلَة» في جمع المضاعف أو المُعْتَلّ اللَّام من «**فَعَالٍ، أَوْ فِعَالٍ**» كـ«بَتَاتٍ وَأَبِتَّةٍ، وَزِمَامٍ وَأَزِمَّةٍ، وَقِبَاءٍ وَأَقْبِيَةٍ، وَفِنَاءٍ وَأَفْنِيَةٍ»[(٢)].

٧٩٩- «فُعْـلٌ» لِنَحْـوِ: «أَحْـمَرٍ، وَحَمْـرَا» وَ«فِعْلَـــةٌ» جَـــمْعًا بِنَـــقْلٍ يُـــدْرَى

فِي الْجَاهِلِيَّةِ». وفي «مسند أحمد»(٨٧٣٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنَّ اللهَ عز وجل قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخْرَهَا بِالْآبَاءِ، مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ، وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، وَالنَّاسُ بَنُو آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ، لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ فَخْرُهُمْ بِرِجَالٍ، أَوْ لَيَكُونُنَّ أَهْوَنَ عِنْدَ اللهِ مِنْ عِدَّتِهِمْ مِنَ الْجِعْلَانِ الَّتِي تَدْفَعُ بِأَنْفِهَا النَّتَنَ». اهـ(الجِعْلان) بكسرٍ فسكونٍ، جمع (جُعَل) بضمٍ ففتحٍ: دُوَيبَّة سوداء معروفة كـ(الخنفساء) تُدِيرُ الأوساخ (الْعَذِرَة) بأنفها.

(١) ومثلها: (جَنَاح وَأَجْنِحَة، وَمَتَاع وَأَمْتِعَة، وَسِلَاح وَأَسْلِحَة، ولِسَان وَأَلْسِنَة، وَإِلَه وَآلِـهَة) قال تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ ﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾ ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰۚ﴾.

(٢) ومثلها: (إِمَام وَأَئِمَّة، وَكِنَان وَأَكِنَّة، وَهِلَال وَأَهِلَّة). ﴿وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ﴾. ومثلها: (جَنِيْن، وَأَجِنَّة، وَشَحِيح وَأَشِحَّة، وعَزِيْز وَأَعِزَّة، وذَلِيْل وَأَذِلَّة) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْۖ﴾ ﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُمْۖ﴾ وَ﴿أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِۚ﴾ ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةًۖ﴾ ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾. ﴿۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِۖ﴾. وكذلك: (وِعَاء وَأَوْعِيَة)، ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ﴾.

وَشَذَّ (وَادِي)، وَ(أَوْدِيَة) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا﴾.

من أمثلةِ جـمْعِ الكَـثْـرَةِ «فُعْلٌ» وهو مُطَّـرِد في كلِّ وَصْفٍ يكونُ الْـمُذَكَّرُ منه على «أَفْـعَل» والـمؤَنَّثُ منه على «فَـعْلَاء» نحو: «أَحْـمَرَ وَحُـمْرٍ، وَحَـمْرَاءَ وَحُـمْرٍ»(١).

ومن أمثلة جَـمْعِ القِلَّةِ «فِعْلَةٌ» ولم يطَّـرِد في شيءٍ من الأبنية، **وإنَّـما هو مَـحْفُوظٌ** ، ومن الَّذي حُفِظَ منه: «فَـتَى وفِـتْـيَـة، وَشَيْخ وشِيْخَة، وَغُلام وَغِلْمَة، وَصَبِـي وصِبْـيَـة»(٢).

---

(١) ومثل (حُـمْرٍ): (سُوْد، وَزُرْق، وَخُضْر، وَصُفْر، وصُمٌّ، وبُكْمٌ، وعُمْيٌ، وَحُوْر، وَعِيْن، وبِيْض، وهِيْم) وقُلِبَت ضمة الأخيرين كسرة؛ **لِتَسْلَمَ الْيَاءُ مِنَ الْقَلْبِ وَاوًا** ، لِأَنَّ وَزْنَـهَا (فُعْلٌ) كَـ(حُـمْرٍ) قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدُۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾﴾ ﴿وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴿١٠٢﴾﴾ ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ ﴿مُّتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴿٧٦﴾﴾ ﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ ﴿٣٣﴾﴾ ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾ ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾، ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ ﴿٥٥﴾﴾.

❁ فائدة: يجوز في الضَّرُورَةِ ضَمُّ عين (فُعْلٍ) جَمْعًا بثلاثةِ شروطٍ: صِحَّة عينه، وصِحَّة لامه، وعدم التَّضْعِيف، كَقَولِ الشَّاعِرِ [من البسيط]:

طَوَى الـجَدِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتُ أَنْشُرُهُ ❁❁❁ وَأَنْكَرَتْنِي ذَوَاتُ الأَعْيُنِ الـنُّجُلِ

والنُّجُل: جمع: نَجْلاء، وهي: واسعَةُ شَقِّ العَيْنِ. وَقَولِ الشَّاعِرِ وهو: ضِرَارُ بنُ الْخَطَّاب [البسيط]:

وَمَا انْتَمَيْتُ إِلَى خُوْرٍ وَلَا كُشُفٍ ❁❁❁ وَلَا لِئَامٍ غَدَاةَ الرَّوْعِ أَوْزَاعِ

ومعنى: (كُشُفٍ) جمعُ: أَكْشَف، وهو: الْفَارِسُ الذي لا مِجَنَّ له، و(أَوْزَاعٍ): جَمَاعَات مُتَفَرِّقِين. وهو كثيرٌ، فإن اعتلَّت عَينُه نحو: (بِيْضٍ وَسُوْدٍ)، أو لامُه نحو: (عُمْي وعُشْو)، أو كان مُضَاعَفًا نحو: (غُرٍّ جمع أَغَرّ)، لم يَجُزِ الضَّمُّ في شِعْرٍ ولا غَيرِه.اهـ انظر المُرَادِي(٣/ ١٣٨٣-١٣٨٤).

(٢) هو محفوظ في **ستة أوزان**: ١-(**فَعَل**)، بفتحتين نحو: (وَلَد وَفَتَى)، و ٢-(**فَعْل**)، بفتح أوله وسكون ثانيه. نحو: (شَيْخ وَثَـوْر)، و٣-(**فِعَل**)، بكسر أوله وفتح ثانيه، نحو: (ثِنَى) بكسر الثاء

٨٠٠- وَ«فُعُلٌ» لِاسْمِ رُبَاعِيٍّ بِمَدْ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ؛ اعْلَالًا فَقَدْ

٨٠١- مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفْ وَ«فُعَلٌ» جَمْعًا لِـ«فُعْلَةٍ» عُرِفْ

٨٠٢- وَنَحْوِ «كُبْرَى»، وَلِـ«فِعْلَةٍ»: «فِعَلْ» وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى «فُعَلْ»

من أمثلةِ جمْعِ الكَثْرَةِ «**فُعُلٌ**» وهو مُطَّرِد في كُلِّ اسْمٍ رُباعيٍّ قد زِيْدَ قَبْلَ آخِرِهِ مَدَّةٍ، بشَرْطِ كَوْنِهِ صحيحَ الآخِرِ، وَغَيْرَ مُضَاعَفٍ إنْ كَانَت المَدَّةُ أَلِفًا، ولا فرقَ في ذلك بين الْمُذَكَّرِ والمؤنَّثِ، نحو: «قَذَالٍ وَقُذُلٍ، وحِمَارٍ وَحُمُرٍ[(١)]، وَكِرَاعٍ وَكُرُعٍ، وَذِرَاعٍ وَذُرُعٍ، وَقَضِيْبٍ وَقُضُبٍ، وعَمُوْدٍ وَعُمُدٍ».

وَأَمَّا المُضَاعَفُ: فإنْ كانَت مَدَّتُهُ أَلِفًا فَجَمْعُهُ على «**فُعُلٌ**» غير مُطَّرِد نحو:

المثلَّثة وفتح النُّون والقَصْر، وفي الحديث: «لَا ثِنَى فِي الصَّدَقَةِ» أَيْ: لَا تُؤْخَذُ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ. وَ٤- (**فَعَال**)، بفتح أوله، نحو: (غَزَال)، وَ٥-(**فُعَال**)، بِضَمِّ أوله، نحو: (غُلَام)، وَ٦-(**فَعِيل**)، بفتْح أوله وكسْر ثانيه. نحو: (صَبِيٍّ وَخَصِيٍّ) و(جَلِيل). تقول في جَمْعِها على (فِعْلَة): (وِلْدَة، وَفِتْيَة [﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى ﴿١٣﴾﴾]، وشِيْخَة، وَثِيْرَة، وَثِنْيَة، وَغِزْلَة، وَغِلْمَة،[وفي «البخاري» (٧٠٥٨): **عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «هَلَكَةُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيْ غِلْمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ»**.] وَصِبْيَة، وَخِصْيَة، وَجِلَّة). **وَلِعَدَمِ اطِّرَادِهِ، قَالَ أبو بَكْر بن السَّرَّاج: (هو: اسمُ جَمْعٍ لا جَمْع)**».اهـ راجع «التصريح على التوضيح» (٢/ ٥٢٨). وقال يس (٢/ ٣٠٤): تَنْبِيْهٌ: سُمِعَ (جَار وَجِيْرَة، وَقَاع وقِيْعَة) وفي التَّنْزِيل: ﴿كَسَرَٰبٍۭ بِقِيعَةٍ﴾.اهـ وَ(وِلْدَة) جمع قِلَّة لـ(وَلَد)، ويجمع جمع كَثْرَة على (فِعْلان) قال تعالى: ﴿يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ﴿١٧﴾﴾ كما جُمِعَ (أَخٌ) جمع قِلَّة على (إِخْوَة)، وجمع جمع كَثْرَة على (فِعْلَان)، قال تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ ﴿إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴿٤٧﴾﴾.

(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾﴾، ومثلها: (شِهَاب، وخِمَارٌ، وَجِدَارٌ، وَكِتَابٌ) قَالَ تَعَالَى: ﴿مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ﴿٨﴾﴾ ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ ﴿أَوْ مِن وَرَآئِ جُدُرٍ﴾ وقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَيْنَٰهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا﴾.

«عِنَان وَعُنُن، وحِجَاج وَحُجُج[(١)]».

فإنْ كَانَت مَدَّتُهُ غير أَلِفٍ فجمعه على «فُعُلٌ» مُطَّرِد نحو: «سَرِيرٍ وَسُرُرٍ[(٢)]، وَذَلُولٍ وَذُلُلٍ».

ومن أمثلةِ جمْعِ الكَثْرَةِ «فُعَلٌ» وهو جمع لاسمٍ على «فُعْلَةٍ» أو على «فُعْلَى» أُنْثَى (الأَفْعَلِ)، فالأوَّل: «قُرْبَة وَقُرَب، وَغُرْفَة وَغُرَف»[(٣)].

والثاني: كـ«كُبْرَى وَكُبَر[(٤)]، وَصُغْرَى وَصُغَر».

ومِن أمثلةِ جمْعِ الكَثْرَةِ «فِعَلٌ» وهو جَمْعٌ لاسْمٍ على «فِعْلَةٍ»، نحو: «كِسْرَة وَكِسَر، وَحِجَّة وَحِجَج، وَمِرْيَة وَمِرَى»، وقد يجيء جمع «فِعْلَةٍ» على «فُعَلٍ»، نحو: «لِحْيَة وَلُحًى، وحِلْيَة وحُلًى».

٨٠٣- فِي نَحْوِ «رَامٍ» ذُو اطِّرَادٍ «فُعَلَهْ» وَشَاعَ نَحْوُ: «كَامِلٍ، وَكَمَلَهْ»

ومِن أمثلةِ جمْعِ الكَثْرَةِ «فُعَلَة» وهو مُطَّرِد في كلِّ وَصْفٍ على «فَاعِلٍ» مُعْتَلِّ اللَّامِ لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ، كـ«رَامٍ وَرُمَاةٍ، وَقَاضٍ وَقُضَاةٍ».

---

(١) الْحَجَاجُ والْحِجَاجُ، بفتح الحاءِ وكَسْرِهَا: العَظْمُ الَّذِي يَنْبُتُ عليه الحاجب. اهـ من (الصَّحاح).

(٢) قال تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴿٤٧﴾﴾.

(٣) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أُولَٰئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا﴾ ﴿لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ﴾ ومثلها: سُوْرَة وسُوَر ﴿وَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ﴾ و(كُرْبَة وكُرَب، وَحُجَّة وَحُجَج، ومُدْيَة وَمُدَى). وَشَذَّ: (قَرْيَةٌ وقُرَى) ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً﴾.

(٤) قال تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴿٣٥﴾﴾، ومثلها: (أُخْرَى وَأُخَر) قال تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾

ومنها «**فَعَلَة**» وهو مُطَّـرِدٌ في كُلِّ وَصْفٍ على «فَاعِلٍ» صحيحِ اللَّامِ لِـمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ، نحو: «كَامِلٍ، وَكَمَلَة، وسَاحِرٍ وَسَحَرَة»(١)، واستغنى الْـمُصَنِّـفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ عن ذِكْرِ القُـيُـوْدِ الـمذكورة بالتمثيل بِمـا اشتمل عليها، وهو: (رَامٍ) و(كَامِلٌ).

٨٠٤- «فَعْلَى» لِوَصْـفٍ كَـ«قَتِيلٍ، وَزَمِنْ وَهَالِـكٍ»، وَ«مَيِّـتٌ» بِـهِ قَمِـنْ

مِن أَمْثِلةِ جَـمْعِ الكَـثْـرَةِ «**فَعْلَى**» وهو جَـمْعٌ لوَصْفٍ على (فَعِيلٍ)، **بِمعنى (مَفْعُول)** دَالٍّ على هَلَاكٍ، أو تَـوَجُّعٍ، أو تَشَتُّتٍ، كَـ«قَتِيلٍ وَقَـتْلى، وَجَرِيحٍ وَجَرْحَى، وَأَسِيرٍ وَأَسْرَى»، **وَيُحْمَل عليه ما أَشْبَهَهُ فِي المَعْنَى** من «فَعِيلٍ» بِـمَعْنَى «فَاعِلٍ» كَـ«مَرِيضٍ ومَرْضَى»(٢)، ومِن «فَعِلٍ» كـ «زَمِنٍ وَزَمْنَى»، ومِن «فَاعِلٍ» كَـ «هَالِكٍ وَهَلْكَى»، وَ«فَيْعِلٍ» كـ«مَيِّتٍ وَمَوْتَى»(٣)، وَ«**أَفْعَل**» نحو: «أَحْـمَقَ وحَـمْقَى»، وَ«**فَعْلان**»

---

(١) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴿٤٦﴾﴾ ومِثْلُها: (وارثٌ وَوَرَثَة، وحافِظٌ وحَفَظَة، وكافِرٌ وكَفَرَة، وفَاجِرٌ وَفَجَرَة، وبَارٌّ وَبَـرَرَة، وَسَافِرٌ وسَفَرَة، وخَازِنٌ وَخَزَنَةٌ) قال تعالى: ﴿وَٱجْعَلْنِي مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٨٥﴾﴾ ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ ﴿أُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَفَرَةُ ٱلْفَجَرَةُ ﴿٤٢﴾﴾ ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾﴾ ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴿٧٣﴾﴾. ومثل ما سبق (بائعٌ وَبَاعَة، وقَارِئ وَقَرَأَة، وشَابٌّ وَشَبَبَةٌ)، قَالَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ: «أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ وَنَحْنُ شَبَبَةٌ مُتَقَارِبُونَ»، **وقد يأتي (فَعَلَةٌ) جمعًا لغير (فَاعِلٍ)** نحو: (سَادَة) جمع (سَيِّدٍ)، و(حَفَدَة) جمع (حَفِيْدٍ أو حَافِد)، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾ ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾

(٢) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ﴾. ﴿أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى﴾ ومثل «قَـتْلى): (صَرِيعٌ وصَرْعَى) ﴿فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ﴾.

(٣) قال تعالى: ﴿بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْيِۦَ ٱلْمَوْتَىٰٓ﴾.

كـ«سَكْرَان وَسَكْرَى[(١)]».

٨٠٥- لِـ «فُعْلٍ» اسْمًـا صَحَّ لَامًا: «فِعَلَهْ» وَالْوَضْـعُ فِي «فَعْـلٍ، وَفِعْـلٍ» قَلَّلَـهْ

وَمِن أَمْثِلَةِ جَـمْعِ الكَـثْـرَةِ «فِعَلَة» وهو جمع لِـ «فُعْلٍ» اسْمًـا صحيحَ اللَّامِ نحو: «قُـرْطٍ وَقِـرَطَةٍ، وَدُرْجٍ وَدِرَجَةٍ، وَكُوْزٍ وَكِوَزَةٍ»، ويُـحْفَظُ في اسْمٍ على «فِعْلٍ» نحو: «قِـرْدٍ وَقِـرَدَةٍ»[(٢)]، أو على «فَعْلٍ» نحو: «غَـرْدٍ وَغِـرَدَةٍ».

٨٠٦- وَ«فُعَّـلٌ» لِـــ «فَـاعِـلٍ، وَفَـاعِلَـهْ» وَصْــفَيْنِ نَحْوُ: «عَـاذِلٍ، وَعَـاذِلَـهْ»

٨٠٧- وَمِثْـلُـهُ «الْفُعَّـالُ» فِيمَـــا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْـــمُـعَـلِّ لَامًـا نَـدَرَا

وَمِن أَمْثِلَةِ جَـمْعِ الكَـثْـرَةِ «فُعَّلٌ» وهو مقيسٌ في وَصْفٍ صحيحِ اللَّامِ على «فَاعِلٍ، أَوْ فَاعِلَهْ»، نحو: «ضَارِبٍ وَضُرَّبٍ، وَصَائِمٍ وَصُوَّمٍ، وَضَارِبَـةٍ وَضُرَّبٍ، وَصَائِمَةٍ وَصُوَّمٍ»[(٣)].

ومنها «فُعَّالٌ» وهو مقيسٌ في وَصْفٍ صحيحِ اللَّامِ على «فَاعِلٍ» لِـمُذَكَّرٍ، نحو:

---

(١) قال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سَكْرَىٰ وَمَا هُم بِسَكْرَىٰ﴾.

قَالَ ابنُ الجَزَرِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النَّشْر» (٢/ ٣٢٥): «وَاخْتَلَفُوا فِي: ﴿سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ فَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ: ﴿سَكْرَىٰ﴾ بِفَتْحِ السِّينِ، وَإِسْكَانِ الْكَافِ مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ فِيهِمَا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ بِضَمِّ السِّينِ وَفَتْحِ الْكَافِ وَأَلِفٍ بَعْدَهَا».اهـ قُلْتُ:وأدْغَم السُّوْسِيُّ سين (الناسِ) في سين(سُكَارَى) هكذا: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاس سُّكَرَىٰ﴾.

(٢) وفي التنزيل: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾﴾ ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ﴾.

(٣) ومِثْـلُها: (راكِع وسَاجِد) وفي التنزيل:﴿وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾﴾ ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾ ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ﴿١٥﴾ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ﴿١٦﴾﴾ **وقد يأتي (فُعَّل) جمعًا لغير (فَاعِل)** بل لِـ(فُعَّلَةٍ) نحو: (قُمَّلَة وَقُمَّل) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ﴾.

«صَائِمٍ وَصُوَّام، وَقَائِم وَقُوَّام»[(١)] وَنَـدَرَ «فُعَّلٌ» وَ«فُعَّالٌ» فِي الـمُعْتَـلِّ اللَّامِ الْـمُذَكَّرِ، نحو: «غَازٍ وَغُزًّى[(٢)]، وَسَارٍ وَسُرًّى، وَعَافٍ وَعُفًّى»، **وقالوا: «غُزَّاء» فِي جَمْعِ غَازٍ، وَ«سُرَّاء» فِي جَمْعِ «سَارٍ»، ونَدَرَ أيضًا فِي جَـمْعِ** «فَاعِلَة» كقولِ الشَّاعِرِ[البسيط]:

ش٣٥٥- أَبْصَـارُهُنَّ إِلَى الشُّـبَّانِ مَائِلَـةٌ وَقَـدْ أَرَاهُـنَّ عَنِّـي غَـيْرَ صُـدَّادِ

يعني: جَـمْع صَادَّةٍ[(٣)].

---

(١) ومِثْـلُها: (كَافِر وَكُفَّار، وفَاجِر وَفُجَّار، وزَارِع وزُرَّاع، و(حَاكِم وَحُكَّام) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ﴾ ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ ۝٧﴾ ﴿يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾.

(٢) قال تعالى: ﴿أَوْ كَانُواْ غُزًّى﴾.

(٣) وفي «سنن ابن ماجه» (١٥٧٥) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زُوَّارَاتِ الْقُبُورِ». قال الشيخُ جَلَالُ الدِّينِ الْـمَحَلِّيُّ في «شرح منهاج الطالبين للشيخ محيي الدِّينِ النَّوَوِيِّ» كما في «حاشيتا قليوبي وعميرة» (١/ ٤١١): «وَالدَّائِرُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ ضَمُّ زَايِ (زُوَّارَاتِ) جَمْعُ (زُوَّارٍ): جَمْعُ (زَائِرَةٍ) سَمَاعًا، وَ(زَائِرٍ) قِيَاسًا». اهـ ونقله عنه -أيضًا- السيوطي في «عُقُود الزَّبَرْجَد على مُسْنَدِ الإمام أَحْمَد» (١/ ٣٤٤). وقال الشيخُ حَـمَّـاد بن مُـحَمَّد الأنصاريُّ الـخزرجيُّ (ت ١٤١٨هـ) في «كشف الستور في نهي النساء عن زيارة القبور» (صـ٣٥): «هِيَ بِمَعْنى (زَائِرَاتٍ)؛ لِأَن (زُوَّارات) بِضَم الزَّاي الْـمُعْجَمَة كَمَـا قَالَهُ الْـجَلَالُ الْـمَحَلِّيُّ فِي "شَرْحِ الْـمِنْهَاج"، والسُّيوطِيُّ، وَأَقَرَّهُ السِّنْدِيُّ والْـمُنَاوِيُّ وَصَاحِبُ «تنقيح الرُّوَاة شرح الـمِشْكَاة» " قَالَ هَؤُلَاءِ: «وَالدَّائِرُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ ضَمُّ زَايِ (زُوَّارَاتِ) جَمْعُ (زُوَّارٍ): جَمْعُ (زَائِرَةٍ) سَمَـاعًا، وَ(زَائِرٍ) قِيَاسًا». **وَقيل: (زَوَّارَات) لِلْمُبَالَغَة فَلَا يَقْتَضِي وُقُوعُ اللَّعْنِ على وُقُوعِ الزِّيَارَةِ نَادِرًا.** وَنُوْزِعَ بِأَنَّهُ إِنَّمَـا قَابَلَ الْـمُقَابلَة بِجَمِيعِ الْقُبُور، وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ فِي رِوَايَة أبي دَاوُد (٣٢٣٦): «زَائِرَاتِ» بِلَا مُبَالغَة" انْتهى. **فَعَلَى هَذَا الضَّبْط فَهِيَ بِمَعْنى (زَائِرَاتٍ) لَا لِلْمُبَالَغَة** كَمَـا ظَنَّه كَثِيرٌ من طَلَبَةِ الْعِلْمِ فَصِيغَةُ الْـمُبَالغَة بِفَتْح الزَّاي لَا بضَمِّهَا، كَمَـا أَن الصِّيغَة الدَّالَّة على النَّسَب بِالْفَتْح أَيْضًا كَقَوْلِه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ۝٤٦﴾ [سورة فصلت:٤٦] أي: بِـذِيْ ظُلْمٍ. وَذَلِكَ

٨٠٨- «فَعْلٌ، وَفَعْلَةٌ»: «فِعَالٌ» لَـهُمَـا وَقَـلَّ فِيمَـا عَيْنُـهُ الْيَـا مِنْهُمَـا

وَمِن أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ «فِعَالٌ[(١)]» وهو مُطَّرِد في «فَعْلٍ، وَفَعْلَةٍ» **اسمين**، نحو: «كَعْبٍ وَكِعَابٍ، وَثَوْبٍ ثِيَابٍ، وَقَصْعَةٍ وَقِصَاعٍ»[(٢)] أوْ **وَصْفَين**، نحو: «صَعْبٍ وَصِعَابٍ، وَصَعْبَةٍ وَصِعَاب» **وَقَلَّ فِيمَا عينه ياء**، نحو: «ضَيْفٍ وَضِيَافٍ، وَضَيْعَة وَضِيَاع»[(٣)].

٨٠٩- وَ«فَعَلٌ» أَيْضًا لَهُ «فِعَالُ» مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالُ

٨١٠- أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ «فَعَلِ» ذُو التَّا وَ«فِعْلٌ، مَعَ فُعْلٍ»، فَاقْبَلِ

أي: اطَّرَدَ أَيْضًا «**فِعَالٌ**» في «فَعَلٍ»[(٤)] وَ«فَعَلَةٍ» **مَا لَمْ يَكُنْ لَامُهُمَا مُعْتَلاً أو مُضاعَفًا**، نحو: «جَبَلٍ وَجِبَالٍ، وَجَمَلٍ وَجِمَال، وَرَقَبَةٍ وَرِقَابٍ، وَثَمَرَةٍ وَثِمَارٍ»، واطَّرَدَ أَيْضًا «**فِعَالٌ**» في «فِعْلٍ، وَفُعْلٍ»، نحو: «ذِئْبٍ وَذِئَابٍ، وَرُمْحٍ

مَعْلُوم عِنْد أهلِ التَّصْرِيف».اهـ

(١) وجُمْلَة ما ذَكَرَهُ لَهُ أَرْبعة عشر (١٤) وَزْنًا، يَطَّرِدُ في ثمانية(٨) مِنْهَا، ويَشِيعُ في خَمْسة(٥)، ويَلْزَمُ في واحد(١).اهـ من حاشية الخُضَرِيِّ (٢/ ٣٦١).

(٢) ومثلها: (بَحْر) و(صَحْفَة، وجَفْنَة، وَخَيْمَة): ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ﴾، ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ﴾ ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ﴾ ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾﴾. وَ(جَنَّة وَجِنَان).

(٣) وكذلك : (غَيْضَة وَغِيَاض). وَقَلَّ -أَيْضًا- فِيمَا **فَاؤُهُ يَاء** كَمَا في "التَّسْهِيل" كـ(يَعَارٍ) في جمع (يَعْرٍ) و(يَعْرَةٍ)، وكذا (يِسَارٍ) بالكسر، وَ(يِوَامٍ) وَ(يِسَافٍ) وقَد اسْتَثناهُ في «الكافية وشرحها». انظر النُّكَت(٢/ ٢٨٢) وحاشية الخُضَرِيِّ (٢/ ٣٦١) وتاج العروس(ي س ف).

(٤) **شَرْطُهُ** أنْ يكونَ **اسْمًا لا صِفَةً**، كَمَا ذكره في "التَّسْهِيل". (مُرادِيٌّ).اهـ النُّكَت(٢/ ٢٨٣).

وَرِمَاح»[(١)] ، واحْتَرَزَ مِنَ الـمُعْتَلّ اللَّامِ كـ«فَتَى» ومن الـمُضَعَّفِ كـ«طَلَلٍ»[(٢)].

٨١١- وَفِي «فَعِيلٍ» وَصْفَ «فَاعِلٍ»: وَرَدْ كَـذَاكَ فِي أُنْـثَـاهُ أَيْضًـا اطَّـرَدْ

واطَّـرَدَ أَيْضًا «فِعَالٌ» في كل صِفَةٍ على «فَعِيلٍ» بمعنى «فَاعِلٍ» مقترنة بالتَّاءِ أو مُـجَرَّدَة عنها كـ«كَرِيمٍ وَكِرَامٍ[(٣)]، وَكَرِيمَةٍ وَكِرَامٍ، وَمَـرِيضٍ وَمِرَاضٍ، وَمَـرِيضَةٍ وَمِرَاضٍ»[(٤)].

٨١٢- وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى «فَعْلَانَا» أَوْ أُنْثَيَيْـهِ أَوْ عَـلَى «فُعْلَانَـا»

٨١٣- وَمِثْلُهُ:«فُعْـلَانَةٌ»، وَالْزَمْـهُ فِي نَحْـوِ: «طَوِيـلٍ، وَطَوِيلَـةٍ» تَفِـي

أي: واطَّـرَدَ أَيْضًا مـجيء «فِعَالٍ» جَـمْعًا لِـوَصْفٍ على «فَعْلَان»، أو على «فَعْلَانَةٌ»، أو على «فَعْلَى»، نحو: «عَطْشَان وَعِطَاش، وَعَطْشى وَعِطَاش، وَنَدْمَانَة وَنِدَام».

---

(١) ومِثْلُ(ثَمَرَة): (هَضَبَة وهِضَاب)، ومِثْلُ(ذِئْب): (ظِلٌّ وظِلَال) ﴿ظِلِّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ ﴾ ﴿هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ ﴾، ومِثْلُ(رُمْح): (دُهْنٌ وَدِهَان) ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ ﴾ ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴿٣٧﴾ ﴾. وهذا كما سبق خاصٌّ بالاسم، فخرج الوَصْف، نحو: (جِلْف، وحُلْو).

(٢) وكذا احترز من الصِّفَة، كـ(بَطَلٍ) وَشَذَّ: (طِلَال وَحِسَان) جمع (طَلٍّ)، وهو: الـمَطَرُ الضَّعِيف كقوله: ﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ﴾ وجمع (حَسَنَةٍ)، وأمَّا ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ ﴿٧٠﴾ ﴾ فجمع (حَسْنَاء)، وأمَّا (طَلَلٌ) المُضَعَّف، وهو: ما شَخُصَ مِن آثَارِ الدِّيَار، فيُجْمَعُ على (أَطْلَالٍ).

(٣) وفي التنزيل: ﴿كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾ ﴾﴿كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾ ﴾﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغْوِ مَرُّواْ كِرَامًا ﴿٧٢﴾ ﴾. ومثل(كَرِيم): (خَفِيفٌ، وثَقِيلٌ، وغَلِيظٌ، وَشَدِيدٌ، وَبَطِينٌ) قال تعالى: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ ﴿غِلَاظٌ شِدَادٌ ﴾، وفي «تاج العروس» مادَّة (ب ط ن): «الْبِطَانُ، بالكسْرِ: جَمْعُ البَطِينِ، وَمِنْه الـحدِيثُ: (وَتَـرُوْحُ بِطَانًا) ، أَي: مُـمْتَلِئَةَ البُطُونِ».

(٤) ومثل (كريمة): (سَمِيْنَة وَسِمَـان) قال تعالى: ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ ﴾.

وكذلك اطَّـرَدَ «**فِعَالٌ**» في وَصْفٍ على «فُعْلَان»، أو على «فُعْلَانَةٌ» نحو: «خُـمْصَان وخِـمَـاصٍ، وخُـمْصَانَةٍ وخِـمَـاصٍ»(١).

والتزم «**فِعَالٌ**» في كلِّ وصف على «فَعِيلٍ» أو «فَـعِيْلَةٍ» **مُعْتَلَّ العَيْنِ**، نحو: «طَوِيلٍ وَطِـوَالٍ، وَطَوِيلَةٍ وَطِـوَالٍ»(٢).

---

(١) وفي «مسند أحمد» (٢٠٥) عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ نَبِيَّ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ أَنَّكُمْ تَتَوَكَّلُونَ عَلَى اللهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ، لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ، تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا».

(٢) الـخُلاصَةُ أنَّ (فِعَالًا)- بكسر ففتح مُـخَفَّفًا- يَطَّرِدُ جَـمْعًا في ثمـانية (٨) أنواع: الأوَّل والثَّاني (فَعْل وفَعْلة) بفتح فسكون، **اسمين أو وصفين، ليست عينهما ولا فاؤهما ياء**، مثل: (كلْب وكَلْبَة، وكِلاب)، وَ(صَعْب وَصَعْبة وصِعَاب)؛ وتُبدل وَاوُ الـمفرد ياء في الـجمع، كـ(ثَوْبٍ وثِياب) ﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ﴾، **وَنَدَرَ فِيمـا عينه أو فاؤه** الياء منهمـا، كـ(ضَيْف وَضِيَاف، ويَعْر وَيِعَار)، وهو: الـجَدْي يُرْبطُ فى زُبْيَةِ الْأَسَدِ.

الثالث والرابع: (فَعَل وفَعَلة)، -بفتحتين- اسمين **صحيحي اللام، ليست عينهما ولامهما من جنسٍ واحد**، نحو: (جَـمَل وجِـمَـال، وَرَقَـبَـة وَرِقَاب) ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾. فـخرجَ نحو: (حَسَن وَبَطَل) **للوصفية**، وخرج (طَلَلٌ) للتَّضعِيف.

الخامس: (فِعْل) -بِكَسْرٍ فسكون- كـ(قِدْحٍ وقِداح، وذِئْبٍ وذِئاب، ونِهْيٍ -وهو: الغَدِير-، ونِهَاء).

السادس: (فُعْل) -بِضَمٍّ فَسُكونٍ- **اسْمًا غَيْرَ واوِيِّ العينِ، ولا يائِيِّ اللَّامِ**، كـ(رُمْح ورِمَاح، وجُبٍّ وَجِباب)، فخرج الصِّفَة، نحو: (غُمْر، ومُرٍّ، وحُلْو) وخرج نحو: (حُوْت) و(مُدْي).

السابع والثامن: (فَعِيْل وفَعِيْلَة)، **وَصْفَي** باب (كَرُم)، **صحيحي** اللام، كـ(ظَرِيفٍ وظَرِيفَة وَظِرَاف). ۞ **وتلزم هذه الصيغة فيما عينه واو من هذا النوع، فلا يُجْمع على غيرها**، كـ(طَوِيلٍ وَطَوِيْلَةٍ وطِوال). قال ابْنُ سِيْدَهْ في «المُحْكَم» (٨/ ٣٨٧): «وسَهْمٌ صَيُوبٌ وصَوِيبٌ صائبٌ قال ابن جِنِّي: لم يُعْلَمْ في اللُّغةِ صِفَةٌ على (فَعِيل) ممَّا **صَحَّت فاؤه ولامُه**، وعينُها واوٌ إلَّا قولهم: (طَوِيلٌ وقَوِيمٌ وصَوِيبٌ) فأمَّا (العَوِيصُ) فَصِفَةٌ غالبَةٌ تَجْرِي مَجْرَى الاسْمِ».اهـ

وشَاعَ (فِعَالٌ)- بكسر ففتح مُـخَفَّفًا- أيضًا في كُلِّ **وَصْفٍ** على: ١-(فَعْلان) -بفتح فسكون-

للمذكَّر، و٢-(فَعْلَى) للمؤنَّث، و٣-(فَعْلانة) لها، و٤-(فُعْلان) -بضم فسكون- له، و٥-(فُعْلانة) لها، كـ(غَضْبان وغضْبَى وغِضاب، وَنَدْمَانَة وَنِدَام)، وكـ(خُمْصان وَخُمْصانة وخِماص). انظر: «التصريح على التوضيح» (٢/ ٥٣٨).

۞ وَيُحْفَظُ (فِعَالٌ) فِي:

١- وَصْفٍ على (فاعِلٍ) نحو: (رَاعٍ وَرِعَاء). وفي التنزيل: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [القصص: ٢٣]، و(قائِم وقِيَام).وفي التنزيل: ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [الزمر: ٦٨]. و(آمٍّ). بهمزة ممدودة وميم مشددة، من (أَمَّ) بمعنى: (قَصَدَ)، وأصله: (آمِم) كـ(ضَارِب). فأدغمَ الميمَ في الميم للتَّماثُلِ، وجمعه: (إِمَام)، بكسر الهمزة كـ(قِيَام).

قيل: ومنه: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾﴾ [الفرقان: ٧٤] أي: قاصدين بهم.

ومؤنَّثاتهن" كـ(رَاعِيةٍ وَرِعاء، وقائمةٍ وقِيام، وآمَّةٍ وإِمَام).

٢- وَصْفٍ على (أَفْعَل) نحو: (أَعْجَف) أي: هَزِيل وَ(عِجَاف)، ومؤنثه: عَجْفَاء وَعِجَاف.

ومنه: ﴿يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾[يوسف: ٤٣] لأنَّ مُفْرَدَهُ: (بَقَرَة عَجْفَاء).

وحكى الفارسي وأبو حاتم: (أَجْرَب وَجِرَاب). زاد أبو حاتم: (أَبْطَح وَبِطَاح). قاله ابن سيده في شرح إصلاح المنطق. فَسَقَطَ ما قِيْلَ: (إن أعْجَفَ لا ثاني له!!).

٣- وَصْفٍ على (فَعَال)، بتخفيف العين نحو: (جَواد) بفتح الجيم وتخفيف الواو، و(جِيَاد) ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْعَشِيِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ﴾، والأصل: (جِوَاد)، قلبت الواو ياء لوقوعها إثر كسرة.

٤- وَصْفٍ عَلَى (فَيْعِل)، نحو: (خَيِّر)، بفتح الخاء وتشديد الياء المُثَنَّاة تحت المكسورة، وَ(خِيَار). وفي البخاري (٢٣٩٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «إِنَّ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً».

٥- وَصْفٍ عَلَى (فَعْلاء)، نحو: (بَطْحَاء وَبِطَاح). و(حَسْنَاء). وحِسَان ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ ﴿٧٠﴾﴾.

٦- وَصْفٍ عَلَى (فُعَلاء)، نَحْوُ: (عُشَرَاء وَعِشَار) ﴿وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ﴿٤﴾﴾.

٧- وَصْفٍ عَلَى (فُعْلَى)، بضمِّ الفاءِ نحو: (أُنْثَى وَإِنَاث). ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾

٨- اسمٍ على (فَعُول)، بفتح الفاء نحو: (قَلُوص وقِلاص). وفي الحديث: «وَلَتُتْرَكَنَّ الْقِلَاصُ، فَلَا يُسْعَى عَلَيْهَا» رواه مسلمٌ (١٥٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٩- (فَعِل)، بفتح أوله وكسر ثانيه، نحو: (رَخِل وَرِخَال)، وهو بالراء المهملة والخاء المعجمة: الأنثى من وَلَدِ الضَّأْن.

٨١٤- وَبِـ«فُعُولٍ»: «فَعِـلٌ» نَحْوُ: «كَبِـدْ» يُـخَصُّ غَالِبًـا، كَـذَاكَ يَطَّـرِدْ
٨١٥- فِي «فَعْلٍ» اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا، وَ«فَعَلْ» لَهُ، وَلِـ«الْفُعَالِ»: «فِعْلَانٌ» حَصَلْ
٨١٦- وَشَـاعَ فِي «حُوتٍ، وَقَاعٍ» مَعَ مَا ضَاهَاهُمَـا، وَقَـلَّ فِي غَيْرِهِمَـا

وَمِن أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ «**فُعُولٌ**» وهو مُطَّرِد في اسم ثلاثي على «فَعِـلٍ» نَحْو: «كَبِـد وكُبُوْد، وَوَعِل وَوُعُوْل» **وهو مُلْتَزَمٌ فيه غَالِبًا**.

واطَّرَدَ «**فُعُولٌ**» أيْضًا في اسم على «فَعْـلٍ» بفتح الفاء، نحو: «كَعْب وَكُعُوب، وَفَلْسٍ[1] وَفُلُوْس»، أو على «فِعْـلٍ» بكَسْرِ الفاء نحو: «حِمْل وحُمُول، وَضِرْس

١٠- (فَعِلَة)، بفتح أوله وكسر ثانيه، نحو: (نَمِرَة وَنِمَار).

١١- (فَعَالَة)، نحو: (عَبَاءَةٍ وَعِبَاء).

١٢- (فُعْلَة)، بضم أوله وسكون ثانيه، نحو: (بُرْمَة وبِرَام، ونُطْفَة وَنِطَاف).

١٣- (فَعْل) بِفَتْحِ أوله، وَسُكُونِ ثانيه، كـ(رَبْعٍ ورِبَاعٍ). وفي البخاري (١٥٨٨) ومسلم (١٣٥١) عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيْنَ تَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ: «**وَهَلْ تَرَكَ عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ؟**». وَكَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شَيْئًا؛ لأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ. و(الرِّبَاعُ) جَمْعُ (رَبْعٍ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ، كـ(سَهْمٍ وَسِهَام)، وَهُوَ: الْمَنْزِلُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى أَبْيَاتٍ.

١٤- (فُعُل) بضمتين، نحو: (جُمُد وجِمَاد).

١٥- (فَعِيل)، نحو: (فَصِيل وفِصَال). وفي الحديث: «صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ إِذَا رَمِضَتِ الْفِصَالُ».

١٦- (فَعُل)، بفتح أوله وضم ثانيه، كـ(سَبُعٍ وسِبَاع).

١٧-(فَعْلان)، بفتح الفاء وسكون العين كـ(ضَبْعَان وَضِبَاع). راجع «التصريح» (٢/ ٥٣٩) وشذا العَرْف صـ(٢٧٣-٢٧٤).

(١) ومثلها: (قَلْبٌ، وشَهْرٌ، ونَـجْمٌ، وبَطْنٌ، وشَعْبٌ، وَنَفْسٌ، وَصَدْرٌ، وَبَيْتٌ، وَوَجْه) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ۝٨﴾ ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾، ﴿فَإِذَا ٱلنُّجُومُ طُمِسَتْ ۝٨﴾ ﴿وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾، ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾، ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا

وَضُرُوْس[(١)]» أو على «فُـعْـلٍ» بضمِّ الفاء نحو: «جُنْدٍ وجُنُودٍ[(٢)]، وبُـرْدٍ وبُـرُودٍ».

وَيُـحْفَظُ «فُعُولٌ» في «فَـعَـلٍ» نحو: (أَسَدٍ وأُسُوْدٍ)، ويفهم كونه غير مُطَّـرِد من قوله: (وَ«فَعَلْ» لَهُ) ولـم يُقَيِّدْهُ باطِّـرَادٍ.

وأشار بقوله: (وَلِـ«الْفُعَالِ»: «فِعْلَانٌ» حَصَلْ) إلى أن مِن أَمْثِلَةِ جَـمْعِ الكَـثْـرَةِ «فِعْلَانًا» وهو مُطَّـرِد في اسم على «فُعَالٍ» نحو: «غُلَام وَغِلْمَـان، وَغُرَاب وَغِرْبَان»[(٣)].

وقد سَبَـقَ أنه مُطَّـرِد في «فُـعَلٍ» كـ«صُرَدٍ وصِرْدَان».

وَاطَّـرَدَ «فِـعْلانٌ» أيضًا في جَـمْعِ ما عَـيْـنُـهُ واو من(فُعْلٍ) أَو (فَعَلْ) نحو: عُوْدٍ وَعِيْدَانٍ، وَحُوْتٍ وَحِـيْـتَان، وَقَاعٍ وقِـيْعَانٍ، وَتَاْجٍ وتِـيْجَانٍ».

وَقَلَّ «فِـعْلَانٌ» في غَيْرِ مَا ذُكِرَ، نَحْو: «أَخٍ وإِخْوَانٍ، وَغَزالٍ وَغِـزْلَانٍ»[(٤)].

٨١٧- وَ«فَعْلًا» اسْمًـا وَ«فَعِيلًا» وَ«فَعَلْ» غَيْـرَ مُـعَلِّ الْعَيْنِ: «فُعْلَانٌ» شَمَلْ

فِي نُفُوسِكُمْ ﴾ ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ ﴾ ﴿ فِي بُيُوتٍ﴾. ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾. ومثلها: (قَرْءٌ وقُرُوْءٌ) ﴿قُرُوٓءٍ﴾. قال الـمجد في «القاموس المحيط» (ق ر أ): «وَالْقَـرْءُ، ويُضَمُّ: الحَيْضُ، والطُّهْرُ، ضِدٌّ، والوَقْتُ، والقَافِيَةُ، ج: (أَقْراءٌ وقُروءٌ وأَقْـرُؤٌ)، أو جَمْعُ الطُّهْرِ: (قُـرُوْءٌ)، وجَمْعُ الْحَيْضِ: (أَقْـرَاءٌ)».اهـ

(١) ومثلها: (قِدْر وقُدُور)، قال تعالى: ﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَـٰتٍ﴾.

(٢) قَالَ تَعَالَىٰ :﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْجُنُودِ ﴿١٧﴾ ﴾ ومثلها: (قُـرْءٌ وقُرُوْءٌ). قَالَ تَعَالَىٰ :﴿ وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَـٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾.

(٣) قال تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ غِلْمَانٌ لَّهُمْ﴾.

(٤) وفي التنزيل: ﴿إِذْ تَـأْتِيهِـمْ حِيتَـانُهُمْ يَوْمَ سَـبْتِهِمْ شُـرَّعًـا﴾﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾.

مِن أَمْثِلَةِ أَبْنِيـةِ جَـمْعِ الكَـثْـرَةِ «فُعْلَانٌ»، وهو مقيسٌ في اسْمٍ صحيحِ العينِ على «فَعْلٍ» نحو: «ظَهْرٍ وظُهْرَان، وَبَطْنٍ وبُطْنَان»، أَو عَلَى «فَعِـيْـلٍ» نحو: «قَضِيْبٍ وَقُضْبَان، وَرَغِـيْـفٍ ورُغْـفَان»، أو على «فَعَلٍ» نحو: «ذَكَرٍ وَذُكْرَان[1]، وَحَـمَلٍ وَحُـمْلان».

٨١٨- وَلِـ «كَـرِيم، وَبَخِيـل»: «فُعَـلَا» كَـذَا لِمَـا ضَاهَاهُمَـا قَـدْ جُعِـلَا

٨١٩- وَنَـابَ عَنْـهُ «أَفْعِـلَاءُ» فِي الْـمُعَلْ لَامًـا وَمُضْـعَفٍ، وَغَـيْرُ ذَاكَ قَـلْ

مِن أَمْثِلَةِ جَـمْعِ الكَـثْـرَةِ «فُعَلَاءُ»، **وهو مقيسٌ في «فَعِيلٍ» بِمعنى «فَاعِلٍ» صِفَةٍ لِـمُذكَّرٍ عاقِلٍ غير مُضَاعَفٍ ولا مُعْـتَلٍّ**، نحو: «ظَـرِيفٍ وظُـرَفَاء، وَكَـرِيْمٍ وَكُرَمَاء، وَبَـخِيـلٍ وَبُـخَلاء». [2]

---

(١) وفي التنزيل: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَـٰثًا﴾ ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾﴾.

(٢) ومثله: (كَبِير وكُبَراء، وسَفِيه وسُفَهَاء، ورَحِيم ورُحَـمَـاء، وشَفِيع وشُفَعَاء وفَقِير وفُقراء، وضعيف وضُعَفاء، وحنيف وحُنَفَاء)، وفي التنزيل: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾ ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّا﴾ ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ﴾ ﴿إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ ﴿وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ﴾ ﴿حُنَفَآءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِۦ﴾ . ومن اللَّحْن الفاشي (مُدَراء!!) جمع (مُدِيْر)؛ لأنَّه ليس على وزن (فَعِيل) بل على وزن (مُفْعِل)، فجمعه (مُدِيْرُوْن)، ويستثنى من ذلك: (صَغِير وصَبِيح وَسَمِين) فقط، فإنهم استَغْـنَـوْا فيهنَّ بـ(فِعَال).

قال سيبويه في «الكتاب» (٣/ ٦٣٦): «قَدْ يَدَعُونَ «فُعَلَاءُ»؛ استغناءً بغيرها، نحو قولهم: (صَغِيرٌ وَصِغارٌ) ولا يقولون: (صُغَـرَاء)، وَ(سَمِينٌ وَسِمَـانٌ). ولا يقولون: (سُمَنَاء)».اهـ

والثاني: كـ(سَمِيع) بمعنى (مُسْمِع)، و(أَلِيم) بمعنى (مُـؤْلِـم). فإنه يُقَال في جَـمْعِهِمَـا: (سُمَعَاء، وَأُلَـمَـاء). قاله ابن مالك، **وشُوْحِحَ فِيْهِمَا**.

والثالث: نحو: (جَلِيس وَخَلِيْط، شَرِيك)، بمعنى: (مُـجَالِس، وَمُـخَالِط، ومُشَارِك)، فإنه يُقَال في

وأشار بقوله: (كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا) إلى أنَّ ما شَابَهَ «فَعِيْلًا» في كَوْنِهِ دَالًّا على معنى هو **كالغَرِيْزَةِ** يُجْمَعُ على **«فُعَلَاء»**، نحو: «عَاقِلٍ وعُقَلَاء، وَصَالِحٍ وَصُلَحَاء، وَشَاعِرٍ وَشُعَرَاء»(١).

وينوب عن «فُعَلَاء» في الـمُضَاعَفِ وَالـمُعْتَلِّ «أَفْعِلَاءُ»، نحو: «شَدِيدٍ وَأَشِدَّاء، وَوَلِيٍّ وَأَوْلِيَاءِ»(٢).

وقد يـجيءُ «أَفْعِلَاءُ» جَـمْعًا لغيرِ ما ذُكِر، نحو: «نَصِيْبٍ وَأَنْـصِبَاء، وَهَـيِّنٍ وَأَهْوِناء».

٨٢٠- «فَوَاعِـلُ» لِـ «فَوْعَـلٍ، وَفَاعَـلِ وَفَـاعِلَاءَ، مَـعَ نَحْـوِ: كَاهِـلِ

٨٢١- وَحَـائِضٍ، وَصَـاهِلٍ، وَفَاعِلَـهْ وَشَـذَّ فِيْ «الفَـارِسِ» مَـعْ مَـا مَاثَلَـهْ

مِن أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ «**فَوَاعِلُ**» وهو **لاسْمٍ** على «فَوْعَلٍ»، نحو: «جَوْهَرٍ،

جَـمْعِهَـا: (جُلَسَاء، وَخُلَطَاء، وَشُرَكاء)﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُمْ فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ﴾.

وَشَذَّ: (أَسِيْـرٌ وَأُسَـرَاء، وَقَـتِـيلٌ وَقُـتَـلَاء)؛ لأَنَّـهُمَـا بمعنى (مَـفْـعُول). «التصريح»(٢/ ٥٤٥).

(١) وفي التنزيل: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾﴾ «وَشَذَّ «فُعَلَاءُ» في نحو: (جَبَانٍ وَجُبَنَاء، وَخَلِـيْـفَة وَخُلَفَاء) » وفي التنزيل: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾. انظر «التصريح على التوضيح» (٢/ ٥٤٥).

(٢) وفي التنزيل: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ وَمِثْـلُ (شَدِيدٍ): خَلِيلٌ وَأَخِلَّاء: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٦٧﴾﴾.

وَمِثْـلُ (وَلِيٍّ): غَنِيٌّ وأَغْنِيَاءُ، ونَبِيٌّ وأنبياء، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾.

وَجَوَاهِر»[(١)]

أو على «فَاعَلٍ» نحو: «طَابَعٍ[(٢)] وَطَوَابِع» أو على «فَاعِلَاءَ» نحو: «قَاصِعَاء وَقَوَاصِعَ»[(٣)] أو على «فَاعِلٍ» نحو: «كَاهِلٍ وَكَوَاهِل».

وَ«فَوَاعِلُ» أيْضًا جمع **لِوَصْفٍ** على «فَاعِلٍ» إنْ كانَ لِمُؤَنَّثٍ عَاقِلٍ، نحو: «حَائِضٍ وَحَوَائِض» أو **لِمُذَكَّرٍ مَا لا يَعْقِل**، نحو: «صَاهِلٍ وَصَوَاهِل».

فإنْ كانَ الوَصْفُ الذي على «فَاعِلٍ» **لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ** لم يُجْمَعْ على«فَوَاعِلَ» وَشَذَّ: «فَارِسٌ وَفَوَارِس، وَسَابِقٌ وَسَوَابِق»[(٤)]، وَ«فَوَاعِل» أَيْضًا جَمْع لِـ«فَاعِلَةٍ»

---

(١) أَوْ على «فَوْعَلةٍ»، نحو: «صَوْمَعَةٍ، وَصَوَامِع» ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ ، وَ«زَوْبَعَةٍ وزَوَابِع»، قال الجَوْهَرِيُّ في «الصَّحَاح» (٣/ ١٢٢٤):«الزَّوْبَعَةُ: رَئِيْسٌ من رُؤَسَاءِ الجِنِّ. ومنه سمِّي الإعصار زَوْبَعَةً، ويقال أُمُّ زَوْبَعَةَ، وهي: ريحٌ تثير الغُبَارَ وترتفعُ إلى السَّمَاء، كأنَّه عَمُودٌ».اهـ

(٢) بالفتح: (الْخَاتَم) والكسرُ لغةٌ فيه، وفي «مسند أحمد» (٢٢٠١٤): عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «وَمَنْ جُرِحَ جُرْحًا فِي سَبِيلِ اللهِ، فَعَلَيْهِ طَابَعُ الشُّهَدَاءِ». وَمِثْلُ «طَابَعٍ»: (قَالَبٌ وَقَوَالِبُ، ودَانَقٌ ودَوَانِقُ، وخَاتَمٌ وخَوَاتِمُ) على لغة من فَتَحَ «فَاعَلٍ» فيها.

(٣) وَ(رَاهِطَاء وَرَوَاهِط)، و(نَافِقَاء وَنَوَافِق). والثَّلاثَةُ أسماء لِجِحَرةِ اليَرْبُوع. فالرَّاهِطَاء: هي التي يُخْرِجُ منها التُّرابَ وَيَجْمَعُه، وَالقَاصِعَاء: حُفَرٌ يَحْفِرُهَا ثُمَّ يأتي بالتُّرَابِ الَّذِيْ أَخْرَجَهُ من الرَّاهِطَاء فَيَسُدّ به فَمَ الجُحْر؛ لِئَلَّا يُدْخَل عليه. وَالنَّافِقَاء: حُفْرَةٌ يَكْتُمُهَا وَيُظْهِرُ غيرها. وهو موضعٌ يربعه، فإذا أُتِيَ مِنْ قِبَلِ القَاصِعَاء ضَرَبَ النَّافِقَاءَ بِرَأْسِهِ فَخَرَجَ». اهـ من «التصريح» (٢/ ٥٤٧). وفي«تاج العروس» (د م م): «قَالَ ابنُ بَرِّيّ: وَهِي سَبْعة: (القَاصِعَاءُ، وَالنَّافِقَاءُ، والرَّاهِطَاءُ، والدَّامَّاءُ، والعَانِقَاءُ، والحَاثِياءُ، واللُّغَزُ).اهـ

(٤) مثله في الشُّذُوذ: (هَالِكٌ وَهَوَالِك، وَشَاهِدٌ وَشَوَاهِد، وسَابِقٌ وسَوَابِق، وَشَاهِقٌ وَشَوَاهِقُ، وَدَاجِنٌ وَدَوَاجِنُ، وَكَاهِلٌ وَكَوَاهِلُ، وَجَائِحٌ وَجَوَائِحُ، وَغَارِبٌ وَغَوَارِبُ، وَغَاشٍ وَغَوَاشٍ، وَنَاكِسٌ وَنَوَاكِسُ)، وَقَدْ قَالَ الْمُبَرِّدُ فِي «الْكَامِلِ» فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

نحو: «صَاحِبَةٍ وَصَوَاحِبَ، وَفَاطِمَةٍ وَفَوَاطِمَ»[(١)].

٨٢٢- وَبِـ «فَعَائِـلَ» اجْـمَعَنْ «فَعَالَـهْ» وَشِـبْهَهُ ذَا تَـاءٍ اوْ مُزَالَـهْ

مِن أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ «فَعَائِلُ» وَهُو لكلِّ اسْمٍ رُباعيٍّ بِمَدَّةٍ قبل آخِرِه مُؤَنَّثًا بالتَّاءِ، نحو: «سَحَابَةٍ وَسَحَائِبَ، وَرِسَالَةٍ وَرَسَائِلَ، وَكُنَاسَةٍ وَكَنَائِسَ، وَصَحِيفَةٍ وَصَحَائِفَ، وَحَلُوبَةٍ وَحَلَائِبَ» أو مُجَرَّدًا منها نحو: «شَمَال وَشَمَائِل[(٢)]، وَعُقَاب

وَإِذَا الـرِّجَـالُ رَأَوْا يَـزِيـدَ رَأَيْـتَـهُـمْ ❊❊❊ خُضُـعَ الـرِّقَـابِ نَـوَاكِـسَ الْأَذْقَـانِ

احْتَاجَ الْفَرَزْدَقُ لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ فَأَجْرَى (نَوَاكِسَ) عَلَى أَصْلِهِ، وَلَا يَكُونُ مِثْلُ هَذَا أَبَدًا إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ، وَلَا تَـجْمَعُ النُّحَاةُ مَا كَانَ مِنْ (فَاعِلٍ) نَعْتًا عَلَى (فَوَاعِلَ) لِئَلَّا يَلْتَبِسُ بِالْـمُؤَنَّثِ، وَلَمْ يَأْتِ ذَا إِلَّا فِي حَرْفَيْنِ: (فَارِسٍ وَفَوَارِسَ، وَهَالِكٍ وَهَوَالِكَ).اهـ راجع «فتح الباري » (٨/ ٣١٥) لابن حَجَرٍ. ومعنى(دَاجِنٍ) أي: مُقِيمٌ بِـمَكَانٍ، وهو صفة لِرَجُلٍ، وكذلك (**شَاهِدٌ** وَشَوَاهِدُ) نَعْتٌ لِـمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ، **فإنْ كَانَ لِغَيرِ عَاقِلٍ فَهُو عَلَى القِيَاس.**

(١) في " البخاري" (٦٦٤)، و"مسلم" (٤١٨) (٩٢): «إِنَّكُنَّ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ» عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وفي «صحيح البخاري» (١١٢٦): «مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الْحُجُرَاتِ» عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وفي «مسلم» (٢٠٧١) عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أُكَيْدِرَ دُومَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَوْبَ حَرِيرٍ. فَأَعْطَاهُ عَلِيًّا. فَقَالَ: «شَقِّقْهُ خُمُرًا بَيْنَ الْفَوَاطِمِ» والمراد بـ«الْفَوَاطِمِ»: فاطمة بنت النَّبِيِّ ﷺ، وفاطمة بنت أَسَد بن هَاشِم والِدة عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهي أَوَّلُ هَاشِمِيَّةٍ وَلَدَت لِهَاشِمِيٍّ، وفاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب. وَمِثْلُ(صَوَاحِبَ وَفَوَاطِمَ): (نَاصِيَةٌ وَنَوَاصٍ، وَكَافِرَةٌ وَكَوَافِرُ، وَخَالِفَةٌ وَخَوَالِف، وقَاعِدَةٌ وَقَوَاعِدُ، وَدَابَّةٌ وَدَوَابُّ، وجَارِحَةٌ وجَوَارِحُ) ﴿فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ ﴿٤١﴾﴾ ﴿وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾ ﴿رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ﴾ ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾. ومثلها: (**نَاوِيَةٌ** -وهي النَّاقَةُ السَّمِينَةُ- وَ**نَوَايَا**).

(٢)الشَّمَال-بفتح الشين- الرِّيحُ تَـهب من جِهَةِ (الشَّمَالِ) الَّذِي هو عكس الْـجُنُوب، وأمَّا عكسُ اليَمِين فهو: (الشِّمَال)-بكسرِ الشين-. وهي كذلك تُـجْمَعُ على(فَعَائِل) قال تعالى: ﴿يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَـٰلُهُۥ

وَعَقَائِبَ، وَعَجُوزٍ وَعَجَائِزَ».

٨٢٣- وَبِـ «الْفَعَـالِي، وَالْفَعَـالَى» جُـمِعَا «صَحْرَاءُ، وَالْعَذْرَاءُ»، وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

مِن أَمْثِلةِ جَـمْعِ الكَـثْـرَةِ «فَعَالِي، وَفَعَالَى» ويشتركانِ فيما كانَ على (فَعْلَاء) **اسْمًا** كـ«صَحْـرَاءَ وصَحَارِي وصَحَارَى»، أو **صِفَـةً** كـ«عَذْرَاءَ وَعَذَارِي وَعَذَارَى»[(١)].

٨٢٤- وَاجْعَـلْ «فَـعَالِيَّ» لِغَيْرِ ذِي نَـسَـبْ جُـدِّدَ كَـ «الْكُرْسِيِّ» تَتْـبَعِ الْعَرَبْ

مِن أَمْثِلةِ جَـمْعِ الكَـثْـرَةِ «فَعَالِيُّ»، وهو جَـمْعٌ لِكُلِّ اسْمٍ ثُلاثِيٍّ آخِـره ياء مُشَدَّدَة غير مُتَجَدِّدَةٍ لِلنَّسَبِ نحو: «كُرْسِيٍّ وَكَرَاسِيَّ، وبَـرْدِيٍّ وَبَـرَادِيَّ»، ولا يقالُ: (بَصْرِيٌّ وبَصَارِيُّ).

٨٢٥- وَبِـ «فَعَالِـلَ» وَشِـبْهِهِ انْطِقَـا فِي جَـمْعِ مَـا فَـوْقَ الثَّلَاثَـةِ ارْتَقَـى

٨٢٦- مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُـمَاسِيْ جُـرِّدَ الَاخِـرَ انْـفِ بِالْقِيَـاسِ

عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ﴾.

(١) قوله: (أو صِفَةً كَـ«عَذْرَاءَ») هو صِفَةٌ للبِكْرِ، سُمِّيَت بِذَلِكَ لِتَعَذُّرِ زَوَالِ بَكَارَتِهَا. وصريحُ الشَّرْحِ كالْمُصَنِّفِ اطِّرَادهما في الصِّفَة كالاسم أيضًا، وهو مَا في (شرح الكافية)، وخَالفهُ في (التَّسهيل)، وقيَّدَ المُوَضِّحُ (فَعْلَاء) بكَوْنِهِ لا مُذَكَّر له، وهو مُسْتَفَادٌ مِنْ مِثَالَيِ المَتْن.اهـ من حاشية الخُضَرِيِّ(٢/٣٦٦-٣٦٧).

❁ **فائدة:** جاء وزن (فَعَالَى) -بالفتح- في القرآن الكريم في أربع كلمات، وهي: (نَصَارَى، وَيَتَامَى، وَأَيَامَى، وحَوَايَا)، قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿كَانُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ ﴿فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ﴾ ﴿أَوِ ٱلْحَوَايَآ﴾ **وجاء وزن (فُعَالَى)-بالضَّمِّ- في أربع كلمات**، وهي: (أُسَارَى، وَكُسَالَى، وَسُكَارَى، وَفُرَادَى)، قال تعالى: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ﴾ ﴿وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ﴾ ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ﴾.

٨٢٧- وَالرَّابِعُ الشَّبِيْهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ

٨٢٨- وَزَائِدَ الْعَادِيْ الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

مِن أَمْثِلةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ «فَعَالِلُ» وَشِبْهُهُ، وهو: **كُلُّ جَمْعٍ ثالِثُهُ أَلِفٌ بعدها حرفان**[(١)].

فَيُجْمَعُ بِـ«فَعَالِلَ»: كُلُّ اسْمٍ رُبَاعِيٍّ غَيْرَ مَزِيدٍ فيه، نحو: «جَعْفَر وَجَعَافِر، وَزِبْرِج وَزَبَارِج، وَبُرْثُنْ وَبَرَاثِن».

وَيُجْمَعُ بِشِبْهِهِ: كُلُّ اسْمٍ رُبَاعِيٍّ مَزِيدٍ فيه، كـ«جَوْهَر وَجَوَاهر، وَصَيْرَف وَصَيَارِف، وَمَسْجِد ومَسَاجِد»[(٢)].

---

(١) أيْ: فالمَرادُ: شِبْهُهُ في العَدَدِ والهَيْئَةِ، وإنْ خَالَفَهُ في الوَزْنِ التَّصْرِيْفِي.اهـ خُضَري(٢/ ٣٦٨).

(٢) **ويَطَّرِدُ «فَعَالِلُ» في أنواع أربعة**، وهي: **الرُّباعِيُّ والخُمَاسِيُّ، مُجَرَّدَين، وَمَزِيدًا فِيْهِمَا، فَالْأَوَّلُ**: الرُّباعيُّ المُجَرَّدُ، ويكون مفتوحَ الفَاءِ واللَّام الأُوْلَى، ومضمومهما، ومكْسُورهما. فالمفتوح كـ(جَعْفَر) وَهُو: النَّهْرُ الصَّغِير، وَجَمْعُهُ: (جَعَافِرٌ). والْمَكْسُورُ نحو: (زِبْرِج)، وهو: من أسماء الذَّهَب، والسَّحَابُ الرَّقِيقُ الَّذي فيه حُمْرَة، وَجَمْعُهُ: (زَبَارِج). والمضموم نحو: (بُرْثُن)، وهو: مَخَالِب الضَّبُعِ كالأصابعِ للإِنْسَانِ، وَجَمْعُهُ: (بَرَاثِن).

وَالثَّاني: الخُمَاسِيُّ المُجَرَّدُ، كـ(سَفَرْجَل)، وَ(جَحْمَرِش)، وهي:العَجُوزُ الكبيرة، والمرأةُ السَّمِجَة. والثالث: الرُّباعِيُّ المَزِيدُ، نحو: (مُدَحْرِج) وَ(مُتَدَحْرِج).

والرابع: الخُمَاسِيُّ المَزِيدُ، نحو: (قرطبوس)-بفتح القاف- الدَّاهِيَةُ، وبِكَسْرِهَا: النَّاقَةُ العَظِيمَة الشَّدِيدَة. وَجَمْعُهُ: (قَرَاطِب)، و(خَنْدَرِيس). وهي: الْخَمْر. وَجَمْعُهُ: (خَنَادِر).

ويَطَّرِدُ شِبْهُ «فَعَالِلَ» في مزيد الثلاثي غير ما تقدَّم، سواءٌ كان بحرف كـ(مسجد) أو حرفين كـ(منطلق) أو ثلاثة كـ(مُسْتَخْرِج)، سواء أكانت الزِّيادة أوَّلًا أو وَسَطًا أوْ آخِرًا، لإلْحَاقٍ أو غيره، وسواءٌ كانت حرْفَ عِلَّةٍ أوْ لا. كـ(أفضل وأفاضل)، وَ(مَسْجِد ومَسَاجِد)، وَ(جَوْهَر وَجَوَاهِر)، وَ(صَيْرَف وَصَيَارِف)، وَ(عَلْقَى وَعَلَاقٍ). فالزِّيادَةُ في الأَوَّلَين لغيرِ الإلْحَاقِ، وفي الباقي للإلْحَاق».اهـ راجع «التصريح» (٢/ ٥٥٣)، وحاشية الخُضَرِيِّ(٢/ ٣٦٨-٣٦٩).

واحترز بقوله: «مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى» من الرُّباعي الَّذي سَبَقَ ذِكْرُ جَمْعِهِ كَـ«أَحْمَر وَحَمْراء» وَنَحْوِهما مِمَّا سَبَقَ ذِكْرُه.

وأشارَ بقوله: (وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الَاخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ) إلى أنَّ الخُمَاسيَّ المُجرَّدَ عنِ الزِّيادةِ يُجْمَع على «فَعَالِلَ» قِيَاسًا، وَيُحْذَف خَامِسُهُ، نحو: «سَفَارِج» في: «سَفَرْجَل»، وَ«فَرَازِد» في: «فَرَزْدَق»، وَ«خَوَارِن» في: «خَوَرْنَق».

وأشار بقوله: (وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ ... البيت) إلى أنَّه يجوز حذفُ رابعِ الخماسي المُجرَّد عَنِ الزِّيادةِ وإبقاء خامِسِهِ إذا كان رابِعُهُ مُشْبِهًا للحرف الزائد، بأنْ كانَ من حُروفِ الزِّيادةِ كَنُونِ «خَوَرْنَق»، أو كانَ من مخرج حُروفِ الزِّيادةِ كَدَالِ «فَرَزْدَق»، فيَجُوز أن يُقالَ: «خَوَارِق وَفَرازِق»، والكثيرُ الأَوَّلُ: وهو حذْفُ الخَامِسِ وإبْقاء الرابع، نحو: «خَوَارِن وَفَرَازِد».

فإن كانَ الرابعُ غيرَ مُشْبِهٍ للزَّائدِ لم يَجُزْ حَذْفُه، بل يَتعيَّن حذف الخامس، فتقول في «سَفَرْجَلٍ» : «سَفَارِج»، ولا يجوز: «سَفَارِل».

وأشار بقوله: (وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي ... البيت) إلى أنه إذا كانَ الخُماسي مَزِيْدًا فيه حرفٌ حُذِفَ ذلك الحَرْفُ إن لم يكن حرْفَ مَدٍّ قبلَ الآخِرِ، فتقول في: «سِبَطْرَى»: «سَبَاطِر»، وفي «فَدَوْكَس»: «فَدَاكِس»، وفي «مُدَحْرِج»: «دَحَارِج».

فإن كان الحَرْفُ الزَّائدُ حَرْفَ مَدٍّ قبْل الآخِر لم يُحْذَفْ، بل يُجْمَعُ الاسم على «فَعَالِيْل» نحو: «قِرْطَاس وَقَرَاطِيْس، وَقِنْدِيل وَقَنَادِيل، وَعُصْفُور وَعَصَافِير».

٨٢٩-وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَـ«مُسْتَدْعٍ» أَزِلْ إِذْ بِـبِنَا الْـجَمْعِ بَقَاهُمَـا مُـخِلْ

٨٣٠- وَالْمِيْمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

إذا اشتملَ الاسمُ على زيادَةٍ لو أُبْقِيَت لاخْتَلَّ بِنَاءُ الجَمْعِ الَّذِي هو نِهَاية ما ترتقي إليه الجُمُوع، وهو: «فَعَالِلُ» وَ«فَعَالِيْلُ» حُذِفَت الزِّيادةُ، **فإنْ أمكنَ جَمْعُهُ على إِحْدَى الصِّيْغَتَيْنِ بِحَذْفِ بَعْضِ الزَّائِدِ وإبْقَاء البَعْضِ: فله حالتان:**

إحداهما: أن يكونَ للبَعْضِ مَزِيَّةٌ على الآخَر.

والثانية: أَلَّا يكونَ كذلك، **والأُوْلى** هي المُرادَةُ هنا، **والثانيةُ** ستأتي في البيت الذي في آخِرِ البابِ، ومثالُ الأُولى: «مُسْتَدْعٍ»، فتقول في جَمْعِهِ «مَدَاعٍ»، فَتُحْذَفُ السِّينُ والتَّاءُ، وتَبْقَى المِيْمُ؛ لأنَّها مُصَدَّرَةٌ وَمُجَرَّدَةٌ للدَّلَالَةِ على مَعْنًى، وَتَقُولُ في «أَلَنْدَدٍ» وَ«يَلَنْدَدٍ»: «أَلَادَّ» وَ«يَلَادَّ»، فَتحذِف النُّونَ وَتُبْقِي الهَمْزَةَ مِن: «أَلَنْدَدٍ»، وَالياءَ من: «يَلَنْدَدٍ»؛ لِتَصَدُّرِهِمَا، ولأنَّهما في مَوْضِعٍ يَقَعَانِ فيه دَالَّيْنِ على معنىً، نحو: «أَقُوْمُ وَيَقُومُ» بخلافِ النُّونِ؛ فإنَّها في مَوْضِعٍ لا تَدُلُّ فيهِ على مَعْنًى أَصْلًا.

وَ«الْأَلَنْدَدُ» وَ«الْيَلَنْدَدُ»: الْخَصِمُ، يُقَالُ: «رَجُلٌ أَلَنْدَدٌ وَيَلَنْدَدٌ»: أَيْ: خَصِمٌ، مِثْلُ: «الْأَلَدِّ».

٨٣١- وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا كَـ«حَيْزَبُونٍ» فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

إذا اشتمل الاسمُ على زِيادَتَيْنِ، وكان حَذْفُ إحْداهما يَتَأَتَّى معه صِيْغَةُ الجَمْعِ، وحَذْفُ الأُخْرى لا يَتَأَتَّى معه ذلك حُذِفَ ما لا يَتَأَتَّى معه صِيْغَةُ الجَمْعِ وأُبْقِيَ الآخَرُ، فتقول في «حَيْزَبُونٍ»: «حَزَابِين» فَتُحْذَفُ الياءُ، وتبقى الواوُ فتُقْلَبُ ياءً؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلها، وَأُوْثِرَت الواوُ بالبقاءِ؛ لأنَّها لو

حُذِفَت لم يُغْنِ حَذْفُها عَنْ حَذْفِ الياءِ؛ لأنَّ بقاءَ الياءِ مُفَوِّتٌ لصِيْغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، و«الحَيْزَبُون»: العَجُوز.

٨٣٢- وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ «سَرَنْدَى» وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَـ «الْعَلَنْدَى»

يعني أنه إذا لم يكن لأحد الزَّائدَينِ مَزِيَّةٌ على الآخَرِ كنتَ بالخيارِ، فتقول في «سَرَنْدَى»: «سَرَانِد» بحَذْفِ الألِفِ وإبْقَاءِ النُّون، وَ«سَرَادٍ» بحذف النون وإبقاء الألف، وكذلك «عَلَنْدَى» فتقول: «عَلَانِد وَعَلَادٍ» ومِثْلُهُما: «حَبَنْطَى» فتقول: «حَبَانِط وَحَبَاطٍ»؛ لأنَّهما زِيَادَتَانِ زِيْدَتَا مَعًا لِلإلْحَاق بِـ«سَفَرْجَلٍ»، ولا مَزِيَّةَ لإحداهما على الأخرى، وهذا شأنُ كلّ زِيادَتَينِ زِيْدَتَا لِلإلْحَاق.

و«السَّرَنْدَى»: الشديدُ، والأنْثَى: «سَرَنْدَاةٌ»، وَ«العَلَنْدَى» بالفَتْحِ: الغَلِيظُ من كلِّ شيءٍ، وَرُبَّمَا قِيْلَ: (جَمَلٌ عُلَنْدَى) بِالضَّمِّ، وَ(الحَبَنْطَى): القَصِيْرُ البَطِيْنُ، يقال: «رَجُلٌ حَبَنْطًى» بالتنوين، وَ«امْرَأَةٌ حَبَنْطَاةٌ».

التَّصْغِيْرُ

٨٣٣- «فُعَـــيْلًا» اجْعَـــلِ الثُّلَاثِـــيَّ إِذَا ... صَغَّـرْتَهُ نَحْـوُ: «قُـذَيٍّ» فِي «قَـذَى»

٨٣٤- «فُعَيْعِـــلٌ، مَـــعَ فُعَيْعِيـــلٍ» لِمَـــا ... فَـاقَ كَجَعْـلِ «دِرْهَـمٍ» «دُرَيْهِمَـا»

إذا **صُغِّرَ**[(١)] **الاسْمُ الـمُتَمَكِّنُ** ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ ثَانِيهِ، وَزِيدَ بعد ثانيه ياءٌ سَاكِنَةٌ، وَيُقْتَصَرُ على ذَلِكَ إنْ كانَ الاسْمُ ثُلاثِيًا، فتقول في «فَلْسٍ»: «فُلَيْسٌ»، وَفِي «قَذَى»: «قُذَيٌّ».

---

(١) ليسَ كُلُّ لَفْظٍ يَقْبَلُ التَّصغيرَ، وإنَّما يُصَغَّرُ: **الاسمُ الـمُتَصرِّفُ الَّذي يَقْبَلُ معناهُ التَّصغيرَ**. وعليهِ فيمتنِعُ تصغيرُ الأفْعَالِ والحُرُوفِ والأسْمَاءِ المَبْنِيَّة، كما يمتنِعُ تصغيرُ ما حقُّهُ التَّعظيمُ **كـ(أسماء اللهِ تعالى وصِفاتِهِ، والكَعْبَة، والْمُصْحَفِ، والمَسْجِد)، ونحو ذلكَ.**

ويكُونُ التَّصغيرُ لواحدٍ من **الأغْرَاضِ** التَّالية:

١ - تَصْغير ما يُتوهَّمُ كِبَرُهُ، نحو: (جُبَيل) تصغير (جَبَل).

٢ - تحقير ما يُتوهَّمُ عِظَمُهُ، نحو: (شُوَيْعِر) تصغير (شَاعِر).

٣ - تقليل ما يُتوهَّمُ كثرَتُهُ، نحو: (دُرَيهِم) تصغير (دِرْهَم). ومنه قولُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يومَ الخندَق لِلنَّبِيِّ ﷺ: «طُعَيِّمٌ لِي، فَقُمْ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ، وَرَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ» رواه «البخاري» (٤١٠١).

٤ - تقريب ما يُتوهَّمُ بُعْدُهُ أو طُولُهُ، نحو: (قُبَيْل) تصغير (قَبْل)، و (سُوَيْعَة) تصغير (سَاعَة).

٥ - التَّحبُّب والتَّعطُّف، كـ (وُلَيْد، وَأُخَيّ، وَبُنَيّ) تصغير: (وَلَدٍ، وَأَخٍ، وَابْنٍ). ومنه قول يعقوب لولده يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ﴾. وفي الحديث: «يَرْحَمُكَ اللهُ، فَإِنَّكَ غُلَيِّمٌ مُعَلَّمٌ».

وبقي سادسٌ، وهو مختلَفٌ فيه بين البصريين والكوفيين وهو: التَّعْظِيمُ؛ لأن التصغير في الجملة فيه نوع تحقير. **وأمَّا الكوفيون فأثبتوه**، ومنه قَولُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْمًا» فـ(كُنَيْفٌ) تصغير: (كِنْفٍ)، بكسر الكاف وسكون النون، وأراد به: التَّعْظِيم، وقوله:

وَكُـلَّ أَنَـاسٍ سَـوْفَ تَـدخُـلُ بَـيـنَـهُـمْ ... دُوَيْـهِـيَةٌ تَصْـفَـرُّ مِنْهَـا الْأَنَامِـلُ

وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيًّا فأَكْثَرَ فُعِلَ بِهِ ذَلكَ، وكُسِرَ مَا بَعْد الياءِ، فتقول في «دِرْهَمٍ»: «دُرَيْهِمٌ»، وفي «عُصْفُورٍ»: «عُصَيْفِير».

فأمثلة التَّصْغِيْرِ ثَلاثَةٌ: «فُعَيْلٌ، وَفُعَيْعِلٌ، وَفُعَيْعِيلٌ»[1].

٨٣٥- وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

أي: إذا كانَ الاسْمُ مِمَّا يُصَغَّرُ على «فُعَيْعِلٍ» أو على «فُعَيْعِيلٍ» تُوُصِّلَ إلى تَصْغِيرِهِ بِمَا سَبَقَ أنَّه يُتَوَصَّلُ بِه إلى تَكْسِيْرِهِ على «فَعَالِلَ» أوْ «فَعَالِيْلَ» مِن حَذْفِ حَرْفٍ أصْلِيٍّ أو زِائِدٍ، فتقول في «سَفَرْجَلٍ»: «سُفَيْرِجٌ» كما تقول: «سَفَارِجُ»، وفي «مُسْتَدْعٍ»: «مُدَيْعٍ»، كما تَقُولُ: «مَدَاعٍ»، فَتَحْذِف في التَّصْغِيرِ ما حَذَفْتَ في الْجَمْعِ، وتقُولُ في «عَلَنْدَى»: «عُلَيْنِدٌ»، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: «عُلَيْدٍ» كما تقول في الْجَمْعِ: «عَلَانِد» وَ«عَلَادٍ».

٨٣٦- وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ إِنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

أي: يَجُوزُ أن يُعَوَّضَ مِمَّا حُذِف في التَّصْغِيرِ أو التَّكْسِيْرِ ياءٌ قبل الآخِر، فتقولُ في «سَفَرْجَلٍ»: «سُفَيْرِيج» وَ«سَفَارِيج»، وفي «حَبَنْطَى»: «حُبَيْنِيط» وَ«حَبَانِيط».

٨٣٧- وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

---

(١) أي: أوْزَانُهُ ثلاثةٌ، وتخصِيْصُهُ بِهَا اصْطِلَاحٌ بِهذا الباب، اعْتُبِرَ فيه مُجَرَّدُ اللَّفْظِ تَقْرِيْبًا بِتَقْلِيْلِ الأوْزَان، وليس جَارِيًا على مُصْطَلَحِ الصَّرْفِيِّيْنَ، أَلَا تَرَى أنَّ وَزْنَ «أُحَيْمِر، ومُكَيْرِم، وسُفَيْرِجٌ» في التَّصْغِيرِ «فُعَيْعِلٌ»، وفي التَّصْرِيْف: «أُفَيْعِل، وَمُفَيْعِل، وفُعَيْلِل».اهـ حاشية الْخُضَرِيّ(٢/ ٣٧٤).(ـُـَـيْـِـــ) (ـُـَـيْـِـــ) (ـُـَـيْـِـــْـــ).

أي: قَدْ يَجيْءُ كُلٌّ من التَّصْغِيْرِ وَالتَّكْسِيْرِ على غير لَفْظِ واحِدِه، **فَيُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلِيهِ**، كقولهم في تَصْغِيْرِ «مَغْرِب»: «مُغَيْرِبَان»، وَفي «عَشِيَّةٍ»: «عُشَيْشِيَة»[(١)]، وقولهم في جَمْعِ «رَهْطٍ»: «أَرَاهِط»، وفي «بَاطِلٍ»: «أَبَاطِيْل».

٨٣٨- لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ -مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيْثٍ اوْ مَدَّتِهِ-: الْفَتْحُ انْحَتَمْ

٨٣٩- كَذَاكَ مَا مَدَّةَ «أَفْعَالٍ» سَبَقْ أَوْ مَدَّ «سَكْرَانَ» وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

أي: يَجِبُ فَتْحُ مَا وَلِيَ ياءَ التَّصْغِيرِ إنْ وَلِيَتْهُ تاءُ التأنيثِ، أو أَلِفُه الْمَقْصُورة أو الْمَمْدُودة ، أو ألف (أَفْعَالٍ) **جَمْعًا**، أو ألِف «فَعْلان» الذي مُؤَنَّثُهُ «فَعْلَى»، فتقولُ في «تَمْرَة»: «تُمَيْرَة»، وفي «حُبْلَى»: «حُبَيْلَى»، وفي «حَمْرَاء»: «حُمَيْرَاء»، وفي «أجْمَال»: «أُجَيْمَال»، وفي «سَكْرَان»: «سُكَيْرَان».

---

(١) تصغير«عَشِيَّةٍ» سَمَاعًا، والقياس: (عُشَيَّة) بحذْفِ إحدى الياءين اللتين في الـمُكَبَّر؛ لتوالي الأمثال، وإدْغَامُ ياء التَّصْغِير في يَاءِ في الأخرى كما يأتي في تصغير نحو: (عَلِيٍّ).اهـ من حاشية الـخُضَرِيِّ (٢/ ٣٧٥). وفي التنزيل: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا ﴿٤٦﴾﴾ وقال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/ ٢٤٣): (وَفِي حَدِيثِ جُنْدَب [بْنِ مَكِيثٍ] الْجُهَنِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- «فأتيْنَا بطْنَ الكَدِيدِ فنَزَلْنا عُشَيْشِيَة»[رواه أحمد(١٥٨٤٤)، وهو ضعيف، وفي مسلم (٣٠١٤) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «سِرْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ حَتَّى إِذَا كَانَتْ عُشَيشِيَةٌ»] هِيَ تصغيرُ (عَشِيَّة) عَلَى غَيْرِ قِياسٍ، أُبْدِل مِنَ الْيَاءِ الوُسْطَى شينٌ، كَأَنَّ أَصْلَها: (عُشَيِّيَة). يُقَالُ: أتيتُه عُشَيْشِيَة، وعُشَيَّانًا، وعُشَيَّانَة، وعُشَيْشِيَانا).اهـ وَقَالَ الأَزهرِيُّ-رَحِمَهُ اللَّهُ-في «تهذيب اللغة» (٣/ ٣٨): «كَلَامُ الْعَرَبِ فِي تَصْغِيرِ (عَشِيَّة): (عُشَيْشِيَةٌ)، جَاءَ نَادِرًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، **وَلَمْ أَسْمع (عُشَيَّة) فِي تَصْغِيرِ (عَشِيَّة)، وَذَلِكَ أَنَّ عُشَيَّة تصْغِيرُ (العَشْوَة)**، وَهُوَ: أَولُ ظُلْمة اللَّيْلِ، **فأرادوا أَن يَفْرُقوا بَيْنَ تَصْغِيرِ (العَشِيَّة) وَبَيْنَ تَصغير (العَشْوَة)**».اهـ

فإنْ كانَ «فَعْلَان» من غير باب «سَكْرَان» لـم يُـفْـتَح ما قبل ألِفِه، بل يُكْسَرُ فَـتُـقْلَب الألِفُ ياءً، فتقول في «سِرْحَان»: «سُرَيْـحِين»، كمـا تقولُ في الـجَمْعِ «سَرَاحِيْـن».

وَيُـكْسَرُ ما بَعْد ياء التَّصْغِيْـرِ في غير ما ذُكِـرَ إنْ لم يكنْ حَـرْف إعراب، فَـتَـقُول في «دِرْهَمٍ»: «دُرَيْـهِم»، وفي «عُصْفُورٍ»: «عُصَيْفِير»، فإنْ كانَ حَـرْف إعرابٍ حَـرَّكْـتَـهُ بِـحَـرَكَةِ الإعْـرَاب، نَـحْو: «هذا فُلَيْسٌ، وَرَأَيْتُ فُلَيْسًا، وَمَـرَرْتُ بِفُلَيْسٍ».

٨٤٠- وَأَلِـفُ التَّأْنِيْـثِ حَيْـثُ مُـدَّا ... وَتَـاؤُهُ مُنْفَصِـلَيْنِ عُـدَّا

٨٤١- كَـذَا الْـمَزِيدُ آخِـرًا لِلنَّسَـبِ ... وَعَجُـزُ الْمُـضَافِ وَالْمُـرَكَّبِ

٨٤٢- وَهَكَـذَا زِيَادَتَـا «فَعْلَانَـا» ... مِـنْ بَعْـدِ أَرْبَـعٍ كَـ«زَعْفَرَانَـا»

٨٤٣- وَقَـدِّرِ انْفِـصَالَ مَـا دَلَّ عَـلَى ... تَثْنِيَـةٍ أَوْ جَـمْعِ تَصْـحِيحٍ جَـلَا

لا يُـعْتَدُّ في التَّصْغِيْـرِ بألِف التأنيث الْـمَمْـدُودة، ولا بتاءِ التَّأنيث، ولا بزيادة ياء النَّسَب، ولا بعَجُـزِ الـمُضَافِ، ولا بعَجُـزِ الـمُرَكَّب، وَلَا بالألف والنون الـمَزِيدتَيْنِ بعد أربعةِ أحْـرُفٍ فَصَاعِدًا، ولا بِعَلامَةِ التَّـثْـنِـيَـةِ، ولا بعلامةِ جَـمْعِ التَّصْحِيح.

ومعنى كون هذه لا يُعتدُّ بها **أنه لا يضرُّ بقاؤُها مفصولةً عن ياءِ التَّصْغِير بحرفينِ أَصْليينِ**، فيقالُ في «جُخْدُبَاءَ»: «جُخَيْـدِبَاءُ»، وَفي «حَنْظَلَة»: «حُنَيْظِلَة»، وفي

«عَبْقَرِيٍّ»[(١)]: «عُبَيْقِرِيٌّ»، وفي «بَعْلَبَكَّ»: «بُعَيْلِبَكٌّ»، وفي «عَبْدِ اللهِ»: «عُبَيْدُ اللهِ»، وفي «زَعْفَرَانَ»: «زُعَيْفِرَانٌ»، وَفي ﴿مُسْلِمَيْنِ﴾: «مُسَيْلِمَيْنِ»، وَفي ﴿مُسْلِمِينَ﴾: «مُسَيْلِمِيْنَ»، وفي «مُسْلِمَاتٍ»: «مُسَيْلِمَات».

٨٤٤- وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُوْ الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

٨٤٥- وَعِنْدَ تَصْغِيْرِ «حُبَارَى» خَيِّرِ ... بَيْنَ «الْحُبَيْرَى» -فَادْرِ- وَ«الْحُبَيِّرِ»

أي: إذا كانت ألفُ التَّأنيثِ الْمَقْصُورة خامسةً فصاعدًا وَجَبَ حَذْفُها في التَّصْغِيرِ؛ لأنَّ بقاءها يُخْرِج البناء عن مثال «فُعَيْعِلٍ» وَ«فُعَيْعِيلٍ»، فتقول في «قَرْقَرَى»: قُرَيْقِرٌ، وفي «لُغَيْزَى»: «لُغَيْغِيزٌ».

فإن كانت خامسةً وقبلها مَدَّةٌ زَائدةٌ جَازَ حَذْفُ الْمَدَّةِ الْمَزِيدةِ وإبْقاء ألف التَّأنيثِ، فتقولُ في «حُبَارَى»: «حُبَيْرَى» وَجَازَ أيْضًا حَذْفُ ألفِ التأنيثِ وإبقاء الْمَدَّةِ، فتقول «حُبَيِّر».

٨٤٦- وَارْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ ... فَـ«قِيْمَةً» صَيِّرْ «قُوَيْمَةً» تُصِبْ

٨٤٧- وَشَذَّ فِي «عِيْدٍ»: «عُيَيْدٌ»، وَحُتِمْ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيْرٍ عُلِمْ

٨٤٨- وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ ... وَاوًا، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيْهِ يُجْهَلُ

---

(١) الْعَبْقَرِيُّ منسوبٌ إلى (عَبْقَرٍ) تزعُمُ العَرَبُ أنَّه اسْمُ بَلَدِ الْجِنِّ فينسبونَ إليهِ كلَّ شيءٍ عجيبٍ، والمُرادُ به في قوله تعالى: ﴿وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴿٧٦﴾﴾ الجِنسُ، ولذلكَ وصفَ بالجمعِ(حِسَانٍ) حَمْلًا على المَعْنى، وهو: (الدِّيباج، والطَّنَافِسُ). والْعَبْقَرِيُّ-أيضًا-: السَّيِّدُ، وَالكامِلُ من كلِّ شَيْءٍ. ومنه قوله ﷺ في عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَفْرِي فَرْيَهُ» رواه البخاري(٧٤٧٥) ومسلم(٢٣٩٣). وَمَعْنَاهُ: لَمْ أَرَ سَيِّدًا يَعْمَلُ عَمَلَهُ.

أي: إذا كان ثاني الاسم المُصَغَّرِ من حروفِ اللِّينِ وَجَبَ رَدُّه إلى أصلِه، فإن كان أصلُه الواوَ قُلِبَ وَاوًا، فتقول في «قِيْمَة»: «قُوَيْمَةٌ»، وفي «بَابٍ»: «بُوَيْبٌ»، وإن كان أصلُه الياءَ قُلِبَ ياءً فتقول في «مُوْقِنٍ»: «مُيَيْقِنٌ»، وفي «نَابٍ»: «نُيَيْبٌ».

وَشَذَّ قولُهم في (عِيْدٍ): «عُيَيْد»، والقياسُ: «عُوَيْد» بقلب الياءِ واوًا؛ لأنَّها أصلُهُ؛ لأنَّه مِن: «عَادَ يَعُوْدُ»[1].

فإذَا كانَ ثاني الاسمِ المُصَغَّرِ أَلِفًا مَزيدةً، أو مجهولةَ الأصْلِ، وَجَبَ قَلْبُها واوًا، فتقول في «ضَارِبٍ»: «ضُوَيْرِب»، وفي «عَاجٍ»: «عُوَيْجٌ»، **والتَّكْسِيرُ فيما ذَكَرْنَاهُ كالتَّصْغِيرِ**، فتقول في «بابٍ»: «أبْواب»، وفي «نابٍ»: «أنْيَاب»، وفي «ضَارِبة»: «ضَوَارِب».

٨٤٩- وَكَمِّلِ الْمَنْقُوْصَ فِيْ التَّصْغِيْرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَـ «مَا»

المراد بالْمَنْقُوْص هنا: ما نقص منه حَرْفٌ، فإذا صُغِّرَ هذا النَّوع من الأسماء

---

(١) **وَالْعِيْدُ: فِعْل مِنْ الْعَوْدِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَعُود فِي كُلِّ عَامٍّ**. وفي «لسان العرب» (٣/ ٣١٩) لابن منظور: «قَالَ الأَزْهَرِيُّ: **والعِيدُ عِنْدَ الْعَرَبِ**: الْوَقْتُ الَّذِي يَعُودُ فِيهِ الفَرَحُ وَالْحُزْنُ. وَكَانَ فِي الأَصْلِ: (العِوْد) فَلَمَّا سُكِّنَتِ الْوَاوُ وَانْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا صَارَتْ يَاءً، وَقِيلَ: قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِيَفْرُقوا بَيْنَ الِاسْمِ الْحَقِيقِيِّ وَبَيْنَ الْمَصْدَرِيِّ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: إنما جُمِعَ (أَعْيَادٌ) بِالْيَاءِ لِلُزُومِهَا فِي الْوَاحِدِ، وَيُقَالُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَعْوادِ الْخَشَبِ. قال ابْنُ الأعرابي: سُمِّيَ العِيدُ عِيدًا؛ لأنه يَعُودُ كُلَّ سَنَةٍ بِفَرَحٍ مُجَدَّد».اهـ وَقالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٤٩٦): «العِيْدُ: **اسمٌ لِمَا يَعودُ مِن الاجْتِماعِ العَامِّ على وَجْهٍ مُعْتادٍ عَائِدًا إِمَّا بِعَوْدِ السَّنَةِ أَوْ بِعَوْدِ الأَسْبُوعِ أو الشَّهْرِ أو نَحْو ذَلِكَ** فَالعِيْدُ يَجمَعُ أُمُورًا منها: يومٌ عائدٌ، كَيومِ الفِطْرِ، وَيَومِ الجُمُعَةِ. ومِنها اجتِماعٌ فيه. ومِنها: أعمالٌ تَجْمَعُ ذَلِكَ مِنَ العِبَاداتِ أوِ العَادَاتِ. وَقَدْ يَخْتَصُّ العِيْدُ بِمَكانٍ بِعَيْنِهِ، وَقَدْ يَكُونُ مُطْلَقًا».اهـ

فلا يَخْلُوْ: إمَّا أن يكون ثُنائِيًّا مُجَرَّدًا عن التاءِ مثل: «يَدٍ»، أو ثُنائِيًّا مُلْتَبِسًا بها، أو ثُلاثِيًّا مُجَرَّدًا عنها، **فإن كان ثُنائِيًّا مُجَرَّدًا عن التاء أو مُلْتَبِسًا بها رُدَّ إليه في التَّصْغِير ما نَقَصَ مِنْهُ**، فَيُقَال في «دَمٍ»: «دُمَيٌّ»، وفي «شَفَةٍ»: «شُفَيْهَة»، وفي «عِدَةٍ»: «وُعَيْدَة»، وفي «ماءٍ» مُسَمَّى به[(١)]: «مُوَيٌّ».

وإن كان على ثلاثةِ أحْـرُفٍ وثالثُـهُ غيرُ تاءِ التأنيثِ صُغِّرَ على لَفْظِهِ، ولم يُرَدَّ إليه شيءٌ، فتقول في (شَاْكِ السلاحِ): «شُوَيْك».

---

(١)أي: لأنه لا يُصغَّرُ إلَّا **الأسماء المُعْرَبة**، بخلاف الأفعال والحروف والمبنيات. وقوله: (مُوَيٌّ) أي: بقَلْبِ ألِفها وَاوًا؛ لأنها ثانية مجهولة، وبزيادة ياءِ تُدْغَمُ فيها ياءُ التَّصْغِير.اهـ من حاشية الخُضَرِيِّ(٢/ ٣٨٠). وقَالَ ابْنُ حَمْدُون رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حاشيته (٢/ ٢٥٥): (إذَا سَمَّيت بما وُضِعَ عَلَى حَرْفَينِ، فإن كَانَ الثَّانِي صَحِيحًا بقِيَ عَلَى حَالِهِ بَعْد التَّسْمِيَة، نحو: (هَل، وبَل) نَعَم عند التصغير يُضَعَّف الثَّاني، فتقول: (هُلَيْل وبُلَيْل) أو تزيد ياء، فتقول: (هُلَيٌّ وبُلَيٌّ)، وإن كان الثَّانِي لَيِّنًا كـ(مَا) أو (لا) فلا بُدَّ أن تُضَعَّف الألِف؛ لقولِ [الْمُصَنِّفِ في (النَّسَب)]:

وَضَـــاعِفِ الثَّـــانِيَ مِـــنْ ثُنَـــائِي ❊❊❊ ثَانِيـــهِ ذُو لِـــينٍ كَـــ «لَا، وَلَائِـــي»

فيجتمع أَلِفَان، فتقلب الثَّانيةُ همزةً حين التَّسمية، فإذا صُغِّرَ قُلِبَت الهمزةُ ياءً، وأُدْغِمَت ياءُ التَّصْغِيرِ فيها، **فالتَّكمِيلُ حينئذٍ إنَّما وَقَعَ حين التَّسمية وقبل التَّصْغِيرِ، فَأيُّ تكميلٍ وَقَعَ في التَّصْغِيرِ فقط حتى يكون ما في النَّظْمِ مثالا له داخِل في قوله**: (وَكَمِّلِ الْـمَـنْـقُـوْصَ فِيْ التَّصْغِيْـرِ مَا ...إلخ) ، والصَّوَابُ حينئذٍ أن يمثل بمـا آخرهُ صحيح، وقد أصلحه الشَّاطِبِيُّ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- بقوله:

وَكَمِّلِ الْـمَـنْـقُـوْصَ فِيْ التَّصْغِيْـرِ إِنْ ❊❊❊ لَـــمْ يَـــحْوِ غيرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَـــ(مِنْ)

والاعتراض منه كغيره مبني على أنَّ الْـمُرادَ (مَا) الاسمية أو الـحرفية الـمُسَمَّى بـها، **والحَقُّ أنَّ الْمُرادَ بِـ(مَا) المقصور (ماء) بالمدِّ والهمز، وهو: المَشْرُوبُ، فهو منقُوصٌ حقيقي؛ لأنه محذوف اللَّام، وهي الهمزة، التي أصلها هاء، فإذا صُغِّرَ فتردّ الهاء** [لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أُصُولِهَا] فيُقال: (مُوَيْهٌ)؛ [لأنَّ أصله: (مَوَهٌ)، والألف في(مَاء) مُنقلبة عن (واو)]، فيكون قولُ الْـمُصَنِّـف: (وَكَمِّلِ الْـمَـنْـقُـوْصَ...) **صَادِقًا عليه، ولا اعتراض حينئذٍ، وهذا هو المُتَعَيَّن**.اهـ

٨٥٠- وَمَــنْ بِتَرْخِــيْمٍ يُصَغِّــرُ اكْتَــفَى بِالْأَصْلِ كَـ«الْعُطَيْفِ» يَعْنِيْ «الْمِعْطَفَا»

من التَّصْغِيرِ نَوْعٌ يُسَمَّى: **تَصْغِير التَّرْخِيم**، وهو عبارةٌ عن تَصْغِير الاسم بعد تَجْرِيدِهِ من الزَّوَائِدِ التي هي فيه.

فإن كانتْ أصولُه ثلاثةً صُغِّرَ على «فُعَيْل»، ثُمَّ إن كان المُسَمَّى به مُذَكَّرًا جُرِّدَ عن التاءِ، وإنَ كانَ مُؤَنَّثًا أُلْحِق تاء التأنيث، فيقال في «الْمِعْطَفِ»: «عُطَيْفٌ»، وفي «حَامِدٍ»: «حُمَيْدٌ»، وفي «حُبْلَى»: «حُبَيْلَة»، وفي «سَوْدَاء»: «سُوَيْدَة».

وإنْ كانَت أصولُه أَرْبَعَةً صُغِّرَ على «فُعَيْعِلٍ» فتقول في «قِرْطَاس»: «قُرَيْطِس»، وفي «عُصْفُورٍ»: «عُصَيْفِر»[(١)].

---

(١) وفي «الكتاب لسيبويه» (٣/ ٤٧٦): «وَزَعَمَ -يعني: الخَلِيْلَ- أنه سُمِعَ في (إبراهيمَ وَإِسْمَاعِيْل): بُرَيْهٌ وسُمَيْعٌ».اهـ وقال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الهمع» (٣/ ٣٩٢-٣٩٣): «**وَلَا فرق فِي جَوَاز تَصْغِير التَّرْخِيم بَين الْأَعْلَام وَغَيرهَا عِنْد الْبَصرِيين، وَزعَمَ الْفرَّاء وثعلب أَنه يخْتَص بالأعلام كـ(حَارِث وأَسْوَد) علمين، فَيُقَال فيهمَا (حُرَيْث وسُويد) بخلافهما وَصفين فَلَا يُقَال إِلَّا (حُوَيْرِث وأسيود)** ... **وَقد يحذف لتصغير التَّرْخِيم أصل يشبه الزَّائِد مِثَاله مَا حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ عَن الْخَلِيل فِي تَصْغِير (إِبْرَاهِيم وَإِسْمَاعِيل) تَصْغِير ترخيم (بُرَيْه وَسُمَيع) بِحَذْف الْمِيم وَاللَّام من آخرهما**، وهما أصل بِاتِّفَاق لَكِن لمَّا كَانَا مِمَّا يزادان من كَلَامهم ذَهَبُوا بهما مَذْهَب الزِّيَادَة فحذفوهما وَحسن ذَلِك طول الِاسْم وكونهما آخرا تحذف الْهمزَة مِنْهُمَا وَهِي أصل فِي قَول الْمبرد زَائِدَة فِي قَول سِيبَوَيْهِ، حجَّة الْمبرد أَن الْهمزَة لَا تكون زَائِدَة أَولا إِلَّا وَبعدهَا أَرْبَعَة أصُول وَحجَّة سِيبَوَيْهِ أَن الْعَرَب حِين صغرت هذَيْن الاسمين تَصْغِير ترخيم حذفت الْهمزَة وَيَنْبَنِي على هَذَا الْخلاف تصغيرهما تَصْغِير غير التَّرْخِيم فَذهب سِيبَوَيْهِ إِلَى حذف الْهمزَة فَيصير مَا بَقِي على (فعيعيل) خماسيا رابعه حرف مَدٍّ ولين فَلَا يحذف مِنْهُ شَيْء وَتقول (بريهيم وسميعيل) وَذهب الْمبرد إِلَى إِبْقَاء الْهمزَة؛ لأصالتها عِنْده وَإِلَى حذف الْمِيم وَاللَّام كَمَا تحذف آخر الخماسي الْأُصُول فَيُقَال: (أبيريه وأسيميع) كَمَا يُقَال فِي (سفرجل): (سفيرج)، **قَالَ أَبُو حَيَّان:** وَالصَّحِيح مَا ذهب إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ، وَهَكَذَا صَغَّرَ الْعَرَبُ فِيمَا رَوَاهُ

٨٥١- وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَـ «سِنْ»

٨٥٢- مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ كَـ «شَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَمْسِ»

٨٥٣- وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرْ لَحَاقُ (تَا) فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثَرْ

إذا صُغِّرَ الثُّلاثي المؤنَّثُ الخالي من علامة التأنيث لحقته التاءُ عند أَمْنِ اللَّبْسِ، وَشَذَّ حَذْفُها حِيْنَئِذٍ، فتقول في «سِنٍّ»: «سُنَيْنَةٌ»، وفي «دَارٍ»: «دُوَيْرَةٌ»، وفي «يَدٍ»: «يُدَيَّةٌ».

فإن خِيْفَ اللَّبْسُ لَم تَلْحَقْهُ التَّاءُ، فتقول في «شَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَمْسٍ»: «شُجَيْرٌ، وَبُقَيْرٌ، وَخُمَيْسٌ» بلا تاءٍ، إذْ لو قُلْتَ: «شُجَيْرَةٌ، وَبُقَيْرَةٌ، وَخُمَيْسَةٌ» لَالْتَبَسَ بتَصْغِيرِ: «شَجَرَة، وَبَقَرَة، وَخَمْسَة»، المَعْدُود به مُذَكَّر.

وَمِمَّا شَذَّ فيه الحَذْفُ عند أَمْنِ اللَّبْسِ قَوْلُهم في: «ذَوْدٍ» و«حَرْبٍ» وَ«قَوْسٍ» و«نَعْلٍ»: «ذُوَيْدٌ» و«حُرَيْبٌ»، وَ«قُوَيْسٌ»، وَ«نُعَيْلٌ». (١)

أَبُو زَيدٍ وَغَيرُهُ».اهـ

(١) في كتاب «حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك» (٢/ ١٤٧٨ بترقيم الشاملة آليا): قول ابن مالك:«وشَذَّ تَرْكٌ...». نحو: (نَابٍ، وَقَوْسٍ، وعِرْسٍ، وَحَرْبٍ، وعَرَب، وذَوْدٍ، وَدِرْع، وَفَرَسٍ، وَضُحى). وقد جُمِعَتْ في بيتٍ [وهو من (البسيط)، ولم أقف على ناظمه]:

ذَوْدٌ وَقَوْسٌ وَحَرْبٌ دِرْعُهَا فَرَسٌ *** نَابٌ كَذَا نَصَفٌ عِرْسٌ ضُحًى عَرَبُ

قَالَ الْخُضَرِيُّ في حَاشِيَتِهِ(٢/ ٣٨٢) بعد نقل هذا البيت:«**وَكَذَا (نَعْل) وَ(شَوْلَ)** -بفتح المعجمة وسكون الواو- جمع **(شائِلَة)، وهي: النَّاقَةُ التي أتى عليها من حَمْلِهَا أو وضْعِهَا سبعة أشهر فخَفَّ لَبَنُهَا،** وأمَّا (شَائِل) بلا تاء فالنَّاقَةُ التي تشُولُ بِذَنَبِهَا أي: تَرْفَعه للقَاح، وجمعها: (شُوَّل) كـ(رَاكِعٍ وَرُكَّعٍ). **والذَّوْدُ**-بفتح المعجمة وسكون الواو-: من ثلاثةِ أَبْعِرَة إلى عشرة. والمرادُ **بِـ(الدِّرْع):** الحَدِيد، أمَّا بمعنى: (القميص) فَمُذَكَّرٌ. **وَ(النَّاب):** النَّاقَةُ المُسِنَّة. **وَ(النَّصَفُ)** -بفتحتين- المرأةُ

وَشَذَّ أَيْضًا لَحَاق التَّاءِ فيما زَادَ على ثلاثةِ أحْرُفٍ كقولهم في «قُدَّام»: «قُدَيْدِيْمَة».

٨٥٤- وَصَغَّرُوا شُذُوذًا «الَّذِيْ، الَّتِيْ وَذَا» مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا «تَا، وَتِيْ»

التَّصْغِيرُ مِن خَوَاصِّ الأسْمَاءِ **الْمُتَمَكِّنَةِ**، فلا تُصَغَّرِ المَبْنِيَّاتُ، وَشَذَّ تصغيرُ «الَّذِي» وَفُرُوعِهِ، وَ«ذَا» وَفُرُوعِهِ[(١)]، قالوا في «الَّذِي»: **اللَّذَيَّا**، وفي «الَّتِي»: **اللَّتَيَّا**، وفي «ذَا وَتَا»: «**ذَيَّا وَتَيَّا**»[(٢)].

المُتَوسِّطة في العُمُر. **و(العِرْسُ)**: امرأة الرَّجُل، وهو المرادُ هنا، أمَّا **(العُرْسُ)** بالضَّمِّ فَيُطْلق على (طعام الوليمة)، وعلى (النِّكَاح) كما في «القاموس».اهـ

(١) «وإنَّما سَاغَ تصغيرهما؛ لأنَّهما يُوْصَفَان وَيُوْصَف بِهِمَا. والتَّصْغِيرُ وَصْفٌ في المعنى، ولهذا مَنَعُوا إعمال اسم الفاعل مُصَغَّرًا، كما منعوا إعماله مَوْصُوفًا».اهـ «التصريح على التوضيح» (٢/ ٥٨٦). وأيضًا (تُثَنَّى وتُجْمَعُ، وتُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ، فَصُغِّرَت لكن على غير أوزان التصغير المعروفة التي نَسَقُها (ضَمُّ الأوَّل، وكسر أو فتح ما قبل الآخر).

(٢) من ذلك-في (**الَّتِي**)- قَوْلُهُم في مَثَلٍ مِنْ أَمْثَالِهِم كما في «مَجْمَع الأمْثَال» (١/ ٩٢): «٤٤٠- بَعْدَ اللَّتَيَّا وَالَّتِي». وقول الرَّاجِز، وهو الْعَجَّاج:

بَعْدَ اللَّتَيَّا والَّتَيَّا وَالَّتِي ❊❊❊ إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

واسم الْعَجَّاج: «عبد الله بن رُؤْبَة التَّمِيمِي، رَاجِزٌ مُجِيدٌ، من الشُّعَراء. وُلِدَ في الجاهلية وقال الشِّعْرَ فيها. ثم أسلمَ، وهو: (والِدُ رُؤْبَةَ الرَّاجِز المشهور) كما في «الأعلام للزركلي» (٤/ ٨٦).

ومِنْ ذلك -في (ذَا)- قولُ الرَّاجِز، وهو رُؤْبَةُ بن الْعَجَّاج فِي مُلْحَق ديوانه صـ(١٨٨):

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ ❊❊❊ أَنِّي أَبُوْ ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

النَّسَبُ

٨٥٥- يَـاءً كَيَـا «الْكُـرْسِيِّ» زَادُوا لِلنَّسَـبْ وَكُـلُّ مَـا تَلِيـهِ كَسْـرُهُ وَجَـبْ

إذا أُريد إضافةُ شيءٍ إلى بَلَدٍ، أو قَبيلةٍ، أو نحو ذلك جُعل آخرُهُ ياءً مُشَدَّدَة مكسورًا ما قبلها، فيقال في النَّسَبِ إلى «دِمَشْقَ»: «دِمَشْقِيٌّ»، وإلى «تَمِيْمٍ»: «تَمِيْمِيٌّ»، وإلى «أَحْمَدَ»: «أَحْمَدِيٌّ».

٨٥٦- وَمِثْلَـهُ مِمَّـا حَـوَاهُ احْـذِفْ، وَتَـا تَأْنِيـثٍ اوْ مَدَّتَـهُ لَا تُثْـبِتَا

٨٥٧- وَإِنْ تَكُـنْ تَـرْبَعُ ذَا ثَـانٍ سَـكَنْ فَقَلْـبُهَا وَاوًا وَحَـذْفُهَا حَسَـنْ

يعني أنه إذا كان في آخرِ الاسمِ **ياءٌ كياءِ الكُرْسِيِّ في كونها مُشَدَّدَةً** واقعةً بعد ثلاثة أحرف فصاعدًا وجب **حَذْفُها، وَجَعْلُ** يَاءِ النَّسَبِ مَوْضِعهَا فيُقَالُ في النَّسَبِ إلى الشَّافِعِيِّ: «شَافِعِيٌّ»، وفي النَّسَبِ إلى مَرْمِيٍّ: «مَرْمِيٌّ».

وكذلك إن كانَ آخِرُ الاسْمِ تاءَ التأنيث وَجَبَ حَذْفُها لِلنَّسَبِ، فيقال في النَّسَبِ إلى «مَكَّة»: «مَكِّيٌّ».

وَمِثْلُ تَاءِ التَّأْنِيْثِ في وُجُوبِ الحَذْفِ لِلنَّسَبِ **أَلِف التَّأْنِيْثِ الْمَقْصُورة إذا كانت خامسةً فَصَاعِدًا كـ«حُبَارَى وحُبَارِيٌّ» أو رابعةً متحرِّكًا ثاني مَا هِيَ فِيْهِ** كَـ«جَمَزَى وَجَمَزِيٌّ».

وإنْ كانَت رابِعَةً سَاكِنًا ثَاني مَا هِيَ فيه كـ«حُبْلَى» جَازَ فيها وَجْهَان: أحدهما: الحَذْفُ، **وهو المُخْتَارُ** فتقولُ: «حُبْلِيٌّ». والثاني: قَلْبُهَا وَاوًا فتقولُ: «حُبْلَوِيٌّ».

٨٥٨- لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

٨٥٩- وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوْصِ خَامِسًا عُزِلْ

٨٦٠- وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ

يعني أنَّ **أَلِفَ الإِلْحَاقِ الْمَقْصُورة كألف التأنيث** في وُجُوب الحذف إن كانت خامسةً، كـ«حَبَرْكَى وحَبَرْكِيٍّ» وجواز الحذف والقَلْب إن كانت رابعةً كـ«عَلْقَى وَعَلْقِيٍّ وَعَلْقَوِيٍّ»، ولكنَّ **الْمُخْتَارَ هنا القَلْبُ عَكْسُ أَلِفِ التَّأْنِيث**.

وأما **الألفُ الأصليةُ فإن كانت ثالثةً قُلِبَت وَاوًا**، كـ«عَصًا وَعَصَوِيٍّ، وَفَتَى وَفَتَوِيٍّ» **وإنْ كَانَت رَابِعَةً قلبت -أيضًا- واوًا** كـ«مَلْهَوِيٍّ»، **وَرُبَّمَا حُذِفَت** كـ«مَلْهِيٍّ» **والأوَّلُ هو الْمُخْتَارُ**، وأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) أَيْ: **يُخْتَارُ**، يُقَالُ: اعْتَمَيْتُ الشَّيْءَ، أيْ: اخْتَرْتُهُ، وإنْ كانت خَامِسَةً فَصَاعِدًا وَجَبَ الحَذْفُ كـ«مُصْطَفِيٍّ» في «مُصْطَفَى»، وإلى ذَلِكَ أَشَارَ بقوله: (وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ).

وَأَشَارَ بقوله: «كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوْص إلى آخره» إلى أنه إذا نُسِبَ إلى الْمَنْقُوْص **فإن كانت ياؤُه ثالثةً قلبت واوًا وفتح ما قبلها**، نحو: «شَجَوِيٍّ» في «شَجٍ»، **وإن كانت رابِعَةً حُذِفَت** نحو: «قَاضِيٍّ» في «قَاضٍ» **وقد تُقْلَبُ واوًا** نحو: «قَاضَوِيٍّ» **وإن كانت خامسةً فصاعدًا وَجَبَ حَذْفُها** كـ«مُعْتَدِيٍّ» في (مُعْتَدٍ)، وَ«مُسْتَعْلِيٍّ» في (مُسْتَعْلٍ).

و«الحَبَرْكَى» ذَكَرُ القُرادِ، والأنثى: «حَبَرْكَاةٌ» و«العَلْقَى» نَبْتٌ، واحِدُهُ: عَلْقَاةٌ.

٨٦١- وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْـفِتَاحًا، وَ «فَـعِـلْ وَفُعِـلٌ» عَيْنَهُمَـا افْـتَحْ وَ«فِعِـلْ»

يعني أنه إذا قُلِبَت يَاءُ الْـمَـنْـقُـوْصِ واوًا وجب فَتْحُ ما قبلها، نحو: «شَجَـوِيٍّ وقَاضَوِيٍّ»، وَأَشَارَ بقوله: (وَ «فَعِلْ ...إلى آخره) إلى أنه إذا نُسِبَ إلى ما قبل آخِـرِهِ كسْرَةٌ، وكانت الكَسْرَةُ مَسْبُوقَةً بِحَرْفٍ وَاحِدٍ وَجَبَ التَّخْفِيفُ بِجَعْلِ الْكَسْرَةِ فَتْحَةً، فَيُقَالُ في (نَمِرٍ) : «نَمَـرِيٌّ»، وفي (دُئِـلٍ): «دُؤَلِيٌّ»، وفي (إِبِـلٍ): «إِبَـلِيٌّ».

٨٦٢- وَقِـيـلَ فِي «الْـمَـرْمِيِّ»: «مَـرْمَوِيٌّ» وَاخْتِيْـرَ فِي اسْتِعْمَـالِهِمْ «مَرْمِـيٌّ»

قد سَبَـقَ أنه إذا كان آخِرُ الاسمِ ياءً مُشَدَّدَةً مسبوقةً بأكثر من حرفين وَجَبَ حَذْفُهَا في النَّسَبِ فيقال في (الشَّافِعِيِّ): «شَافِعِيٌّ»، وفي (مَرْمِيٍّ): «مَرْمِيٌّ».

وَأَشَارَ هنا إلى أنه **إذا كانت إحدى الياءين أَصْلًا والأخرى زائدةً** فمن العَرَبِ من يكتفي بِحَذْف الزَّائدة منهما، **ويُبْقِي الأصليةَ وَيَقْلِبُهَا وَاوًا** فيقول في «الْـمَرْمِيِّ»: «مَـرْمَوِيٌّ» **وهي لُغَةٌ قليلةٌ، والْـمُخْتَارُ اللغة الأولى**، وهي الـحَذْف، سواءٌ كانتا زائدتينِ أم لا، فتقول في الشَّافِعِيِّ: «شَافِعِيٌّ»، وفي «مَرْمِيٍّ»: «مَرْمِيٌّ».

٨٦٣- وَنَـحْـوُ: «حَيٍّ» فَـتْـحُ ثَانِـيهِ يَـجِبْ وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُـنْ عَنْـهُ قُـلِبْ

قد سبق حكم الياءِ الـمُشَدَّدَةِ الـمسبوقةِ بأكثر من حرفين.

وَأَشَارَ هنا إلى أنها **إذا كانت مسبوقة بِحَرْفٍ وَاحِدٍ لم يُحْذَفْ من الاسم في النَّسَبِ شَيْءٌ**، بل **يُفْتَح ثانيه ويُقْلَب ثالثُه وَاوًا**، ثُمَّ إن كان **ثانيهِ ليس بَدَلًا من واوٍ لم يغَيَّر**، وإن **كان بدلًا من وَاوٍ قُلِبَ وَاوًا**، فتقول في (حَيٍّ): «حَيَوِيٌّ»؛ لأنه من (حَيِيْتُ)، وفي (طَيٍّ): «طَوَوِيٌّ»؛ لأنه من (طَوَيْتُ).

٨٦٤- وَعَلَـمَ التَّثْنِيَـةِ احْـذِفْ لِلنَّسَـبْ وَمِثْـلُ ذَا فِي جَمْـعِ تَصْـحِيحٍ وَجَـبْ

يُـحْذَفُ من الـمنسوب إليه ما فيه من علامة تثنية أو جمع تصحيح؛ فإذا سمَّيْتَ رَجُلًا «زَيْدانِ»، وأعربْـتَـهُ بالألف رَفْعًا، وبالياء جَـرًّا، ونَـصْبًا، قُلْتَ: «زَيْدِيٌّ»، وتقُول فيمن اسمه «زَيْـدُوْنَ» إذا أعربْـتَـهُ بالـحروف: «زَيْدِيٌّ»، وفيمن اسمُهُ هِـنْـدَات: «هِـنْـدِيٌّ».

٨٦٥- وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: «طَيِّبٍ» حُذِفْ وَشَـذَّ «طَـائِيٌّ» مَقُـولًا بِـالْأَلِفْ

قد سَبَقَ أنه **يَجِبُ كَسْرُ ما قبل ياءِ النَّسَبِ**، فإذا وَقَعَ قبل الحَرْفِ الذي يَجِبُ كَسْرُه في النَّسَبِ ياءٌ مكسورةٌ مُدْغَمٌ فيها ياءٌ **وَجَبَ حَذْفُ الياءِ المكسورةِ** فتقول في «طَيِّبٍ»: «طَيْبِيٌّ»، وقياس النَّسَب: في طَيِّئ: «**طَيْئِيٌّ**» لكن تَرَكُوا القياسَ، وقَالُوا: «طَائِيٌّ» بإبدالِ اليَاءِ أَلِفًا، **فلو كَانَت اليَاءُ المُدْغَمُ فيها مَفْتَوحَةً لم تُحْذَفْ**، نَحْو: «هَبَيَّخِيٌّ» في (هَبَيَّخٍ).

و(الـهَبَـيَّخُ): الغُلامُ الْـمُمْتَلِئ، والأنْـثَى: هَبَـيَّخَةٌ.

٨٦٦- وَ«فَعَـلِيٌّ» فِي «فَعِيْلَـةَ» الْتُـزِمْ وَ«فُعَـلِيٌّ» فِي «فُعَيْلَـةٍ» حُـتِمْ

يُقَالُ في النَّسَبِ إلى «فَعِيْلَة»: «فَعَلِيٌّ» بفَتْحِ عَيْنِهِ وَحَذْفِ يَائِهِ إن لم يكن مُعْتَلَّ العَينِ ولا مُضَاعَفًا كما يأتي، فتقول في (حَنِيْفَة): «حَنَفِيٌّ»[1]، ويُقَالُ في النَّسَبِ إلى (فُعَيْلَةٍ)

---

(١) وكذلك تقول في (مَدِيْنَة): مَدَنِيٌّ، وفي (صَحِيْفَة): صَحَفِيٌّ، وفي (طَبِيْعَة): طَبَعِيٌّ، وفي (بَدِيْهَة): بَدَهِيٌّ، وفي (بَجِيْلَة): بَجَلِيٌّ، وفي (قَبِيْلَة): قَبَلِيٌّ. قال الأزهريُّ في «التصريح» (٢/ ٥٩٥): «تُحْذَفُ منه تاءُ التأنيثِ أَوَّلًا، **ثُمَّ تُحْذَفُ اليَاءُ ثَانِيًا؛ فَرْقًا بينَ الْمُذَكَّرِ الصَّحِيحِ اللَّامِ والمُؤَنَّثِ**، ثم تُقْلَبُ الكَسْرَةُ فَتْحَةً كَمَا في (نَمِرٍ)، فتقول: «صَحَفِيٌّ». **وشَذَّ قَوْلُهُم في النَّسَبِ إلى (السَّلِيْقَةِ)** وهي: الطَّبِيْعَةُ،

«فُعَلِيٌّ» بِحَذْفِ اليَاءِ، إن لَمْ يَكُنْ مُضَاعَفًا[١]، فَتقُولُ في (جُهَيْنَةٍ): «جُهَنِيٌّ».

٨٦٧- وَأَلْحَقُوْا مُعَلَّ (لَامٍ) عَرِيَا مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا (التَّا) أُولِيَا

يعني أن ما كان على (فَعِيلٍ) أو (فُعَيْلٍ) بلا تاءٍ، وكان معتلَّ اللَّامِ فحُكْمُهُ حُكْمُ ما فيه التَّاء في **وُجُوبِ حَذْفِ يائِهِ وفَتْحِ عَيْنِهِ**، فتقولُ في «عَدِيٍّ»: «عَدَوِيٌّ»، وفي «قُصَيٍّ»: «قُصَوِيٌّ» كما تَقُولُ في (أُمَيَّة): «أُمَوِيٌّ»[٢].

فإن كان (فَعِيلٌ) وَ(فُعَيْلٌ) **صَحِيْحَي اللَّامِ لم يُحْذَفْ شَيْءٌ مِنْهُمَا**، فَتَقُولُ في «عَقِيلٍ»: «عَقِيْلِيٌّ»، وفي «عُقَيلٍ»: «عُقَيْلِيٌّ»[٣].

(سَلِيقِيٌّ)، وفي النسب إلى (عميرة كَلْب)، وإلى سليمة الأزد: (عُمَيْرِيٌّ، وَسَلِيمِيٌّ)، والقياس فيهن: (سَلَقِيٌّ، وَعمَرِيٌّ، وَسَلَمِيٌّ) بحَذْفِ الياءِ وإبدالِ الكسرةِ فتحةً، كما في (عميرة غير كلب)، و(سليمة غير أزد)، **ولكنهم فَرَّقُوا بينهما**. والسَّلِيْقِيُّ: من يتكلَّم بسليقته، أي: طبيعته، مُعْرِبًا من غير تَعَلُّمِ إعراب، قال الشَّاعِر: وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوْكُ لِسَانَهُ *** وَلَكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُوْلُ فَأُعْرِبُ

(١) وكذلك تَقُوْلُ في النسب إلى (قُرَيْظَة)-بالظَّاءِ المُشَالَةِ- : (قُرَظِيٌّ) وَإلى (مُزَيْنَة): (مُزَنِيٌّ)، وَشَذَّ في النِّسْبَة إلى (رُدَيْنَة رُمْحٍ) -بِضَمِّ الرَّاء-: (رُدَيْنِيٌّ)- بإبقاءِ الياءِ -، وَالقِياسُ: (رُدَنِيٌّ)، وتقول في النسب إلى (عُيَيْنَة، وقُوَيْمَة): (عُيَنِيٌّ، وَقُوَمِيٌّ)، **ولا يُشْتَرَطُ هُنا صِحَّةُ العَينِ؛ لأنَّ حَرْفَ العِلَّةِ إذا انضمَّ ما قبلاه لا يُقلَب أَلِفًا، فلا يلزم المحذورُ السابق**». راجع «التَّصْرِيح» (٢/ ٥٩٦).

(٢) وَقَالُوا في (عَلِيٍّ وغَنِيٍّ): (عَلَوِيٌّ وغَنَوِيٌّ).

(٣) وَمثلها: (حَنِيْفِيٌّ، وتَمِيمِيٌّ، ونَبِيلِيٌّ، وَكَرِيْمِيٌّ، ...) وهكذا (نُمَيْرِيٌّ، وكُلَيْبِيٌّ)، وَشَذَّ قولهم في (ثَقِيفٍ، وَقُرَيْشٍ، وَهُذَيلٍ): (ثَقَفِيٌّ، وَقُرَشِيٌّ، وَهُذَلِيٌّ). قال أبو حَيَّان في «ارتشاف الضَّرَب مِن لسان العَرَب» (٢/ ٦١٥- ٦١٦): «وإن كانا صحيحي اللام، فمذهب سيبويه إثبات الياء، فتقول: (قُرَيْشِيٌّ

٨٦٨- وَتَـمَّمُوا مَـا كَـانَ كَـ«الطَّوِيلَهْ» وَهَكَـذَا مَـا كَـانَ كَـ «الْـجَلِيلَهْ»

يعني: أنَّ ما كان على (فَعِيْلَةٍ) وكان مُعْتَلَّ العينِ أَوْ مُضَاعَفًا لا تُـحْذَف ياؤُه في النَّسَبِ، فتقولُ في «طَـوِيلَة» «طَوِيْلِيٌّ»، وفي «جَلِيْلَةٍ»: «جَلِيْـلِـيٌّ»، **وكذلك أيْـضًا ما كان على (فُعَيْلَةٍ) وكان مُضَاعَفًا** فتقول في «قُـلَـيْـلَـةٍ»: «قُـلَـيْـلِيٌّ».

٨٦٩- وَهَـمْزُ ذِي مَـدٍّ يُنَـالُ فِي النَّسَـبْ مَـا كَـانَ فِي تَثْنِـيَةٍ لَـهُ انْتَسَـبْ

حُكْمُ همزةِ الْـمَمْـدُودِ في النَّسَبِ كَحُكْمِهَا في التَّـثْـنِـيَـةِ، فإن كانت زائدةً للتَّأنيثِ **قُلِبَتْ وَاوًا**، نَحْو: «حَـمْـرَاوِيٌّ» في «حَـمْـرَاء»، أو **زائدةً لِلْإلحاقِ** كـ«عِلْبَاء» أو **بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ** نحو: «كِسَاء» **فوجهان: التَّصحيحُ** نحو: «عِلْبَائِيٌّ» و«كِـسَائِيٌّ» **وَالقَلْبُ** نَحْوُ: «عِلْبَاوِيٌّ» و«كِسَاوِيٌّ» أو **أَصْلًا فالتصحيحُ لا غير**، نحو:«قُرَّائِيٌّ» في «قُرَّاءٍ».

٨٧٠- وَانْسُبْ لِـصَدْرِ جُـمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَـزْجًا وَلِثَانٍ تَـمَّمَـا

٨٧١- إِضَـافَةً مَبْدُوءَةً بِـ«ابْنٍ، أَوَ ابْ» أَوْ مَا لَـهُ الـتَّـعْرِيفُ بِالـثَّـانِي وَجَـبْ

٨٧٢- فِيمَـا سِـوَى هَذَا انْسُـبَنْ لِلْأَوَّلِ مَا لَمْ يُـخَفْ لَبْسٌ كَـ«عَبْدِ الْأَشْهَلِ»

وَثَقَيْفِيٌّ)، وَشَذَّ حذفُها، **ومذهب المبرِّد جوازُ حذفِها قياسًا على ما سُمِعَ مِن ذلك**، وهو: (قُرَشِيٌّ، وَهُذَلِيٌّ، وصبري، وفقمي) في (قريش وهذيل وبني صبير، وفقيم كنانة)، و(ملحي) في مليح خزاعة، و(قرمي) في (قريم)، و(سلمي) في (سليم)، وقالوا: في (ثقيف): (ثَقَفِيٌّ)، بحذفِ الياء ووافق السيرافي المبرِّد وقال: «الحَذْفُ في هذا خارج عن الشذوذ، وهو كثير جدًا في لغة أهل الحجاز»، وقال المهاباذي: «إن كانت الياء ثالثة ولم يكن في الاسم علامة تأنيث حذفت الياء، فقلت في (قريش): قرشي، وفي (هذيل): هذلي». وظاهر كلامه مخالف لمذهب سيبويه، ولمذهب المبرِّد، وتسوية المبرِّد بين (فُعيل) و(فَعيل)، ليست جيدةً إذ سُمِعَ الحَذْفُ من (فُعَيلٍ) كثيرًا، ولم يُسْمَع مِن (فَعِيل) إلَّا في (بني ثَقِيف) فلو فُرِّقَ بينهما لَكَانَ أَسعَدَ في النَّظر».اهـ

إذا نسب إلى الاسم المركب فإن كان مُرَكَّبًا تركيبَ جملةٍ أو تركيبَ مَزْجٍ **حُذِفَ عَجُزُهُ، وأُلْحِقَ صَدْرُهُ ياءَ النَّسَبِ**، فتقولُ في «تَأَبَّطَ شَرًّا»: «تَأَبَّطِيٌّ» وفي بَعْلَبَكَّ: «بَعْلِيٌّ» وإن كان مُرَكَّبًا تركيب إِضَافَةٍ، فإنْ كَانَ صَدْرُهُ «ابْنًا» أَوْ «أَبًا» أو كان **مُعَرَّفًا بِعَجُزِه حُذِفَ صدرُه، وأُلحِقَ عَجُزُهُ ياءَ النسب**، فتقول في: (ابْنِ الزُّبير): «زُبَيْرِيٌّ»، وفي (أَبِي بَكْرٍ): «بَكْرِيٌّ»، وَفِي (غُلامِ زَيْدٍ): «زَيْدِيٌّ»، **فإن لم يكنْ كذلك**؛ فإن لم يُخَفْ لَبْسٌ عند حذْفِ عَجُزِهِ حُذِفَ عَجُزُهُ، ونُسِبَ إلى صَدْرِهِ، فتقولُ في (امْرِئ القَيْسِ): «امْرِئِيٌّ»، **وإنْ خِيفَ لَبْسٌ حُذِفَ صَدْرُهُ، وَنُسِبَ إلى عَجُزِهِ**، فتقولُ في (عبدِ الأَشْهَلِ) و(عَبْدِ القَيْسِ) :«أَشْهَلِيٌّ» و«قَيْسِيٌّ»[(١)].

---

(١) قال الأزهريُّ في «التصريح» (٢/ ٦٠٠): «والحَاصِلُ أنَّ المُرَكَّبَ الإضافي يُنْسَبُ إلى عَجُزِهِ في ثلاثةِ مواضعَ: أحدها: مَا كَانَ كُنْيَة. الثَّاني: ما تَعَرَّف صَدْرُهُ بعَجُزِهِ. الثَّالِثُ: مَا يَخَافُ اللَّبْسُ مِن حَذْفِ عَجُزِهِ. **وما سوى هذه المواضع الثَّلاثة يُنْسَب فيه إلى الصَّدْر**. وَشَذَّ بِناءُ (فَعْلَل) مِن جُزْأَي المُضاف مَنْسُوبًا إليه [عن طريقِ النَّحْت]، وَالْمَحْفُوظُ من ذلك: (تَيْمَلِيٌّ، وَعَبْدَرِيٌّ ، وَمَرْقَسِيٌّ، وَعَبْقَسِيٌّ، وَعَبْشَمِيٌّ) في النَّسَب إلى (تَيْم اللَّاتِ، وَعَبدِ الدَّار، وامْرِئ القيسِ بنِ حُجْرٍ الكِنْدِيِّ، وَعَبْدِ القَيْسِ، وَعَبْدِ شَمْسٍ)».اهـ وَمَعَ هَذَا لَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ السَّمَاع، وقد قالوا: -أَيْضًا-: «حَضْرَمِيٌّ» في النِّسْبَةِ إلى (حَضْرَمَوْتَ)، وَكَانَ القياسُ أَنْ يَقُولُوْا: (حَضْرِيٌّ). وَمِنْهُم مِنْ يَنْسِبُ إلى الجُزْأَينِ مَعًا مُرَكَّبَينِ، فَيَقُولُ: (بَعْلَبَكِيٌّ)، وَ(مَعْدِيكَرِبِيٌّ). أَوْ مُنْفَصِلَينِ: (بَعْلِيٌّ بَكِّيٌّ)، وَ(مَعْدَوِيٌّ كَرِبِيٌّ)، وَقد جَاءَت النِّسْبة إِلَيْهِمَا جَمِيعًا مُنْفَصِلَينِ، في قَوْلِ الشَّاعر:

تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً ❊❊❊ بِفَضْلِ الَّذِي أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ

فَنَسَبَهَا إِلَى (رَامَ هُرْمُز)، وَهِيَ بَلْدَةٌ مِنْ نَوَاحِي (خُوْزِسْتَانَ) مِنْهَا الصَّحَابِي سَلْمَانُ الفَارِسِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفي «التصريح» (٢/ ٥٩٩ - ٦٠٠): -أيضًا-: «يُنْسَبُ إلى صَدْرِ العَلَمِ المُرَكَّبِ، وَيُحْذَفُ العَجُز؛ لاستثقال النسبةِ إلى كلمتين مَعًا، فَحَذفُوا الثانيةَ كما حَذَفُوا تاءَ التأنيثِ إِنْ كَانَ التركيبُ إِسْنَادِيًّا،

٨٧٣- وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ جَوَازًا انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

٨٧٤- فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ

إذا كانَ المنسوبُ إليهِ محذوفَ اللَّامِ؛ فلا يَخْلُو إمَّا أنْ تكُونَ لامُهُ مُسْتَحِقَّةً للرَّدِّ في جَمْعَي التَّصْحِيحِ أوْ في التَّثْنِيَةِ أَوْ لا.

فإن لم تكن مُسْتَحِقَّةً للرَّدِّ فيما ذُكِرَ جازَ لكَ في النَّسَبِ الردُّ وتركُهُ، فتقول في (يَدٍ) وَ(ابنٍ): (يَدَوِيٌّ، وَبَنَوِيٌّ، وابْنِيٌّ، وَيَدِيٌّ) كقولهم في التَّثْنِيَةِ: (يَدَانِ وابْنَانَ)، وفي

كـ(تَأَبَطِيٌّ، وَبَرْقِيٌّ)، في النِّسْبَة إلى (تَأَبَطَ شَرًّا)، و(بَرَقَ نَحْرُهُ)، أَوْ مَزْجِيًّا سَوَاءٌ أَكَانَ صَدْرُهُ صَحِيْحًا أم مُعْتَلًّا. كَـ(بَعْلِيٌّ، وَمَعْدِيٌّ، أو مَعْدَوِيٌّ) في النسب إلى (بَعْلَبَكَّ وَمَعْدِيْكَرِب). وَإِنَّمَا خُيِّرَ في اليَاءِ بينَ إِبْقَائِهَا عَلَى حَالِهَا وَقَلْبِهَا وَاوًا؛ لِأَنَّكَ إِذَا حذَفْتَ الجُزْءَ الثَّاني صَارَ الكَلَامُ منقوصًا، وياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوًا نحو: (قاضي، وقاضوي)، والأَرْجَحُ التصحيحُ كَمَا تَقَدَّمَ، **وفي النَّسَبِ إلى المَزْجِي خَمْسَة أَوْجَه:**

أحدها: ما ذَكَرَهُ المُوَضِّحُ تَبَعًا لِلنَّظْم من الاقتصار في النَّسَبِ على الصَّدْر، وَهُوَ مَقِيْسٌ اتِّفَاقًا.

الثاني: أن ينسب إلى عَجُزِهِ فتقول: (بَكِّيٌّ، وَكَرِبِيٌّ)، واختاره الجَرْمِي.

الثالث: أن ينسب إليهما معًا، مُزَالًا تركيبهما فتقول: (بَعْلِيٌّ، بَكِّيٌّ)، و(مَعْدِيٌّ كَرِبِيٌّ)، واختاره أبو حاتم وآخرون، وأنشد عليه السيرافي قول الشاعر: تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً ...) البيت.

الرابع: أن ينسب إلى جميع المركب فَيَقُولُ: (بَعْلَبَكِيٌّ)، وَ(مَعْدِيْكَرِبِيٌّ).

الخامس: أن يبني من جُزْأَي الْمُرَكَّبِ اسْمًا على (فَعْلَل)، وينسب إليه، قالوا في النسب إلى (حَضْرَمَوْتَ): «حَضْرَمِيٌّ». أو إضافِيًّا كـ(امْرِئِي) بكسر الراء تَبَعًا لكسرةِ الهمزةِ، و(مَرَئِيٌّ) بحذف الهمزة الأولى، وفتح الميم والرَّاء في النسب إلى (امْرِئِ القَيْسِ). قيل: و(امْرِئِيٌّ) شَاذٌّ عند سيبويه، والمطَّردُ عنده (**مَرَئِيٌّ**) بحذف الهمزة وفتح الميم والراء، كذا تكلَّمَت به العَرَب، قَالَ **ذُوْ الرُّمَّةِ**- بِضَمِّ الراء وكسرها- يهجو امْرَأَ القَيْسِ:

إِذَا الْمَرَئِيُّ شَبَّ لَهُ بَنَاتٌ *** عَقَدْنَ بِرَأْسِهِ إِبَةً وَعَارَا

واستثنى مُحَمَّدُ بن حبيبٍ (امْرَأَ القَيْسِ الكِنْدِي)؛ فإنه يُنْسَبُ إلى (مَرْقَسِيٌّ)».اهـ

(يَدٍ) عَلَمًا لِمُذَكَّرٍ (يَدُوْنَ).

وإن كانت مُسْتَحِقَّةً للرَّدِّ في جَمْعَي التصحيح أو في التَّثْنِيَةِ وجَبَ رَدُّهَا في النَّسَبِ، فتقول في (أَبٍ) و (أَخٍ) و (أُخْتٍ): «أَبَوِيٌّ وَأَخَوِيٌّ»، كقولهم: «أَبَوَانِ، وأَخَوَانِ، وأَخَوَاتٌ».

٨٧٥- وَبِـ«أَخٍ»: «أُخْتًا»، وَ«بِابْنٍ»: «بِنْتَا» أَلْحِقْ، وَيُونُسٌ أَبَى حَذْفَ التَّا

مذهب **الخليل وسيبويه** رَحِمَهُمَاٱللَّهُ تَعَالَىٰ إلحاقُ «أُخْتٍ وبِنْتٍ» في النسب بـ(أَخٍ وابنٍ) فَتُحْذَفُ منهما تاءُ التأنيثِ، ويُرَدُّ إليهما المحذوفُ، فيقالُ: «أَخَوِيٌّ» و«بَنَوِيٌّ» كما يُفْعَلُ بـ(أخٍ وابنٍ)، ومذهبُ **يُونُسَ** أنه يُنْسَبُ إليهما على لفْظَيْهِمَا، فتقولُ: «أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ».

٨٧٦- وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَـ«لَا، وَلَائِي»

إذا نُسِبَ إلى ثُنَائِيٍّ لا ثالثَ له، فلا يخلُو الثاني: إمَّا أن يكون حَرْفًا صَحِيحًا أو حَرْفًا مُعْتَلًّا.

فإن كان حَرْفًا صَحِيحًا جازَ فِيْهِ التَّضعِيفُ وَعَدَمُهُ، فتقول في «كَمْ»: «كَمِيٌّ، وَكَمِّيٌّ»

وإن كان حَرْفًا مُعْتَلًّا وَجَبَ تضعيفُهُ، فتقول في «لَوْ»: «لَوِّيٌّ»[1].

---

(١) ومنه: (الْهُوِّيَّةُ)؛ لأنها نسبة إلى الضمير «**هُوَ**»، فقد جاء في كتاب التعريفات للجرجاني: «الهُوِيَّة: الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق». ونقل «التاج» هذا التعريف أيضًا، واستعملت الكلمة حديثًا للبطاقة التي يُثْبَت فيها اسم الشخص وجنسيته ومولده وعمله، وقد ورد هذا الاستعمال في المعاجم الحديثة، ونص «الوسيط» على أن الكلمة بهذا المعنى «مُحْدَثَة»، ومن اللَّحْن قولهم: (الْهَوِيَّة)؛ لِأَنَّ (الْهَوِيَّة): البِئْرُ بعيدة القَعْر. راجع «معجم الصواب اللغوي» (١/ ٧٨٢).

وإن كان الْحَرْفُ الثاني أَلِفًا ضُوعِفَتْ، وأُبدلَتْ الثانية همزةً، فتقول في رجل اسمه «**لَا**»: «**لَائِيٌّ**»، **وَيَجُوزُ قَلْبُ الهَمْزَةِ وَاوًا** فتقول: «**لَاوِيٌّ**».

٨٧٧- وَإِنْ يَكُنْ كَـ «شِيَةٍ» مَـا الْفَـا عَـدِمْ فَجَبْـرُهُ وَفَتْـحُ عَيْنِـهِ الْتُـزِمْ

إذا نسب إلى **اسمٍ محذوفِ الفاءِ**، فلا يَخْلُو: إمَّا أنْ يَكُونَ صحيحَ اللامِ أو مُعْتَلَّهَا.

فإن كان صحيحَها لم يُرَدَّ إليه الْمَحْذُوْفُ، فتقول في «عِدَةٍ وصِفَةٍ»: «عِدِيٌّ وصِفِيٌّ».

وإن كان مُعْتَلَّهَا وَجَبَ الرَّدُّ، ويجب أيضًا عند سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فتحُ عَيْنِهِ، فتقولُ في (شِيَةٍ): «وِشَوِيٌّ».

٨٧٨- وَالْوَاحِـدَ اذْكُـرْ نَاسِـبًا لِلْجَمْـعِ إِنْ لَـمْ يُشَـابِهْ وَاحِـدًا بِالْوَضْـعِ

إذا نُسِبَ إلى جَمْعٍ باقٍ على جمعيته جِيْءَ بواحدِهِ، وَنُسِبَ إليه، كقولك في النسب إلى الفَرَائِضِ: «فَرَضِيٌّ»[(١)].

هذا إن لم يكن جَارِيًا مَجْرَى العَلَمِ، فإن **جَرَى مَجْرَاهُ كـ(أَنْصَارٍ) نُسِبَ إليه على لَفْظِهِ فتقولُ في (أَنْصَارٍ)**: «**أنصَارِيٌّ**»، وكذا إن كان عَلَمًا، فتقول في (**أَنْمَارٍ**): «أَنْمَارِيٌّ»[(٢)].

٨٧٩- وَمَعَ «فَاعِلٍ، وَفَعَّالٍ، فَعِلْ» فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

يُسْتَغْنَى غَالِبًا في النَّسَبِ عن يائِهِ بِبِنَاءِ الاسْمِ على (فَاعِلٍ) بمعنى صَاحِبِ كَذَا

---

(١) ومثل ذلك (صَحَفِيٌّ) في النسبة إلى (الصُّحُفِ)، ومن الأخطاء المشهورة: (مَطَارٌ دُوَلِي!!) والصواب (دَوْلِيٌّ).

(٢) ومثل ذلك (جزائري) في النسبة إلى دولة الجزائر.

نحو: «تَامِرٍ وَلَابِنٍ»[(١)] أيْ: صَاحِب تَـمْرٍ، وَصَاحِبِ لَـبَـنٍ، وببنائه على (فَعَّالٍ) فِي الْـحِرَفِ غَالِبًا كـ(بَقَّالٍ وَبَزَّازٍ)[(٢)]، وَقَدْ يَكُونُ (فَعَّالٌ) بمعنى: صَاحِبِ كَذَا، وَجُعِلَ منه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ [سورة فصلت:٤٦].أي: بِـذِيْ ظُلْمٍ.

وقد يُسْتَغْنَى عن ياءِ النَّسَبِ أَيْضًا بِـ(فَعِلٍ) بمعنى صَاحِبِ كَذَا، نحو: (رَجُلٌ طَعِمٌ وَلَبِسٌ)، أي: صاحبُ طَعَامٍ ولِبَاسٍ، وأنْشَدَ سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ [في كتابه(٣/ ٣٨٤)]:

ش٣٥٦- لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ ولَكِـنِّيْ نَـهِرْ ** لا أُدْلِجُ الـلَّـيْـلَ ولـكـنْ أبـتـكِـرْ

---

(١) وقد وَرَدَ ذلك في قول الـحُطَيْئَةِ:

وَغَرَرْتَنِـي وزَعَمْـتَ أنْـ م ـنَـكَ لَابِـنٌ فِي الصَّـيْفِ تَامِـرْ

وتقولُ: (مَكَانٌ آهِلٍ أيْ: ذُوْ أَهْلٍ) ومنه قول ذِي الرُّمَّةِ: **إِلى عَطَنٍ رَحْبِ الْمَبَاءَةِ آهِلِ**.

(٢) في «شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٩٦٢): «ويستغنون ببناء (فَعَّال) في الحرف عن إلحاق ياء النسب كقولهم: (بَقَّالٌ) وَ(بَزَّازٌ)، وَ(حَدَّادٌ)، وَ(خَيَّاطٌ)، وَ(جَمَّالٌ) وَ(كَلَّابٌ)».اهـ

وفي «التصريح» (٢/ ٦١١) «كـ: (بَزَّازٍ) بزايين معجمتين لبياع البَزِّ، وَ(نَجَّارٍ) -بالنون والجيم- لمن حرفته النِّجَارَة، وَ(عَوَّاجٍ) لِبَيَّاعِ العَاجِ، وَ(عَطَّارٍ) لِبَيَّاعِ العِطْرِ، وحمل عليه قومٌ من المُحَقِّقين -كما قال ابن مالك- قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ [سورة فصلت:٤٦].أي: بِـذِيْ ظُلْمٍ. **والذي حَمَلَهُم على ذلك أنَّ النَّفْيَ مُنْصَبٌّ على المُبَالَغَة، فيثبت أصلُ الفعلِ!، واللهُ تعالى مُنَزَّهٌ عن ذلك**، وأمثلةُ (فَعَّالٍ) كثيرةٌ، ومع كثرتِها فقال سيبويه: غير مقيسة، فلا يقال لصاحب الدَّقِيق: (دَقَّاق)، ولا لصاحب الفَاكِهَة: (فَكَّاه)، ولا لصَاحِبِ البُرِّ، بالراء المهملة: (بَرَّار) ولا لصاحب الشَّعِير: (شَعَّار) انتهى. والمُبَرِّد يقيس هذا.اهـ راجع الكتاب(٣/ ٣٨١)، والمُقْتَضب (٣/ ١٦١). وفي «شرح الفارضي على ألفية ابن مالك» (٤/ ٣١٧): «**وقال النَّحَّاسُ** في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴿٣٥﴾ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴿٣٦﴾﴾ إنما لم يقل: (نذيرة)؛ لأنه على معنى النَّسَبِ، أَيْ: ذات إنْذار. واسْتُغْنِيَ أَيْضًا بِـ(فَعَّالٍ) ويكون في الحِرَف والصَّنَائِعَ، نحو: (عَطَّار)، وَ(بَـزَّاز)، وَ(حَنَّاط)».اهـ

أيْ: وَلَكِنِّي نَـهَارِيٌّ، أيْ: عَامِلٌ بِالنَّهَار.

٨٨٠- وَغَـــيْرُ مَـــا أَسْـــلَفْتُهُ مُقَـــرَّرَا عَـــلَى الَّـــذِي يُنْـــقَلُ مِنْـــهُ اقْتُصِـــرَا

أيْ: مَا جَاءَ مِن المَنْسُوبِ مُخالِفًا لِمَا سَبَقَ تقريرُهُ فهو مِنْ شَوَاذِّ النَّسَبِ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه، كقولـهم في النَّسَبِ إلى (البَصْرَةِ): «بِصْرِيٌّ»، وإلى (الدَّهْرِ): «دُهْـرِيٌّ»[(١)]، وإلى (مَرْوٍ): «مَرْوَزِيٌّ»[(٢)].

(١) الدُّهْرِيُّ بالضَّمِّ: **الرَّجلُ الـمُسِنُّ القدِيم لكِبَرِه**. يُقَال: رَجُلٌ دُهْرِيٌّ، أَي: قديمٌ مُسنٌّ نُسِب إِلَى (الدَّهْر)، وَهُوَ نَادِرٌ، وأمَّا (دَهْرِيٌّ) بالفَتْح فهو: الْـمُلْحِدُ. وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: فإِن سَمَّيت بـ(دَهْرٍ) لم تَقُلْ إِلَّا (دَهْرِيٌّ) على القِيَاس. راجع «كتاب سيبويه» (٣/ صـ٣٣٨وصـ٣٨٠). وفي «تهذيب اللغة» (٦/ ١١٠): «قَالَ ابْنُ الأنباريِّ: يُقَال فِي النِّسْبةِ إِلَى الرَّجُلِ الْقَدِيمِ: (دَهْرِيٌّ)، وَإِن كَانَ من بني دَهْر بن عَامر قُلْتَ: (دُهْرِيٌّ) لَا غير بِضَمِّ الدَّالِ».اهـ

(٢) ومِنَ الشَّواذِّ -أيضًا- قولُهم في النَّسَبِ إلى (الرَّيِّ: رَازِيٌّ)، وفي (صَنْعَاءَ: صَنْعَانِيٌّ)، وفي (حَضْرَمَوْتَ: حَضْرَمِيٌّ)، وفي (تِهَامَةَ: تَهَامِ)، ومن كَسَر التَّاءَ قال: (تِهَامِيٌّ)، **وفي اليَمنِ: يَمَانٍ.** وفي شِتَاء: شَتَوِيٌّ، وفي بَهْرَاء -قَبِيلةٍ مِنْ قُضاعَةَ-: بَهْرانيٌّ، وفي (دَسْتَوَاء: دَسْتَواني)، مثل بَحْرَانِيّ، وهُمْ بَنو البَحْرِ، والقِياس: بَحْرِيٌّ، وفي الأُفُق: أَفَقِيٌّ، وَمِنَ العَرَبِ من يقول: (أُفُقِيٌّ) عَلى القِياس، وفي حَرُوْرَاءَ -وهو: مَوْضعٌ-: حَرُورِيٌّ، وفي جَلُولَاء: جَلُولِيٌّ، قال سِيبويه: وسَمِعْنا من العَرَب من يَقُول: أَمَوِيٌّ. راجع «الكتاب لسيبويه» (٣/ ٣٣٦)، و«معجم القواعد العربية» (٢/ ٢٤٢) بترقيم الشاملة.

الْإِمَـالَـةُ[1]

٩٠٠- الْأَلِـفَ الْـمُبْدَلَ مِـنْ يَـا فِي طَـرَفْ أَمِـلْ، كَـذَا الْوَاقِـعُ مِنْـهُ الْيَـا خَلَـفْ

٩٠١- دُونَ مَزِيـــدٍ أَوْ شُـــذُوذٍ، وَلِمَـــا تَلِيـهِ (هَـا) التَّأْنِيـثِ مَـا الْـهَا عَـدِمَا

---

(١) وتُسَمَّى: الكَسْر، والبَطْح، والاضْطِجَاع، وهي في اللغة: مصدرُ: (أَمَلْتُ الشيْءَ للشَّيْءِ): إذا قرَّبتَهُ منه، وهو بهذا المعنى هنا؛ لأن المراد بالإمالة تقريبُ الفتحة من الكسرة، والألفِ من الياء.

وتعريفها في الاصطلاح: أن تَذْهَبَ بالفتحةِ إلى جهةِ الكسرةِ، فَتُشْرِبَ الفتحةَ شيئًا من صَوْتِ الكسرة، فتصير الفتحةُ بينها وبينَ الكسرة، فإن كان بعد الفتحة ألِف ذهبت بالألِف إلى جهة الياء، فتصير الألِفُ بينها وبين الياء».

۞ وللإمالة فائدةٌ، وحُكْمٌ، وأصْحابٌ، وَمَحِلٌّ، وأسبابٌ تقتضيها، وموانعُ تعارض تلك الأسباب، وموانعُ لهذه الموانع تَحُول بينها وبين المَنْعِ.

فأمَّا الغَرَضُ والغَايةُ والفائدةُ من (الإِمَالَةُ) فهي أحد أمرين:

أَوَّلُهُما: تناسبُ الأصواتِ وتقاربها، وبيان ذلك: أنَّ النُّطق بالياء والكسرة مُسْتَفِلٌ مُنْحَدِرٌ، والنُّطْق بالفتحة والألف مُسْتَعْلٍ مُتَصَعِّد، وبالإمالة تصير الألف من نمط الياء في الانحدارِ والتَّسَفُّلِ.

وَثانيهِمَا: التَّنبيه على أصلٍ أو غيره -وهذا الذي يعنينا في الصَّرْف- لأنَّك تَعلم بالإمالة إذا سمعت من يُمِيل، أو وُجِد سببٌ، أو ساغَت الإمالةُ، تَعْلَم أنَّ هذه الألِف والجملة مُنقلبةٌ عن ياء أو مآلها إلى الياء.

وأمَّا حُكْمُهَا فهي جَائِزَة لَا وَاجِبَة بِالنَّظرِ إِلَى لِسَان الْعَرَب؛ لِأَن الْعَرَبَ مُخْتَلفُونَ فِي ذَلِك.

وأمَّا أصْحابُـهَا فهم: تَمِيم وَأَسَد وَقيس وعامَّة أهلِ نَجْد، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ لم يُمِلْ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ، وهم أَهْلُ الْحِجَاز. فمهما وُجِدَت أسباب الإمالة فإنَّ تركها يُعْتَبَر جائزًا، إلَّا في قِراءة القرآن الكريم فهي سُنَّة مُتَّبَعَة يقتفى فيها أَثَر القُرَّاء بحسب ما ورد عنهم بالأسانيد دون تغيير.

وأما مانع المانع للإمالة فهو الرَّاء المكسورة المجاورة للألف، فإنها تمنع الحرف المستعلي، وتمنع الرَّاء غير المكسورة أن يمنعا الإمالة، لأن الرَّاءَ من شأنها التَّكرَار، فكأنَّ الحرف فيها في تقدير حرفين، وكأنَّ الكسرة فيها في تقدير كسرتين، فتكون إحدى الكسرتين في مقابلة المانع، والأخرى سبب الإمالة». راجع «شرح التصريح على التوضيح» (٢/ ٦٤٩).

الْإِمَـــالَـــــةُ: عِبَارَةٌ عنْ أنْ يُنْحَى بالفتحةِ نَحْو الكَسْرةِ، وبالأَلِفِ نَحْو الياءِ[(١)].

وتُـمَـال الألِفُ إذا كَانَت طرَفًا بَدَلًا من يَاءٍ، أو صَائِرَةً إلى الياءِ، **دُوْن زِيادةٍ أو شُذُوذٍ؛ فالأوَّلُ**: كَأَلِفِ «رَمَى وَمَرْمَى»[(٢)].

والثاني: كَأَلِفِ «مَلْهَى»[(٣)] فإنها تصير ياءً في التَّـثْـنِـيَةِ نحو: «مَلْهَيَان».

وَاحْـتَـرَزَ بقوله: (دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ) مِـمَّـا يصيرُ ياءً بسبب زيادة ياء التصغير نحو: «**قُفَيٍّ**»، أو **في لُغَةٍ شَاذَّةٍ كقول هُذَيلٍ في «قَفَا» إذا أُضِيْفَ إلى ياءِ المُتَكَلِّم «قَفَيَّ»**.

وأشارَ بقوله: (وَلِـمَـا تَلِيهِ (هَا) التَّأْنِيثِ مَا الْـهَا عَدِمَا) إلى أَنَّ الأَلِفَ الَّتي وُجِدَ

---

(١) **فالإمالة على قسمين:** إمالة الألف، وإمالة الفتحة. فإمالة الألف هي أن تنحو بالألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة.

وأمَّا أسبابها فقسمان: لَفْظِيٌّ ومعنويٌّ، **فاللفظيُّ**: الياء والكسرة، **والمعنويُّ**: الدلالة على ياءٍ أو كَسْرَة.

(٢) أَخْذًا من قَوْلِ الشَّاطِبِيِّ المُقْرِئ -وهو غير الشَّاطِبي شارح «الألفية»- في «حِرْز الأَمَانِي»:

(٢٩٢) وَتَثْنِيَةُ الأَسْماءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلَا

(٣) قوله: «كَأَلِفِ (مَلْهَى)» أَيْ: مِمَّا كان بَدَلًا مِن وَاوٍ، أَو مِمَّا كان زائدًا للإلحاق كَأَلِفِ (أَرْطَى)، أو مِمَّا كان زائدًا للتأنيث كَأَلِفِ (حُبْلَى)، أو مِمَّا كَانَ بَدَلًا مِن وَاوٍ في الأفْعَالِ كَأَلِفِ (غَزَا)، فهذه الأمثلةُ وشبهُهَا مُمَالٌ؛ لأنَّ الياءَ تختلف الألِفُ فيها في بعض التصاريف، كَ(التثنية، والجمع) في الأسماء، و(البناء للمفعول) في الأفعال، كقولهم في التثنية: (مَلْهَيَان، وَأَرْطَيَان، وحُبْلَيَان)، وفي الجمع: (مَلْهَيَات، وَأَرْطَيَات، وَحُبْلَيَات)، وفي البناء للمفعول: (غُزِيَ)».اهـ من«التصريح على التوضيح» (٢/ ٦٤٠).

فيها سَبَبُ الإمالةِ تُـمَـال، **وَإِنْ وَلِيَتْهَا هَاءُ التَّأْنِيثِ**[1] كـ«فَـتَاةٍ».

٩٠٢- وَهَكَـذَا بَـدَلُ عَـيْنِ الْفِعْـلِ إِنْ يَؤُلْ إِلَى «فِلْتُ» كَمَاضِي «خَفْ، وَدِنْ»

أي: كما تُـمَـالُ الألف الـمتطرِّفَة كما سَبَقَ، تُـمَـالُ الألفُ الوَاقِعَةُ بَدَلًا مِن عَين فِعْلٍ يصير عند إسنادِه إلى تاءِ الضَّميرِ على وَزْنِ «فِلْتُ» بكَسْرِ الفَاءِ **سَوَاءٌ كانت العينُ وَاوًا** كـ«خَافَ»، **أو ياءً** كـ«بَاعَ»، وكـ«دَانَ» **فيجوز إمالتُها**، كقولك: «خِفْتُ ودِنْتُ، وبِعْتُ» فإن كان الفعلُ يصير عند إسناده إلى التَّاءِ على وزنِ «فُلْتُ» بِضَمِّ الفاءِ امتنعت الإمَالَةُ نحو: «قَالَ، وَجَالَ» فلا تُـمِلْها كقولك: «قُلْتُ وجُلْتُ».

٩٠٣- كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَصْلُ اغْـتُـفِرْ بِحَرْفٍ، اوْ مَعْ هَا كَـــ «جَيْبَهَا أَدِرْ»

كذاك **تُـمَـال الألف الواقعة بعد الياء** متصلة بـها نحو: «بَيَان» أو منفصلة بحرفٍ نحو: «يَسَار» أو بحرفين أحدهما هاء، نحو: «أَدِرْ جَيْبَهَا» فإن لم يكن أحدُهما هاءً امتنعت الإمالةُ؛ لبعد الألف عن الياء نحو: «بَيْنَنَا»، والله أعلم[2].

٩٠٤- كَـذَاكَ مَـا يَلِيـهِ كَسْـرٌ، أَوْ يَـلِيْ تَـالِيَ كَسْـرٍ، أَوْ سُـكُونٍ قَـدْ وَلِيْ

---

(١) لأنَّ التَّاءَ على تقدير الانفصال، فالألف في (فَتَاةٍ) في حكم الـمُتَطرِّفة.

(٢) ولم يذكر هنا «**إمالة الألف لياءٍ بعدها**، وذكرها في (الكافية)، وقال في «تسهيل الفوائد» (صـ٣٢٥): «أو مُتَقَدِّمَة عَلَى ياءٍ تَلِيهَا». وقد أهملها الناظم في النَّظم، وسيبويه، والأكثرون، وذكرها ابنُ الدَّهَّان وغيره، ومَثَّلَهُ بِـ(آيَـة)، **وَشَرْطُهَا: إِذَا وَقَعَت الياءُ بَعْدَ الألِفِ أَنْ تكونَ مُتَّصِلَة**. نحو: (بَايَـعْـتُـهُ وَسَايَـرْتُـهُ) **فالألِفِ فيهما مُمَالَة بسبب الياء التالية في كلمتها، ولا يَضُرُّ كَوْنُ هذه الياء مفتوحَةً كما في المِثَالَيْنِ، أو في مَضْمُوْمَةً نحو: (التَّبَايُع)، أو مَكْسُورةً، نحو:** ﴿فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ﴾ وفي هذا الأخِيْرِ سَبَبَان: (الكسرةُ والياءُ). راجع «شرح التصريح» (٢/ ٦٤٣) و«شرح الأشموني لألفية ابن مالك» (٤/ ٢٩).

٩٠٥- كَسْـرًا، وَفَصْلُ الْـهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدْ فَـ «دِرْهَـمَـاكَ» مَـنْ يُمِلْـهُ لَـمْ يُصَـدْ

أي: **كذلك تُمَال الأَلِفُ إذا وليتها كَسْرَةٌ** نحو: «عَالِم»[(١)]، أو وقعت بعد حرف يلي كَسْرَة، نحو: «كِتَاب»، أو بعْد حرفين **وَلِيَا** كسرةً أَوَّلُهما ساكنٌ، نحو: «شِمْلَال» أو [بعْد حرفين] كلاهما مُتَحَرِّكٌ[(٢)]، وَلكِن **أحدهما هاء**، نَحْوُ: «يُرِيْدُ أنْ يَضْرِبَهَا».

وكذلك يُمَال ما فَصَلَ فيه الهَاءُ بين الحَرْفَينِ اللَّذَينِ وَقَعَا بَعْدَ الكَسْرَةِ أَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ، نَحْوُ: «هَذَانِ دِرْهَمَاك»، واللهُ أَعْلَم.

٩٠٦- وَحَرْفُ الِاسْـتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا مِـنْ كَسْـرٍ اوْ يَـا، وَكَـذَا تَكُـفُّ (رَا)

٩٠٧- إِنْ كَـانَ مَـا يَكُفُّ بَعْـدُ مُتَّصِـلْ أَوْ بَعْـدَ حَـرْفٍ، أَوْ بِحَـرْفَيْنِ فُصِـلْ

٩٠٨- كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَـمْ يَنْكَسِـرْ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَ«الْمِطْوَاعَ مِرْ»

حُـرُوف الاسْتِعْلَاءِ سَبْعَةٌ، وهي: (الـخَاءُ، والصَّادُ، والضَّادُ، والطَّاءُ، والظَّاءُ، والغينُ، والقافُ)، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَـا يَمْنَعُ الإمالةَ **إِذَا كَانَ سَبَبُهَا كَسْرَةً ظَاهِرَةً**، أو **ياءً مَوْجُوْدَةً**[(٣)] وَوَقَعَ بعد الأَلِفِ مُـتَّـصِلًا بِـهَا كَـ«سَاخِطٍ، وحَاصِلٍ» أو مَفْصُولًا

---

(١) سواءٌ كَانت الكَسْرة لَازِمَة كما مُثِّلَ، أم عارضة بسبب العامل نحو: (فِي بَابِهِ)، إلَّا أنَّ الإمالةَ فيما كَسْرتُهُ لازِمَة أَقْوَى منها فيما كسرته عارضة.

(٢) وَأَوَّلُهُمَا غَيرُ مَضْمُومٍ فَيُمَال، نَحْوُ: «يُرِيْدُ أنْ يَضْرِبَهَا». دُوْن (هُوَ يَضْرِبُهَا)؛ لأنَّ الضَّمَّةَ فيها ارتفاع في النُّطْقِ، والإمَالَةُ فيها انخِفاضٌ فَتَدَافَعَا.

(٣) قال ابن حمدون رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حاشيته (٢/ ٢٩٠): فإن قِيلَ: الذي يظهر من جهة النَّظَرِ والعقل عكس ما قاله النُّحاةُ، وهو أنَّ حرف الاستعلاء والرَّاء يكفان السَّبَب المُقَدَّر؛ لِضَعْفِهِ دُوْن الظَّاهر لِقُوَّتِهِ. فالجَواب عنه: بأنَّ المُقَدَّرَ أقوى؛ **لأنَّ سَبَبَ الإمالة موجود في نفس الحرف المُمَال، وأمَّا مع الكسرة أو الياء الظَّاهِرتين فسبب إمالة الأَلِف ما قبله أو ما بعده لا في نفسه، وما كان في نفسه أقوى مِمَّا وُجِدَ قبله أو بعده.**اهـ قُلْتُ: فالسَّبَبُ الـمعنويُّ، وهو الدَّلالة على الياء أو الكسرة لا تُؤَثِّرُ فيه

بِحَـرْفٍ كـ«نَافِخٍ وَنَاعِقٍ» أَوْ حَرْفَيْنِ كـ«مَنَاشِيْـطَ وَمَوَاثِـيْـقَ»[(١)].

وَحُكْمُ حَرْفِ الاستعلاء في مَنْعِ الإمالةِ يُعْطَى للرَّاءِ الَّتي هي غير مكسورة[(٢)]، وهي **المضمومة** نحو: «هَذَا عِذَارٌ»، **والمفتوحة** نحو: «هَذَانِ عِذَارَانِ» بخلاف **المكسورة** على ما سيأتي إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

وأشار بقوله: «كَذَا إِذَا قُدِّمَ ... البيت» إلى أنَّ حَرْفَ الاستعلاءِ المُتَقَدِّمِ يَكُفُّ سَبَبَ الإمالةِ[(٣)] **ما لم يكن مكسورًا، أو ساكنًا إثْر كَسْرةٍ، فَلَا يُـمَـالُ** نحو: «صَالِح وظَالِـم وقَاتِل»[(٤)]، **ويُـمَـالُ** نحو: «طِلَاب، وَغِلَاب، وإِصْلَاح»[(٥)].

٩٠٩- وَكَفُّ مُسْـتَعْلٍ وَ(رَا) يَـنْكَفُّ بِكَسْـرِ (رَا) كَـ«غَارِمًا لَا أَجْفُـوْ»

الـموانع (الرَّاء غير الـمكسورة أو أحد أحرف الاستعلاء الـمجموعة في قول ابن الجزري: (خُصَّ ضَغْطٍ قِظ)، وعلى هذا لا يُشْكِل عليك إمالة الألف في (اشْتَـرى، أو خَاف). وفي التنزيل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم﴾ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ (اشْتَرَى) بِالْإِمَالَةِ، وَقَرَأَ وَرْشٌ بِالتَّقْلِيلِ (وَهِي: الْإِمَالَةُ قَلِيلًا، وَيُقَالُ لَهُ -أَيْضًا- بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ). وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ. وفي التنزيل: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾. قَرَأَ حَمْزَةُ بِإِمَالَةِ ألف (خَاف)، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ.

(١) وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين؛ لتراخي الاستعلاء. راجع «التصريح» (٢/ ٦٤٦).

(٢) فـخرجت الـمكسورة كـ(فَارِسٍ، ورِجَالٍ). تَـنْبِيْـهٌ: يشترط في غير الـمكسورة ألَّا يُفْصَلَ بين الألف والرَّاء فاصِلٌ فخرج نحو: (هذهِ عَمَـائِـرُ)؛ فتُمَـال الألف للفَصْلِ.

(٣) وكذلك تقدُّم الرَّاء المفتوحة، نحو: (رَاشِدٌ).

(٤) وكَذَا إنْ فَصَلَ حرفٌ واحدٌ، نحو: (غَـنَـائِم)؛ لأنَّ **الفَصْل بحَرْفٍ وَاحِدٍ كَلَا فَصْلٍ**، فإنْ **فَصَلَ بين حرف الاستعلاء والألِف حرفان لم يَمْنَعْ حَرْفُ الاستعلاء الإمالة**، نحو: (غَلَيَان).

(٥) ومثل (**إِصْلَاح**): (مِصْبَاحٌ، ومِطْوَاعٌ، ومِقْلَاتٌ، وهي: التي لَا يَعِيْـشُ لَهَا وَلَدٌ).

يعني أنه إذا اجتمع حرف الاستعلاء أو الرَّاء التي ليست مكسورةً مع الـمكسورةِ **غَلَبَـتْـهُمَـا الـمكسورةُ وأُمِيلَت الألفُ لأجْلِهَا**، فيُـمَـال نحو: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾[(١)] وَ﴿دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾، [وَ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ١٨﴾].

وفُهِمَ منه جَوَازُ إمالةِ نحو: ﴿حِمَارِكَ﴾؛ **لأنه إذا كانت الألف تُمَال لأجل الرَّاء المكسورة مع وُجُوْد المُقْتَضِي لِتَرْكِ الإمالةِ** -وهو حَرْفُ الاستعلاء، أو الرَّاء الَّتِي ليست مكسورة- **فإِمَالَتُها مَعَ عَدَمِ الْمُقْتَضِي لِتَرْكِهَا أَوْلَى وأَحْرَى.**

٩١٠- وَلَا تُـمِلْ لِسَـبَبٍ لَـمْ يَتَّصِـلْ وَالْكَـفُّ قَـدْ يُوجِبُـهُ مَـا يَنْـفَصِلْ

إذا انفصلَ سببُ الإِمَالَةِ لم يُؤَثِّـرْ، **بِخِلافِ سَبَبِ الْمَنْعِ فإنه قد يؤثِّرُ مُنْفَصِلًا،**

فَلَا يُـمَـالُ «**أتى قَاسِمٌ**» بخلافِ «**أَتَى أَحْمَدُ**»[(٢)].

---

(١) ومثلها: ﴿إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾ ومَانِعُ الـمَـانِعِ هو: **الرَّاء المكسورةُ**، وَغَلَبَـتْـهُمَـا؛ لأنها حرف تكرير، **فكانت بمنزلة حرفين مكسورين**، فَقَوَّت جَانِبَ الإمالة، **وإنمـا تغلِبهمـا** إذا تأَخَّرت عن الألف، والألفُ عن الـمَـانِعِ كمثالِهِ، لا في نحو: ﴿ٱلطَّارِقُ﴾؛ لِتَأَخُّر **القاف** عنها، ولا في(رِبَاطِ)؛ لِتَقَدُّمِها على الألف، ولِذا لم يُمِلْ أَحَدٌ:﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ﴾؛ لِصُعُوبَةِ التَّصَعُّدِ بالـمُسْتَعْلِي بعد تسَفُّل الإمالة، بخلاف عكسه. اهـ من حاشية الـخُضَرِيِّ(٢/ ٤١٢).

(٢) الأَوْلَى في التَّمْثِيْل: (بِمَالِ قَاسِمٍ) لِلأَوَّل، و(لِزَيْدٍ مَالٌ) للثَّاني. قَالَ الأَزْهَرِيُّ في «التَّصريح على التَّوْضِيح» (٢/ ٦٤٧): «والفرق أنَّ **الْمَانِعَ أَقْوَى مِن السَّبَبِ**، فَلَا يُمَالُ «أَتَى قَاسِمٌ»؛ لوجود القَافِ الـمُسْتَعْلِيَة، وإن كانت مُنْفَصِلَةً عَنِ الأَلِفِ في كلمة أخرى، ولا يُمَالُ نحو: (لِزَيْدٍ مَالٌ)؛ **لانفصال السَّبَبِ**؛ لأن الألفَ في كلمة أخرى.

هذا مُلَخَّصُ كلامِ النَّاظِمِ في «شرح الكافية الشافية» [(٤/ ١٩٧٤)] وابنه في «شرح الخلاصة» [صـ٥٨٠]. وعليهما اعتراضٌ من وجهين: أحدهما: في التَّمْثِيل، وثانيهما في الحُكْم، وذلك أَنَّهُمَا

٩١١- وَقَــدْ أَمَــالُوا لِتَنَاسُــبٍ بِــلَا دَاعٍ سِــوَاهُ كَــ «عِمَــادَا، وَتَــلَا»

قد تُـمَـالُ الألِفُ الـخَالِيَةُ من سَبَبِ الإمَالَةِ لِـمُنَاسَبَةِ ألِفٍ قَبْلَهَا مُشْتَمِلَةٍ على سَبَبِ الإمالَةِ، كإمالَةِ الألِف الثانيةِ من نحو: «عِمَـادَا»؛ لـمناسبة الألف الْـمُمَـالة قبلها، وكإمالة ألف «تَلَا» كذلك(١).

مثَّلا بِـ«أَتَى قَاسِمٌ»؛ ، مع اعترافهما **بأنَّ الياءَ المقدرةَ في «أَتَى» المنقلبة عنها الألف لا يؤثر فيها المَانِعُ؛ لِمَا تقرَّرَ من أنَّ شَرْطَ الإمالةِ التي يكفُّهَا المَانِعُ ألَّا يكونَ سَبَبُهَا ياءً مقدَّرَة، والاستعلاءُ في هذا النوْعَ لو اتَّصل لم يؤثر، فما بالك مع انفصالِهِ**، والمِثَالُ الجيِّدُ السَّالمُ من الطَّعْنِ «كِتَابُ قَاسِمٍ»؛ فإنَّ سببَ الإمالةِ [في (كِتَاب)] الكسرةُ الظاهرة، فيكفُّها المَانِعُ [في (قَاسِم)] وإن كان مُنْفَصِلًا. والاعتراضُ الثَّاني: أنَّ نُصُوصَ النَّحْوِيينَ كابنِ عُصْفُورٍ، وغيرِهِ مخالِفَةٌ لِمَا ذَكَرَ مِنَ الحُكْمَينِ المذكورين، وَهُمَا: يؤثِّرُ مَانِعُ الإمالةِ إنْ كان مُنْفَصِلًا، ولا يؤثِّرُ سَبَبُها إلَّا مُتَّصِلًا.

قال ابنُ عصفورٍ في «مُقَرِّبِهِ» بعد أنْ ذَكَرَ أسبابَ الإمَالةِ مَا نَصُّهُ: «وسواءٌ كانت الكسرةُ مُتَّصِلَة أمْ مُنْفَصِلَة، نحو: (لِزَيْدٍ مَال) إلا أنَّ إمالةَ المُتَّصِلَةِ كائنةً مَا كانت أقْوى، **وقالَ أيضًا: وإذا كان حرفُ الاستعلاءِ مُنْفَصِلًا عن الكلمة لم يمنع الإمالةَ إلَّا فيما أُمِيلَ لِكَسْرةٍ عارضةٍ**، نحو: (بِمَالِ قَاسِمٍ)، أو فيما **أُمِيلَ من الأَلِفَات الَّتي هي صِلاتُ الضَّمائِرِ** نحو: (أَرَادَ أنْ يَضْرِبَهَا قَبْلُ)». انتهى.

يعني: لا تُمَالُ الألِفُ؛ لأنَّ القافَ بَعْدَهَا من (قَبْلُ) مَانِعَةٌ من الإمَالةِ وإنْ انْفَصَلَت، وهذا النَّصُّ بِحَرْفِهِ في الحُكْمين وَقَعَ في «شرح الجَزُوليَّةِ» **لأبي عبدِ اللهِ مُحَمَّدٍ النَّفْزِيِّ**-بالنون والفاء والزاي. وَلَوْلَا مَا في «شرْح الكافية» من قوله: «وأنَّ سبب **الْمَانِعِ** قد يُؤَثِّـرُ مُنْفَصِلًا فيقال: «أَتَى أَحْمَدُ» بالإمالة، و«أتى قَاسِمٌ» بترك الإمالة» لَحَمَلْتُ قولَهُ في النَّظم للخُلاصة والكافية: (وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ) على هاتين الصورتين المذكورتين في كلام ابنِ عصفورٍ، **والنَّفْزِيِّ**، وهما: (**ما أُميل للكسرة العَارِضَة، وَمَا أُمِيل مِن الأَلِفات الَّتي هي صِلات الضمائر**)؛ لإشعار (قَدْ يفعل) من قول الناظم: (وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ) في عُرْف الْمُصَنِّفين **بالتقليل**، وإنما أثَّر المَانِعُ مُنْفَصِلًا، ولم يُؤَثِّـرِ السببُ إلَّا مُتَّصِلًا؛ لأنَّ **تَرْكَ الإمالةِ هو الأَصْلُ**، فيصار إليه بأدنى سَبَبٍ، ولم يخرجْ عنه إلا لسببٍ مُحَقَّقٍ.اهـ

(١) **ذَكَـرَ النَّاظِمُ** في النَّظْمِ وغيرِهِ: إن إمالة ألف (تَـلَا) في قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢﴾

٩١٢- وَلَا تُـمِلْ مَـا لَـمْ يَنَـلْ تَـمَكُّنَا دُونَ سَمَـاعٍ غَيْـرَ «هَـا» وَغَـيْرَ «نَـا»

الإمالةُ من خَوَاصِّ **الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ**(١)، فلا يُمَال غير الْمُتَمَكِّن إلَّا **سَمَاعًا**(٢) إلَّا «هَا» وَ«نَا» **فإنَّهما يُمَالان قِيَاسًا مُطَّرِدًا**، نحو: «يريدُ أنْ يَضْرِبَهَا» وَ«مَرَّ بِنَا».

٩١٣- وَالْفَـتْحَ قَبْـلَ كَسْـرِ رَاءٍ فِي طَـرَفْ أَمِلْ كَـ «لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ»

٩١٤- كَذَا الَّذِي تَلِيهِ (هَا) التَّـأْنِـيْـثِ فِيْ وَقْـفٍ إِذَا مَـا كَـانَ غَيْـرَ أَلِـفِ

لـمناسبة إمالة ألف(جَلَّاهَا) في قوله: ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝٣﴾، **وقوله في شرح الكافية، وقول ابنه في شرح النظم**: (إن إمالة ألف(سَجَى) في قوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢﴾ لـمناسبة إمالة ألف (قَلَى) في قوله: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾). **وهذا قولٌ مرجوحٌ، بل إمالتهما لكون الياء تخلف الألف في بعض التصاريف**، ومنها: **البناء لِلْمَفْعُول**، نحو قولك: في (غَزَا، ودَعَا، وتَلَا، وقَلَى، وسَجَى) إذا بنيتها للمفعول: (غُزِيَ) و(دُعِيَ) ﴿إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡۖ﴾، و(تُلِيَ) ﴿وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾ و(قُلِيَ، وَسُجِيَ) بضمِّ أوَّلِها وَكَسْرِ ما قبل آخرها، **فتخلف الياء فيها الألف، فلا حاجة إلى دَعْوى التَّنَاسُبِ إذَا أمْكَنَ غيرُه. والمثالُ الجَيِّدُ** لهذا النوع من التناسب، وهو: **ما أُمِيلت فيه الألف لكونها واقعة في كلمة أخرى، وقد أُميلت لسببٍ**، -**قولُهُ** تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ بإمالةِ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ مع أنَّ ألِفها منقلبة عن وَاوٍ (الضَّحْوَةِ)؛ لِـمُنَاسبةِ: ﴿سَجَىٰ﴾، و﴿قَلَىٰ﴾، وما بعدهما.

(١) أيْ: **وَلَوْ فِي الأَصْلِ**، كـ(اسْم «لَا»، والـمُنادَى)، **وَكَانَ عليه أن يَزِيدَ**: (والأفعال كـ«خَافَ، وَبَاعَ وَهَابَ»؛ لأنه لا إشكال في إمَالَةِ الْـمَـاضِيْ وإنْ كانَ مَبْـنِـيًّا، لكِنَّهُ اكتفى عن ذكْرِهِ هنا بِذِكْرِهِ فيـما مَرَّ.اهـ من حاشية الـخُضَرِيِّ(٢/ ٤١٤).

(٢) منه: (**«ذَا» الإشَارِيَّة، ومَتَى، وأنَّى**)، **ومن الـحُرُوف**: (**بَلَى**)، و(**يَا**) في النِّداء، و(**لا**) في قولهم: «إمَّا لا»، وكذا «لا» الـجَوابية عن قُطْرُب، ولا يُـمَـال غيرُها من الحروف **إلَّا إذا سُمِّيَ بِهِ، وَوُجِدَ فيه سَبَبٌ** كـ(حَتَّى)؛ لأنَّـها-لِكَوْنِ أَلِفِهَا رَابِعَةً- تَعُودُ لِلْيَاء في التَّـثْـنِيَة، بخلاف «إلَى»؛ لصيرورتها بعد التَّسمية من(الواوِيِّ)؛ لكونه أكثر فتُـثَنَّى على الواو. وأمَّا (رَا) ونحوها في فواتح السُّوَرِ بناءً على أنَّـها اسم للحَرْفِ.اهـ من حاشية الـخُضَرِيِّ(٢/ ٤١٤).

أي: تُـمَـالُ الفَتْحَةُ قبلَ الرَّاء الـمكسورةِ **وَصْلًا وَوَقْـفًا**، نحو: ﴿بِشَـرَرٍ﴾ وَ«لِلْأَيْسَرِ مِلْ»[(١)].

وكذلك يُمَالُ **مَا** وَلِيَهُ هاءُ التأنيثِ[(٢)] مِنْ نَحْوِ: «قَيِّمَهْ وَنِعْمَهْ».

---

(١) أيْ: «مِلْ لِلْأَمْرِ الْأَيْسَرِ». وقوله: (**تُمَال الفَتْحَةُ قبلَ الرَّاء المَكْسُورةِ**) أي: سواءٌ كانت في **مُسْتَعْلٍ** كـ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ﴾﴿مِّن مَّطَرٍ﴾، أَوْ رَاءٍ كـ﴿تَرْمِى بِشَرَرٍ﴾ أَوْ غيرهما كَـ﴿لِإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ وَ«لِلْأَيْسَرِ» **لكن بِشَرْطِ أَلَّا تكونَ الفتحةُ على ياءٍ، ولا بَعْدَ الرَّاءِ المَكْسُورة حَرْفُ اسْتِعْلَاء**، ولِهذا لا إمَالَةَ في نَحْوِ: (أَعُوْذُ بِاللهِ مِن الغِيَرِ، وَمِنْ قُبْحِ السِّيَرِ)، وَ(مِنَ الشَّرِقِ) ومنه قَوْلُهُ:﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ﴾، نَصَّ على ذلك سيبويه، **فإنْ تَقَدَّمَ المُسْتَعْلِيُّ غَلَبَتْهُ الرَّاءُ، ولِذَا أُمِيْلَ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾**.اهـ راجع «الخُضَرِيِّ»(٢/ ٤١٤). وفي «الكتاب لسيبويه» (٤/ ١٤٤): «وَمَنْ قَالَ: (مِنْ عَمْرٍو) و(مِنْ النُّغَرِ) فَأَمَالَ **لَمْ يُمِلْ (مِنَ الشَّرِقِ)، لِأَنَّ بَعْدَ الرَّاءِ حَرْفًا مُسْتَعْلِيًا**».اهـ

(٢) هذا سَبَبٌ ثانٍ لإمالَةِ الفتحة، لكنَّهُ خَاصٌّ **بالوَقْف** كَمَا قَيَّدَهُ النَّاظِمُ بقوله: (كَذَا الَّذِي تَلِيهِ (هَا) التَّأْنِيثِ فِيْ وَقْفٍ)، وسَواء وُجِدَ الْكَسْرُ كَمَا مَثَّلَ، أم لا كـ(رَحْمَهْ)، وَلِذَا أمالَ الْكِسَائِيُّ ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ۝٣ كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ۝٤ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ۝٥ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ ۝٦ ٱلَّتِى تَطَّلِعُ عَلَى ٱلْأَفْـِٔدَةِ ۝٧ إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ ۝٨ فِى عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍۭ ۝٩﴾. وقوله: (إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ) أخرج نحو: (فَتَاة)، وهو شرْطٌ مُتَعَقَّبٌ. **قال الخُضَرِيُّ** في حاشيته (٢/ ٤١٤): لا وجْهَ لاسْتِثْنَاءِ الألِف؛ **لأنَّ الذي واقعٌ على الفتحِ هو الذي يُمَال**، لا الحرف الذي قبل الهاء حتى تدخل فيه الألِف، لكنَّهُ أَرْجَعَ ضمير(كَانَ) إلى (ما تليه الهاء) لا بقيد كونه (فتحًا)؛ لِدَفْعِ تَوَهُّمِ أنَّ من أسباب الإمالة **إمالة الألف** وُقُوعها قبل الهاء كالفتحة.اهـ

وفي «شرح التصريح على التوضيح» (٢/ ٦٥٢): «وإنَّما أُمِيْلَت الفتحةُ قبل هاءِ التأنيثِ وإن لم تكن من أسباب الإمالة؛ لأنهم شبَّهوا (هاءَ التأنيثِ) بِـ(ألِفِ التأنيث المقصورة)؛ لاتفاقهما في **المَخْرَج**، وهو أقصى الحلق، وفي **المَعْنَى**، وهو الدَّلالة على التَّأنيث، و**الزِّيادة** على أصول الكلمة و**التَّطَرُّف** في آخر الكلمة، و**الاخْتِصَاص بالأسماء** الجامِدة والمُشْتَقَّة.

ولا فرق في ذلك بين هاء التأنيث وهاء المُبَالَغَة، وعن الْكِسَائِيِّ إمالة الفتحة قبل هاء السكت أيضًا؛ لشبهها بهاء التأنيث في الوَقْفِ والخَطِّ، نحو:﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ والصحيحُ المنعُ خِلَافًا لثعلب،

الْمُضَافُ إِلى يَاءِ المُتكَلِّمِ

٢٩٠- آخِـرَ مَـا أُضِـيفَ لِلْيَـا اكْسِـرْ إِذَا ... لَـمْ يَـكُ مُعْـتَلًّا كَـ «رَامٍ، وَقَـذَى»

٢٩١- أَوْ يَكُ كَـــ «ابْنَيْنِ، وَزَيْدِينَ» فَذِيْ ... جَـمِيعُهَا الْيَـا بَعْـدُ فَتْحُهَـا احْتُـذِيْ

٢٩٢- وَتُـدْغَمُ الْيَـا فِيْـهِ وَالْـوَاوُ، وَإِنْ ... مَـا قَبْـلَ وَاوٍ ضُـمَّ فَاكْسِـرْهُ يَـهُنْ

٢٩٣- وَأَلِفًا سَلِّمْ، وَفِي الْـمَقْـصُور عَنْ ... هُـــذَيْلٍ انْقِلَابُـــهَا يَـــاءً حَسَـــنْ

يُـكْسَرُ آخِـرُ الـمضافِ إلى ياءِ الـمُتَـكَلِّمِ إن لم يكن مقصُورًا، ولا منقُوصًا، ولا مُـثَـنًّى، ولا مَـجْمُوْعًا جَـمْعَ سَلامةٍ لِـمُذَكَّرٍ **كَ(المُفْرِدِ، وَجَمْعَيْ التَّكْسِيرِ الصَّحِيحِينِ، وَجَمْعِ السَّلامَةِ لِلْمُؤنَّثِ، وَالْمُعْتَلِّ الْجَارِي مَجْرَى الصحيح)** نحو: «غُلامِيْ وغِلْمَـانِيْ وفَـتَـيَاتِيْ وَدَلْوِيْ وَظَـبْـيِـيْ».

وإن كان **مُعْتَلًا** فإمَّا أن يكون مقصُورًا، أو منقُوصًا، فإن كان **منقوصًا** أُدْغِمَتْ ياؤه في ياء الـمتكلم، **وفتحت ياء الـمتكلم**، فتقول: «قَاضِيَّ» رفعًا ونصبًا وجرًّا،

وابن الأنباري، فإنهما صَحَّحَا جَوازَ الإمالة فيما قبلها. وبه قرأ أَبُو مُزَاحِمٍ الْخَاقَانِيُّ في قِرَاءة الْكِسَائِيِّ!!». اهـ

وقال ابن الجزريُّ في «**النَّشْر في القِرَاءَاتِ العَشْر**» (٢/ ٨٨-٨٩): «هَاءُ السَّكْتِ نَحْوَ: (كِتَابِيَهْ، وَحِسَابِيَهْ، وَمَالِيَه، وَيَتَسَنَّهْ)، لَا تَدْخُلُهَا الْإِمَالَةُ؛ لِأَنَّ مِنْ ضَرُورَةِ إِمَالَتِهَا كَسْرَ مَا قَبْلَهَا، **وَهِيَ إِنَّمَا أُتِيَ بِهَا بَيَانًا لِلْفَتْحَةِ قَبْلَهَا فَفِي إِمَالَتِهَا مُخَالَفَةٌ لِلْحِكْمَةِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا اجْتُلِبَتْ. وَقَالَ الْهُذَلِيُّ: الْإِمَالَةُ فِيهَا بَشِعَةٌ، وَقَدْ أَجَازَهَا الْخَاقَانِيُّ وَثَعْلَبٌ.**

وَقَالَ **الدَّانِيُّ** فِي «كِتَابِ الْإِمَالَةِ»: وَالنَّصُّ عَنِ الْكِسَائِيِّ، وَالسَّمَاعُ مِنَ الْعَرَبِ إِنَّمَا وَرَدَ فِي هَاءِ التَّأْنِيثِ خَاصَّةً. قَالَ: وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْهُمْ: أَبُو مُزَاحِمٍ الْخَاقَانِيُّ كَانُوا يُجْرُونَهَا مُجْرَى هَاءِ التَّأْنِيثِ فِي الْإِمَالَةِ، وَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ مُـجَاهِدٍ فَأَنْكَرَهُ أَشَدَّ النَّـــكِيرِ، وَقَالَ فِيهِ أَبْلَغَ قَوْلٍ، وَهُوَ **خَطَأٌ بَيِّنٌ** -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-. اهـ

وكذلك تفعل بالْـمُـثَـنَّى، وجمع الْـمُذَكَّر السالم في حالة **الـجرِّ والنصبِ**، فتقول: «رأيتُ غُلَامَيَّ وزَيْدِيَّ» و«مَـرَرْتُ بِـغُلَامَيَّ وَزَيْدِيَّ» والْأَصْلُ: «بغُلَامَـيْـنِ لي، وزَيْدِيْنَ لي» فَحُذِفَتِ النُّوْنُ **واللَّامُ لِلْإضافة**[(١)]، ثم أُدْغِمَت الياءُ في الياءِ، وفُتِحَتْ ياءُ الـمُتَـكَلِّمِ.

وأما **جَمْع الْمُذَكَّر السالم في حَالَة الرَّفْع** فتقول فيه -أيضًا-: «جَاءَ زَيْدِيَّ» كما تقول في حالة النَّصْبِ والجَرِّ، وَالْأَصْلُ: «زَيْدُوْيَ» **اجتمعت الواوُ والياءُ وَسَبَقَت إحداهما بالسكون فقُلِبَتِ الوَاوُ ياءً**، ثم قُلِبَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً؛ لتَصِحَّ الياءُ، فصار اللفظ: «زَيْدِيَّ».[(٢)]

وأما **الْـمُـثَـنَّى** في حالة الرفع **فتسلم أَلِفُه** وتفتح ياء الـمتكلِّم بعده، فتقول: «زَيْدَايَ

---

(١) قال الصَّبَّان في «حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك» (٢/ ٤٢٤): (قوله: «**فحُذِفَتِ النونُ واللَّامُ للإضافة**» هذا هو التحقيقُ عندي، وإن اشْتهرَ أَنَّ اللَّام إنَّما حُذِفَتْ للتَّخْفِيفِ خِلافًا لمن جَعَل في كلام الشارح مُسَامَحَة كالبعض).اهـ وَقَالَ الخُضَرِيُّ في «حاشيته على ابن عقيل»(٢/ ٤٧): (ولعلَّ وجه ما اشتهر أَنَّ اللَّامَ لا تنافي الإضافة؛ لِلْجمع بينهما في نحو: «لَا أَبَا لَكَ» عن سيبويه كما مَرَّ في باب (لا).

(٢) ومنه قوله ﷺ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلًا تَـخْرُجُ بِسَفْحِ هَذَا الْـجَبَلِ، كُنْتُمْ مُصَدِّقِيَّ؟»- بتشديد الدَّال والياء - أصله: مصدِّقين لي. وقَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «أَوَ مُـخْـرِجِيَّ هُمْ؟»- بفتح الواو، وتشديد الياء الـمفتوحة - هكذا الرِّواية، ويـجوز تـخفيف الياء على وجه، **والصحيح المشهور تشديدها**، وهو مثل قوله تعالى: ﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وهو جمع مُـخْرِج، فالياء الأولى ياء الجمع، والثانية ضمير الـمتكلِّم، وفتحت للتخفيف؛ لِئَلَّا يـجتمعَ الكسرةُ، والياءانِ بعد كسرتين) قاله النوويُّ. راجع «البحر الـمحيط الثَّجَّاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الـحجَّاج» (٥/ ٤٣٩) للعلامة الإتيوبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وَغُلَامَايَ» عندَ جَـمِيعِ العَـرَبِ.

وأمَّا **الْـمَقْـصُور** فالـمشهورُ في لُغَةِ العَرَبِ جَعْلُه كـ(الْـمُـثَـنَّى الـمرفوع)، فتقول: (عَصَايَ[1] وَفَـتَايَ).

وهُذَيْـلٌ تقلب ألِفَهُ ياءً، وَتُدْغِمها في يَاءِ الـمتكلِّم، وتفتح ياء الـمتكلِّم فتقول: (عَصَيَّ)، ومنه قوله [الكامل[2]]:

ش٢٤٥- سَبَـقُوا هَوَيَّ، وأَعْنَقوا لِـهَوَاهُمُ فَتُخُـرِّمُوْا، ولِكُـلِّ جَنْـبٍ مَصْـرَعُ

فَالـحَاصِلُ أنَّ **ياءَ الْـمُتَـكَلِّم تُفْتَح**[3] مَع الْـمَـنْـقُـوْص كـ(رَامِيَّ) وَالْـمَقْـصُوْر

---

(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾﴾ وفي«الصَّحاح»(٦/ ٢٤٢٨):**قَالَ الْفَرَّاءُ: أَوَّلُ لَحْنٍ سُمِعَ بِالْعِرَاقِ هَذِهِ عَصَاتِي!**.اهـ ومثل(عَصَايَ): ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾﴾.

(٢) هذا بيتٌ من (الكامل)، من قصيدة له يرثي فيها أبناءَهُ، وقد كانوا ماتوا في سنةٍ واحدةٍ، وقد كانوا خمسة هلكوا جميعًا في طاعون. وَ(هَوَيَّ): هَوَايَ، أي: ما تهواه النَّفْس. و(أعنقوا): أسرعوا. (فَتُخُرِّمُوْا) أي: استأصلَتْهم المنيَّةُ واحدًا واحدًا.

والشَّاهدُ فيه: (هَوَيَّ) حيث قلَبَ ألفَ الْمَقْصُور ياءً، ثم أدغمها في ياء المتكلِّم على لغة هُذَيل.

(٣) أي: في الفَصِيحِ الشَّائِع، وَكَسْرُها إذا كانت مُدْغَمٌ فيها كـ(مسلميِّ وقاضِيِّ) لُغَةٌ قليلةٌ، حكاها أبو عمرو بن العَلَاء والفَـرَّاء وقُطْـرُب، وبها قَـرَأَ حَمْزَةُ والأعمشُ وَيَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ: ﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾. قال ابن الجزريُّ في «النشر» (٢/ ٢٩٩): «وَاخْتَلَفُوا فِي: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ **فَقَرَأَ حَمْزَةُ بِكَسْرِ الْيَاءِ**، وَهِيَ لُغَةُ بَنِي يَرْبُوع، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ قُطْرُبٌ وَأَجَازَهَا هُوَ وَالْفَرَّاءُ، وَإِمَامُ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالْقِرَاءَةِ أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ، **وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ مَعْنٍ النَّحْوِيُّ: هِيَ صَوَابٌ، وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَغَيْرِهِ مِمَّنْ ضَعَّفَهَا، أَوْ لَحَّنَهَا فَإِنَّهَا قِرَاءَةٌ صَحِيحَةٌ اجْتَمَعَتْ فِيهَا الْأَرْكَانُ الثَّلَاثَةُ، [قُلْتُ: الْأَرْكَانُ الثَّلَاثَةُ هي: صِحَّةُ السَّنَد، وَمُوافَقَة الرَّسْم العُثْمَانِي، وَمُوافَقَةُ وَجْهٍ مِنْ أَوْجُهِ اللُّغَةِ العَرَبِية]**، وَقَرَأَ بِهَا أَيْضًا يَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَعْمَشُ، وَحُمْرَانُ

كَـ(عَصَايَ) وَالْـمُـثَـنَّى كَـ (غُلَامَايَ) رَفْعًا وَ(غُلَامَيَّ) نَصْبًا وَجَرًّا، وَجَـمْع الْـمُذَكَّر السَّالِـم كَـ(زَيْـدِيَّ) رَفْعًا وَنَـصْبًا وَجَـرًّا.

وهذا معنى قوله: (فَذِيْ* جَـمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي).

وأشار بقوله: (وَتُدْغَمُ ...) إلى أن **الواو** في جمع الْـمُذَكَّر السالم، **والياء** في الْـمَـنْـقُـوْص وجمع الْـمُذَكَّر السالم والْـمُـثَـنَّى تدغم في ياء الـمتكلم.

وأشار بقوله: (وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ) إلى أن ما قبلَ واو الجمع: إن انضمَّ عندَ وجودِ الواوِ يجب كسرُهُ عندَ قلبها ياءً؛ لتسلمَ الياءُ، فإن لم ينضمَّ، بل انفتحَ بقيَ على فتحِهِ، نحو: (مُصْطَفَوْنَ) فتقول: (مُصْطَفَيَّ).

وأشار بقوله: (وَأَلِفًا سَلِّمْ) إلى أن ما كان آخِرُهُ أَلِفًا -كالْـمُـثَـنَّى والْـمَقْـصُور- لا تقلب ألفه ياءً، بل تَسْلَمُ فَـتَـقُول: (غُلَامَايَ وَعَصَايَ).

بْنُ أَعْيَنَ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ، **وَقِيَاسُهَا فِي النَّحْوِ صَحِيحٌ**، وَذَلِكَ أَنَّ الْيَاءَ الْأُولَى، -وَهِيَ يَاءُ الْجَمْعِ- جَرَتْ مَجْرَى الصَّحِيحِ لِأَجْلِ الْإِدْغَامِ، فَدَخَلَتْ سَاكِنَةً عَلَيْهَا يَاءُ الْإِضَافَةِ وَحُرِّكَتْ بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَصْلِ فِي اجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، **وَهَذِهِ اللُّغَةُ بَاقِيَةٌ شَائِعَةٌ ذَائِعَةٌ فِي أَفْوَاهِ أَكْثَرِ النَّاسِ إِلَى الْيَوْمِ**، يَقُولُونَ: (مَا فِيِّ كَذَا)، يُطْلِقُونَهَا فِي كُلِّ يَاءَاتِ الْإِضَافَةِ الْمُدْغَمِ فِيهَا، فَيَقُولُونَ: (مَا عَلَيِّ مِنْكَ، وَلَا أَمْرُكَ إِلَيِّ)، بَعْضُهُمْ يُبَالِغُ فِي كَسْرَتِهَا حَتَّى تَصِيرَ يَاءً». اهـ

وَقَرَأَ الْـحَسَنُ وَأَبُو عَمْرٍو: ﴿عَصَايِ﴾ بِكَسْرِ الياء، وهو أضعف من الكسر مع التشديد، وهو مُطَّـرِدٌ في لُغَةِ بني يَـرْبُـوعٍ، وأمَّا إسكانُـها بعد الألِف في قِرَاءَةِ أبي جَعْفَـر، وقَالُون عن نَافِعٍ، ووَرْش بخُلْفٍ عنه: ﴿ وَمَـحْيَايْ﴾ بسكون الياء، فَمِنْ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ. راجع «حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك» (٢/ ٤٢٧)، «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» (٣/ ١٦٥)، «شرح الكافية الشافية» (١/ ٦٩).

وأشار بقوله: (وَفِي الْمَقْصُور...) إلى أن هُذَيْلًا تَقْلِبُ أَلِفَ الْمَقْصُورِ خَاصَّة فَتَقُول: (عَصَيَّ).

وأمَّا ما عدا هذه الأربعة **فيجوز** في الياء معه **الفَتْحُ والتَّسْكِينُ** فَتَقُول: (غُلَامِيَ وَغُلَامِيْ)[1].

---

(١) قال الْمُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٣٢٣): «وإذا كان آخِرُ المضافِ إلى ياءِ المتكلِّم ياءً مشدَّدَةً، كـ: (بُنَيٍّ)؛ قيل: (يا بُنَيِّ)، بالكسر، وَ(يا بُنَيَّ) -لا غير: **فالكَسْرُ** على التزام حذف ياء المتكلِّم فِرَارًا من توالي ياءاتٍ، مع أن الثالثة كان يُختار حذفُها قبل وجود الثِّنْتَيْنِ، وليس بعدَ اختيار الشيءِ إلَّا لزومُه.

والفَتْحُ على وَجْهَيْنِ: أحدهما: أن تكون ياءُ المتكلِّم أبدلت أَلِفًا، ثم التزم حَذْفُها؛ لأنَّها بَدَلٌ مُسْتَثْقَلٌ.

الثاني: أن تكون ثانيةُ ياءَي (بُنَيٍّ) حُذِفَتْ، ثم أُدْغِمَت أُولاهُما في ياءِ المتكلِّم فَفُتِحَت؛ لأنَّ أصلَها الفَتْحُ، كما فُتِحَت في (يَدَيَّ)، ونحوه. واللهُ أَعْلم».اهـ

قُلْتُ: وَردت كلمة (بُنَيّ) تصغير (ابن) في القرآن الكريم في ستة مواضع، وهي: ١- ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ ٢- ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ﴾ ٣- ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ﴾ ٤-﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ﴾ ٥- ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ٦- ﴿يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ﴾. وقد قَرَأَهَا حَفْصٌ جميعًا: ﴿يَٰبُنَيَّ﴾بفتح الياء، ووافقه شعبةُ في﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ ووافقه البَزِّيُّ في﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، وقرَأَ قُنْبُلُ:﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ بإسكان الياء، وكذلك قرَأَ ابنُ كثير:﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ﴾ بإسكان الياء أيضًا، وقرَأَ الباقُون: ﴿يَٰبُنَيَّ﴾ بكسر الياء المُشدَّدَة على **أنه أضافه إلى نفسه**؛ لأنَّ أصل (ابن): (بَنَوٌ)، وعنده تصغيره على وزن (فُعَيْلٍ) يُقال: (بُنَيْوٌ) فاجتمعت الياءُ والوَاوُ في كلمة، وسَبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواوُ ياءً فصارت: (بُنَيْيٌ) ثمَّ أُدْغِمت الياء الأولى في الثانية فصارت (بُنَيٌّ)، ثُمَّ **أُضِيفت ياءُ المُتَكَلِّمِ** فصارت (بُنَيِّيْ)، **فاجتمع في الاسم ثلاثُ ياءَاتٍ**: ياءُ التَّصغير، **وياءُ الأَصْلِ**(أي: المنقلبة عن الواو، وهي لام الكلمة)، وياءُ الإضَافَةِ (أي: **ياءُ المُتَكَلِّمِ**)، فحُذِفَتْ ياءُ الإضَافةِ؛ اجتزاءً بالكَسْرَةِ التي قبلها.

الْوَقْفُ

٨٨١- تَنْـوِينًا اثْـرَ فَـتْحٍ اجْـعَلْ أَلِفًـا وَقْـفًا، وَتِـلْوَ غَـيْرِ فَـتْحٍ احْـذِفَا

أي: **إذا وُقِفَ على الاسْمِ الْـمُنَـوَّنِ**، فإن كان التنوين وَاقِعًا بعد فَـتْحَةٍ أُبْدِل أَلِفًا[(١)]، ويشمل ذلك ما فتحته للإعراب، نحو: «رأيتُ زيدًا»، وما فتحته لغير الإعراب كقولك في (إيْـهًا وَوَيْـهًا): «إيْـهَا وَوَيْـهَا»

وإن كان التَّـنْوِينُ واقِعًا بعْدَ ضَمَّةٍ أو كَسْرَةٍ **حُذِفَ**[(٢)] وَسُكِّنَ ما قَبْلَه، كقولك في «جَاءَ زَيْدٌ» وَ«مَرَرْتُ بِـزَيْـدٍ»: **«جَاءَ زَيْدْ» وَ«مَرَرْتُ بِزَيْدْ»**.

٨٨٢- وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِـلَةَ غَـيْرِ الْفَتْـحِ فِي الْإِضْمَـارِ

٨٨٣- وَأَشْـبَهَتْ «إِذًا» مُنَوَّنًـا نُصِـبْ فَأَلِفًـا فِيْ الْوَقْـفِ نُونُـهَا قُلِـبْ

إذا وُقِفَ على هَاءِ الضَّمِيرِ[(٣)]: فإن كانت **مضمومةً** نحو: «رَأَيْـتُـهُ» أو **مَكْسُورَةً**

نحو: «مَـرَرْتُ بِـهِ» حُذِفَتْ صِلَتُهَا، وَوُقِفَ عَلَى الـهَاءِ سَاكِنَةً إِلَّا فِي **الضَّرُوْرَةِ**[(٤)]،

---

(١) أيْ: وُجُوْبًا في غَيْرِ لُغَةِ رَبِـيْعَةَ، وَجَوَازًا فيْهَا، كما نَقَلَهُ الصَّبَّانُ. اهـ من الـخُضَرِيّ(٢/ ٣٩٩).

(٢) أيْ: في الأشْهَر، وَلُغَةُ الْأَزْدِ إبدال التنوين من جنس حركة ما قبله مُطْلقًا، نحو: قَامَ زَيدُوْ، ورأيْتُ زَيدَاْ، ومرَرْتُ بِزَيْدِيْ. انظر «شرح المكودي بحاشية ابن حمدون» (٢/ ٢٧٤).

(٣) أيْ: الـمُتَّصِل، بخلاف الـمُنْفَصِل، نحو: (هُوَ، هِيَ) فلا يُحْذَفُ منهما شيءٌ؛ لِتَعَاصِيْهِما بالحركة. اهـ الـخُضَرِيُّ(٢/ ٣٩٩).

(٤) الصِّلَةُ الـمقصودَة هي: إشْباعُ حرَكَةِ الـهاءِ بحرف عِلَّةٍ مُتَّصِلٍ بِهِ من جِنْسِ حَرَكَتِهِ، وهو في الكَسْرِ يَاءٌ، وفي الضَّمِّ واوٌ، والضَّرُورَةُ الَّتي أَرَادَهَا الْـمُصَنِّـفُ هي ضَرُورَة الشِّعْرِ، كقوله:

وَمَهْمَـــهٍ مُغْـــبَرَّةٍ أَرْجَـــاؤُهُ *** كَـــأَنَّ لَـــونَ أَرْضِـــهِ سَمَـــاؤُهُ

وإنْ كانَت **مفتوحةً** نحو: «هِنْدٌ رأيْـتُـهَا» وُقِـفَ عَلَى الْأَلِفِ وَلَـمْ تُـحْذَفْ(١).

وشبَّهُوْا «إذًا» بالْـمَنْصُوبِ الـمُنَـوَّنِ فَأبْدَلُوْا نُـوْنَـهَا أَلِفًا في الوَقْـفِ(٢).

٨٨٤-وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوْصِ ذِيْ التَّنْوِينِ مَا ... لَـمْ يُنْصَـبَ اوْلَى مِـنْ ثُبُـوتٍ، فَاعْلَمَـا

٨٨٥- وَغَيْـرُ ذِي التَّـنْوِينِ بِالْعَـكْسِ، وَفِيْ ... نَحْـوِ: «مُـرٍ» لُـزُومُ رَدِّ الْيَـا اقْتُـفِيْ

وقوله:

تَـــجَاوَزْتُ هِنْـــدًا رَغْبَـــةً عَـــنْ قِتَالِـــهِ ... إِلَى مَلِـــكٍ أَعْشُـــو إِلَى ضَـــوْءِ نَـــارِهِ

(١) وَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التسهيل» أنه قد يُحْذَف ألف ضمير الغائبة مَنْقُولًا فَتْحُهُ إلى ما قبله اخْتِيَارًا، كقَوْلِ بَعْضِ طَيِّءٍ: «بِالْفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُمُ اللهُ بِهِ، **وَالْكَرَامَةِ** ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللهُ **بَهْ**»، يُرِيدُ: (بِالْفَضْلِ الَّذِي فَضَّلَكُمْ، وَالْكَرَامَةِ الَّتِي أَكْرَمَكُمْ بِهَا)، فَحَذَفَ الألِفَ، ونَقَلَ حركةَ الْهَاءِ إلى الباءِ.اهـ انظر«البحر المحيط في التفسير» (٩/ ٥٣٩) و«الهمع» (٣/ ٤٢٩).

(٢) قال الأَزْهرِيُّ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- (صـ ٤٤٦): «وتقديرُ البيت: وأشْبَهَتْ (إِذَنْ) منوَّنًا منصوبًا، فنونها قُلِبَ في الوَقْفِ أَلِفًا، ودخلتِ الفَاءُ لإفادَةِ مَعْنَى السَّبَبِيَّةِ».اهـ قال السُّيوطِيُّ في «همع الهوامع» (٣/ ٥٠١): «وَاخْتلف فِي (إِذَنْ) فَجَـزَمَ ابْنُ مَالِكٍ فِي «التسهيل» بِأَنَّهَا تكْتب بِالْألف؛ مُرَاعَاة للْوَقْف عَلَيْهَا،[وكذلك رُسمت في الـمصحفِ] قَالَ أَبُو حَيَّان-رَحِمَهُ ٱللَّهُ- فِي شَرحه: وَهَذَا مَذْهَب الْـمَـازِنِيِّ، قَالَ: وَذَهَبَ الْـمُبَـرِّدُ وَالْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّـهَا تكْتب بالنُّون، وَفَصَّلَ الْفَرَّاءُ فَقَالَ: إِنْ عَمِلَت كُـتِـبَتْ بِالْألِفِ؛ لِضعْفِهَا، وَإِنْ أُهْـمِلَت كُـتِـبَتْ بالنُّونِ؛ لقُوَّتِـهَا، وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: الصَّحِيحُ كتبهَا بالنُّون؛ فَـرْقًا بَينهَا وَبَين (إذا) الظَّـرْفِـيَّـة؛ لِئَلَّا يَقعَ الإلْبَاسُ. **قَالَ أَبُو حَيَّان**: وَلِأَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهَا عِنْدَهُ بالنُّونِ، قَالَ: وَوُجِدَ بِخَطِّ الشَّيْخ بـهاء الدِّين ابن النَّحَّاس مَا نَصه: (وَجَدْتُ بِخَطِّ عَلِيِّ بن عُثْمَـان بن جِنِّي: (حكى أَبُو جَعْفَر النَّحَّاس: قَالَ سَمِعت عَلِيَّ بن سُلَيْمَـان يَقُول: سَمِعت أَبَا الْعَبَّاس مُـحَمَّد بن يزِيد[يعني: الْـمُبَـرِّدَ] يَقُول: أَشْتَهِيْ أَنْ أكْوِيَ يَدَ من يَكْتبُ (إِذَن) بِالْألف؛ لِأَنَّهَا مثل: (إِن وَلنْ)، وَلَا يدْخل التَّنْوِين فِي الْـحَرْف).اهـ قلت: وَمِـمَّنْ صَحَّحَ كتَابَتهَا بالنُّوْنِ الزنجاني فِي شرح الْـهَادِي. وأمَّا الأشموني -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في شرحه على الخلاصة (٤/ ٦): فقد عَزَا إلى الـجمهورُ أنَّه يوقفُ على (إِذَنْ) بالألفِ؛ لشبهها بالـمنوَّنِ الـمنصوبِ، ونَقَل عن الـمـازنيِّ نفس مذهب الْـمُبَـرِّدَ.

إذا وُقِفَ على الْـمَـنْـقُـوْص الـمُـنَـوَّنِ؛ فإن كان منصوبًا أُبْدِلَ من تنوينه ألفٌ، نحو: «رأيتُ قَاضِيَا»[(١)] **فإن لم يكن منصوبًا فالمختارُ الوقْفُ عليه بالحذف** إلَّا أنْ يكون **مـحذوف العين أو الفاء** كمـا سيأتي، فتقول: «هَذَا قَاضْ» وَ«مَرَرْتُ بِقَاضْ»[(٢)] وَيَـجُوز الوَقْفُ عليه بإثباتِ الياء كَقِرَاءَةِ ابْنِ كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿**وَلِكُلِّ قَوْمٍ** هَادِيْ ۝٧﴾ [سورة الرَّعْد:٧].

فإن كان **الْـمَـنْـقُـوْص مَـحْذُوف العين** كـ«مُـرٍ» اسمُ فاعِلٍ مِنْ «أَرَى»[(٣)] أو **الفاء** كـ«يَـفِـيْ»[(٤)] **عَلَمًـا** لم يُوقَفْ إلَّا بإثبات الياءِ، فتـقُول: «هذا مُرِيْ» و«هذا يَـفِـيْ»

---

(١) وفي التنزيل: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾.

(٢) وفي التنزيل: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ و﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ و﴿فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ۝٣٣﴾ و﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ ۝٣٤﴾ وَ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ۝١١﴾ ووقف ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ على (بَاقٍ وَهَادِ وَوَاقِ وَوَالٍ) بإثبات الياء ساكنة هكذا: (بَاقِيْ وَهادِيْ، وَوَاقِـيْ، وَوَالِـيْ).

(٣) «أَرَى» مضارعها (يُرِي)، والأمْر مِنْهَا (أَرِ)، واسْم الفاعِلِ منها (مُرِيْ)، وَأَصْلُهُنَّ قبل الإبدال والْحَذْفِ: (أَرْأَى، يُؤَرْئِي، أَرْءِ، مُرْئِيْ) فأمَّا (أَرْأَى) كـ(أَكْرَمَ) فخُفِّفَت بِحَذْفِ الهمزةِ بعد نقْل حركتها إلى الرَّاء قبلها، فصارت: «أَرَى»﴿وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ﴾. وأمَّا (يُؤَرْئِي) كـ(يُؤَكْرِم) فحُذِفَت همزة الماضي (وهي: الهمزة الأولى) كما حذفت من (يُكْرِم) فصارت (يُرْئِي) ثُمَّ حُذفت الهمزة (الثانية) بعد نقْل حركتها إلى الرَّاء قبلها، فصارت: (يُرِي) ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾، وفعل الأمْرِ(أَرِ) ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ و﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾، واسْم الفاعِلِ منها: «مُرٍ» ويُوْقَـف عليه برَدِّ الياءِ (مُرِيْ)، وأصله: (مُرْئِيْ) كـ(مُكْرِم) فحُذفت الهمزةُ (الثانيةُ) بعد نقْلِ حَرَكَتِهَا إلى الرَّاء قبلها.

(٤) أيْ: مضارع (وَفَى)، وأصله (يَـوْفِـي) حُذِفَت الوَاو ؛ لِوُقُوعِها بين عدوتيها الياء والكسرة، وإنما قال : (عَلَمًـا)؛ لأنَّ الـمنقوص لا يكون إلَّا اسْمًـا.اهـ من حَاشِيَةِ الْـخُضَرِيِّ (٢/ ٤٠٠).

وإليه أشار بقوله: (وَفِي نَحْوِ: «مُرِ» لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي).

فإن كان **الْـمَـنْـقُـوْص غَيْـرَ مُـنَـوَّنٍ**، فإن كان منصوبًا ثبتَتْ ياؤُهُ ساكِنَةً، نحو: «رأيْتُ القاضِيْ» **وإن كان مرفُوعًا أو مَـجْـرُورًا جَازَ إثباتُ الْيَاءِ وَحَذْفُهَا، والإثْبَاتُ أجْودُ**، نحو: «هَذَا القاضِيْ»، وَ«مَرَرْتُ بالقَاضِيْ»[(١)].

٨٨٦- وَغَيْرَ (هَا) التَّأْنِيثِ مِنْ مُـــحَرَّكِ ... سَـــكِّـــنْـــهُ، أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَـــرُّكِ

٨٨٧- أَوْ أَشْـمِمِ الضَّـمَّةَ، أَوْ قِفْ مُضْـعِفَا ... مَـا لَيْسَ هَـــمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَـا

٨٨٨- مُـــحَرَّكًا، وَحَـــرَكَاتٍ انْـــقُلَا ... لِسَـاكِنٍ تَـــحْرِيكُهُ لَنْ يُـــحْظَلَا

إِذَا أُرِيْـدَ الوَقْـفُ على الاسْمِ الْـمُـحَرَّكِ الآخِـرِ، فلا يَـخْلُوْ آخِـرُه مِنْ أَنْ يَكُونَ (هَاءُ) التَّـأْنِـيْثِ أو غيرها.

فإن كان آخرُه (هَاءَ) التَّأْنِيثِ وجب الوقف عليها بالسكون كقولك في «هذه فاطمةُ أقبلَتْ»: «هذه فَاطِمَهْ»، وإن كان آخره غير (هَاءِ) التَّأْنِيثِ ففي الوقف عليه **خمسة أَوْجُه**[(٢)]: (التسكينُ، والرَّوْمُ، والإشمامُ، والتَّضْعِيفُ، والنَّقْلُ).

---

(١) وفي التنزيل: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾﴾ فيوقف عليها (التَّرَاقِيْ) بسكون الياء. وقد قَرَأَ الْـجُمْهُور: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴿١٥﴾﴾ و﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴿٣٢﴾﴾ و﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴿٩﴾﴾ **بِحَذْفِ الياءِ** -عَلَى الوَجْهِ المَرْجُوح-، وَقَرَأَ **ابْنُ كثيرٍ وَيَعْقُوبُ**: ﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴿١٤﴾﴾ ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴿٣٢﴾﴾ ﴿ٱلْمُتَعَالِ ﴿١٠﴾﴾ **بإثبات الياء وَصْلًا وَوَقْفًا**، وقَرَأَ **وَرْشٌ عن نافِعٍ وابنُ وَرْدَان عن أبي جَعْفَر**: (التَّلاقِيْ والتَّنَادِيْ) **بِإثْبَات الياء ساكنة وَصْلًا** فقط.

(٢) قال ابْنُ حمدون رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حاشيته (٢/ ٢٧٧): اقتصر على أوْجُهٍ خمسة تَبَعًا للنَّاظِم، وإلَّا **فَأَوْجُه الوَقْفِ سَبْعَة**، بزيادة: (الحَذْفِ والْبَدَلِ)، وقد جَمَعَهَا بَعْضُهُم في بيتٍ نَصُّهُ:

فالرَّوْمُ: عبارةٌ عن الإشَارَةِ إلى الحَرَكَةِ بِصَوْتٍ خَفِيٍّ. **والإشْمَامُ**: عبارةٌ عن ضمِّ الشفتينِ بعد تسكينِ الحرفِ الأخيرِ، ولا يكون إلا فيما حركته ضَمَّة.

وشرْطُ الوقْف بالتَّضْعِيفِ أَلَّا يكونَ الأخيرُ همزةً، كـ(خَطَأْ) ولا مُعْتَلًا كـ(فَتَى) وأن يلي حركة كـ(الجَمَل) فتقول في الوقف عليه: (الْجَمَلّ) بتشديد اللام، فإن كان ما قبل الأخير ساكنًا امتنعَ التَّضْعِيفُ كـ(الحِمْل).

وَالْوَقْفُ بالنَّقْل: عبارةٌ عن تسكينِ الحرْفِ الأخيرِ ونقْل حركته إلى الحرْف الذي قبْله.

وَشَرْطُهُ: أن يكونَ ما قبلَ الآخرِ ساكنًا قابلًا للحركةِ، نحو: «هَذَا الضَّرُبْ»، «وَرَأَيْتُ الضَّرَبْ» «وَمَرَرْتُ بالضَّرِبْ». فإن كان ما قبل الآخر مُـحَرَّكًا لم يُوْقَفْ بالنَّقْلِ كـ(جَعْفَرٍ).

وكذا **إن كان ساكنًا لا يقبلُ الـحَرَكَة** كـ(الألِف) نحو: «بابٍ، وإنسانٍ».

٨٨٩- وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْـمَهْمُوزِ لَا يَـرَاهُ بَصْـرِيٌّ، وَكُـوفٍ نَقَـلَا

مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحةً أو ضمةً أو كَسْرَةً، وَسَوَاءٌ كَانَ الأخيرُ مهموزًا أو غَيْرَ مهموزٍ، فتقول عندهم: «هَذَا الضَّرُبْ،

وَنَـقْلُ حَـذْفٍ وَإِسْـكَانٌ وَيَتْبَعُهَـا التْـ م ـتَـضْعِيْفُ والرَّوْمُ والْإِشْمَـامُ والْبَدَلُ

وذَكَرَ الـخُضَرِيُّ في حاشيته (٢/ ٣٩٨) ثامِنًا، وهو: (الزِّيَادَة). وقد نظمها بعضهم فقال:

زِيَـادَةٌ حَـذْفٌ اسْـكَانٌ وَنَقْـلُ كَـذَا التْـ م ـتَـضْعِيْفُ والرَّوْمُ والْإِشْمَـامُ والْبَدَلُ

وَقَدْ لا يُغَـيَّـرُ أَصْلًا، كَـ(الفَتَى، والْقَاضِيْ، وَحُبْـلَى). اهـ

وَرَأَيْتُ الضَّرَبْ، وَمَرَرْتُ بالضَّرِبْ» في الوَقْفِ على «الضَّرْبْ». و«هذا الرِّدُهْ، وَرَأَيْتُ الرِّدَهْ، وَمَرَرْتُ بِالرِّدِهْ» في الوَقْفِ على «الرِّدْهْ».

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النَّقْلُ إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخر مهموزا فيجوز عندهم «رأيْتُ الرِّدَهْ[1]» ويمتنع «رأيْتُ الضَّرَبْ».

ومذهب الكوفيين أَوْلَى؛ لأَنَّهم نَقَلُوه عن العَرَبِ.

٨٩٠- وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

يعني أَنَّه متى أدَّى النَّقْلُ إلى أَنْ تُصِيرَ الكَلِمَةُ عَلَى بِنَاءٍ غَيرِ مَوْجُودٍ في كلامهم امْتَنَعَ ذلك إِلَّا إنْ كان الآخرُ همزةً فيجوز، فَعَلَى هذا يمتنع «هذا العِلُمْ» في الوقف على (العِلْمِ)؛ لأنَّ (فِعُلًا) مفقودٌ في كلامهم، ويجوز «هذا الرِّدُهْ»؛ لأنَّ الآخِرَ همزةٌ.

٨٩١- فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ (هَا) جُعِلْ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

٨٩٢- وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

إذا وُقِفَ على ما فيه تاء التأنيث فإن كان فِعْلًا وُقِفَ عليه بالتَّاءِ نحو: «هِنْدٌ قامَتْ» وإن كان اسْمًا فإن كان مُفْرَدًا فلا يَخْلُوْ: **إِمَّا أن يكون ما قبلها ساكنًا صحيحًا أَوْ لا، فإن كان ما قبلها ساكنًا صحيحًا وُقِفَ عليه بالتَّاءِ** نحو: «بِنْتٍ وأُخْتٍ»، **وإن كان غير ذلك وُقِفَ عليه بالهاء** نحو: «فَاطِمَهْ، وَحَمْزَهْ، وَفَتَاهْ»، وإن كان

---

(١) (الرِّدْء) -بكسر الراء وسكون الدَّال وآخره همزة-: هو **المُعِينُ في المُهمات**، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿٣٤﴾﴾ [القَصَص: ٣٤]. وأمَّا (**الرِّدَاء**) بالمدِّ، وهو: الثَّوبُ المعلومُ **فلا نَقْلَ فيه اتِّفَاقًا**؛ لأنَّ ما قبل الآخِرِ لا يَقبل الْحَرَكَة.

جَـمْعًا أو شِبْهَهُ وُقِـفَ عليه بالتَّاءِ، نحو: «هِنْدَات وَهَيْهَات». **وقلَّ الوَقْـفُ**[1] **على الـمفرد بالتَّاء نحو: «فَاطِمَتْ»، وعلى جَـمْعِ التَّصْحِيح وَشِبْهِهِ بالْـهَاءِ، نحو: «هِنْـدَاهْ وهَيْـهَاهْ».**

٨٩٣- وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلْ بِحَـذْفِ آخِـرٍ كَـ«أَعْطِ مَـنْ سَـأَلْ»

٨٩٤- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَ «عِ» أَوْ كَـ «يَـعِ» مَجْـزُومًا، فَـرَاعِ مَـا رَعَـوْا

ويـجوز الوقفُ بِـ(هاءِ السكتِ) على كلِّ فِعْلٍ حُذِفَ آخِـرُهُ لِلْجَـزْمِ، أو الوَقْـفِ كقولكَ في «لـم يُعْطَ»: «لـم يُعْطَـهْ»، وفي «أَعْطِ»: «أَعْطِـهْ».

---

(١) هذه القِلَّة هي لُغَة طَيِّئ، ومنه قولهم: (يَا أَهْلَ سُورَةِ البَقَرَت)، فقال مُـجِيبٌ: (ما أَحْفَظُ مِنْهَا وَلَا آيَت)، وَحَكَى ابنُ هِشَامٍ: جَوَازَ (صَلَاة) و (زَكَاة) **بالتَّاءِ وَقْـفًا**، وَقَالَ الرَّاجز:

وَاللهُ أَنْـجَـاكَ بِـكَـفَّـي مَسْـلَـمَـتْ *** مِـن بَـعْـدِ مَـا وَبَـعْـدِ مَـا وَبَـعْـدِ مَـتْ

صَـارَتْ نُفُوسُ القَومِ عِندَ الغَلْصَـمَـتْ *** وَكَادَتِ الْـحُـرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَـتْ

قال السيوطي في «همع الهوامع » (٣/ ٤٣٨-٤٣٩): «قَالَ أَبُو حَيَّان: وعَلى هَذِه اللُّغَة كُتِبَ فِي الْـمُصحفِ أَلْفَاظٌ بِالتَّاءِ نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾﴾ [الدُّخان: ٤٣-٤٤] ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢] .اهـ

أما جَمْعُ التَّصْحِيحِ والمحمولُ عَلَيْهِ كـ(الـهِنْدَاتِ وَالْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ وَأولَاتِ) **فَالأَفْصَحُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالتَّاءِ**، وَيـجوز إبدالها هَاءً على لغة طيِّئ فقد سُمِعَ: (دَفَنْ الْبَنَاه مِن الـمَكْرُمَاه) و(كَيفَ الإِخْوَه والأَخَوَاه). أي: البنات، والـمَكرمات، والأَخَوَات).

وَفِي (هَيْهَات) وَجْهَان إِقْرَار التَّاء وإبدالها هَاء، وَقد وُقِفَ عَلَيْهَا بِالْوَجْهَيْنِ فِي قوله: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ وقف الكِسائيُّ والْبَزِّيُّ بالهاء على كُلٍّ منهما، ووقف الباقون بالتاء.

قَالَ أَبُو حَيَّان: وَأَمَّا (ثُمَّت، ورُبَّـت، وَلَعَلَّت) فَالْقِيَاسُ على (لَاتَ) سَائِغ **فَيُوقف عَلَيْهِنَّ بِالتَّاءِ وَالْهَاء**، وَقد ذَهَب إِلَى ذَلِك فِي (رُبَّـت) ابْنُ مَالِكٍ، وَالْأَحْسَنُ عِنْدِي الْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ كالوَصْلِ».اهـ

= =وقد وقف الكِسائِيُّ بالهاء على(لَاتَ) من قوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾﴾.

ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعل الذي حذف آخره قد بقي على حَرْفٍ واحدٍ، أو على **حرفين أحدهما زائد**؛ فالأوَّل كَقَوْلِكَ في (عِ وقِ): «عِهْ وَقِهْ».

والثَّاني كَقَوْلِكَ في (لَمْ يَعِ ولَمْ يَقِ): «لَمْ يَعِهْ وَلَمْ يَقِهْ»[(١)].

٨٩٥- وَ«مَا» فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا (الْهَا) إِنْ تَقِفْ

٨٩٦- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: «اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى؟»

إذا دخل على «مَا» الِاسْتِفْهَامِيَّة جارٌّ وَجَبَ حَذْفُ أَلِفِهَا[(٢)]، نحو: «عَمَّ تسألُ»،

---

(١) قال الأزهريُّ في «التصريح على التوضيح» (٢/ ٦٣٣): «وهذا الذي قاله النَّاظم مردودٌ بإجماع المسلمين على وجوب الوَقْف إذا أرادوا أن يَقِفُوا على نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠] وَ﴿وَمَن تَقِ﴾ [غافر: ٩] بترك الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب، على أنَّ المُوَضِّح وافقَ الناظمَ في شرح القَطْر[(١/ ٣٩٦-٣٩٧)] وَقَالَ بمَقَالته [في باب (كانَ وأخواتها) حيث قال: (**الْفَعْلُ الْمَوْقُوف عَلَيْهِ إِذا دَخَلَهُ الْحَذْفُ حَتَّى بَقِي على حَرْفٍ وَاحِدٍ أَو حرفين وَجَب الْوَقْف عَلَيْهِ بهاء السكت كَقَوْلِك: «عِهْ وَلَمْ يَعِهْ»**)]، فصار مشترك الإلزام، فما كان جوابه هو؛ فهو جواب الناظم».اهـ قال الخُضَرِيُّ في حاشيته على ابن عقيل (٢/ ٤٠٤): والقراءة سنة مُتَّبَعَةٌ لا تُخالف العربية، ولا تأتي على ما تمنعه، ويُردُّ على الْمُصَنِّف أيضًا أنَّ الهاء لا تجب في (مَا) المجرورة بحرف؛ لصيرورته كجزئها كما سيأتي، وكون حرف الْمُضَارَعَة كالجزء أقوى= =فهَلَّا قِيْلَ فيه أيضًا بالجواز.اهـ

(٢) والحَذْفُ للتفريق بينها وبين المَوْصُوْلَة، والشَّرْطِيَّة، والمَصْدَرِيَّة. **قال ابن أم قاسم المُرادي (المتوفى ٧٤٩ هـ)** في «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» (٣/ ١٤٨٦): «**أهمَلَ الْمُصَنِّفُ من شُرُوطِ حَذْفِ أَلِفِهَا أَلَّا تُرَكَّبَ مَعَ (ذَا)، فإنْ رُكِّبَتْ معه لم تُحْذَفِ الألِف، نحو: (على مَاذَا تَلُومُونَنِي)، وقد أشار إليه في التسهيل**». اهـ وقد ثبتت ألِف (مَا) الاستفهامية المجرورة غير المُرَكَّبَة في الضَّرُورَة، كقول حسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، [من الوَافِر]:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ ❊❊❊ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في رَمَادِ

و«بِمَ جِئْتَ؟»، و«اقتضاءَ مَ اقتضى زيد»، وإذا وقف عليها بعد دخول الْـجَارِّ: فإمَّا أنْ يَكُونَ الـجارُّ لها حَـرْفًا أو اسْمًـا، فَإِنْ كَانَ **حَـرْفًا** جَازَ إِلْـحَاقُ هَاءِ السَّكْتِ نحو: «عَمَّهْ» و«فِـيْمَهْ»، وإنْ كَانَ **اسْمًـا** وَجَبَ إِلْـحَاقُهَا[1]، نحو: «اقْـتِضَاء مَهْ» وَ«مَـجِيْءُ مَـهْ».

٨٩٧- وَوَصْـلَ ذِي الْـهَاءِ أَجِـزْ بِكُـلِّ مَـا حُـــرِّكَ تَحْـــرِيكَ بِنَـــاءٍ لَزِمَـــا

٨٩٨- وَوَصْـــلُهَا بِغَـــيْرِ تَحْـــرِيكِ بِنَـــا أُدِيـــمَ شَـــذَّ، فِي الْـــمُدَامِ اسْتُحْسِـــنَا

يجوز الوقفُ بِهاء السكتِ على كُلِّ متحرِّكٍ[2] **بحركةِ بناءٍ لازمةٍ لا تُشْبِهُ حَرَكَةَ إِعْرَاب**، كقولك في «كَيْفَ»: «كَيْفَهْ»، ولا يُوْقَف بها على ما **حركته إعرابية**، نحو: «جاء زيدٌ»، ولا على ما **حركته مشبهة للحركة الإعرابية** كحَرَكَة الفِعْل الْمَاضِي، ولا على ما **حركته البنائية غير لَازِمَة**، نحو: «قَبْلُ» و «بَعْدُ»[3]، والمُنادى المفرد نحو: «يا زَيْدُ» و«يا رَجُلُ»، واسم (لا) التي لنفي الجِنْس نحو: «لا رَجُلَ».

وفي غير الضَّرُورَة، كقِراءَةِ عِكْرِمَةَ وَعِيْسَى: ﴿عَمَّا يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ بِالْأَلِفِ وهو نادر. ونقل الـهروي: أنها لغة. وَقَرَأَ يَعْقُوبُ وَالبَـزِّيُّ بِـخُلْفٍ عنه: ﴿عَمَّهْ﴾ بِـهَاءِ السَّكْتِ، فأَجْرَيا الْوَصْلَ مُـجْرَى الْوَقْفِ. وقد أثبت يَعْقُوبُ هَاءَ السَّكْتِ في: (فِيْمَهْ، ومِـمَّهْ، وَعَمَّهْ، وَلِـمَهْ، وَبِمَهْ) و(هُوَ وهِيَ) كَيْفَ وَقَعا، وجميع ذلك في الوَقْفِ.

(١) لأنه إن كان الجَارُّ اسمًا أبقاها على حرْفٍ واحد، أمَّا إذا كان الجَارُّ حرفًا اتَّصلَ بِ(مَا) فلم تعُدْ على حرفٍ واحدٍ. قال ابن مالك في «شرح الكافية»: «والوَقْفُ بالهاءِ أجْودُ في قياسِ العَرَبية».اهـ من النكت (٢/ ٣٤٥). نحو: (حَتَّامَهْ، وعَلَامَهْ).

(٢) أخرج الساكن كـ(مِنْ وَعَنْ).

(٣) لأنه قد يُعْـرَبُ كقوله تعالى: ﴿مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ﴾ ﴿أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾.

وَشَذَّ وَصْلُها بما حركته البنائية غير لازمة كقولهم في «مِنْ عَلُ»: «مِنْ عَلُهْ[(١)]»، **واستحسن إلْحَاقها بما حركته دائمة لَازِمَة[(٢)]**.

٨٩٩- وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

قد يُعْطَى الوَصْلُ حُكْمَ الوَقْفِ وذَلِكَ كثيرٌ في النَّظْمِ، قليلٌ في النَّثْرِ، ومنه في النَّثْرِ قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَٱنظُرْ﴾ [سورة البقرة:٢٥٩]. ومن النَّظْمِ قوله: [من الرَّجَز]:

ش٣٥٧- [كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَّا] مِثْلُ الْحَرِيقِ وافَقَ الْقَصَبَّا

---

(١) أي: في قول الشَّاعر:

يَا رُبَّ يَوْمٍ لِيَ لَا أَظَلَّلُهْ *** أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأَضْحَى مِنْ عَلُهْ

(٢) وذلك كفتحةِ: (كَيْفَ، وَهِيَ، وَهُوَ)؛ فيقال في الوقف: (كَيْفَهْ، وَهِيَهْ، وَهُوَهْ)، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴿١٠﴾﴾ وفي «صحيح مسلم» (١٩٤): عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «أَلَا تَقُولُونَ كَيْفَهْ؟ قَالُوا: كَيْفَهْ يَا رَسُولَ اللهِ؟». قال النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في "شرحه على مسلم": وأمَّا قولُ الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «كَيْفَهْ يَا رَسُولَ اللهِ؟»، فَأَثْبَتُوا الهاء فِي حَالَةِ الدَّرْجِ فَفِيهَا وَجْهَانِ حَكَاهُمَا صَاحِبُ التَّحْرِيرِ وَغَيْرُهُ أَحَدُهُمَا: أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُجْرِي الدَّرْجَ مُجْرَى الْوَقْفِ. وَالثَّانِي: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَصَدُوا اتِّبَاعَ لَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي حَثَّهُمْ عَلَيْهِ، فَلَوْ قَالُوا: «كَيْفَ»، لَمَا كَانُوا سَائِلِينَ عَنِ اللَّفْظِ الَّذِي حَثَّهُمْ عَلَيْهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ .اهـ

وقال حسَّانُ بن ثابت الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

إِذَا مَا تَرَعْرَعَ فِينَا الغُلَامُ *** فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ: مَنْ هُوَهْ؟

ومثلها ياء المتكلِّم فيمن فتحه، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾﴾ ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ﴿٢٩﴾﴾.

فَضَعَّفَ الْبَاءَ، وهي موصُولَةٌ بِحَـرْفِ الإطْلاقِ، وهو: الألِفُ.

خَاتِمَةُ التَّرْتِيْبِ لِشَيْخِنَا فَتْحِ الْقَدَسِيِّ -حفظه الله -

الحمد للهِ أوَّلًا وآخِرا، وأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ أمَّا بَعْدُ: فإنَّ من نِعْمَةِ اللهِ وفَضْلِهِ عَلَيكَ أَخِي الطَّالِب أَنْ وَفَّقَك لِقرَاءَةِ هَذَا الكتابِ المُبارَكِ، بَيْدَ أنَّكَ تَلْحَظُ مَعِي أنَّ الأبوابَ الخاصَّةَ بتصريفِ الأفعالِ فيه قليلةٌ، ولَعَلَّ السَّبَبَ في ذلك -كَمَا قِيْلَ- إفرادُ النَّاظِمِ ما يتعلَّقُ بالأفعالِ في نظْمِهِ المَشْهُورِ بِـ(لامِيَّةِ الأفْعَال).

وَمِنْ ثَمَّ فإنِّي أنْصَحُك بالانتقالِ بعدها إلى دِرَاسَة (اللَّامِيَّة) بشرْحٍ مُسَهَّلٍ، كـ(شرْحِ بَدْرِ الدِّينِ ابْنِ النَّاظِمِ) أَوِ (الشَّرْحِ الصَّغِيرِ) لِبَحْرَق الحَضْرَمِيِّ، ثُمَّ المُطالَعةُ في (الشَّرْحِ الكبيرِ) له -أيْضًا- فـ(الطُّرَّةُ) لِلْحَسَنِ بنِ زَيْنٍ الشِّنْقِيطِيِّ مع الاعْتناءِ بِحَوَاشِي (اللَّامِيَّةِ) كـ(حَاشِيَةِ ابْنِ حَمْدُوْن) كُلُّ ذلك بعد ضَبْطِ مُرَاد النَّاظِمِ، وحِفْظِ النَّظْمِ لِمَن تيسَّرَ له ذلك.

وهذا كُلُّه يأخذه الْمُجِدُّ في زَمَنٍ يَسِيرٍ، فلا تَسْتَطِلِ الطَّرِيْقَ، وَالمُوَفَّقُ مَنْ وَفَّقهُ اللهُ، فَهُوَ المُسْتَعانُ وَالْهَادِيْ إلى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

كَتَبَهُ/ أبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَتْحٌ القَدَسِيُّ -حَفِظَهُ اللهُ- وَوَفَّقَهُ -

❁ قال أَبُوْ الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيْلُ بنُ عَلِيٍّ الْعِزِّيُّ -وَفَّقَهُ اللهُ-:

تَمَّ الانتهاء من مراجعة هذا الكتاب يوم الأربعاء

١/ ربيع الأوَّل، لعام: ١٤٤٦هـ،

الموافق: ٤/ ٩/ ٢٠٢٤م.

في مدينة إبِّ الأبِيَّة -حرسها اللهُ بطاعته-

❁ ❁ ❁

الْفِهْرِسُ

تَقْدِيمُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ أبي بَكْرٍ **بنِ عَبْدِه بنِ عَبْدِ اللهِ** الْحَمَّادِيِّ ٥
تَقْدِيمُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ أبي بَكْرٍ الحَمَّاديِّ حَفِظَهُ اللهُ (بِخَطِّهِ) ٦
تَقْدِيمُ الشَّيْخِ النَّحْوِيِّ أَبِي عَمَّارٍ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ الْعُزَازِيِّ ٧
تَقْدِيمُ الشَّيْخِ اللُّغَوِيِّ أَبِي عَمَّارٍ مُحَمَّدِ بن عَلِيٍّ الْعُزَازِيِّ حَفِظَهُ اللهُ (بِخَطِّهِ) ٨
كَلِمَةُ شُكْرٍ ٩
مُـقَدِّمَةُ الْمُعْتَنِي/ أَبِي الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيْلَ العِـزِّيِّ -وفَّقَهُ اللهُ- ١٠
أَبْـيَاتُ الصَّرْفِ مِنْ أَلْفِيَّةِ ابنِ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- ١١
مُقَدِّمَةُ التَّرْتِيْبِ لِشَيْخِنَا فَتْحِ الْقَدَسِيِّ حَفِظَهُ اللهُ ٢٩
التَّصْرِيْفُ ٣٠
فَصْلٌ فِي زِيادَةِ همزة الوَصْل ٤٢
الْإِبْدَالُ ٤٥
فَصْلٌ [فِي لَامِ (فَعْلَى) وَلَامِ (فُعْلَى)] ٦١
فَصْلٌ [آخَرُ فِي إِبْدَالِ أَحْرُفِ العِلَّةِ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ] ٦٤
فَصْلٌ [فِي النَّقْلِ] ٦٩
فصْلٌ [فِي إِبْدَالِ الطَّاءِ وَالدَّالِ مِنْ تَاءِ الافْتِعَالِ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ] ٧٦
فَصْلٌ[فِي الْحَذْفِ] ٧٩
الْإِدْغَامُ ٨٤
تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُوْمُهُ ٩٦

النَّائِبُ عَنِ الفاعِلِ ١٠١
نُونَا التَّوْكِيْدِ ١٠٧
أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ ١١٨
أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهاتِ بِهَا ١٢٧
صِيَغُ الْمُبَالَغَةِ الَّتِي تَنُوبُ عَنْ صِيْغَة (فَاعِلٍ)؛ لِلْكَثْرَةِ ١٣٣
الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ١٣٦
التَّعَجُّبُ ١٤١
أَفْعَلُ التَّفْضِيْلِ ١٤٥
التَّأْنِيْثُ ١٤٨
الْمَقْصُور والْمَمْدُود ١٥٧
كيفيَّةُ تثنيةِ الْمَقْصُور والْمَمْدُود وجمعِهِمَا تَصْحِيحًا ١٦٢
جَمْعُ التَّكْسِيْرِ ١٧٠
التَّصْغِيْرُ ١٩٦
النَّسَبُ ٢٠٦
الْإِمَـالَـةُ ٢١٨
الْمُضَافُ إِلى يَاءِ المُتكَلِّمِ ٢٢٧
الْوَقْفُ ٢٣٢
خَاتِمَةُ التَّرْتِيْبِ لِشَيْخِنَا فَتْحِ الْقَدَسِيِّ -حفظه الله- ٢٤٣
الْفِهْرِسُ ٢٤٥